

المركز القبطى للدراسات الاجتماعية

المشاركة الوطنية للأقباط فى العصر الحديث

الجزء الأول

عهد البابا كيرلس الخامس

أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية
المركز القبطى للدراسات الاجتماعية



أسقفية الشباب

المشاركة الوطنية للأقباط
فى العصر الحديث

الجزء الأول

عهد البابا كيرلس الخامس

مراجعة
نيافة الأنبا موسى
أسقف الشباب

أمير نصر

إسم الكتـــــاب: المشاركة الوطنية للأقباط فى العصر الحديث.

الجزء الأول، عهد البابا كيرلس الخامس

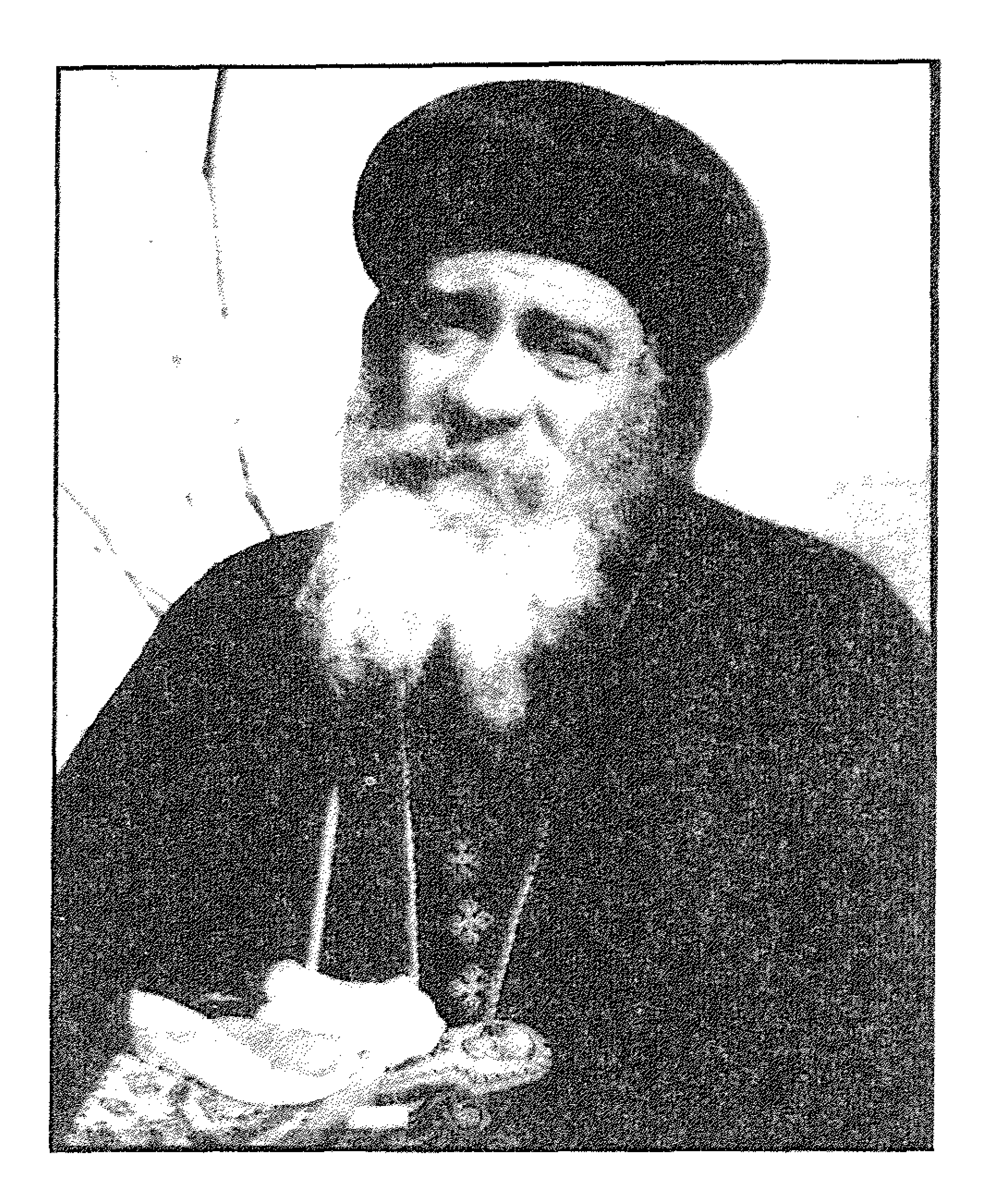
المـــــؤلــــــف: أمير نصر

الـنـاشـــــــــر: أسقفية الشباب- المركز القبطى للدراسات الإجتماعية

فـــــصل الألـوان: سكانينج هاوس ت: ٢٤٠٢٣٧٧ - ٢٤٧٠٢٥٠

المـطـبـــــعـــــة: دار الجيل للطباعة

رقـــم الإيـــداع: ٩٨/٥٧٢٣



قداسة البابا شنوده الثالث

« إن مصر ليست وطن نعيش فيه

ولكن وطن يعيش فينا »

بسم الآب والإبن والروح القدس
الإله الواحد آمين

تقديم الكتاب

لنيافة الحبر الجليل الأنبا موسى

أسقف الشباب

هذه دراسة هامة، يجب أن يقرأها كل الشباب المصرى عموماً، والقبطى خصوصاً، ليتعرف الجميع عن مدى التلاحم الذى عشناه جميعاً، فى كفاحنا الوطن ضد الإحتلال الإنجليزى.

وكيف أن الأقباط كانوا على الدوام فى منتهى الإيجابية فى القيام بدورهم الوطنى، داخل الجماعة المصرية، بل إنهم طالبوا سعد زغلول بهذا الدور، حينما خلا التشكيل الأول للوفد منهم، بحيث أصبحت نسبتهم العددية فى مراحل الكفاح، أكبر من نسبتهم العددية فى مصر.

فاوضعوا مع سعد، ونفوا مع سعد، وإنضموا إلى كل المناضلين، بدءاً من كفاح **عمر مكرم** (ومعه جرجس الجوهرى والشيخ الشرقاوى)، ليرحل خورشيد باشا (الوالى التركى)، ويعين **محمد على** والياً على مصر، ومروراً بالتعاون مع الروح السمحة لمحمد على فى التعامل مع الأقباط، وإشراكهم فى بناء مصر الحديثة (إبراهيم الجوهرى والبابا مرقس الثامن، والبابا بطرس الجاولى الذى رفض حماية روسيا للأقباط). ثم عملهم مع الخديوى إسماعيل الذى قال: «عندنا أقباط أيضاً بين المنتخبين، وقد فتحنا الأبواب للمسلمين والأقباط بدون تمييز»، كما إهتم بالمدارس القبطية مع المدارس الحكومية.

ثم يتحدث الكاتب عن **البابا كيرلس الخامس**، وإنشاء أول مجلس ملى للأقباط، وعن **اللائحة الوطنية** التى وقع عليها ٣٠٠ شخصية من بينها شيخ الأزهر المهدى العباس، وقداسة البابا، والتى قدموها إلى الخديو إسماعيل بغية مقاومة الإحتلال الإنجليزى.

وقد إشترك الأقباط ببسالة فى **الثورة العرابية** وإختلطت دماؤهم بدماء إخوتهم المسلمين، طلباً للحرية، ورفضاً للإحتلال. ولما حاول الإحتلال تطبيق سياسة "فرق تسد"، رفض الأقباط أن يصيروا أداة فى يد الإستعمار، وكافحوا مع إخوتهم ضد الإحتلال حتى رحل عن أرض مصر.

ومعروف أن **كرومر** شهد للمصريين قائلاً: «إن الخلاف الوحيد بين المسلمين والأقباط، أن الأول مصرى يتعبد فى كنيسة مسيحية، والثانى مصرى يتعبد فى مسجد».

كان البابا كيرلس الخامس عضواً بمجلس شورى القوانين، ووصل الأقباط وقتئذ إلى منصب رئيس الوزراء (إثنان)، والوزراء (عشرة)، للمالية والزراعة والمواصلات والأشغال والخارجية.

ولكن **الأقباط كانوا دائماً ضد الإنجليز، ورفضوا من هادنهم من بين صفوفهم**. كما رفض البابا الإرساليات الأجنبية، التى جاءت فى رحاب الإستعمار. كذلك رفض الأقباط تأسيس حزب قبطى، حتى ليكاد لم يخرج إلى النور كما يرى د. يونان لبيب رزق. وقد شارك الجميع فى إنشاء أول جامعة مصرية.

وحينما حاول جورست وسعيد إحداث إستقطاب بين الأقباط والمسلمين، جاء **المؤتمران: القبطى والإسلامى**، بصورة تدعيم التلاحم الوطنى والوحدة المصرية.

وفى **ثورة ١٩١٩** كانت قمة الوحدة الوطنية، حين خرج الجميع أقباط ومسلمين، رجالاً ونساءً، فاتحين صدورهم لرصاص الإنجليز. وإستمر الكفاح الوطنى، وسمعنا مع أبطال النضال من المسلمين، أسماء سينوت حنا ومكرم عبيد، ومرقس حنا، وفخرى عبد النور، وتوفيق تادرس، وسلامة ميخائيل، وراغب إسكندر، ووهيب دوس... وغيرهم.

لقد كانت **وصية سعد الأخيرة** لمصر هى: «الإتحاد المقدس بين الصليب والهلال... أرجو من مصر أن لا تتهاون فيه، فإنه فخار هذه النهضة وعمارها».

وإستمر الكفاح، من التحرير إلى ثورة يوليو، إلى جهود بناء الوطن... فى وحدة لا تنفصم عراها، حتى عصرنا الحاضر، حيث المواقف المشهودة **لقداسة البابا شنوده الثالث**، سواء فى **دعم الوحدة الوطنية**، أو حرب **١٩٧٣**، أو **رفض تعبير الأقلية عن الأقباط**، أو حول **القدس، وحقوق الفلسطينيين**، وكل العرب.

صفحات مشرقة كتبها أ. أمير نصر بأسلوب شيق ومركز ومباشر، أثق أن القارئ سيستمتع بها، ويستفيد منها. الرب يكافئ الكاتب، الذى ننتظر منه المزيد من دراسة **"المشاركة الوطنية للأقباط"** حتى يصل بنا إلى يومنا هذا، فى سلسلة من الكتب إن شاء الله.

بصلوات قداسة البابا شنوده الثالث، الرب يبارك كل الجهود المخلصة.

مقدمـــة

إن المشاركة السياسية كقيمة عليا للحياة الديمقراطية فى أى مجتمع، من جانب، وكتجسيد عملى للمواطنة، من جانب آخر، إنما تتوقف إلى حد كبير على اللحظة التاريخية التى يمر بها هذا المجتمع. والثابت تاريخياً أن درجة صعود أو هبوط المشاركة بأبعادها المتنوعة، إنما يتوقف على مدى قدرة البناء السياسى (الدولة بمؤسساتها كذلك كيانات المجتمع المدنى) على الإستجابة للبناء الإجتماعى - الإقتصادى. فكلما كان البناء السياسى متسقاً مع البناء الإجتماعى - الإقتصادى كلما إرتبط ذلك بدرجة أكبر من الأستقرار السياسى المحفز على المشاركة. وفى المقابل إذا شهد التطور التاريخى عدم توافق بين البناء الإجتماعى - الإقتصادى من ناحية والبناء السياسى من ناحية أخرى فإن ذلك يعنى أن هناك أزمة تعترض العملية الديمقراطية والمشاركة بالتالى كتجسيد عملى للعملية الديمقراطية.

والمرحلة التاريخية التى يناقشها هذا الكتاب، هى المرحلة التى أصطلح على تسميتها بالمرحلة الليبرالية والتى بدأت مع تأسيس مجلس شورى النواب فى عام ١٨٦٦ ثم شهدت المد الوطنى وحرية تكوين الأحزاب ونهضة الجمعيات الأهلية ووصلت إلى ذروتها مع ثورة ١٩١٩ ووضع دستور ١٩٢٣. وتعكس هذه المرحلة كيف إستطاع البناء السياسى البازغ ممثلاً فى الطبقة البرجوازية الصاعدة وفى حزب الوفد لاحقاً ككيان سياسى، أن يستوعب القوى الإجتماعية والسياسية فى المجتمع المصرى، ويدفع الجميع بما فيهم الأقباط بتنويعاتهم الإجتماعية والإقتصادية، إلى المشاركة السياسية الفعالة، مما أتاح أن تتحقق المساواة بكل أبعادها: السياسية والقانونية والإجتماعية. وأن تمارس المواطنة عملياً على أرض مصر.

إن هذه المرحلة التاريخية، التى تمتد إلى سنوات طويلة تقترب من النصف قرن قد واكبت رئاسة البابا كيرلس الخامس للكنيسة المصرية/ القبطية الوطنية والتى حفلت مدة رئاسته للكنيسة بالعديد من المواقف والأحداث التى أثبت فيها غبطته حرصه على الثوابت الإستراتيچية التى إلتزمت بها الكنيسة منذ تأسيسها فى القرن الأول الميلادى والتى يمكن رصدها فى الآتى:

- الإلتزام بالإجماع الوطنى فى مواجهة الحاكم الظالم، والمحتل الأجنبى.
- الوقوف بحسم أمام أية محاولات خارجية تسعى إلى إستقطاب أو إختراق الكنيسة.

فى هذا السياق يأتى إهتمام وحدة المواطنة بالمركز القبطى للدراسات الإجتماعية، لإصدار هذا الكتاب الذى يعد محاولة لتتبع حركة المشاركة الوطنية للأقباط فى عهد البابا كيرلس الخامس (١٨٧٤-١٩٢٧)، بهدف إنعاش ذاكرة الأمة وإستخلاص الدروس التى من شأنها أن تهم فى نهضة الوطن. فلقد أجمع كل الأدبيات التى تناولت قضية المشاركة على أن "المشاركة سلوك متعلم"، بعبارة أخرى، هى سلوك يتعلمه الفرد ويكتسبه متى تعرض له. وعليه فإننا نؤمن بأن كتاباً من هذا النوع يمكن أن يكون وسيلة تعليمية، من جهة، وحافزاً قوياً، من جهة أخرى، لممارسة المشاركة.

إن هذا الكتاب هو حصيلة جهد كبير بذله مؤلفه الأستاذ أمير نصر من أجل أن يخرج فى هذه الصورة، والكتاب هو حلقة أولى من سلسلة حلقات يزمع المؤلف فى الإستمرار فى إعدادها بهدف التأكيد على أهمية "المشاركة" على قاعدتى المواطنة والمساواة فى إطار التطور الديمقراطى المصرى. لذا فلقد رأينا أن يكون هذا الكتاب هو الثانى بعد كتاب "المواطنة" وكلاهما يصدران فى سلسلة بعنوان: إصدرات المركز القبطى للدراسات الإجتماعية، وهى سلسلة جديدة تضاف إلى سلاسل أخرى يصدرها المركز، تهدف جميعاً ومنذ تأسيس المركز، إلى أن تكون جسراً للحوار بين الكنيسة والمجتمع، بحيث يتحقق التأكيد على مساهمة الكنيسة القبطية بإعتبارها الكنيسة الوطنية الأم فى دعم الجماعة الوطنية والمشاركة فى دفعها نحو النهوض الوطنى. إن هذا العمل/ النشاط لم يكن يتواجد لولا رعاية قداسة البابا شنوده الثالث فى أن يستمر هذا النوع من العمل/ النشاط الذى يعد الأول من نوعه فى تاريخ الكنيسة القبطية.

سمير مرقس
مؤسس ومستشار المركز القبطى
للدراسات الإجتماعية

يناير ١٩٩٨

هذا الكتاب

كنيستنا القبطية الأرثوذكسية، كنيسة كرسى الإسكندرية هى كنيسة مصرية ووطنية.. وأبناؤها الأقباط الذين ينتمون إليها، هم أيضاً مصريون ووطنيون.. هذه الحقيقة شهد لها تاريخ مصر عامة، وتاريخ الكنيسة خاصة، عبر القرون الضاربة فى أعماق الزمان والمكان..

ومنذ البداية كانت مواجهة الكنيسة بآبائها وأبنائها للهرطقات والتعاليم المنحرفة. هى مواجهة مصرية ووطنية. لأن كنيسة الإسكندرية هى التى حافظت على الإيمان المسيحى، حتى لقب بابا الإسكندرية بـ «معلم المسكونة» وهذا البابا كان مصرياً ووطنياً.

وعندما إضطهدت الدولة البيزنطية كنيسة الإسكندرية كان إضطهاداً للمصريين الذين عانوا من الإستعمار البيزنطى وأساليبه القمعية. وظهر القديس العظيم الأنبا شنوده رئيس المتوحدين (٣٣٣ - ٤٥١) كزعيم وطنى، عمل على توعية المصريين بمساوئ الحكم البيزنطى، وكان لا يتردد فى مواجهة الحكام والولاة، بل والإمبراطور نفسه، من منطلق مصرى ووطنى. والمطالبة برفع الظلم عن كاهل المصريين.

وفى أيام الخليفة العباسى المأمون (٨١٢-٨٣٣) سجل لنا المؤرخ المقريزى فى خططه كيف واجه المصريون أقباطاً ومسلمين ظلم الوالى. وقاموا معاً بثورة عارمة، شملت مصر كلها، وإستمرت أكثر من تسعة أشهر ونصف، حتى أضطر المأمون للحضور بنفسه إلى مصر لإخمادها. وقد عرفت فى التاريخ بثورة البشموريين.

وعندما قام الأوربيون بالحروب الصليبية فى مرحلتها الثالثة بدءاً من عام ١١٧٤، واجه الأقباط هذا العدوان الغربى مع المسلمين من منطلق مصرى ووطنى. وشهد القائد صلاح الدين الأيوبى (١١٦٩-١١٩٣) بوطنية الأقباط.

ولما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر بقيادة نابليون بونابرت عام ١٧٩٧. كان للأقباط مواقفاً وطنية، مثل الإشتراك فى ثورة القاهرة ضد القوات الفرنسية أو مشروع إستقلال مصر الذى حمله المعلم أو الجنرال يعقوب معه فى حواره مع القادة الفرنسيين.

ومن الحقائق التاريخية أن الأقباط والمسلمين عانوا معاً كمصريين من ظلم كافة الحكومات الإستعمارية وطالبوا معاً بحقوقهم وحريتهم وإستقلالهم.

ومن ثم نرى أن قراءة التاريخ المصرى والكنسى ودراسته بوعى وفهم، سوف يُبصر الكثيرين لحقيقة وطنية الكنيسة ووطنية الأقباط، وأن لهم المشاركة الإيجابية الفعّالة فى بناء الوطن والدفاع عنه.

وهذا الكتاب يعرض المشاركة الوطنية للأقباط فى حياة وعهد المتنيح البابا كيرلس الخامس ١١٢ (١٨٧٤-١٩٢٧) وهى الفترة التى تشمل حكم أسرة محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) وحتى حكم الملك فؤاد الأول (١٩١٧-١٩٣٦).

ويرجع إختيار هذه الفترة التاريخية الهامة إلى أن الكنيسة تحتفل هذا العام ١٩٩٧ بمرور سبعين عاماً على نياحة البابا كيرلس الخامس وأيضاً تحتفل مصر كلها بمرور سبعين عاماً على وفاة الزعيم الكبير سعد زغلول. هذا بالإضافة أن هذه الفترة شهدت أحداثاً سياسية ووطنية عديدة، كما حفلت بالشخصيات المصرية الوطنية فكان لابد أن نلقى الضوء على الشخصيات القبطية ودورها الوطنى.

من ناحية أخرى أن دراسة هذه الفترة تكشف أبعاد موضوع المواطنة وموقف الأقباط الذى يُثار بين الحين والآخر، وخاصة بعدما خرج علينا من يطالب أن يدفع الأقباط الجزية، وأن يطردوا من الجيش. وهى الآراء التى تراجعوا عنها أمام الحملة الصحفية التى ناهضت أفكارهم وكانت غالبتها بأقلام إخواننا المسلمين والمسئولين، وأكدت على مواطنة الأقباط. وأيضاً عندما أثير موضوع الأقليات وأن هناك مَن يعتبر الأقباط أقلية، الأمر الذى رفضه قداسة البابا شنوده الثالث فى حينه وبإستمرار، حيث أننا نسيج واحد من جهة العِرق والثقافة والوحدة الوطنية.

وهذا يؤكد أهمية هذه الدراسة التاريخية التى أعدت لإبراز الدور القبطى والمشاركة الوطنية للأقباط، لتكون تبصيراً للذين لم يقرأوا التاريخ أو للذين لم يفهموه أو يدركوه بعد.

وإذ نضع هذا الكتاب بين يدى الله، أشكر من أعماق قلبى، أبى الحبيب الحبر الجليل الأنبا موسى أسقف الشباب، الذى يشملنى دائماً بأبوته ومحبته ورعايته الصادقة. وتشجيعه المستمر، وعطاؤه الدائم. حيث آثر رغم الأعباء والمشاغل الكثيرة، أن يراجع مادة هذا الكتاب بكل دقته المعهودة وملاحظاته الثاقبة، ويكتب التقديم. فضلاً عن مشاركة أسقفية الشباب فى إصدار الكتاب. كما أشكر المهندس سمير مرقس الأمين العام المشارك لمجلس كنائس الشرق الأوسط ومؤسس ومستشار المركز القبطى للدراسات

الإجتماعية، الذى ساهم بأفكاره وآراؤه مع ما قدمه لى من بعض المراجع والدراسات التى أعدها - وأشكر أيضاً المركز القبطى للدراسات الإجتماعية بأسقفية الخدمات العامة والإجتماعية والدكتورة ڤيڤيان فؤاد مديرة المركز، للحرص على إصدار هذا الكتاب من ضمن إصداراته القيمة.. وأشكر الأخ الحبيب الأستاذ جرجس صالح، الذى قدم لى الأوراق التحضيرية للمتنيح الأنبا يؤانس أسقف الغربية، فكانت سنداً فى هذا العمل، كذلك الأخ الحبيب الأستاذ ماجد كامل، الذى ساعدنى فى جمع مادة الدوريات بالهيئة العامة للكتاب ودار الكتب... كما أشكر كل من ساهم فى إخراج هذا الكتاب إلى النور لصورته الجميلة، الأخ الحبيب الأستاذ هانى مجدى لكتابة الكمبيوتر، وأسرة سكاننج هاوس لفصل الألوان، المهندس چورج القمص بيشوى والمهندس حسام أمين، والفنان المهندس عادل حنا لتصميم الغلاف الذى يعبر عن الروح المصرية الواحدة، وأيضاً أشكر أسرة المطبعة التى قامت بالطباعة... ليعوض الرب الجميع خيراً بصلوات صاحب القداسة البابا شنوده الثالث أدام الرب حياته ولإلهنا السُبح دائماً.

دير البراموس

٧ أغسطس ١٩٩٧

تذكار نياحة البابا كيرلس الخامس

أميـر نصـر

مدخـــل الطـريق إلى المـواطـنـة

١٣ مايو ١٨٠٥

هو يوم الإرادة المصرية الحرة المستقلة

هو يوم سلطة الشعب المصرى بكل طبقاته وفئاته، بمسلميه وأقباطه.

هو اليـوم الذى مارست فيـه الأمة كلها حقـوق المواطنة، وتضع لنفسـهـا أسـاس الحرية والإستقلال، وحق تقرير المصير وإتخاذ القرار.

ففى هذا اليوم التاريخى فى مسيرة الحركة الوطنية المصرية قام نواب الشعب وزعمائه بقيادة السيد عمر مكرم بخلع الوالى التركى خورشد باشا عن ولاية مصر، وتولية محمد على الحكم بإختيار الشعب وبإرادته وقوته وسلطته.... فبعد أن إجتمع نواب الشعب فى دار المحكمة وحولهم الجماهير المحتشدة تؤيدهم وتؤازرهم.. ذهبوا إلى مقر إقامة محمد على، وأبلغوه بقرار الأمة قائلين: «إننا لا نريد هذا الباشا واليا علينا، ولابد من عزله من الولاية.. إننا خلعناه من الولاية». وعندما سألهم محمد على: «ومن تريدونه والياً» قالوا جميعاً فى صوت واحداً: «لا نرضى إلا بك وتكون واليا بشروطنا، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير»... ثم نهض السيد عمر مكرم والشيخ عبدالله الشرقاوى شيخ الأزهر وألبساه خلعة الولاية، وأمروا بأن ينادى به فى أنحاء المدينة والياً على مصر[1].

وأثناء ثورة الشعب ضد الوالى التركى، التقى السيد عمر مكرم بعمر بك أحد مستشارى خورشد باشا الذى كان يجادل ويرفض القرارات التى أخذت قائلاً: «كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم وقد قال الله تعالى أطيعوا الله... وأولى الأمر منكم؟». فأجابه السيد عمر مكرم على الفور: «أولو الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل،

١- عبدالرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية. دار المعارف ١٩٨١الطبعة الرابعة الجزء الثانى ص ٣٣٧ الطبعة الإحتفالية ١٩٩٧ ص ٤٦

محمد فريد أبو حديد: زعيم مصر الأول السيد عمر مكرم. دار الهلال الطبعة الرابعة الإحتفالية ١٩٩٧ ص ١٤٦

وهذا رجل ظالم، وقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة، وهذا شئ مألوف من زمان، حتي الخليفة والسلطان إذا سار فى الناس بالجور فإنهم يعزلونه ويخلعونه»[1].

وإزاء رفض الوالى لقرار عزله، تصاعدت الثورة الشعبية وحمل السلاح كل قادر على حمله، وخلت مخازن الأسلحة مما فيها من الات الكفاح وإشتركت جميع طبقات الشعب فى حمل السلاح على إختلاف أعمارهم ومراكزهم وطوائفهم، وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون ويشترون الأسلحة[2]... ومن ناحية أخرى عقد عمر مكرم إجتماعاً فى بيته حضره كتخدا (وكيل) محمد على وجرجس الجوهرى كبير المباشرين الأقباط والشيخ الشرقاوى والشيخ الأمير والقاضى، وتشاوروا معاً على كيفية إجبار الوالى التركى على تسليم القلعة التى يتحصن بها، مع زيادة الحصار لها، وتقوية الإستحكامات والمتاريس[3]...

ونشب القتال بين الوالى والشعب، إستمر حتي الخامس من أغسطس عندما إستسلم خورشد باشا، وترك القلعة ورحل عن البلاد. وخاصة بعد صدور فرمان من السلطان العثمانى فى التاسع من يوليو بتشبيت محمد على واليا على مصر حيث رضى بذلك العلماء والرعية (الشعب).

وبذلك توجت الثورة بفوز إرادة الأمة كلها، وإستقر الحكم لمن إختاره نواب الشعب واليا عليهم، لتبدأ مصر عصر النهضة الحديثة فى كل الإتجاهات.

وقد عبر كلوت بك فى كتابه عن هذا الموقف الشعبى قائلاً: «لقد أغرى الشيوخ محمد على بتقلد زمام الأحكام. وهم بما لهم من النفوذ الأدبى والدينى والسلطة التقليدية. كانوا بالبداهة نواب الأمة ووكلاءها. وغنى عن البيان أنه لو لم يستوثق محمد على من تأييد الجمهور له لسقط تحت أعباء المهمة التى أخذ على نفسه القيام بها»[4].

وحدث أنه بعد عام حاول الأنجليز والمماليك عزل محمد على بفرمان من السلطان العثمانى بعد الضغط عليه. ولكن المصريين كتبوا رسالة الى السلطان يرفضون فيها بعودة الحكم إلى المماليك، وأنهم متمسكون بولاية محمد على فقالوا: «إن محمد على باشا كافل الإقليم وحافظ ثغوره ومؤمّن سبله، وقاطع المعتدين، وأن الكافة من الخاصة والعامة

١- المرجع السابق: ص ٣٤١.

٢- عبدالرحمن الجبرتى: عجائب الاثار فى التراجم والأخبار. مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة ١٩٨٦ الجزء الثالث ص ٧٣.

٣- المرجع السابق ص ٧٤.

٤- أ. ب. كلوت بك: لمحة عامة عن مصر. ترجمة محمد مسعود دار الموقف العربى ١٩٨١ الطبعة الثانية الجزء الأول ص ٦٢.

والرعية راضية بولايته وأحكامة وعدله، والشريعة مقامة فى أيامه، ولا يرتضون خلافه لما رأوا فيه من عدم الظلم والرفض بالضعفاء وأهل القرى والأرياف، وعمارها بأهلها ورجوع الشاردين منها من أيام المماليك المعتدين الذين كانوا يعتدون عليهم ويسلبون أموالهم ومزارعهم ويكلفونهم بأخذ الفرض والكلف الخارجية عن الحد. أما الأن فجميع أهل القطر المصرى مطمئنون بولاية هذا الوزير»[(١)].

وحارب محمد على والشعب المصرى المماليك وإنتصروا عليهم. كما تصدوا للحملة الإنجليزية بقيادة الجنرال فريزر عام ١٨٠٧. وهزموها فانسحبوا من البلاد.. وفشلت محاولات العزل ...[(٢)].

وهكذا إستقر الحكم لمحمد على، لكى يبدأ فى تنفيذ المشروع الكبير فى بناء الدولة الحديثة لأنه أدرك منذ أيامه الأولى فى مصر أنه لم يتول أمر باشوية عثمانية عادية بل جلس على عرش مملكة عظيمة، كل ما حوله فيها يشهد بما كان لملوكها وسلاطينها، وأن عناية الله سلمته حكم أمة واحدة، يدر نيلها وأرضها الفيض العميم.... كما أدرك أن لابد لحكم مصر من إنتهاج مناهج جديدة يحقق بها رجاء الناس فيه[(٣)].

من الوقائع التاريخية السابقة لتولية محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥ يمكن أن نخلص إلى ما يلى:-

أولاً : أن الشعب المصرى كله (أقباطاً ومسلمين) كانت له الكلمة الأولى واليد العليا فى تحقيق إرادته ورغبته فى إختيار السلطة الحاكمة التى يقبل التعامل معها والتى تحقق مصالحة... ومن ثم كان للمصريين حق المشاركة الساسية فى إتخاذ القرار فى مؤسسات الحكم، وهذه لا تكون إلا من صفة المواطنة بركنيها: المشاركة فى الحكم، والمساواه بين جميع المواطنين.. وإذا كان الدستور هو المصدر الأساسى الذى يقرر صفة المواطنة فإنه على النظام الدستورى الأصيل والفعّال لا يصبح له قوة وفاعلية إلا إذا كان تسجيلا لإنجازات حركة تجرى على صعيد الواقع، تسود فيها العناصر ذات الوعى والإرادة من أجل إستخلاص حقوق المحكومين. أى أن البحث المجدى فى مبدأ المواطنة يكون فى «الحركة الدستورية»[(٤)] ...

١- عبدالرحمن الرافعى: عصر محمد على مكتبة نهضة مصر ١٩٥١. الطبعة الثالثة ص ٣٣.

٢- المرجع السابق ص ٣٥ الى ص ٧٦.

٣- شفيق غربال: محمد على الكبير. دار الهلال ١٩٨٦. ص ٤٨.

٤- د. وليم سليمان قلادة: مقال «الأقباط من الذمية الى المواطنة» فى كتاب مصر فى القرن ٢١ الأمال والتحديات. مركز الاهرام للترجمة والنشر. الطبعة الأولى ١٩٩٦.

ويشرح أستاذنا الدكتور وليم سليمان قلادة فاعلية الحركة الدستورية فى الواقع المصرى فيقول: «إن الحقيقة الأساسية فى التاريخ الدستورى المصرى هى أن إختراق حاجز السلطة والعبور من حالة المحكومين الى سلطات الحكام، هذا كله تم بواسطة مكونات الجماعة، الأقباط والمسلمين، وهكذا صارت لكل مصرى صفة المواطنة، ليس بإستخلاص من نص مسبق، ولكن من خلال المشاركة الأصلية فى الحركة الدستورية. فقد دخل أهل الأرض مجال السياسة والحكم معاً وبجهد مشترك وفى وقت واحد.. وفى واقع الامر، فإن الحياة المشتركة للشعب تمضى كل يوم فى هدوء كما تجرى مياه النيل مجسدة فى كل عمل، قيم ومفاهيم المساحة المشتركة التى إرتضاها أبناء مصر: القبط والمسلمون، خلفية مرجعية كامنة فى وجدانهم وضمائرهم، ويظل هذا كله غير ملحوظ إلى أن تأتى اللحظة الحرجة المصيرية التى تحتاج لإخراج مصر من المأزق، إلى أعلان موقف موحد... حينئذ تتجسد اللحظة الدستورية إعلاناً جديداً مبدعاً عن وحدة الشعب المصرى...»[1] ... «وحين تنجح الحركة الدستورية فى إختراق حاجز السلطة، وتتم اللحظة الدستورية، وتسجل إنجازات الحركة فى وثيقة هى الدستور الذى يعلن أن «الشعب - كل الشعب - صار هو القوة السياسية صاحبة السيادة ومصدر الشرعية فى المجتمع. وحينئذ تبدأ الممارسة العملية لأحكام الدستور من خلال مشاركة الجماعة فى إتخاذ القرار المناسب فى شئون حياتها.»[2].

ثانياً : أن الوعى القومى والشعور الوطنى للشعب المصرى كله أقباطاً ومسلمين لن يتراجع بل سوف ينمو ويتصاعد مع الأحداث عبر سنوات ممارسة الحقوق السياسية كمواطنين كتعبير للحياة المشتركة والمصير الواحد لأمة واحدة وستصل مع الثورة العرابية وما بعدها لمفهوم «مصر للمصريين»... وسوف يظل هذا التصاعد الوطنى حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بتحقيق الحرية والإستقلال[3].

ثالثاً: أن محمد على أدرك منذ لحظة المناداة به واليا على مصر بإختيار وإرادة المصريين، أن الشعب المصرى هو صاحب الدور الرئيسى والمساهم الفعّال فى المشروع

١- د. وليم سليمان قلادة: نشأة مبدأ المواطنة فى مصر المركز القبطى للدراسات الإجتماعية. الطبعة الثالثة ١٩٩٥ ص ١٤.

٢- د. وليم سليمان قلادة: المقال سابق ص ١٧٢.

٣- عبر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وقائد الثورة عن ذلك بقوله: «فى دراسة قصة كفاح شعبنا، فإنى سوف أقول مثلاً أن ثورة ٢٣ يوليو هي تحقيق للأمل الذى راود شعب مصر، بدأ فى العصر الحديث يفكر فى أن يكون حكمه بأيدى أبنائه، وفى أن تكون له نفسه الكلمة العليا فى مصيره... لقد قام بمحاولة لم تحقق له الأمل الذى تمناه يوم تزعم السيد عمر مكرم حركة تنصيب محمد على واليا على مصر، باسم شعبها...وقام بمحاولات لم تحقق الأمل الذى تمناه، يوم حاول عرابى أن يطالب بالدستور... وقام بمحاولات متعددة. لم تحقق له الأمل الذى تمناه فى فترة الغليان الفكرى التى عاشها بين الثورة العرابية وثورة سنة ١٩١٩.. وكانت هذه الثورة الأخيرة - ثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول - محاولة أخرى لم تحقق له الأمل الذى تمناه...» عن كتاب فلسفة الثورة. إصدار الدار القومية للطباعة والنشر ص ٨.

الكبير الذى يحلم به فى نهضة مصرية شاملة وبناء الدولة الحديثة لذلك نجده خلال سنوات حكمة يضع أساس مشاركة المصريين فى مشروع النهضة والعمل الوطنى.

من ناحية أخرى نجد أن محمد على أراد أن يكون حكمه لمصر وراثياً لأولاده من بعده، وسعى لذلك بكل جهده وقوته. وتحقق له ما اراد مع التسوية التى تمت بمعاهدة لندن ١٨٤٠ والتى وضعت مصر فى إطار الدولة العثمانية. ولكن منحت الحكم لأسرة محمد على، وأعطته حق أن يكون له قوة عسكرية، لكن محدودة، وأيضاً حق التصرف فى موارد البلاد بما تمليه عليه مصلحتها، بعد أن يؤدى الجزية المفروضة علية للدولة العثمانية.. وقد ظلت هذه التسوية، فى أساسها - قائمة حتى إنتهت فعلا بإعلان الحماية البريطانية على مصر فى سنة ١٩١٤ وقانونا بتنازل تركيا عن سيادتها على مصر فى مؤتمر لوزان فى سنة ١٩٢٣[١].

رابعاً : أن أقباط مصر كان لهم المشاركة الوطنية الإيجابية فى هذه الأحداث كمواطنين مصريين لهم الحقوق السياسية كاملة... فنجد جرجس الجوهرى كبير المباشرين الأقباط يشترك فى إجتماعات زعماء ونواب الأمة فى بيت السيد عمر مكرم من أجل كيفية تنفيذ قرار الشعب بعزل خورشد باشا وتأكيد توليه محمد على الحكم.. كذلك مشاركة العامة من الأقباط فى أحداث الثورة الشعبية ضد الوالى التركى، ثم ضد المماليك، ثم ضد حملة فريزر الإنجليزية...

وهذه المشاركة الوطنية للأقباط والتى سوف تنمو وتتصاعد عبر السنوات، ومن خلال الاحداث والمواقف الوطنية، الى جانب الأدوار التى يقومون بها لصالح الوطن، ولصالح المجتمع المصرى، تؤكد أن هذه الصفحة الجديدة من تاريخ الأقباط فى مصر، ينقلهم من مركزهم كأهل ذمة يؤدون الجزية، بمقتضى معاهدة بابليون الأولى فى سنة ٦٤١[٢]، إلى مركزهم كمواطنين ينتمون لهذا الوطن الحبيب مصر، الذى يعيشون فيها، بل تعيش هى فيهم، كما قال يوماً قداسة البابا شنوده الثالث.



١- دكتور حسن عثمان: تاريخ مصر الحديثة ص ٣٣٩.

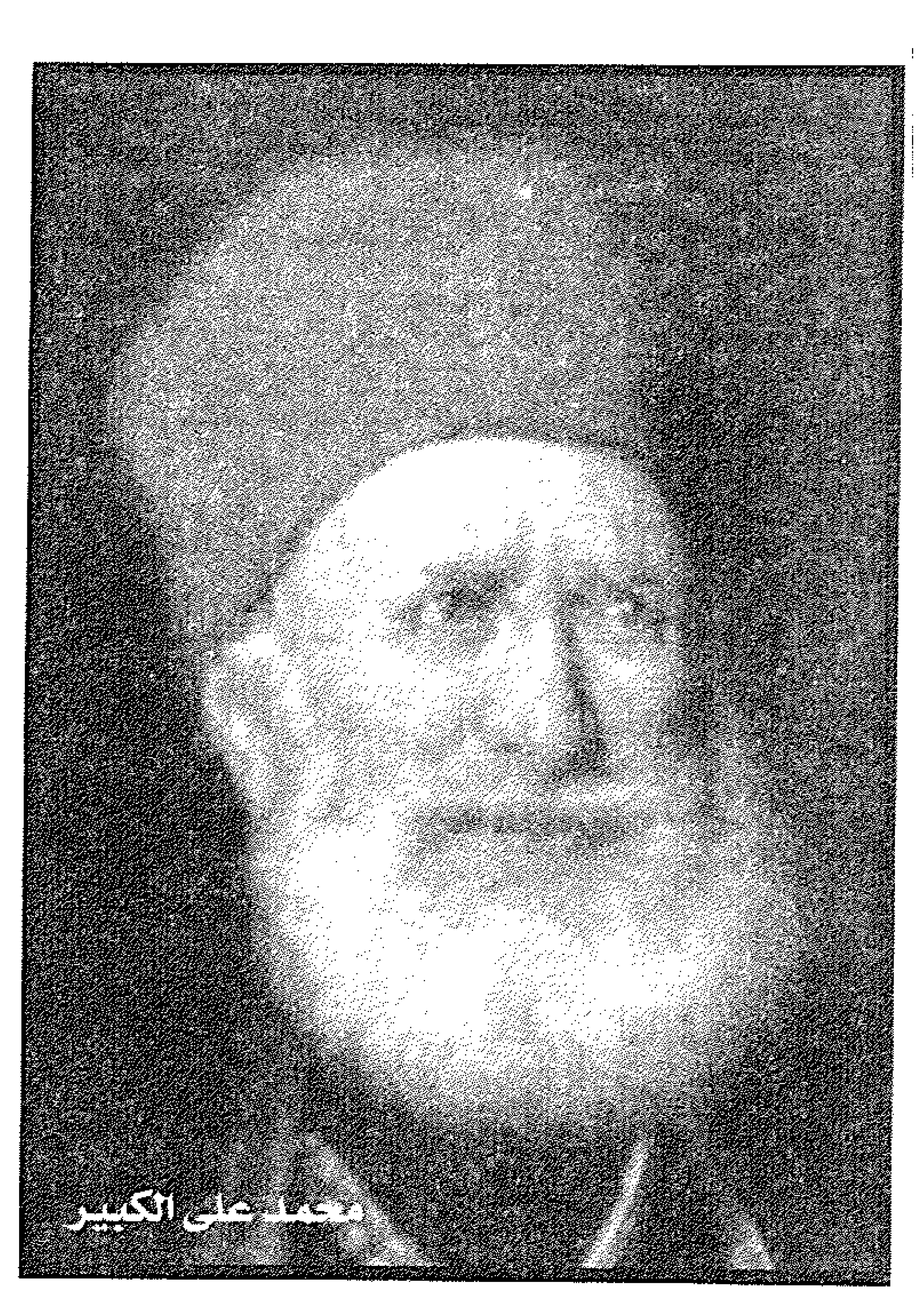
٢- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر فى عصر الولاه. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨. ص ١٩.

١

١٨٠٥
محمد على والدولة الحديثة

يعتبر عام ١٨٠٥ هو بداية عصر النهضة المصرية فى كل الإتجاهات السياسية والقومية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية... كما يشهد تاريخ مصر والمصريين صفحات جديدة من الحياة والنمو والتغيير تختلف كل الإختلاف عن القرون السابقة التى إتسمت بالتخلف والضعف والقهر، والإستنزاف لكل موارد البلاد وخاصة فى ظل حكم الدولة العثمانية.

ففى هذا العام تولى محمد على الكبير حكم مصر.. وبعد إستقرار الحكم بسنوات قليلة. بدأ محمد على فى تنفيذ مشروعه الكبير فى نهضة مصر لتواكب الدول الأوربية المتقدمة. وكان لابد من مشاركة المصريين فى هذه النهضة، لأن هذا هو الضمان الوحيد للإستمرار والنمو والتقدم وتحقيق الغايات المنشودة من هذه النهضة...


محمد على الكبير

لذلك سعى محمد على للتعامل مع كل المصريين، حيث إعتمدت سياسته على المساواة بين جميع أبناء الوطن الواحد، سياسياً وإجتماعياً، وهذا إنعكس وبصورة مباشرة على حركة الحياة اليومية المشتركة والنامية للشعب المصرى[١].

من ناحية أخرى أظهر محمد على روح التسامح للأقباط وتعامل معهم بكل محبة

١- چاك تاجر: أقباط ومسلمون. القاهرة ١٩٥١ ص ٢٢٩

وصدق دون تعصب أو إنفعال. فقد كان يدرك تماماً أنهم مواطنين مصريين لهم كل حقوق المشاركة فى العمل الوطنى وبناء دولته الحديثة[١].

وقد عبر كلوت بك عن هذا الموقف وتلك المشاعر لمحمد على بقوله: «... وهو شديد التمسك بدينه من غير تعصب ولا تنطع. ولقد أظهر دوماً من التسامح نحو الأديان جميعاً ما هو مشاهد بالعيان. بل هو أول أمير مسلم شمل المسيحيين بحمايته ورعايته، وإتخذ من الوسائل ما كفل لهم الإحترام والتوقير، أولى البعض منهم مودته، ووضع فيهم ثقته ورفعهم إلى شرائف الرتب، وسلمهم مقاليد الحكم والقيادة، وأنعم عليهم برتبة البيكوية...»[٢].

محمد على والبابا البطريرك



تولى محمد على ولاية مصر فى حبرية البابا مرقس الثامن ١٠٨ (١٧٩٦- ١٨٠٩) وهو البابا الذى نقل الكرسى البطريركى من كنيسة الروم الأثرية الى المقر الجديد بالأزبكية والتى سبق وأعده الأرخن المبارك المعلم إبراهيم الجوهرى قبل نياحته، كما قام قداسته بتشيد الكنيسة المرقسية الكبرى وكرسها عام ١٨٠١[٣].

وهو أيضاً البابا الذى قام بسيامة أول مطران عام بالكنيسة بإسم «الأنبا ثيؤفيلس» وذلك عام ١٨٠٨ ليكون معيناً له فى تدبير أمور البطريركية نظراً لشيخوخته، وهو الذى خلفه على كرسى القديس مار مرقس بعد نياحته بثلاثة أيام بإسم «البابا بطرس السابع» ١٠٩ (١٨٠٩-١٨٥٢) وعرف بالبابا بطرس الجاولى[٤].

وكان محمد على يحترم البابا بطرس ويوقره جداً، ولا يرفض له طلباً وخاصة فيما يتعلق ببناء الكنائس وتعميرها مثل الكنيسة المرقسية بالإسكندرية ومبانى دير السلطان

١- راجع كلمة كل من: الرئيس الراحل جمال عبدالناصر والرئيس حسنى مبارك، ومقالة الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل بخصوص مواطنة الأقباط فى الملاحق والوثائق بالكتاب.

٢- أ.ب. كلوت بك: المرجع السابق الجزء الأول ص ٨٠.

٣- كامل صالح نخلة: سلسلة تاريخ البابوات بطاركة الكرسى الإسكندرى. الحلقة الخامسة. دير السيدة العذراء السريان. الطبعة الأولى ١٩٥٤ ص ٨٠و٨١.

٤- كامل صالح نخلة: المرجع السابق ص ١١٤.

بالقدس[1] ويُذكر أن مخطوطات قصر عابدين تحوى عدداً كبيراً من الأوامر الخاصة من محمد على الخاصة بالكنائس. وقد حررت بالصيغة الآتية: «أمر إلى.. بشأن التصريح لطائفة الأقباط بتعمير الكنيسة ومساعدتهم فى ذلك وعدم ممانعتهم.»[2].

كما زادت مكانة البابا بطرس وكرامته فى عينى محمد على، عندما إستجاب الله لصلوات البابا والمؤمنين بإرتفاع منسوب مياه نهر النيل بعد إقامة صلوات القداس الإلهى على شاطئ النهر ثم إلقاء قداسته لقربانة من البركة مع الماء الذى غسل به الأوانى المقدسة فى النهر[3].

أضف إلى ذلك ما شاهده الوالى من معجزات جرت مثل شفاء إبنة زهرى هانم من الروح النجس الذى سكنها بصلوات القديس الأنبا صرابامون أسقف المنوفيه وهو ممسها بصليب قداسة البابا[4] وأيضاً قصة إنبثاق النور فى كنيسة القيامة على يدى البابا بطرس وبحضور إبراهيم باشا إبن محمد على[5].

ومما هو جدير بالذكر أن للبابا بطرس السابع موقفاً وطنياً رائعاً أشاد به محمد على نفسه. فقد حدث أن قيصر روسيا أرسل الى قداسة البابا يعرض عليه حماية الكنيسة القبطية وأن يكون تحت رعايته. فقال البابا للأمير الروسى مندوب القيصر: «وهل مليككم يحيا إلى الأبد؟» فأجاب بالنفى، وأنه يموت مثل سائر البشر، فرد عليه قداسته رافضا عرضه قائلاً: «إذن أنتم تعيشون تحت رعاية مليك يموت. أما نحن فنعيش تحت رعاية مليك لا يموت، هذا الإله العظيم الذى لا نريد أن نتخذ غيره بديلاً»..

فبهت الأمير من موقف البابا.. وعندما علم محمد على بهذا الأمر، قام لوقته وتوجه إلى المقر البابوى بالأزبكية، وتقابل مع قداسة البابا وشكره على ما أبداه من الشهامه والوطنية والإخلاص العظيمة لملكه. فأجابه قداسته بكل تواضع: «لا تشكر من قام بواجب عليه نحو بلاد تظله وتظل إخوته فى الجنسية والوطنية».. فقال محمد على متأثراً بهذا الموقف ودموعه فى عينيه: «لقد رفعت بعملك شأنى وشأن أمتك.»[6].

١- كامل صالح نخله: المرجع السابق ص ١٢٥، ١٢٨.

٢- جاك تاجر: المرجع السابق ص ٢٣٢.

٣- إيريس حبيب المصرى: قصة الكنيسة القبطية. الكتاب الرابع. كنيسة مارجرجس إسبورتنج إسكندرية ١٩٧٥ ص ٢٦٢.

٤- توفيق اسكاروس: نوابغ الأقباط ومشاهيرهم فى القرن التاسع عشر. الجزء الاول ١٩١٠ ص ١١٦.

٥- الاسقف إيسذوروس: الخريدة النفيسة فى تاريخ الكنيسة الجزء الثانى ١٩٦٤ ص ٥٠٥.

٦- رمزى تادرس: الأقباط فى القرن العشرين. الجزء الأول ١٩١١ ص ٥٠و ٥١.

محمد على والأقباط

عرف الأقباط فى عهد محمد على الحرية والمساواة، إذ أعطى لهم الفرصة للمشاركة فى العمل الوطنى، وبناء الدولة الحديثة. ويمكن أن نجمل هذه الصورة المشرقة من خلال مايلى:

أولاً : تأكيد المساواة بين جميع المصريين، أقباطاً ومسلمين على كل المستويات، ونبذ التمييز الذى كان يحدث أحياناً فى بعض فترات الحكم الإسلامى متمثلاً فى فرض بعض المظاهر مثل إرتداء الملابس.

ثانياً : التأكيد على حق الحرية الدينية فى ممارسة الطقوس والصلوات، وبناء الكنائس وتعميرها وإصلاحها، بعد بعض الفترات التى منع فيها المماليك والأتراك الأقباط من هذه الممارسات..

ثالثاً : تسهيل إمكانية سفر الأقباط لزيارة القدس، بتوصية محمد على لمتسلمى غزة والقدس بذلك بل وحمايتهم وعدم التدخل فى شئونهم. وكانت أولى هذه الرسائل بتاريخ ١٨٢٥ وأخرى بتاريخ ١٨٢٨[١].

رابعاً : عهد محمد على للأقباط بالنواحى الإدارية والمالية فى أغلب الدواوين والمصالح نظراً لخبراتهم وكفاءتهم فى هذا المجال. فكان منهم كبار المباشرين (المسئولون عن تحصيل الضرائب الثابته فى نظام الإلتزام الذى كان قائماً فى مصر). فنذكر المعلم جرجس الجوهرى - شقيق المعلم إبراهيم الجوهرى -رئيس المباشرين والذى شهد له الجبرتى «أنه كان عظيم النفس، يعطى العطايا.. ويهب للجميع .. وعند قدوم شهر رمضان كان يفرق الشموع والعسلية والسكر والأرز والكساوى والبن...»[٢] .. ويذكر أنه فى بداية حكم محمد على كانت هناك أزمة مالية كبيرة الى جانب رواتب البنود، فطلب أموالا طائله من الأقباط ومن المعلم جرجس فرد جزءا كبيراً منه. ولكن بوشاية من المعلم غالى، غضب عليه محمد على، لعدم إمكانية تحصيل الأموال من الناس. وهرب إلى الوجه القبلى. ثم عاد بعد أربع سنوات بأمان من محمد على، فأكرمه وأنزله فى بيته.. لحين نياحته فى سنة ١٨١٠[٣].

١- الأنبا يؤانس أسقف الغربية السابق: مجموعة أوراق تحضيرية تحت عنوان لمحات من تاريخ الكنيسة القبطية الأم الفتية والتيارات العصرية». وأيضاً محاضرات فى نفس الموضوع. القيت بالإيبارشية عام ١٩٨٠
جاك تاجر: المرجع السابق ص ٢٣٢.

٢- عبدالرحمن الجبرتى: المرجع السابق الجزء الرابع ص ١٣٤

٣- توفيق اسكاروس: المرجع السابق ص ٢٩٩ كامل صالح نخله: المرجع السابق ص ٩٤- ١٠٧

وهناك أيضاً العديد من الشخصيات القبطية التى شغلت مناصب وظيفية نذكر منهم: المعلم منصور صرىامون بديوان الجمرك ببولاق ومعه المعلم رزق الله الصباغ - جرجس مينا الصباغ بتفتيش الدائرة السنية - المعلمون جرجس ويعقوب وبشارة وجرجس الطويل وأخيه حنا الطويل ومنقريوس البتانونى وإبراهيم نخله وهم كتبه فى ديوان محمد على... كما نذكر حنا المنقبادى سكرتير مديرية عموم قبلى[1] وأيضاً نخله إبراهيم سكرتير وكاتم أسرار شريف باشا الكبير[2]. ونذكرأيضاً باسيليوس إبن المعلم غالى والذى عينه محمد على مديراً لحسابات الحكومة المصرية،بعد أن أنعم عليه بلقب بك وهو أول من منح هذا اللقب من الأقباط[3].. الى جانب كبير التجار غبريال شنودة الذى كان يدفع مبالغ للوالى عندما يحتاج الى أموال من تجار أسيوط[4]. كذلك نذكر عبود باشا أحد المباشرين الأقباط الذى كان يحبه محمد على ويثق به ويقول : «لولا الملامة لقلدته الدفترارية»[5].

خامساً : قام محمد على بتعين عدد من الأقباط فى مسئوليات إدارية كبيرة مثل حاكم الإقليم (محافظ) أو مأمور لبعض المدن (رئيس مدينة) فنذكر منهم: رزق أغا حاكم أقليم الشرقية - مكرم أغا لأطفيح - ميخائيل أغا للفشن - بطرس أغا لبرديس - فرح أغا لدير مواس - وتكلا سيداروس لبهجورة[6].

سادساً : بدأ محمد على فى سنة ١٨٢٠ تأسيس الجيش المصرى النظامى لكى يكون تدعيماً للإستقلال مصر، وأسند إلى الضابط الفرنسى الكولونيل سيف والذى عرف فيما بعد بسليمان باشا الفرنساوى مهمة بناء المؤسسة العسكرية الحديثة. فبدأ بمدرسة أسوان الحربية لتكون النواة الأولى من ضباط الجيش ثم تجنيد المصريين سنة ١٨٢٣ ثم تأسيس المدارس المتنوعه مثل التجهيزية والمشاة والفرسان والمدفعية وأركان الحرب والموسيقى العسكرية ثم المدرسة البحرية ومصانع الأسلحة والمدافع والبنادق ومعامل البارود ومخازنها ... ثم الترسانة البحرية ببولاق والإسكندرية[7].. وقد بلغ عدد أفراد الجيش فى

١- إيريس حبيب المصرى: المرجع السابق ص ٢٨٩- ٢٩٤.
٢- وهو جد المؤرخ الكبير كامل صالح نخله أنظر كامل صالح: المرجع السابق ص ١٧٥
٣- رياض سوريال: المجتمع القبطى فى مصر فى القرن ١٩ مكتبة المحبة ١٩٨٤ ص ٤٩
٤- رمزى تادرس: المرجع السابق الجزء الثالث ص ٧٢
٥- عبدالرحمن الجبرتى: المرجع السابق. الجزء الرابع ص ٣٠٣
٦- رمزى تادرس: المرجع السابق الجزء الثالث ص ٥٦ - ٨٢.
الأنبا يؤانس أسقف الغربية السابق الأوراق التحضيرية السابقة
٧- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٣٧٢- ٤٢٢.

سنة ١٨٣٩ نحو ٣٧٦ الف جندى... ويذكر أن محمد على قد ألحق مائه قبطى بالعمل فى ترسانة الاسكندرية[1] .

سابعاً : كان من مظاهر النهضة الحديثة إهتمام محمد على بالتعليم والثقافة، فأنشاء العديد من المدارس المتخصصة مثل المهندسخانة والطب والصيدلة والألسن والمدارس الابتدائية. وأنشأ لها ديوان خاص بها (وزراة المعارف - ثم وزارة التعليم) وكان أول وزير لها مصطفى مختار بك....


رفاعة الطهطاوى

كما وجه محمد على إهتمامه إلى إرسال تسع بعثات علمية الى أوروبا وخاصة فرنسا وكانت أول هذه البعثات عام ١٨٢٦ وتتألف من ٤٤ طالبا وفى كافة التخصصات ويذكر أن رفاعة الطهطاوى رائد النهضة الثقافية بمصر كان ضمن هذه البعثة[2] . ويقدر مجموع طلاب البعثات فى عهد محمد على ٣١٩ طالبا وهذا عدد عظيم إذ قيس بدرجة الثقافة التى بلغتها مصر. وقد كان لكل هؤلاء أثراً كبيراً فى نهضة مصر.

أما الأقباط فلم يرسل محمد على الا واحداً هو إبراهيم السبكى ضمن أفراد البعثة الخامسة سنة ١٨٤٤ لدراسة الطب البيطرى وعندما عاد، عين فى مدرسة الطب البيطرى فى يوليو سنة ١٩٤٨[3].

ويرى المستشار طارق البشرى أنه من أسباب عدم إختيار الأقباط فى بعثات محمد على يرجع إلى أن ما أختص به القبط من مهن فى جهاز إدارة محمد على، لم يستشعر الوالى الحاجة فيها الى الخبرة أجنبية ثابتة من إرسال البعوث فيها، وهى مهن الإدارة المالية والحسابات ومسح الأراضى والموازين، وغير ذلك.. كما يلاحظ من إستقراء أسماء المبعوثين، أن منهم من كانوا مسيحيين غير مصريين، من الأرمن وغيرهم، الأمر الذى يستبعد معه أن يكون الوالى قد جعل الإسلام شرطاً فى المبعوث أو جعل المسيحية مانعاً من الإلتحاق بالبعثات. كما يلاحظ أيضاً أن الغالبية من المبعوثين كانوا من غير المصريين

١- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر الإسلامية وأهل الذمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ص ٦١.

٢- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٤٦٤- ٤٩٦.

٣- المرجع السابق ص ٤٩٣.

الأصليين (الفلاحين)، كانوا من الأتراك والجراكسة أو من المعتمدين من ذوى الأصول التركية والجركسية... وذلك لأن هدف الوالى كان إعداد قيادات المستقبل فى وظائف الجيش والإدارة مما كان لا يزال وقفا على غير المصريين، لذلك ندر فيهم المصريون. وبذلك يظهر أن عدم وجود القبط فى هذه البعثات أساسه الندرة الواضحة للعنصر المصرى ذاته فيها وليس عنصر الدين[١].

ثامناً : ومن الدعائم الأساسية لنهضة مصر السياسية الإقتصادية التى إتخذها محمد على والتى قامت على سيطرة الدولة على مرافق البلاد الإقتصادية والتنظيم الدقيق لها وأيضا زيادة موارد الثروة[٢]. وقد حقق ذلك من خلال الإهتمام بالزراعة والأراضى الزراعية حيث قام بإلغاء نظام الإلتزام وأقام نظام العهد. وتوزيع الأراضى المصادرة على المصريين. وشق الترع وإضافة الجسور والقناطر وإقامة القناطر الخيرية وزيادة مساحة الأراضى الزراعية. وغرس الأشجار على مختلف أنواعها وزراعة القطن. كما أقام المصانع المختلفة مثل الغزل والنسج فى أغلب أقاليم مصر. وسبك الحديد والواح النحاس، ومعامل تكرير السكر، فضلاً عن العمران والتجارة الخارجية[٣].

ولاشك أن الفلاحين من الأقباط كان لهم نصيبا فى هذه الأراضى وزراعة المحاصيل الجديدة التى أدخلها محمد على. كما أن كبار الموظفين صاروا من عداد كبار ملاك الأراضى. وفى عام ١٨٣٧ إمتلك صغار الموظفين الأراضى وصار لكل واحد منهم مساحة خمسين فداناً، وإتسعت قاعدة صغار الموظفين القبط مع إعادة تنظيم الإدارة ومع التوسع فى زراعة القطن. كما إستعان بالحرفين والصناع القبط فى المصانع التى أنشأها[٤].

تاسعاً : ظل الأقباط يدفعون الجزية للحكام المسلمين منذ عام ٦٤١. ولكن محمد على عمل على أعفاء بعض الأقباط من دفع الجزية بحكم عملهم مثل الذين يعملون فى ترسانة الإسكندرية فقد جاء فى هذا الأمر سنة ١٨٣١ ما يلى: «يقتضى إتباع الأصول المدونة بها وربط ماهية ومرتب الصنف الذى يستحقة الأقباط الذين يؤخذون للجهادية لكونهم يؤدون مصالح الميرى، ومن اللزوم رعايتهم ورفاهيتهم»[٥]...

١- طارق البشرى : المسلمون والاقباط فى إطار الجماعة الوطنية. دار الشروق الطبعة الثانية ١٩٨٨ ص ٢٣.

٢- د. حسن عثمان: المرجع السابق ص ٣١٩.

٣- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٥٧٢ - ٦٠٥.

٤- أبوسيف يوسف: الأقباط والقومية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى ١٩٨٧ ص ١٠

٥- سيدة إسماعيل كاشف: المرجع السابق ص ٦١و ٦٢.

ثم أصدر فى عام ١٨٣٩ مرسوماً بإعفاء الأقباط من دفع الجزية، ولكن هذا المرسوم تعطل بتنفيذه عدة سنوات للإحتياجه الى الأموال الكثيرة[١].

عاشراً : بالرغم جهود محمد على فى تهيئة المناخ الإجتماعى فى مصر للمساواة بين الأقباط والمسلمين كمصريين ومواطنين الا أن هناك حالات كثيرة من صور التعصب البغيض والتطرف المرفوض. وكانت دمياط مثلاً لذلك.. فقد جرت بها عدة حوادث تبين سوء معاملة الأقباط!! وتأتى فى مقدمتها قصة القديس الشهيد سيدهم بشاى. الذى شهدوا عليه زوراً وحكموا عليه ظلماً وعذبوه كثيراً حتى إستشهد فى ٢٦ مارس ١٨٤٤ وحدث عندما رفع الأقباط شكواهم الى الوالى محمد على. الذى طلب بدوره تقريراً مفصلاً من السيد ميخائيل سرور أحد كبار الأقباط بدمياط. ثم عرف منه مدى الظلم التى وقع على الشهيد سيدهم بشاى، فأرسل مندوبا عنه لإعادة التحقيق الذى أسفر عن إدانة محافظ دمياط والقاضى وأحد الشيوخ الكبار. ومن ثم أصدر أمره بعزلهم من مناصبهم ونفيهم. ومن أجل تهدئة النفوس أمر محمد على بتكريم الشهيد سيدهم فى كل أنحاء دمياط وتشييع جنازته رسمياً مع رفع الأعلام والصلبان[٢] فى جنازته. وقام بالإحتفال جميع الطوائف وتقلد كثيرون الأسلحة. وسار الموكب فى حراسة جمع غفير من الجنود، ولبس الكهنة ملابسهم الكهنوتية مع لفيف من الشمامسة حتى وصلوا به الى الكنيسة حيث أتموا مراسيم الصلاة ودفنوه بأرض كنيسة مارجرجس[٣].

وأخيراً يمكن القول أن محمد على ساهم بمجهوداته وقراراته فى تغيير صورة مصر والمصريين، ووضع أساساً ليسير عليها خلفاؤه من أسرته فى بناء مصر الحديثة.



١- الأنبا يؤانس أسقف الغربية السابق: الأوراق التحضيرية السابقة.

٢- كان فى العهود السابقة يمنع رفع الصليب جهاراً فى الشوارع. ولكن منذ حادثة القديس سيدهم بشاى. صُرح للأقباط برفع الصليب.

٣- القمص بيشوى عبدالمسيح: شهيد دمياط. القديس سيدهم بشاى ١٩٨٧ ص ٦٣.
راجع أيضا: مخطوطات وميامر القديس سيدهم بشاى ومعجزاته ١٩٩٧ ص ٢٤و ٢٥.

٢

١٨٥٥
الخط الهمايونى ألغاه دستور ١٩٧١

مرض محمد على، وإعتلت صحته، ولم يعد قادراً على ممارسة شئون الحكم.. فتولى إبنه إبراهيم باشا حكم مصر فى مارس ١٨٤٨ ولكنه توفى بعد سبعة شهور ونصف فى نوفمبر من نفس العام. فتولى عباس حلمى الأول إبن أحمد طوسون إبن محمد على ولاية مصر منذ نوفمبر ١٨٤٨ وحتى يوليو ١٨٥٤ حيث مات مقتولا فى قصره.


عباس حلمى الأول

ويطلق المؤرخون على عصر عباس حلمى الأول. عصر الرجعية والردة لأن فيه وقفت حركة التقدم والنهضة التى ظهرت فى عهد محمد على. فأقصى الخبراء الأجانب وأستغنى عنهم. وأغلق المدارس. ونفى الى السودان أغلب علماء مصر وفى مقدمتهم رفاعه الطهطاوى. وإستدعى معظم أعضاء البعثات الذين كانوا يتلقون العلم فى فرنسا. كما أهمل القوات البحرية. وأشرك الجيش فى حرب القرم التى قامت بين روسيا وتركيا (٥٤- ١٨٥٦)[١].

وفى عهده، تنيح البابا بطرس السابع فى ٥ أبريل ١٨٥٢ بعد أن جلس على كرسى مارمرقس الرسول ٤٢ سنة و٣ أشهر و١١ يوماً.. ودفن بمقبرة الآباء البطاركة بالكنيسة المرقسية بالأزبكية بجوار سلفه البابا مرقس الثامن.

وقد إختلف الأقباط حول إختيار البطريرك الجديد للكنيسة وكان القمص داود الأنطوانى من بين المرشحين. فضلاً عن تردد الوالى عباس باشا فى إصدار تصريح الرسامة. وعلية أستقر الرأى على سيامة القمص داود مطراناً عاماً بإسم «الأنبا كيرلس» فى ١٧ أبريل

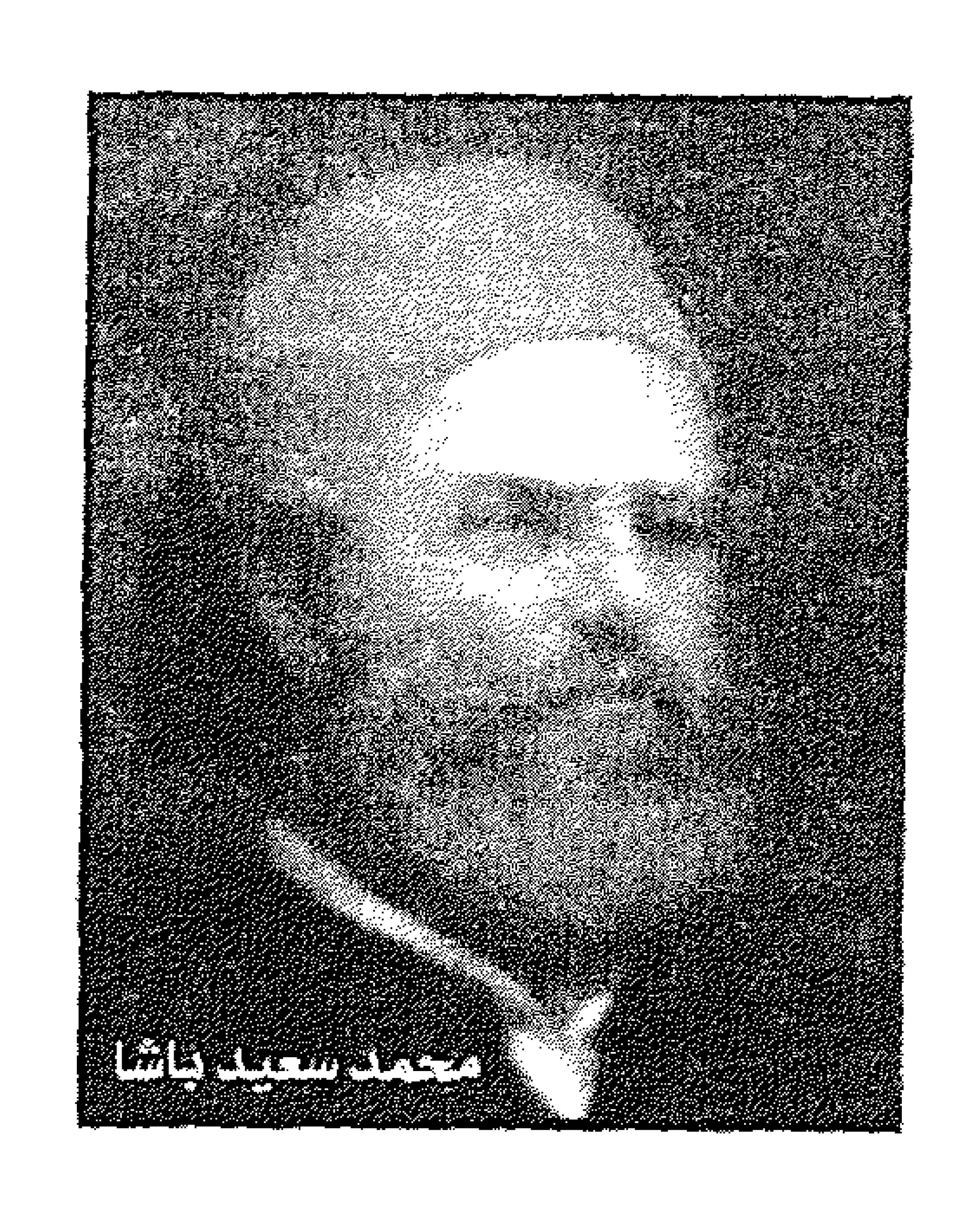
١- عبدالراحمن الرافعى: عصر إسماعيل. الجزء الأول. دار المعارف. الطبعة الثالثة ١٩٨٢ ص ١٥-٢٧.

١٨٥٣.. ثم أحتفل بتنصيبه بطريركاً فى ١٧ يوليو ١٨٥٤ فأصبح البابا كيرلس الرابع ١١٠ والمعروف بأبى الإصلاح[١]. (١٨٥٤- ١٨٦١) .

ومن ناحية نجد هذا الوالى كان يبغض الأقباط، ولم يسترح لكل ما حصلوا عليه أيام محمد على. فعزم على طردهم من الدواوين الحكومية، بل ونقلهم الى السودان. وقد كتب الأستاذ محمد أمين حسونه فى كتابه يقول عن هذا الموقف: «وكان يبغض النصارى، فأخرج منهم من كان يتولى منصبا حكوميا، ونالهم أذى وإضطهاد شديد. ولما أمتلأ قلبه حقدا وحسداً ثار غضبه عليهم، وأصدر أمراً بإخراج جميع النصارى من الأراضى المصرية ونقلهم الى السودان، غير أن الله لم يسمح بذلك، وتدخل بعض المعتدلين، وعجل الله بموته كما رأينا (قتل فى قصره)، ولم يمض على توليته سوى خمسة أعوام»[٢].

ومما هو جدير بالذكر أن الإمام الأكبر إبراهيم الباجورى شيخ الأزهر (١٨٤٧-١٨٦٠) رفض قرار الوالى بنفى الأقباط خارج البلاد، مصراً بذلك على حضور الأخر فى إطار الجماعة الوطنية[٣]. فقال له: «.. الحمد لله الذى لم يطرأ على ذمة الإسلام طارئ، ولم يستول عليه خلل حتى تغدر بمن هم فى ذمته إلى اليوم الآخر. فلماذا هذا الأمر الذى أصدرته بنفيهم..» فغضب عباس وقال لأتباعه: خذوه عنى[٤].

محمد سعيد باشا


محمد سعيد باشا

بعد وفاة عباس حلمى الأول عام ١٨٥٤، تولى حكم مصر محمد سعيد باشا إبن محمد على الكبير. وظل واليا حتى يوم وفاته فى يناير ١٨٦٣....

أعاد سعيد النهضة مرة أخرى فكانت هناك الإصلاحات الزراعية ووضع اللائحة السعيدية لتكون أساساً للتشريع الخاص بملكية الأطيان فى مصر وأيضاً أعمال التعمير والسكك الحديدية والتلغرافات كما إهتم بالإصلاحات

١- الراهب القس زخارياس الأنطونى: البابا كيرلس الرابع (ابوالاصلاح) ١٩٩٤ ص ٤٦، ٤٧.
٢- محمد أمين حسونه: كفاح شعب من عمر مكرم الى جمال عبدالناصر. المجلد الأول ١٩٥٥ ص ١٢٦
٣- د. وليم سليمان قلادة: المقال السابق ص ١٨٦.
٤- محمد أمين حسونه: المرجع السابق ص ١٢٦.
راجع ميخائيل شاروبيم: الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث. الجزء الرابع، ١٩٠٠، القاهرة ص١٠٩.

الحربية والإهتمام بالجيش كذلك إصلاح الموانى وإنشاء شركات الملاحة البحرية. ولكنه فى نفس الوقت لم يهتم بالتعليم بالقدر الكافى الذى يتناسب مع إصلاحاته المتعدده. فى حين أعاد رفاعة الطهطاوى من السودان وعهد اليه بنظارة مدرستهاالحربية.. والى سعيد باشا يرجع بداية التدخل الأجنبى فى مصر، وفتح البلاد علي مصراعيها لرؤوس الأموال والمشروعات الأوروبية كذلك الإقتراض من بيوت المال الأجنبية، حتى وصلت ديون مصر عند وفاته نحو سبعة ملايين جنيها[١].

وفى عهد سعيد باشا. كان مشروع شق قناة السويس ودور فردينان دلسبس فيه وتأسيس شركة لها حق الإمتياز لمدة ٩٩ عاماً أبتداء من تاريخ فتح القناة (فُتحت عام ١٨٦٩). وتصبح بعدها ملكاً لمصر. وقد بدأ الحفر فى ٢٥ ابريل عام ١٨٥٩[٢].

مع الأقباط

عمل سعيد باشا على إستمرار روح التسامح الدينى والمساواة بين جميع المصريين. وقد سعى لتحقيق ذلك إلى إتخاذ القرارات الهامة والمؤثرة فى مسيرة المصريين أقباطاً ومسلمين وهى كما يلى:

أولاً : أصدر مرسوماً فى ديسمبر سنة ١٨٥٥ يقضى بإلغاء الجزية المفروضة على الأقباط. وهذا الأمر الصادر يشمل رغبة الوالى فى التلطف مع الأقباط المشموليين برعايته[٣]. وبهذا المرسوم الخطير أزال سعيد باشا أخر العقبات فى المساواة بين الأقباط والمسلمين ودون تفرقة فى المسألة الدينية..

ومنذ هذا التاريخ بدأ الاقباط فى مسيرة المشاركة الوطنية بخطى واسعة وفعالة وفى ممارسة حقوق المواطنةكمصريين.

ثانياً : فى ضوء القرار السابق، وعملا لإندماج الأقباط فى صلب الأمة المصرية. رأى سعيد باشا بضرورة قبول الأقباط فى الجيش وتطبيق قانون الخدمة العسكرية عليهم، فعندما يحملوا السلاح للدفاع عن وطنهم ويخضعوا إلى نفس الواجبات التى يؤديها المسلمون. يكونوا قد إكتسبوا نفس الإمتيازات التى يتمتع بها مواطنوهم..[٤].

١- عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل الجزء الأول. دار المعارف، الطبعة الثالثة، ص ٣٠-٤٩.

٢- المرجع السابق ص ٦٠-٦٩.

٣- جاك تاجر: المرجع السابق ص ٢٣٨، ٢٥٥. الأنبا يؤانس أسقف الغربية: الأوراق التحضيرية السابقة.

٤- المرجع السابق ص ٢٣٦.

وهكذا صدر الأمر العالى فى يناير ١٨٥٦ ينص على أن أبناء أعيان القبط سوف يدعون الى حمل السلاح، أسوة بأبناء أعيان المسلمين، وذلك مراعاة لمبدأ المساواة.. وقد أثبت تقويم النيل خطابا صادراً الى مدير أسيوط فى سنة ١٨٥٧ ورد به أن «قبول وأخذ المسيحيين للخدمة العسكرية موافق لإرادتنا»[١].

ولاشك أن دخول الاقباط فى الجيش من أجل الدفاع عن الوطن والزود عن أراضيه ضد أى عدوان خارجى، يعتبر تأكيداً لحق المواطنة والمشاركة فى العمل الوطنى. فمنذ هذا التاريخ أيضا والمصريون جميعاً يشكلون الجيش المصرى الذى كان له الدور الرئيسى فى كل الثورات والحروب التى خاضها من أجل مصر وإستقلالها وحريتها. منذ الثورة العرابية ١٨٨١ وحتى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

ثالثاً : كذلك نجد سعيد باشا يقوم بتعين حاكم قبطى للسودان بهدف الإعتماد على الكفاءات بصرف النظر عن الديانة التى ينتمى اليها. كما أنه سمح للجنود المصريين أن يمارسوا الطقوس المسيحية علانية دون خوف أو ريبة[٢].

وطنية أبوالإصلاح

كان البابا كيرلس الرابع صورة نموذجية ومشرفة للوطنية القبطية. فقد كانت بصماته المباركة واضحة فى حياة الكنيسة وعلاقتها بالدولة وكل المصريين. كان واضحاً وشجاعاً وجريئاً وله رؤية واعية للمستقبل فضلاً عن قدسية سيرته المباركة وبصيرته الروحية.. ويمكن أن نجمل مواقفة الوطنية كما يلى:

١- إنشاء المدارس القبطية للبنين والبنات لأول مرة، وذلك لتعليم أبناء الأمة المصرية كلها على أيدى أفضل الأساتذة المصريين والأجانب. فقدم للبلاد والكنيسة نوعية من الرجال والسيدات ساهمت كثيراً فى حركة النهضة المصرية، ونذكر منهم على سبيل المثال رؤساء الوزارات: بطرس غالى باشا - يوسف وهبه باشا- عبدالخالق ثروت باشا - حسين رشدى باشا - عبدالحميد مصطفى باشا وكيل وزارة المالية - محمود عبدالرازق باشا وكيل وزارة الداخلية- إسماعيل حسين باشا وكيل وزارة المعارف - والمستشارون أحمد شرف الدين بك - مينا إبراهيم بك - حنا نصرالله باشا - والمؤرخ ميخائيل شاروبيم بك جد

١- طارق البشرى: المرجع السابق ص ٣١.

٢- جاك تاجر: المرجع السابق ص ٢٣٨.

الدكتور بطرس غالى الأمين العام السابق للأمم المتحدة. وأيضا المؤرخ يعقوب نخله روفيله بك[١] ...


البابا كيرلس الرابع

٢- عندما أصدر سعيد باشا قراره بتجنيد الأقباط، أشاع المغرضون أن البابا كيرلس، قابل والى مصر وطالبه بإعفاء الأقباط من الخدمة العسكرية فصرح قداسته علانية قائلاً: «يقول البعض أنى طلبت إلى الباشا أن يعفى أولادنا القبط من الخدمة العسكرية. فحاشالله أن أكون جباناً بهذا المقدار، لا أعرف للوطنية قيمة أو أفترى على أعز أبناء الوطن بتجردهم من محبة أوطانهم وعدم والميل لخدمته حق الخدمة والمدافعة عنه، فليس هذا ما طلبته ولا ما أطلبه»[٢].

٣- ويُذكر أنه عندما صدر الفرمان السلطانى (الخط الهمايونى) سنة ١٨٥٦ والذى يدعو للمساواه بين كل المواطنين دون النظر لديانتهم.. قام قداسة البابا كيرلس بالذهاب الى سعيد باشا وطالبه أن يتمتع الأقباط بكل الحقوق والمزايا التى يتمتع بها إخواتهم المسلمون من حيث الترقى الى الوظائف العالية... فوعد الوالى بذلك[٣].

٤- كان إمبراطور أثيوبيا تيودور الثانى (١٨٥٥ - ١٨٦٨) ديكتاتورياً، حاد المزاج، ويبغض المصريين جداً. وقد كانت علاقته بالمطران القبطى الأنبا سلامه الثالث متوترة فى أغلب الأوقات، وصلت الى حد تحديد إقامته نحو ثلاث سنوات إنتهت بنياحته عام ١٨٦٧[٤].

١- إيريس حبيب المصرى: المرجع السابق ص ٣٤٣-٣٤٦.
القس زخارى الأنطونى: المرجع السابق ص ٦٢-٦٤.
راجع د. سليمان نسيم: الأقباط والتعليم أسقفية الدراسات العليا اللاهوتية والثقافية القبطية والبحث العلمى.

٢- كامل صالح نخله: المرجع السابق ص ٢٢٢.

٣- المرجع السابق ص ٢٢٢.

٤- د. أنتونى سوريال عبدالسيد: الكنيسة القبطية وكنيسة أثيوبيا. أسقفية الدراسات العليا اللاهوتية والثقافية القبطية والبحث العلمى ١٩٨٥. ص ١٠٧.

وكانت هناك مشاكل بين أثيوبيا ومصر على الحدود. فكلف الوالى سعيد باشا من البابا كيرلس الرابع السفر إلى أثيوبيا لإيجاد حل مع الإمبراطور تيودور.. فسافر قداسة البابا رغم مشقة الطريق والسفر الى هناك فى عام ١٨٥٦. وتقابل مع الإمبراطور الذى كان يشك فى نوايا البابا متهماً إياه بالحضور للإستيلاء على عرشه، لكى يعطيه للمصريين والاتراك[١]. وفى نفس الوقت قام سعيد باشا بإرسال الجيش المصرى الى الحدود، مما جعل الإمبراطور يعتقد أن البابا يدبر مكيدة له. فقبض عليه مع المطران وأودعهما السجن لمدة خمسة أيام وصمم على قتلهما. ولكن الملكة ورجال البلاط. طالبوه بالتيقن أولاً من مهمة البطريرك الذى أرسل بدوره للوالى يخبره أنه نجح فى مهمته الوطنية للصلح مع الإمبراطور. فقام سعيد باشا بسحب الجيش، وتأكد الإمبراطور من براءة البابا، فأفرج عنه معتذراً، ثم سمح له بالعودة الى مصر.. وعاد البابا الى كرسيه بعد نجاحه كرسول سلام بين الدولتين[٢].

الخط الهمايونى

فى لعبة السياسة والمواجهات بين الدول الأوربية والدولة العثمانية، وتحت وطأة الإمتيازات الأجنبية التى كانت تعرضها أوربا على رعايا الدولة العثمانية غير المسلمين. أصدر السلطان العثمانى عبدالمجيد الأول (١٨٣٩-١٨٦١) الفرمان العالى للأصلاحات ليطبق داخل جميع الدول التابعة للدولة العثمانية، وهو ما يعرف بالخط الهمايونى، وذلك لكى تُحسن الدولة صورتها أمام العالم الأوربى وتعطى لنفسها صورة الحداثة..

والخط الهمايونى يعنى بالتركية الخطاب أو التوجيه أو البيان الموجه من الباب العالى، أى نص ليس له صفة التشريع، .. وقد تضمن هذا الخط عموداً من الإمتيازات المادية والرحية لغير المسلمين فى مجال تنظيم شئون غير المسلمين فى الدولة العثمانية..[٣] ويمكن إيجاز أهم ما جاء فى الخط الهمايونى كما يلى:-

١- إعتماد كافة الحقوق التى نصت عليها قوانين سابقة خاصة بالمسيحيين، وأهمها حكم أنفسهم فى سائر الأحوال الشخصية لإرتباطها بالعقيدة الدينية.

١- المرجع السابق ص ١٠٥.

٢- كامل صالح نخله: المرجع السابق ص ٢٢٠.

٣- سمير مرقس: "قصة بناء الكنائس فى مصر، حديث لم ينقطع". مقال منشور بمجلة اليسار، العدد ٩٧، مارس ١٩٩٨.

٢- المساواة فى الوظائف بين المسيحيين والمسلمين.

٣- لا توضع أية عراقيل أمام أى إنسان يود القيام بفرائض ديانته ولا يلقى من جزاء ذلك جوراً أو أذية، ولا يجبر أحد على ترك دينه.

٤- يقوم الأب البطريرك بتقديم طلبات بناء الكنائس للباب العالى، وتصدر الترخيصات اللازمة لبنائها.

٥- وجوب الخدمة العسكرية على المسيحى، مثلما هى واجبة على المسلم

٦- تشكيل مجالس ملية لطوائف المختلفة مكونة من رجال دين وعلمانيين، لإدارة المصالح الملية الخاصة بشئونهم الداخلية والفصل فى أحكامهم الشخصية.

٧- تُزال كلية من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتميزات التى تتضمن الإساءة إلى فئة من الناس، بسبب المذهب أو اللسان أو الجنسية، ويمنع قانوناً إستعمال كل نوع تعريف وتوصيف يهيمن أو يمس العقائد الدينية للطوائف المختلفة سواء كان ذلك بين أفراد الناس أو من طرف رجال الدولة الإداريين[١].

ونظراً لخصوصية مصر جغرافيا وإجتماعيا وإقتصادياً حيث التداخل والتفاعل بين أبناء الشعب الواحد أقباطاً ومسلمين. فضلاً عن مقررات مؤتمر لندن ١٨٤٠ الذى أعطى لمصر إستقلالاً ولكن فى إطار الدولة العثمانية.. نجد أن الخط الهمايونى لم يكن يمثل مشكلة قانونية فى تنفيذه.

ولكن دفع تعطيل دستور ١٩٢٣ وإصلاح دستور ١٩٣٠ فى وزارة إسماعيل صدقى (١٩٣٠ - ١٩٣٣) الذى فيه المزيد من حرمان المصريين حقوقهم وإهدار كرامتهم الإنسانية. أصدرت وزارة الداخلية فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٣ كتاباً عُرف بقرار العزبى باشا وكيل الوزارة. يتضمن عشرة شروط مجحفة تضع العراقيل أمام بناء الكنائس[٢]. وللأسف منذ هذا التاريخ وحتى اليوم (١٩٩٧) مازال معمولا بهذه الشروط، مع إعتبار خطأ أن الهمايونى هو فقط قضية بناء الكنائس وهذا الذى لم يدركه أو يستوعبه أحد حتى الأن.

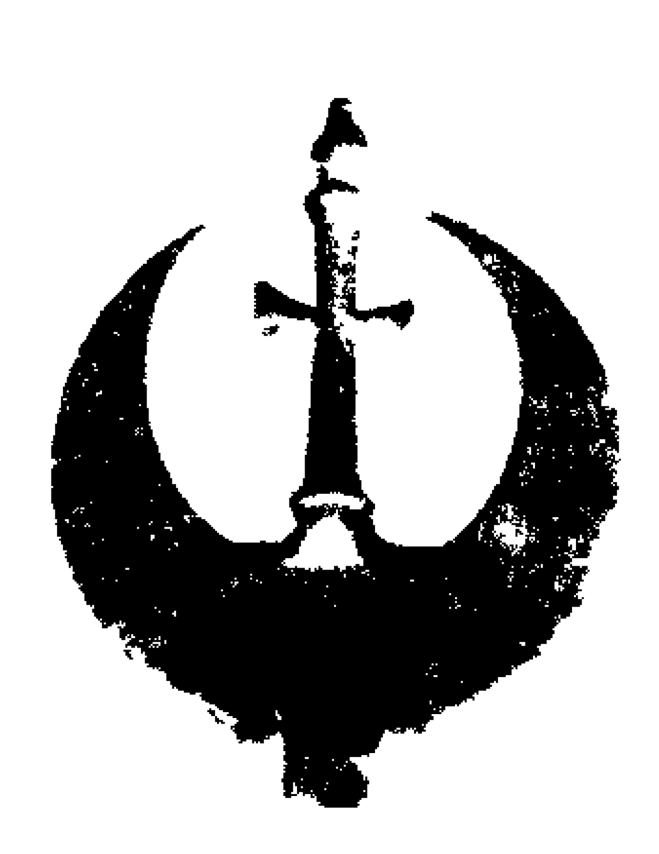
١- سمير مرقس: دراسة غير منشورة حول وضعية الخط الهمايونى. وقد نشر جزء منها فى تقرير الحالة الدينية فى مصر ١٩٩٥. مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بالأهرام ١٩٩٦. ص ٨٧و ٨٨.

- الخط الهمايونى وبناء الكنائس. الملف الوثائقى السادس. المركز القبطى للدراسات الإجتماعية ١٩٩١.

٢- راجع نص الخط الهمايونى والشروط العشرة من ملاحق ووثائق الكتاب.

من ناحية أخرى يقول أستاذنا الدكتور وليم سليمان قلادة أن دستورى ١٩٥٦و ١٩٦٤ نصا فى المادتين ٤٣ و ٣٠٤ على أن حرية الإعتقاد مطلقة، وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية، على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافى الآداب والمقصود بالعادات المرعيه هو الخط الهمايونى... وواضح أن بعض الشروط العشرة تنطلق من مفهوم تناقض مع العلاقات الحميمة بين مكونات الجماعة ولا تعبر عن الواقع المصرى. فمصر لا تعرف الإنفصال الجغرافى بين مساكن مكوناتها من المسلمين والأقباط... وأن هذا القرار بشروطه العشرة وبالخط الهمايونى الذى يقف وراءه يأتيان على نقيض مسار الحياة الشعبية المصرية فى صورتها التقليدية... وعليه جاء دستور ١٩٧١ ليعبر بصفة حاسمة عن إرادة الشعب المصرى وعن واقع الحياة المصرية التقليدية، وليضمن نصوصه ما إنتهى إليه القضاء الإدارى، فعلى خلاف الدساتير السابقة أعتبر الدستور القائم أن ممارسة الشعائر الدينية هى حق من نفس طبيعة حرية العقيدة، أى أنها حق مطلق قابل للتطبيق فوراً فنص فى المادة ٤٦ منه على أن تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية..

بالتالى يمكن القول أن دستور ١٩٧١ قد ألغى الخط الهمايونى والشروط العشرة للتصريح ببناء الكنائس[1].



١- د. وليم سليمان قلادة: مقال«دستور ١٩٧١ ألغى الخط الهمايونى والشروط العشرة للتصريح ببناء الكنائس». جريدة الأهالى بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٦.
راجع أيضاً: المسيحية والإسلام فى مصر..دراسة حول «الخط الهمايونى... والواقع المصرى» ص ٢٦١. سينا للنشر الطبعة الثانية ١٩٩٣.

البابا ديمتريوس الثانى

تنيح البابا كيرلس الرابع على أثر تناول جرعة من السم، دسها له فى الدواء مناهضوه ومبغضوه. ففاضت روحه الطاهرة فى ليلة الاربعاء ٣٠ يناير ١٨٦١ وبعد الإحتفال بجنازته المهيبة، دفن بالمقبرة التى أعدها فى كنيسة القديس إسطفانوس بالبطريركية بعد أن جلس على الكرسى القديس مارمرقس ٦ سنوات و٧ شهور و١٣ يوماً وقبلها مطرانا عاماً للكنيسة لمدة عام واحد وشهرين[١].

وعلى أثر هذا الحادث الاليم، ظل الكرسى المرقسى شاغراً لمدة عام و٤ أشهر و١٦ يوماً.. حيث إتفقت كلمة الآباء الأساقفة على إختيار القمص ميخائيل رئيس دير القديس مقاريوس الكبير ببرية شيهيت ليكون بطريركاً للكنيسة. وتمت سيامته فى ١٥ يونيو ١٨٦٢ بإسم البابا **ديمتريوس الثانى**، وأصبح البطريرك ١١١ فى عداد بطاركة كرسى الإسكندرية. ويذكر أن قداسته قد ذهب الى سعيد باشا، بعد سيامته فقال له الوالى: «لا تفعل مثل سلفك. بل كل ما يلزم لك قل لى عليه وأنا مستعد لتأديته لك».. فشكره البابا ودعا له بكل الخير وعاد الى مقر البطريركية[٢].

وبعد عدة أشهر وفى يناير ١٨٦٣ توفى الوالى سعيد باشا وتولى حكم مصر الخديو إسماعيل بن إبراهيم باشا إبن محمد على الكبير.

١- القمص صموئيل تاوضروس السريانى: تاريخ باباوات الكرسى الإسكندرى الطبعة الأولى ١٩٧٧.

٢- كامل صالح نخله: المرجع السابق ص ٢٣٠....

- كان لجهود البابا كيرلس ونشاطه الإصلاحى. ودوره فى العمل علي إتحاد الكنائس التى لا تختلف فى العقيدة عن الكنيسة القبطية. كانت وراء مناهضة الوالى سعيد له وغضبه عليه بسبب الوشايات الكثيرة ضد البابا.

٣

١٨٦٦
الخديو إسماعيل والمشاركة القبطية

كان الخديو إسماعيل يحمل مشروعاً يواصل به مشروع جده محمد على فى نهضة مصر الحديثة، حيث كان يسعى الى:

١- توسيع نطاق إستقلال مصر من تبعية الدولة العثمانية بالحصول على عدد من الإمتيازات والفرمانات السلطانية والخطوط العثمانية، منها تغيير نظام توارث العرش ليؤول إلى أكبر أنجاله بدلاً من أكبر أفراد أسرة محمد على، وذلك فى سنة ١٨٦٦. وأيضا الحصول على لقب «الخديو» بدلاً من الوالى فى عام ١٨٦٧ وفرماناً يحق له الإستدانه من الخارج دون قيد أو شرط فى ١٨٧٢. كذلك الفرمان الجامع ١٨٧٣ بخصوص أملاك الخديوية فى مصر والسودان، وسن القوانين والأنظمة الداخلية، وحق عقد الإتفاقات والمعاهدات التجارية، وحق الإقتراض من الخارج، وزيادة الجيش، وحق بناء السفن الحربية... ولكنه حقق كل هذه المكاسب عن طريق دفع أموال طائلة مع الهدايا والرشاوى. وهذا دعاه الى الإستدانه من البيوت المالية الأجنبية. وكانت زيارة السلطان عبدالعزيز (١٨٦١-١٨٧٦) لمصر سنة ١٨٦٣ نموذجاً لهذا الإسراف الشديد. فقد غمره وحاشيته بالهدايا والتحف الفاخرة حتى ملاء بهاسفينته بأكملها. عدا رشوة الأموال للصدر الأعظم فؤاد باشا التى وصلت الى ستين الفا من الجنيهات، ليكون عوناً له فى الآستانه[١].

٢- الرغبه أن تكون مصر قطعة من أوروبا نظراً لنزعته الأوروبية مما جعله يثق فى الأوروبيين ويركن اليهم فى كل شئ، وفتح أبواب البلاد على مصراعيها للتدخل الأجنبى، إلى الإقتراض والإستدانه بلا حساب من بيوت المال الأجنبية وكان نتيجة ذلك التغلغل الأجنبى فى أغلب مرافق الأمة بالدولة، فتولوا المناصب الكبرى، وصار لهم نفوذ مالى وسياسى، وأيضاً فرض الرقابة الثنائية على مالية البلاد وتعيين وزيرين أجنبيين فى

١- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٧٨-٨٦.



الوزارة المصرية، وإنشاء صندوق الدين.. وهذا أوقع مصر تحت نير السيطرة الأجنبية التى ظلت تتصاعد إلى أن حدث الإحتلال عام ١٨٨٢[1]. وقصة قناة السويس فى الإنتهاء من حفرها، وحفل إفتتاحها عام ١٨٦٩، والتعويضات عن تحقيق شروط الإمتياز قد بلغ ١٨ مليونا من الجنيهات. فضلاً عن بيع أسهم مصر فى القناة بـ ٤ ملايين جنية فقط لإنجلترا والتنازل عن ١٥٪ من أرباح القناة من أجل سداد ديون إسماعيل. بل وأهم من كل هذا أن إنجلترا وضعت يدها على قناة السويس أولاً ثم مصر كلها ثانيا[2].

ولكن يذكر للخديو إسماعيل أعمال التعمير المختلفة مثل: ترعتا الإبراهمية والإسماعيلية، والقناطر، والمنشأت البحرية والحربية، ومعامل تكرير السكر، ومصانع النسيج، ومد السكك الحديدية فى أنحاء القطر المصرى، وتعميم التلغرافات، والمستشفيات، وإتساع الرقعة الزراعية، فضلاً عن عدداً كبيراً من القصور الملكية..

كما إليه يرجع الإهتمام بالبعثات العلمية لأوروبا والتعليم والثقافة، وأيضاً إنشاء أول مجلس للنظار (مجلس الوزراء). ومجلس شورى النواب وبداية الحياة النيابية فى مصر وإصدار أول دستورى مصرى قائم على أحدث المبادئ العصرية. وأيضاً مشروعات النظام القضائى من محاكم الأقاليم أو المحاكم المختلطة[3].

إلا أن انجلترا وفرنسا قاما بخلع إسماعيل عن عرش مصر فى ١٨٧٩ وبفرمان من السلطان العثمانى الذى أراد التخلص منه بسبب النزعة الإستقلالية التى كانت لديه وتم تنصيب إبنه توفيق باشا بدلا منه.

مع الأقباط

قطع الأقباط فى عهد الخديو إسماعيل خطوات كبرى وثابته فى مسيرة المشاركة الوطنية. حيث نالوا من حقوق المواطنة ما لم ينالوه قبلاً، ويرجع ذلك الى شخصية إسماعيل

١- المرجع السابق: ص ٧٧.

٢- المرجع السابق: ص ٩٣- ١٠٦. ويمكن دراسة مسألة ديون الخديو إسماعيل بالتفصيل فى الجزء الثانى من كتاب عصر إسماعيل من ص ٣٢ الى ص ٨١.

٣- عبدالرحمن الرافعى: عصر إسماعيل: الجزء الثانى دارالمعارف ١٩٨٢ ص ٨٣و ٨٩و ٢١٣و ٢٥٩.

وروحه العادلة وحرصة علي محو كل الرواسب التى ترسبت عن الأجيال السابقة للتميز بين المسلمين والأقباط.. فقد كان يتعامل مع الأقباط مثلما كان يتعامل مع المسلمين بإعتبارهما شعباً واحداً ونسيجاً واحداً... ولا شك أن روح الخديو إسماعيل وقراراته تجاه الأقباط كانت سنداً لهم، بل هى وثيقة تاريخية فى تاريخ المواطنة المصرية وتاريخ الحركة القومية الوطنية لجميع المصريين.. وأنه لولا مسألة التدخل الأجنبى ونفوذه فى مصر مع قضية الديون. لأقترن إسم الخديو إسماعيل بمشروع إستقلال مصر التام وبالتالى مصر لجميع المصريين...

ويمكن أن نجمل مواقف الخديو إسماعيل من الأقباط كما يلى:-

أولاً : كان الخديو إسماعيل يحترم قداسة البابا بطريرك الكنيسة ويوقره، وكانت العلاقة بينهما على خير ما يرام، بل كان يستجيب لطلبات البطريرك فوراً. ويجزل للكنيسة العطايا والمنح، فنذكر:

١- عند تنظيم شوارع القاهرة، ومنها فتح شارع كلوت بك كان لابد من مرور الشارع بالكنيسة المرقسية الكبرى ومقر البطريرك وهذا الأمر يتطلب هدم الكنيسة. ولما عرضت الحكومة على قداسة البابا ديمتريوس الثانى أن تبنى له كنيسة أخرى أفخم من الحالية مع دار للبطريركية أفضل، رفض قداسته. وذهب قداسته لعرض الموضوع على الخديو إسماعيل، الذى لم يتردد فى حسم الموضوع بقوله: «لتكن إرادة البطريرك، وليبق المعبد (الكنيسة) قائماً كما هو»[1] وبالفعل تغيرت خطة تنظيم الشوارع، وظلت الكنيسة والبطريركية حتى اليوم كما هى.

٢- رغم إنفتاح الخديو إسماعيل على الدول الأوربية وفتح باب مصر على مصراعية للغرب. إلا أنه كان يبغض ولا يرتاح للإرساليات الأجنبية البروتستانتية التى كانت تعمل فى مصر لأنه كان يراها تستهدف إضعاف الروحية الوطنية وتماسك وحدة الشعب المصرى الواحد.. فأمر بإعداد باخرة حكومية ليسافرعليها البابا ديمتريوس الثانى ومعه عدداً من الآباء والخدام يتقدمهم الأيغومانوس فيلوثيؤس عوض، الى كل المدن والقرى فى الوجه القبلى وحتى الحدود المصرية، لكى يفتقد الشعب القبطى، ويرد كل الذين إبتعدوا عن الكنيسة الأم تحت تأثير هذه الإرساليات. وقد مكثت هذه الرحله نحو ثلاثة أشهر[2].

١- چاك تاجر: المرجع السابق ص ٢٣٩
الأنبا يؤانس أسقف الغربية السابق: الأوراق التحضيرية السابق.

٢- كامل صالح نخله: المرجع السابق ص ٣٣٣.
إيريس حبيب المصرى: المرجع السابق ص ٣٦٦.
الأنبا يؤانس أسقف الغربية السابق الأوراق التحضيرية السابقة.

٣- قام السلطان العثماني عبدالعزيز بزيارة مصر سنة ١٨٦٣ تلبية لدعوة الخديو إسماعيل له. وهو السلطان الوحيد الذى زار مصر، بعد السلطان سليم الأول (١٥١٧ - ١٥٢٠) الذى جاء اليها غازياً سنة ١٥١٧... وقضى فى ضيافة الخديو عشرة أيام، لقى فيها كل مظاهر الإكرام والحفاوة البالغة...

وفى حفل الإستقبال كان البابا ديمتريوس الثانى من ضمن الشخصيات الموجودة مع العلماء والوزراء وقناصل الدولة وكبار الشخصيات البارزة فى الدولة.. وكان التقليد السلطانى يقضى أن من يدعى للمثول بين يدى السلطان، يقبل طرف ثوبه.. ولما جاء دور قداسة البابا، قام بتقبيل صدر السلطان من ناحية القلب، فأندهش السلطان والحاضرون جميعاً. وعندما سأله السلطان عن هذا التصرف، قال له البطريرك «إنما أنا أقبل يدالله ملك الملوك وسلطان السلاطين، لأنه في الكتاب المقدس هناك أية تقول إن قلب الملك فى يد الله»[١] فإنشرح السلطان وأبتهج لهذا المعنى الطيب. وإغتبط الخديو إسماعيل ومنح البابا أراضى من أملاك الحكومة للصرف منها[٢].

ثانياً : يمثل عام ١٨٦٦ نقطة إنطلاق فى مسيرة الحركة الوطنية المصرية نحو قيام الحياة النيابية فى مصر. فيها يقوم نواب الشعب المنتخبون بالمشاركة فى العمل الوطنى فى التشريع والتقنين والمراقبة.

فقد قام الخديو إسماعيل بتأسيس «مجلس شورى النواب» (البرلمان أومجلس الشعب).. ووضع لنظامه لائحتين: الأولى هى اللائحة الأساسية وتتكون من ١٨ مادة بخصوص سلطته وطريقة إنتخابة وموعد إجتماعة. أما الثانية وهى اللائحة التنظيمية وتتكون من ٦١ مادة وهى تعتبر لائحة داخلية لعمل المجلس[٣].

وإذا كان تأسيس هذا المجلس يعتبر منحة من الخديو إسماعيل من غير أن تسبقة حركة مطالبة من الأمة، كمايقول المؤرخ عبدالرحمن الرافعى،[٤] أو بسبب ضغط الطبقات المصرية الجديدة فى الريف والحضر، كما يقول الدكتور لويس عوض[٥]. فإن هذا لا يقلل

١- أم ٢١: ١.

٢- كامل صالح نخله: المرجع السابق ص ٢٣٢.
إيريس حبيب المصرى: المرجع السابق ص ٣٦٧.

٣- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٨٩.

٤- نفس المرجع السابق: ص ٩٢.

٥- د. لويس عوض: تاريخ الفكر المصرى الحديث. من عصر إسماعيل الى ثورة ١٩١٩. المبحث الأول الخلفية التاريخية. الجزء الثانى. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣. ص ٢٥.

من أهمية وقيمة وشأن هذه الخطوة التاريخية التى إتخذها الخديو إسماعيل وذلك لكونها الخطوة التى إستمرت وتصاعدت فى البلاد فى تكوين الحياة النيابية ومؤسساتها الدستورية عصر حتي الأن.. كما أنها الخطوة التى بدأ يشارك فيها الأقباط فى العمل الوطنى وبنا الدولة.

ويذكر أن الخديو إسماعيل قرر ترشيح الأقباط لإنتخاب مجلس شورى النواب كمواطنين مصريين لهم حق الترشيح وفقاً للمادة الثانية من اللائحة الأساسية إذ جاء فيها «يجوز إنتخاب من بلغ عمره، خمسة وعشرين سنة، وما فوق ذلك بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال، وأن يكون من الأشخاص المعلومين عند الحكومة بأنه من الأهالى التابعين لها. ومن أولاد الوطن»[١] كما قال الخديو لنوبار باشا بخصوص إنتخابات المجلس: «عندنا أقباط أيضا بين المنتخبين. وقد فتحنا الأبواب للمسلمين والأقباط بدون تمييز»[٢].

مجلس شورى النواب الأول ١٨٦٦

تكون أول مجلس شورى النواب من ٧٥ عضواً وكان من ضمنهم الأقباط[٣]:

١- المعلم سليمان سيدهم عمدة بندف (من نواب الشرقية والقليوبية).

٢- جرجس برسوم عمدة بنى سلامة (من نواب بنى سويف والفيوم)

٣- ميخائيل أثناسيوس عمدة أشروبة (من نواب المنيا وبنى مزار).

مجلس شورى النواب الثانى ١٨٧٠

تكون هذا المجلس أيضا من ٧٥ عضواً وكان من بينهم الأقباط[٤]:

١- المعلم فرج إبراهيم عمدة ديرمواس (من نواب أسيوط)

٢- حنا أفندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين (من نواب المنيا وبنى مزار)

مجلس شورى النواب الثالث ١٨٧٦

تكون هذا المجلس أيضاً من ٧٥ عضواً وكان من بينهم الاقباط[٥]:

١- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٣١٤.
٢- جاك تاجر: المرجع السابق ص ٢٤٠.
٣- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٩٤ و ٩٥.
٤- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ١٢٥.
٥- نفس المرجع السابق: ص ١٦٧.

١- حنا أفندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين (من نواب المنيا وبنى مزار).

٢- ميخائيل فرج عمدة ديرمواس (من نواب أسيوط).

٣- عبدالشهيد بطرس عن البلينا (من نواب جرجا).

ثالثاً: قام الخديو اسماعيل بتعين بعض الأقباط فى مراكز كمسئولين داخل نظام العمل والحكم فى البلاد فنجد[1]:

١- واصف بك عزمى كبير التشريفاتية (رئيس ديوان الخديو).

٢- جرجس بك الفيشاوى سكرتيراً للخديو.

٣- عوض بك سرور مديراً (محافظاً) للقليوبية.

٤- جرجس بك وصفى مديراً للمنوفية.

٥- إبراهيم روفائيل الطوخى رئيس إدارة السودان بالقاهرة.

رابعاً : كان الخديو إسماعيل يهتم بالمدارس القبطية، التى بلغت فى عهده إثني عشر مدرسة.. فقد أصدر أمراً عالياً الى وزارة المالية يطلب فيها تقديم منحة مالية قدرها الفا وخمسمائة فدان للصرف عليها. وجاء نصه كما يلى: «إنه نظراً لما علمَ إلينا من حصول السعى والإجتهاد من بطركخانة الأقباط فى إستعداد وإنتظام مكاتب ومدارس وإيجاد معلمين بها لتعليم الأطفال ما يلزم من العلوم واللغات الأجنبية ونحو ذلك، وسعيها فى هذا النوع أوجب الممنونية عندنا، فلأجل مساعدتها على ذلك وتوسعة دائرة التعليم الجارية بمكاتبها، قد سمحت مكارمنا بالإحسان على تلك البطركخانة بألف وخمسمائة فدان عشورية من أطيان المتروك والمستبعدات الموجودة بالمديريات على ذمة الميرى»[2]... كما أصدر أمراً عالياً أخر بأن يتم إمتحان تلاميذ المدارس القبطية أمام لجنة حكومية من كبار العلماء برأسة إسماعيل باشا الفلكى[3].

من ناحية أخرى عملت المدارس الحكومية (الأميرية) على قبول التلاميذ من الأقباط النصارى بدون تفرقة. فقد قال أحد أعضاء مجلس شورى النواب وبناء على إرشادات

١- د. زاهر رياض: المسيحيون والقومية المصرية. دار الثقافة ١٩٧٩ ص ٩٣و ٩٤.

٢- جاك تاجر: المرجع السابق ص ٢٤٠.

٣- د. وليم سليمان قلادة: المسيحية والاسلام فى مصر. سينا للنشر الطبعة الثانية ١٩٩٣ ص ١٨٦.

الخديو إسماعيل وهو محمد الشواربى: «إن الأقباط ما خرجوا عن كونهم من أبناء الوطن، ولذلك يجب أن يكونوا ضمن المدارس التى تعمل بالمديريات ولا يكون خارجاً منها حتى أرادوا الدخول فيها»[1]. قد حرص الأقباط على دخول المدارس الاميرية فنجد:

- مدرسة الإدارة والألسن (الحقوق) ١٣٧ خريجاً من عام ١٨٨٧ الى ١٩١٠.
- مدرسة الطب ٦٦ خريجا من عام ١٨٨٦ الى ١٩١٠.
- مدرسة المهندسخانة ٣٦ خريجاً من عام ١٨٦٦ الى ١٩١٠.
- مدرسة المعلمين التوفيقية ١٨ خريجاً من عام ١٨٨٨ الى ١٩١٠.
- مدرسة الأوقاف عدد الأقباط ٣٤٣ من عام ١٨٨٩ الى ١٩١١.
- المكاتب الأهلية عدد الأقباط ١٤٥ عام ١٨٨٩ و٩١٢ عام ١٩١١[2]

أضف إلى ذلك أن الخديو إسماعيل، حرص على أن يكون الأقباط ضمن تشكيل البعثات العلمية إلى أوروبا فنجد كل من:

جرجس قلدس القاضى- مسيحة لبيب- نسيم بك وصفى- فرج نصحى (بعثة التاريخ الطبيعى عام ١٨٦٧) - ميخائيل كحيل (بعثة الإدارة والحقوق عام ١٨٦٨) - ينى عبيد (بعثة الطب عام ١٨٧٩) - قسطندى فهمى... وغيرهم[3].

وهكذا نرى صورة من تعامل الخديو إسماعيل مع الأقباط ودورهم الإيجابى فى المشاركة الوطنية كمصريين. وقد عبر نفسه عن ذلك بقوله يوماً: «يعيش المسيحيون فى تركيا فى جو من التسامح المشوب بالإحتقار! وأما فى مصر فإنهم يعيشون فى جو من التسامح المقرون بالإحترام»[4].



١- جاك تاجر: المرجع السابق ص ٢٤١.
٢- طارق البشرى: المرجع السابق ص ٣٣.
٣- طارق البشرى: المرجع السابق ص ٣٣.
٤- جاك تاجر: المرجع السابق ص ٢٤١.

٤

١٨٧٤
البابا كيرلس الخامس - اللائحة الوطنية

فى ليلة عيد الغطاس المجيد ١٨ يناير عام ١٨٧٠ رقد البابا ديمتريوس الثانى فى الرب، بعد أن جلس على كرسى القديس مار مرقس الرسول ٧ سنوات و٧ أشهر و٣ أيام.. ودفن بجوار المتنيح البابا كيرلس الرابع بمقبرة البطاركة بالبطريركية بالأزبكية.

وأختير الأنبا مرقس مطران البحيرة ووكيل الكرازة المرقسية (١٨٦٩ - ١٨٨٧) ليكون قائمقام بطريرك لإدارة شئون الكنيسة لحين سيامة البطريرك الجديد.

وقد ظل الكرسى البطريركى خاليا ٤ سنوات و٩ أشهر و١٤ يوماً وترجع بعض الأسباب منها إلى الأنبا مرقس مطران البحيرة وقائمقام بطريرك، إذ كان يرغب فى أن يكون بطريركاً بدلاً من المتنيح البابا ديمتريوس الثانى. وكان يشجعة ويؤيده فى ذلك وهبه بك الجيزاوى، كبير كتاب نظارة المالية. فى حين كانت هناك معارضة من داخل المجمع المقدس الذى كان لا يزيد عن خمسة عشر مطراناً وأسقفاً، يقودها الأنبا إيساك أسقف البهنسا والفيوم (قام البابا بطرس السابع ١٠٩ بسيامته) والأنبا يؤانس مطران المنوفية والغربية (قام البابا كيرلس الرابع ١١٠ بسيامته)[١] وأسباب أخرى ترجع إلى الخديو إسماعيل الذى عمل على تأخير إصدار مرسوم الرسامة لأسباب خفية غير معروفة[٢].

تشكيل أول مجلس ملى

وفى أثناء هذه الفترة وبالتحديد فى عام ١٨٧٢، جمع الأنبا مرقس بعض أبنائه من الأقباط المخلصين، ليشاركوه فى إدارة شئون الكنيسة وإنتخب منهم مجموعة، «توفرت فيهم شروط اللياقة والذمة»، وصاروا يباشرون أعمال إدارة شئون الأقباط مع نيافته بكل

١- القمص صموئيل تاوضروس السريانى: المرجع السابق ص ٦٢و ٧٨.

٢- كامل صالح نخله: المرجع السابق ص ٢٣٤.

محبة وإحترام.... ثم طلب هؤلاء الأعضاء من نيافة الأنبا مرقس، تشكيل هيئة رسمية منهم بصفة مجلس إدارة توافق الحكومة على إقامتها. فوافق الأنبا مرقس مبدئياً.. وإستمر الحال على ما هو علية حتى إجتمعت جماعة من الأقباط هم: يعقوب بك نخلة رفيله، برسوم بك جريس رفيله، جندى بك يوسف القصبجى، عزوز أفندى منقريوس البياضى، وميخائيل أفندى الحبشى، وتعاهدوا بأن يقوموا مطالبين بحقوق الفقراء. وكان الإجتماع ليلة عيدالميلاد المجيد سنة ١٨٧٤... وأجيب فعلا لطلبهم. فبتاريخ ١٦ يناير ١٨٧٤، إجتمع الأنبا مرقس بأبنائه الأقباط، وتم فى هذا الإجتماع إعداد لائحة خاصة لتنظيم المجلس وحدود إختصاصه، وذلك فى إحدى وعشرين بنداً، صدق عليها الأنبا مرقس. وأعقب ذلك إختيار أعضاء المجلس الذى تكون من ٢٤ عضواً (١٢ عضواً أساسياً و١٢ عضواً نائباً) وهم :

الأعضاء الأساسيون	الأعضاء النواب
١- دميان بك جاد	١- باسيلى أفندى تادرس
٢- نسيم أفندى شحاته	٢- مكرم الله تاوضروس
٣- الخواجة رزق جرجس	٣- الخواجة ميخائيل الراهب
٤- عريان أفندى تادرس	٤- الخواجة بسادة عبيد
٥- سعد أفندى ميخائيل	٥- أسعد أفندى بدوى
٦- مقار أفندى عبدالشهيد	٦- إبراهيم أفندى رفاييل
٧- الخواجة عوض سعدالله	٧- بطرس أفندى غالى
٨- نخله أفندى يوسف مقار	٨- حنين أفندى حنس
٩- برسوم أفندى جرجس	٩- جرجس أفندى خليل
١٠- نخله أفندى يوسف الباراتى	١٠- حنا أفندى خليل
١١- الخواجة مليكة جلبى	١١- باخوم جاويش
١٢- جرجس بك جلبى	١٢- عياد بك جرجس

وأنتخب بطرس أفندى غالى وكيلاً للمجلس. الذى قام بدوره بابلاغ الحكومة بأمر المجلس الملى فى صيغة خطاب رسمى إلى محافظة مصر، فصدر الأمر بالموافقة على

المجلس الملى بتاريخ ٢ فبراير ١٨٧٤. فكان بذلك أول مجلس ملى عام للكنيسة القبطية فى تاريخها الحديث[١].

البابا كيرلس الخامس

بمرور السنوات، لم تنجح محاولات الأنبا مرقس ليكون بطريركاً من ناحية، وإنتقل سبعة مطارنه وأساقفة الى السماء من ناحية اخرى.

وأصبح المجمع المقدس يتكون من ثمانية آباء فقط هم:

١- نيافة الأنبا مرقس مطران البحيرة وقائمقام البطريرك.

٢- نيافة الأنبا باسيليوس مطران أورشليم.

٣- نيافة الأنبا إيساك أسقف البهنسا والفيوم.

٤- نيافة الأنبا ياكوبوس أسقف المنيا والأشمونين.

٥- نيافة الأنبا اثناسيوس أسقف أبوتيج وطهطا.

٦- نيافة الأنبا يوساب أسقف جرجا وأخميم.

٧- نيافة الأنبا يؤانس مطران المنوفية والغربية.

٨- نيافة الأنبا أثناسيوس مطران أثيوبيا.

ورأى الآباء المطارنة والأساقفة. أن خلو الكرسى البطريركى دخل عامه الخامس، وأن الكنيسة تحتاج إلى بطريرك لتدبير شئون الإيبارشيات الخالية، فضلاً عن مشاكل الكنيسة الأثيوبية التى لابد من وجود بطريرك لحلها، خاصة أن النجاشى[٢] يوحنا كاسا طلب وساطة قنصل روسيا لدى الباب العالى ليضغط على خديو مصر لسرعة تنصيب البطريرك.

ومن ثم ذهب الآباء يتزعمهم الأنبا إيساك أسقف البهنسا والفيوم لزيارة وهبه بك الجيزاوى، وأبلغوه أنهم إتفقوا جميعاً على ترشيح القمص حنا البراموسى الناسخ بطريركاً، وأنهم لن يرضوا بغيره بديلاً. كما حملوه مسئولية تأخير الرسامة لتأييده الأنبا مرقس

١- سمير مرقس: دراسة بعنوان «المجلس الملى. ماضيه.. حاضره.. مستقبله» نُشرت بمجلة مدارس الاحد العددان ١ و ٢ يناير وفبراير ١٩٨٤.

راجع ايضا، جرجس فيلوثاؤس عوض: تاريخ المجلس الملى العام. طبع بالمطابع الأميرية الأهلية بالقاهرة ١٩٢٠.

٢- ملك الحبشة (أثيوبيا).

مطران البحيره. وشرحوا له خطورة التأخير نظراً لنياحة الكثيرين من المطارنه والأساقفة، وهم يخشون التأخير أكثر من ذلك لئلا نجد أن العدد القانونى من الأساقفة لا يصلح لرسامة البطريرك.

أما وهبه بك فهز رأسه قائلاً: «بعد ثلاثة أيام أعطيكم رداً حاسماً».. فإنتهره الأنبا إيساك قائلاً: «لمَ هذه المماطلة يا إبنى؟ هب أننا جئنا فى اليوم الذى حددته، ولم نجدك بين الأحياء فماذا نفعل؟».. ثم نهض غاضباً وخرج من بيت وهبه بك ومعه الأساقفة وهو يقول: «للكنيسة رب يتولاها»[١].

ومن العجيب أن يموت بالفعل وهبه بك فى اليوم الثالث، بعد إعتلال صحته فجأة وملازمته الفراش... ولما عرف الخديو إسماعيل تأثر لفقد هذا الرجل وعرف بحديثه مع أساقفة الكنيسة.

وفى نفس الوقت رأى المجلس الملى العام فى أولى جلساته أنه من الضرورى وجود إنتخاب بطريرك للكنيسة، فعمل على تحقيق ذلك[٢].

وأخيراً أصدر الخديو إسماعيل مرسوم إختيار القمص حنا البراموسى بطريركاً للكنيسة... وإحتفلت الكنيسة كلها بسيامته فى الأول من نوفمبر ١٨٧٤ باسم «كيرلس الخامس» ليكون البطريرك ١١٢ فى عداد بطاركة الكرازة المرقسية[٣].

اللائحة الوطنية

كان البابا كيرلس الخامس رجلاً وطنياً ومخلصاً لبلاده، ومحباً لكل المصريين. وطوال سنوات حبريته، كانت مشاركته الإيجابية من كل مسائل الوطن وقضاياه، وبالأخص فى مواجهته الإحتلال البريطانى ونفوذه. إلى جانب علاقته المتميزه مع زعماء مصر. صورة مشرقة ومضيئة لكل أولاده الأقباط الذين كان يشجعهم علي المشاركة الوطنية فى كل المجالات سواء رجالاً أو سيدات، فضلاً عن كونها شهادة الكنيسة للمسيح نحو الوطن والعالم.

١- القمص صموئيل تاوضروس السريانى: المرجع السابق ص ٧٨.

٢- سمير مرقس: المرجع السابق ص.٢٠.

٣- سنعرض بالتفصيل لحياة البابا كيرلس الخامس وأعماله الكنسية طوال المدة التى جلس فيها بطريركاً، ٥٢ عاما. وذلك فى كتاب آخر سوف نصدره بنعمة الله.



ملخص حياة البابا كيرلس الخامس من مخطوط أسماء الرهبان بدير البراموس

كانت المسأله المالية، والرقابة الثنائية للوزيرين الإنجليزى والفرنسى فى وزارة نوبار باشا (٢٨أغسطس ١٨٧٨ - ٢٣ فبراير ١٨٧٩) التى سميت بالوزارة الأوروبية. وثورة الضباط المصريين ضد هذه الوزارة، وأيضا وزارة محمد توفيق باشا إبن الخديو إسماعيل (١٥ مارس ١٨٧٩- ٧ أبريل ١٨٧٩) سبباً فى تصاعد أزمة سياسية فى البلاد. قام خلالها مجلس شورى النواب أثناء إنعقاد الدور الثالث لها (يناير - يوليو١٨٧٩) وبرئاسة أحمد رشيد باشا، بارسال عريضة الى الخديو إسماعيل وقع عليها جميع الأعضاء إعترضوا فيها من مسلك الوزارة تجاه المجلس، والإحتجاج على المشروع المالى الذى فيه إعلاناً صارخاً بافلاس الحكومة المصرية.

إلا أن وزارة توفيق باشا وتحت ضغط الوزيرين الأجنبين وتدخلهما المباشر أصدرت قراراً بفض دورة مجلس شورى النواب بل وإنتهاء مدته وعدم تحديد موعد لإجراء إنتخابات جديدة. فشعر المصريون بحسهم القومى الوطنى بضرورة التخلص من التدخل الأجنبى وإسقاط هذه الوزارة التى إمتهنت كرامة الأمة وإنتهكت حقوقها ومصالحها.

فعقد النواب والعلماء والتجار والأعيان وكبار الشخصيات الإجتماعات فى منزل السيد على البكرى نقيب الأشراف ثم فى منزل إسماعيل راغب باشا وزير الماليه السابق ورئيس أول مجلس شورى النواب. وكونوا جمعية وطنية من صفوة رجال مصر.. ثم أعدوا «اللائحة الوطنية» والتى تتضمن :

١- قبول المشروع المالى الذى قدمه مجلس شورى النواب لتسوية الأزمة المالية، ورفض المشروع المالى للوزارة.

٢- تعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويلة السلطة المعترف بها للمجالس الأوروبية .

٣- أن يكون تشكيل الوزارة مستقلاً مع إقصاء الوزيرين الأجنبين على أن الخديو موافقاً عليها كذلك وأن يكون مجلس النظار مسئولا أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاته[١].

وقد وقع علي هذه اللائحة الوطنية ٣٠٠ من الشخصيات المصرية البارزة

١- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ١٩٩-٢٠٢.
د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية. مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام ١٩٧٥ ص ٦٧.

يتقدمهم الإمام الأكبر محمد المهدى العباسى شيخ الأزهر ومفتى الديار وقداسة البابا كيرلس الخامس بطريرك الكرازة المرقسية. وحاخام اليهود[1]

اللائحة الوطنية: المقدمة والتوقيعات ومن بينها توقيع قداسة البابا

وقد قَبِل الخديو إسماعيل هذه اللائحة الوطنية إذ رأى أنه سيحقق هدفين:

١- أن يبدو أمام جميع الأطراف معبراً عن الأمال الوطنية.

١- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٢٠٣.

- راجع د. عبدالمنعم الدسوقى الجميعى: الثورة العرابية فى ضوء الوثائق المصرية. مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام ١٩٨٢ ص ٦-٤٥.

- أنظر أيضاً الوثيقة فى الملاحق والوثائق بالكتاب.

٢- التخلص من النظارة الأوروبية، وتشكيل نظارة لا يشترك فيها الناظرين الأجنبيان[١].

كما قدمت وزارة توفيق باشا إستقالتها، وكُلف شريف باشا بتشكيل الوزارة الجديدة.. فقام بتأليف أول وزارة وطنية (٧ أبريل - ٥ يوليو ١٨٧٩).

وإبتهج المصريون جميعاً لنجاح الحركة الوطنية فى تحقيق مصالح المصريين والحفاظ على حقوقهم. وتكوّن وفد من كبار الشخصيات المصرية للتوجة الى قصر عابدين لتقديم واجب الشكر للخديو إسماعيل، وكان من بينهم **البابا كيرلس الخامس**. حيث إستقبلهم الخديو بكل إكرام ورعاية وحثهم على التضافر والتعاون.

كما أقيمت الإحتفالات الوطنية إبتهاجاً بالعهد الجديد وأقام السيد على البكرى فى منزله مأدبة كبرى يوم ٩ أبريل ١٨٧٩ حضرها الخديو إسماعيل وكبار رجال الدولة والشخصيات المصرية البارزة ومن بينهم **قداسة البابا كيرلس الخامس**[٢].

وفى ٢٢ أبريل أصدر الخديو إسماعيل المرسوم المالى الذى يساعد الحكومة الوطنية على العمل لإنقاذ مصر من الأزمة المالية ومنع التدخل الأوروبى.

ولكن كان رد الفعل الغاضب من الأوروبيين سريعاً حيث رفضوا وزارة شريف باشا، بل رفضوا إسماعيل باشا نفسه ومن ثم سعت إنجلترا وفرنسا وبمساعدة المانيا لدى الباب العالى لإصدار فرمان بخلع الخديو إسماعيل عن عرش مصر. وتم ذلك فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩[٣]. فكانت ضربة للحركة الوطنية المصرية التي لم تهنأ بانجازها بعد!!!... ولكن كانت هناك فى نفس الوقت قيمة ومعنى ومبدأ فى وجود دور للمصريين جميعاً فى المواجهة ضد التدخل الأجنبى والحكم الإستبدادى. كما أبرزت ولأول مرة دور الجيش المصرى فى مساندة ومؤازرة الحركة القومية الوطنية المصرية. وهذا فى حد ذاته كان يمثل الإرهاصات الأولى للثورة العرابية بعد أقل من سنتين.



١- د. يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص ٦٧.

٢- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٢١٠.

٣- د. أحمد عبدالرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية. دار المعارف ١٩٦٥ ص ٩٨-١٠٧.

٥

١٨٨١
الأقباط والثورة العُرابية

تولى محمد توفيق باشا حكم مصر فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ بعد خلع أبيه الخديو إسماعيل... وكلف شريف باشا بتشكيل وزارته الثانية، وأبدى موافقته عليها، وعلى برنامجها الدستورى لحين أن يهدأ الموقف وتمر الأيام الأولى لحكمة بسلام بعد الأزمة السياسية التي إنتهت بخلع والده عن عرش مصر.

ولكن الخديو توفيق إستدعى شريف باشا بعد ٥٢ يوماً فقط وقَبِل إستقالة وزارته!!.. ثم شكل وزارة جديدة برئاسته إستمرت ٣٣ يوماً فقط!!. أصدر خلالها مرسوماً بتعين رقيبين إنجليزى وفرنسى بالوزارة. وبالتالى عادت الرقابة الثنائية الأجنبية مرة أخرى.


الخديو توفيق

ثم إستدعى الخديو توفيق مصطفى باشا رياض من أوروبا وكلفه بتشكيل الوزارة فى٢١ سبتمبر ١٨٧٩. التى أقرت سلطات الرقابة الثنائية. فصار الرقيبان الأجنبيان يتدخلان فى كل شئ من شئون الحكومة المالية. وبمرسوم من الخديوى يؤكد هذا النظام الرقابى والتدخل الأجنبى، عم السخط فى نفوس المصريين فكانت بداية نحو الثورة[١] !!.

فى نفس الوقت. تكونت لجنة سميت ب «لجنة التصفية» بهدف وضع خطة لتسوية ديون مصر وعلاقتها بالدول الدائنة، مع وضع نظام مالى لمصر. وقد صدر مرسوم بتشكيلها وقانون عملها فى أبريل ويوليو ١٨٨٠. وهى تتألف من: مندوبين عن إنجلترا ومندوبين عن فرنسا ومندوب عن كل من المانيا والنمسا وإيطاليا ومصر.. ويرأس هذه اللجنة رفيرس ويلسون الإنجليزى

١- عبدالرحمن الرافعى: الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى. الدار القومية للطباعة والنشر. الطبعة الثالثة ١٩٦٦ ص ٤١ و٤٩.

(صاحب المشروع المالى فى وزارة توفيق الأولى والذى رفضته الجمعية الوطنية فى اللائحة التى قدمتها للخديو إسماعيل سنة ١٨٧٩).. وكان العضو المصرى الذى يمثل الحكومة المصرية هو **بطرس باشا غالى**[١].

وكان أيضاً **بطرس باشا غالى** عضواً فى اللجان التى شكلتها حكومة رياض باشا لإعداد قوانين المحاكم المختلطة بالبلاد مع اللجنة الدولية المكلفة بذلك[٢].

ومما هو جدير بالذكر أنه تقديراً من الزعيم أحمد عرابى لوطنية الأقباط، إنه طلب إلى الخديو توفيق منح رتبه الباشوية للأقباط. وبناء على ذلك منح الخديو رتبة الباشوية **لبطرس غالى** عام ١٨٨٠. فكان أول الأقباط الذين نالوا هذا اللقب[٣].

الخديو والبابا

مع الإحتفالات التى أقامها الخديو توفيق بمناسبة مرور عام على توليه عرش مصر، إستقبل فى قصره برأس التين بالإسكندرية فى ٢٩ يونيو ١٨٨٠، **قداسة البابا كيرلس الخامس** والوفد القبطى المرافق له، ومعه الوفد الأثيوبى الذى جاء الى مصر لتدعيم العلاقات بين البلدين. وقد كتب المؤرخ ميخائيل شاروبيم عن هذه المقابلة قائلاً. «... وفى الثانى منه عاد إلى القاهرة الوفد الحبشى، بعد أن لبث فى مدينة الإسكندرية أياماً. وقبل عودته زار الخديو فى مقره وكان يرافقه "كيرلس" بطرك الطائفة القبطية (الأقباط). فأنعم عليه الخديو بالنيشان المجيدى من الرتبة المعروفة بغران أوفسيه... وعلي أسقف القاهرة نيشان من رتبة أوفسيه. وعلى كل من رجال الوفد المذكور بسلسلة وساعة من الذهب قلت وهذه أول مرة أهديت فيها بطارقة هذه الطائفة وأساقفتها نياشين الإعتبار من قبل الحكومة منذ دخل مصر عمرو بن العاص. إلى عهد الخديو توفيق الحالى، فعدت له من المزايا التى لم يسبقه اليها أحد ممن تولى ملك هذه البلاد»[٤].

١- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٦٠و ٦١.
د. أحمد عبدالرحيم مصطفى: المرجع السابق ص ١٢٥.
٢- ميخائيل شاروبيم : رقيب على أحداث مصر. تحقيق د. يونان لبيب رزق دار المعارف ١٩٩٢ ص ١٣٣.
٣- الأنبا يؤانس أسقف الغربية: الأوراق التحضيرية السابقة
سمير بحر: الأقباط فى الحياة السياسية المصرية. مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٩ ص ٢٥.
٤- ميخائيل شاروبيم: المرجع السابق ص ١١٦و ١١٧.

مصر للمصريين

كان الخديو توفيق وحكومة رياض باشا يحكمان البلاد حكماً مطلقاً إستبدادياً فتعطل مجلس شورى النواب. وتجمد إعلان دستور ١٨٧٩ الذى أعدته وزارة شريف باشا، والتدخل الأجنبى المباشر. وإضطهاد المعارضة. وخاصة فى الجيش حيث عمل وزير الحربية عثمان باشا رفقى على الإنحياز الكامل للضباط الأتراك والشراكسة، ومعاملة الضباط المصريين معاملة سيئة وحرمانهم من حقوقهم. كما لم يكن هناك عدلا ولا قانوناً ولا قضاء ولا حرية ولا مساواة ولا ضمانات تكفل للناس حقوقهم وحياتهم، إلى جانب إسلوب السخرة والنفى إلى أقاصى السودان ولذلك كان المصريون يشعرون بالسخط وبالتذمر، على سوء الحكم القائم، وكانت رغبتهم فى التخلص من هذا النظام[١].

وكانت صرخة «مصر للمصريين» هى حجر الأساس فى الوطنية المصرية لمواجهة هذا الحكم الإستبدادى. فتألف الحزب الوطنى الأهلى فى نوفمبر ١٨٧٩ من الوطنيين ومؤيدى الأصلاح وبرئاسة أحمد عرابى ووضع البرنامج كل من الإمام محمد عبده ولويس صابونجى وأعتبر بعد ذلك ميثاقاً للعمل الوطنى ولحركة أحمد عرابى. وأكد هذا البرنامج فى مادته الخامسة عن وحدة الشعب المصرى الواحد بصرف النظر عن المعتقد الدينى فقال أنه: «حزب سياسى لا دينى، فإنه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وأغلبه مسلمون لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين، وجميع النصارى واليهود، وكل من يحرث أرض مصر، ويتكلم بلغتها منضم اليه لأنه لا ينظر إلى إختلاف المعتقدات»... كما أكد البرنامج بوضوح أن الحزب «يعلم أن الجميع أخوان، وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية.... فالجامعة الوطنية المصرية تضم المصريين على إختلاف الأديان والمعتقدات...»[٢].

محمد عبده

وقد وصف الإمام محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) وطنية الحركة العرابية بقوله: «هل يقدر أحد أن يشك فى كون جهادنا وطنيا صرفاً، بعد أن آزره رجال من جميع الأجناس والأديان فكان يتكالب المسلمون والأقباط ... لنجدته بحماس غريب وبكل ما أوتوه من حول وقوة لإعتقادهم أنها

١- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٧٥.
٢- د. محمد عماره: الإمام محمد عبده. دار الشروق. الطبعة الثانية ١٩٨٨ ص ٩٩.

حرب بين المصريين والإنجليز. وقد شمل هذا الحماس فى التبرعات والإشتراك فى القتال، الأقباط وكان يشجعهم على ذلك رؤساؤهم»[١].

أما خطيب الثورة العرابية، عبدالله النديم (١٨٤٥-١٨٩٦) الذى كان يلهب مشاعر المصريين بخطبة الحماسية لتأييد عرابى، فقد حرص على الدعوة المستمرة الى الأخوة والوطنية ونبذ التعصب الدينى ويدعو الكل ب «أهل مصر». كما أنه إختار شاباً قبطياً يدعى **مرقس نبيه**، وكان خطيباً فصيحاً، لكى يسانده ويساعدة فى هذه الدعوة للمشاركة الوطنية ضد الأنجليز وضد الخديو. ويكفى أن النديم والزعماء الوطنيين كانوا يزورون **قداسة البابا كيرلس الخامس** بلا إنقطاع ويطلبون صلواته[٢]. خاصة أن قداسته سبق وأعلن أن الإنجليز خرجوا عن تعاليم المسيحية الحقة التى تدعو إلى السلام وعدم الإعتداء[٣].

عبد الله النديم

وللنديم مقالات كثيرة حول مسألة الحياة الوطنية ومصر للمصريين، وأن تحقيق هذا لايكون إلا بالوحدة الوطنية للشعب الواحد أمام كل محاولات الشقاق بينهم. وفى مقال مطول تحت عنوان «لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا» قال: «ليعد المسلم منكم إلى أخيه المسلم تأليفا للعصبية الدينية. وليرجع الإثنان إلى القبطى ... تأييداً للجامعة الوطنية. وليكن المجموع رجلاً واحداً يسعى خلف شئ واحد هو حفظ مصر للمصريين»[٤].

الثورة العُرابية

مرت الثورة العُرابية بعدة مراحل منذ يناير ١٨٨١. وخلال حوادثها الكثيرة نجد البابا كيرلس الخامس فى مقدمة المؤيدين للزعيم الثائر أحمد عرابى. كما إشترك الأقباط جانبا إلى جنب مع المسلمين فى مساندة عرابى. فقد رأوا فيه البطل الذى يحاول إبعاد النفوذ الأجنبى ودفع طغيان الخديو[٥].

١- سميرة بحر: المرجع السابق ص ٢٤.

٢- سميرة بحر: المرجع السابق ص ٢٥.

٣- د. على الحديدى: عبد الله النديم خطيب الوطنية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨٧ ص ٢١٤.

٤- د. أنور عبد الملك: نهضة مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣ ص ٥١٣.

٥- د. زاهر رياض: المسيحيون والقومية المصرية. دار الثقافة ١٩٧٩ ص ١٠٠.

كانت البداية عندما إجتمع أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى الضباط بالجيش المصرى لكتابة عريضة الى رياض باشا رئيس الوزراء، يرفضون فيها القرارات التعسفية لوزير الجهادية (الحربية) عثمان رفقى باشا، والتى إتخذها ضد الضباط المصريين. وطالبوا بعزل هذا الوزير وتأليف مجلس النواب وزيادة عدد الجيش وتعديل القوانين العسكرية للمساواة بين جميع أفراد الجيش[١].

وفى اليوم التالى قدموها لرياض باشا، الذى توجه الى قصر عابدين لعرض المسألة على الخديو توفيق. وعقد مجلس الوزراء برئاسة الخديو ورفضت العريضة وتقرر معاقبة الضباط الثلاثة. وأخذ عثمان رفقى وزير الجهادية الأمر على مسؤليته. فاستدعاهم فى الأول من فبراير وقبض عليهم وأودعهم سجن قصر النيل. ولكن أحد الضباط ويدعى محمد عبيد ذهب على رأس قوة عسكرية وأطلق سراح أحمد عرابى وصحبه. ثم توجهوا جميعاً إلى قصر عابدين، وقدموا طلباتهم للخديو الذى وافق على عزل عثمان رفقى تداركا للخطر. وبعد الرجوع إلى قنصل إنجلترا. وتم تعين محمود سامى البارودى وزيرا للجهادية، وتحقيق مطالب الجيش الخاصة[٢].. ولكن الخديو لم يكن راضيا عن النفوذ الذى ناله الضباط المصريين، وعزم على قمع الحركة والقضاء عليهم.

أصبح أحمد عرابى وزملاؤه موضع إعجاب وتقدير من الأمة المصرية كلها لأنه أول من وقف أمام الطغيان وعبر عن أمال الأمة.. وإلتف حوله كل طبقات الشعب وفئاته، وقدموا له شكواهم ومطالبهم. وإتحد معه المثقفون الذين ينشدون الحياة الدستورية. وتزايدت شعبيته فى كافة أنحاء مصر. وجمع عبدالله النديم توقيعات الأهالى لينوب عنهم عرابى فى

١- أحمد عرابى: مذكرات الزعيم أحمد عرابى. دار الهلال. ١٩٨٩ ص ٥٦.

٢- أحمد شفيق باشا: مذكراتى فى نصف قرن. الجزء الأول. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤ ص ١١٣و ١١٤.

الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم. وجاءت الوفود من الأقاليم إلى القاهرة لمبايعة عرابى وليتحدث باسم الأمة المصرية كلها[1].

وتوالت الأحداث: عزل الخديو البارودى وزير الحربية، وعين داود باشا يكن الذى فرض رقابة على العرابيين وأصدر أوامره لنقل فرقة عرابى الى الإسكندرية وفرقة عبدالعال حلمى الى دمياط.. بهدف تشتيت القوات العسكرية التى يقودها الضباط المصريين.

ومن ثم قرر أحمد عرابى بتأييد الجيش والأمة المصرية أن يقوم بمظاهرة عسكرية فى ميدان عابدين ومقابلة الخديو لعرض طلباتهم عليه وذلك فى عصر يوم الجمعة ٩ سبتمبر ١٨٨١. وأرسل لوزير الحربية يبلغهِ أن يخبر الخديو. كما أرسل إلى قناصل الدول يطمئنهم على رعاياهم[2].

وأحتشد أربعة آلاف من جنود الجيش المصرى الثائر بأسلحتهم بقيادة عرابى وحوله الجموع الحاشدة من الناس المؤيدة فى الميدان. وكان المنظر رهيباً.. وتقابل الخديو مع عرابى الذى قدم طلبات الجيش والأمة. فرفض الخديو قائلاً: «كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز»... فرد عليه أحمد عرابى قائلاً: «لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثا وعقارا، فوالله الذى لا إله الا هو إننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم»[3]... وعاد الخديو إلى قصره وتشاور مع القنصل الإنجليزى والوزراء وقرر قبول مطالب عرابى... وإستقال رياض باشا، وتم تكليف شريف باشا بالوزارة للمرة الثالثة وإسندت وزارة الحربية لمحمود سامى البارودى. وأطلق عليها «وزارة الأمة»[4] والتى بدأت فى تحقيق كافة الإصلاحات المطلوبة. وكان فى مقدمتها إعادة مجلس شورى النواب، ووضع دستور للبلاد.

وتمت إنتخابات مجلس شورى النواب من ٨٢ عضواً منهم نائبين من الأقباط هما : **يوسف أفندى عبد الشهيد** (عن المنيا)- **عبد الشهيد أفندى بطرس** (عن جرجا)[5] .. وقد تعين محمد سلطان باشا رئيساً للمجلس، وشكلت لجنة من النواب لوضع

١- د. عبدالمنعم الدسوقى الجميعى: وقائع الثورة العرابية. فى كتاب مصر للمصريين مائة عام على الثورة العرابية. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٨١ ص ٧٩و ٨٠.

٢- عبدالرحمن الرافعى: الزعيم الثائر أحمد عرابى دار مطابع الشعب. الطبعة الثالثة ١٩٦٨ ص ٥٣-٥٦.

٣- المرجع السابق: ص ٧٥.

٤- عبدالرحمن الرافعى: الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى. المرجع السابق ص ١٥٧.

٥- المرجع السابق ص ١٩٨.

الدستور مع الحكومة من ١٥ عضواً، وكان من بينهم النائب **عبد الشهيد أفندى بطرس**[١]... وبعد الإنتهاء من مشروع الدستور، قدمه شريف باشا لمجلس النواب لإبداء الملاحظات عليه قبل إقراره وكان ذلك فى شهر يناير ١٨٨٢.

ولكن تطورت الأحداث بشكل سريع ومؤسف كما يلى:-

١- تدخلت إنجلترا وفرنسا بتقديم مذكرة مشتركة إلى الخديو لعرض مساندة سلطته أمام الصعوبات المختلفة فى مصر (المقصود بها: الجيش - الحركة الوطنية- مجلس النواب).. ومذكرة أخرى الى رئيس الوزراء تطالبه بعدم السماح لمجلس النواب بإقرار الميزانية... ومع إشتداد الأزمة. إستقال شريف باشا. وإختار مجلس النواب محمود سامى البارودى بناء على طلب الخديو لرئاسة الوزارة فى فبراير ١٨٨٢. وفيها أسندت وزارة الحربية الى أحمد عرابى. وإستهلت عهدها باقرار دستور ١٨٨٢ والإشراف على الميزانية وإقرارها[٢].

٢- بدء الفتن والمؤامرات ضد العُرابيين. ففى أبريل كانت مؤامرة الضباط الجراكسة بسبب تمصير الجيش. والأحكام الصارمة ضدهم. وخلاف الخديو مع الوزارة لتعديله الحكم. ثم دعوة البارودى لمجلس النواب بدون دعوة الخديو. وعقد عدة إجتماعات غير رسمية فى منزل سلطان باشا لمناقشة العلاقة مع الخديو والتهديد بخلعه[٣].

٣- إنجلترا وفرنسا ترسل أسطولين إلى الإسكندرية للتهديد بالتدخل العسكرى ثم المطالبة فى مايو ١٨٨٢ باستقالة وزارة البارودى وإبعاد عرابى عن مصر، وتحديد إقامة عبدالعال فهمى وعلى فهمى فى الريف!!... ويوافق الخديو على مطالب الدولتين وقبول إستقالة وزارة البارودى.

٤- رفض الضباط عزل أحمد عرابى، كما أن كل القوى الوطنية وفئات الشعب تمسكوا ببقاء عرابى. وحاول بعض النواب إثناء الخديو عن موقفه، وهدد الضباط بحصار الخديو وعزله.. ثم تألف وفد من رجال الدين والعلماء والأعيان وكان معهم **البابا كيرلس الخامس**. وذهب الى الخديو وطالبوه ببقاء عرابى كوزير للحربية من أجل حفظ الأمن ومنع الأضطرابات.. فوافق تحت هذا الضغط الشعبى[٤].

١- المرجع السابق ص ٢٥٨.

٢- عبدالرحمن الرافعى: الزعيم الثائر. المرجع السابق ص ٨٨-٩٢.

٣- د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى: المقال السابق ص ٨٨.

٤- د. زاهر رياض: المرجع السابق ص ١٠١.

٥- وفى ١١ يونيو ١٨٨٢ كانت مذبحة الإسكندرية، التى كانت أحد مؤامرات القصر مع الإنجليز. ثم إجتماع قناصل الدولة لتأمين رعاياهم ورحيلهم عن المدينة. ثم تكليف إسماعيل راغب باشا بالوزارة التى ظل بها عرابى وزيراً للحربية. وعملت على تهدئة الموقف بتشكيل لجنة مختلطة من المصريين والأوروبيين للتحقيق فى أحداث الإسكندرية وتكون برئاسة عبدالرحمن رشدى وزير المالية. وكان من الأعضاء المصريين **بطرس باشا غالى** وكيل الحقانية.. ثم عقد مؤتمر الآستانه للدول الأجنبية لمناقشة المسألة المصرية[١].

٦- كانت إنجلترا تصر على التدخل العسكرى. فقامت بضرب الإسكندرية بالمدفعية ودخول قواتها فى ١١ يوليو ١٨٨٢. وبدأت المعارك مع الجيش المصرى. ولما سقطت المدنية، أنسحب الجيش الى كفر الدوار للتحصينات. ثم إتهم عرابى الخديو بالخيانة والإنحياز للإنجليز.

٧- إزاء تصاعد الموقف دعا عرابى الى عقد الجمعية الوطنية فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ بحضور ٤٠٠ عضواً. وكان من بين الحاضرين **البابا كيرلس الخامس** والإمام الأكبر شمس الدين الإنبابى شيخ الأزهر وقاض القضاه ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والنواب والوكلاء والمديرون والقضاة والتجار والأعيان. وقرروا الإستمرار فى محاربة القوات الإنجليزية، وعودة الوزراء من الإسكندرية وقد وقع كل الحاضرين على قرارات الجمعية. وتم تشكيل مجلس عُرفى لإدارة شئون الحكم والتجهيزات العسكرية والمحافظة على الأمن والنظام. ويتكون من ٢٧ عضواً. وكان من بينهم **بطرس باشا غالى وكيل الحقانية. وعريان بك تادرس باشكاتب المالية**[٢].

٨- فى ضوء قرارات الجمعية الوطنية، أعلن الخديو عصيان عرابى وعزله.. فعقدت الجمعية الوطنية إجتماعا ثانيا فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ وبحضور ٥٠٠ عضو وأيضا يتقدمهم البابا كيرلس الخامس وشيخ الأزهر وحاخام اليهود وكل الشخصيات المسئولة فى البلاد وبعض أمراء من أسرة محمد على، الرافضين للخديو توفيق. وقررت وقف قرار الخديو ووزرائه بعزل عرابى وإعتبار الخديو خارجاً عن الشرع والقانون، ويلزم عرض الأمر على الباب العالى. وكان من الأقباط الموقعين على هذا القرار الخطير كل من : **البابا كيرلس الخامس - بطرس باشا غالى وكيل الحقانية - عريان بك تادرس باشكاتب**

١- عبدالرحمن الرافعى: الثورة العرابية والإحتلال. مرجع سابق ص ٣٥٢و ٣٥٣.

٢- المرجع السابق، ص ٤٣٤.

المالية - سعد بك ميخائيل بديوان المالية - اسكندر بك فهمى مأمور إدارة السكة الحديد- جاد يوسف من عمد الشرقية- حنا جرجس من عمد أسيوط - يوسف باشا شهدى أمين النزل الحربية[1]

٩- من ناحية أخرى ومع تصاعد الحرب إشترك الفلاحون والأقباط فى تزويد الجيش بما يحتاجه من مختلف المؤن.. وكان **تادرس بك شنودة المنقبادى** يعمل معاوناً لوابورات النيل فى أسيوط. فعمل على تشغيل جميع القطارات لنقل العساكر والمهمات الحربية من الوجه القبلى إلى أسيوط التى كانت نهاية الخط الحديدى. وكان عرابى يتصل به رأساً لثقته به.. كما إنهالت التبرعات على عرابى من أعيان البلاد وكان من بينهم عدد كبير من أقباط الصعيد. فقد كانوا يتمنون من صميم قلوبهم أن ينجح عرابى[٢].

١٠- ونقلت المعارك عند قناة السويس بنزول الإنجليز هناك، وإحتلال بورسعيد والإسماعلية. ثم أعلن الباب العالى عصيان عرابى وإرسال جيش عثمانى إلى مصر. ثم معركة التل الكبير وهزيمة أحمد عرابى والجيش المصرى. ثم الزحف الإنجليزى على القاهرة، وإستسلمت القوات المصرية بها، وذلك يوم ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ لتبدأ صفحة الإحتلال الإنجليزى لمصر.

١١- القبض على أحمد عرابى والضباط المصريين، وعقدت المحاكمات العسكرية وأصدرت الأحكام. ونفى عرابى وصحبه إلى جزيرة سيلان...

وهكذا كانت الثورة العرابية بالرغم من النهاية المأساوية التى إنتهت اليها تعتبر صفحة مشرقة للحركة الوطنية المصرية ومشاركة الشعب المصرى كله فى مواجهة الظلم والطغيان والتدخل الأجنبى...

ويذكر أنه بعد أحداث الثورة العرابية، ومشاركة الأقباط فيها. ودور قداسة البابا كيرلس الخامس القيادى، ظلت العلاقة بين الخديو توفيق والبطريرك تشوبها الحساسيات وعدم الوفاق[٣].

١- عبدالرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٤٣٩- ٤٤٥.

٢- د. زاهر رياض: المرجع السابق ص ١٠١.
سميرة بحر: المرجع السابق ص ٢٦.

٣- لمعى المطيعى: موسوعة هذا الرجل من مصر. دار الشروق الطبعة الأولى ١٩٩٧ ص ٤٢٨.

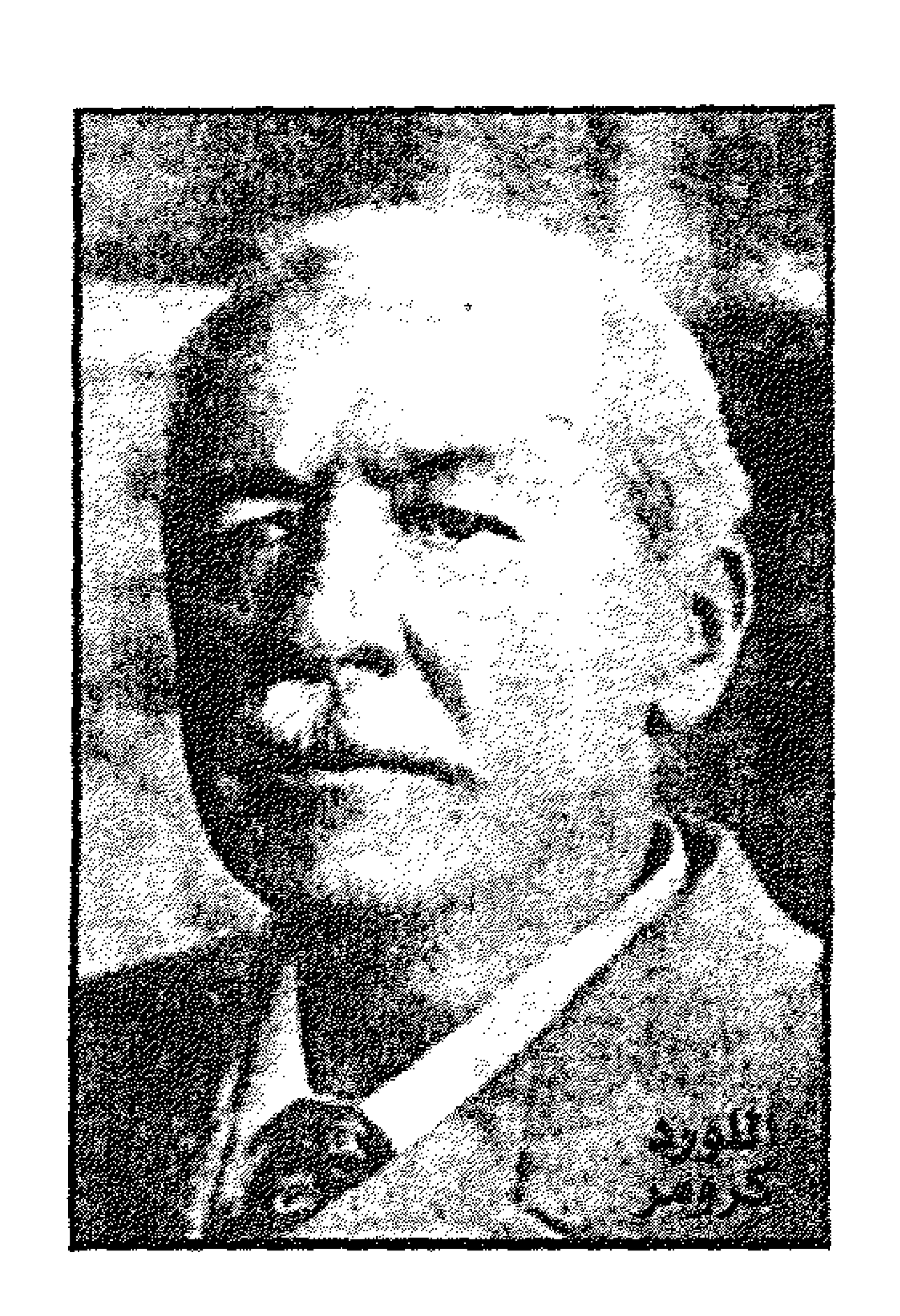
٦

١٨٨٢
الأقباط والإحتلال الإنجليزى

وكان الإحتلال الإنجليزى لمصر...

وبدأت إنجلترا تحقق فى مصر كافة أغراضها الإستعمارية. والسيطرة على البلاد، والقضاء على كل عناصر الإستقلال، والتدخل فى كل شئونها الداخلية والخارجية. وأصبح لها الكلمة الأولى والنافذة، فوق القصر وفوق الحكومة، بل وفوق الشعب المصرى!!.

أعد اللورد دفرين Dufferin الذى أرسلته إنجلترا إلى مصر فى نوفمبر ١٨٨٢، تقريراً يضع أساس السياسة الإنجليزية، ونظام الحكم الذى يكفل لها جعل مصر تحت مطلق سيطرتها، وإستمرار وجودها[١].



وفى ٣٠ سبتمبر ١٨٨٣، جاء إلى مصر السير إفلن بارنج Evelyn Baring الذى عُرف بعد ذلك باللورد كرومر Cromer، ليكون معتمداً بريطانياً أو المندوب السامى البريطانى. وهو الذى بقى يسيطر على أحوال البلاد ٢٣ سنة، كان فى خلالها الحاكم المطلق لمصر، وتضاءلت بجانبه كل سلطة وطنية، وصار له من النفوذ والسلطان أكثر مما لحكام المستعمرات البريطانية الأخرى[٢].

١- يعتبر د. لويس عوض تقرير اللورد دفرين هو بمثابة دستور لأنه وضع فيه أساس الحكم النيابى فى مصر منذ مايو ١٨٨٣ ويسميه "دستور دفرين" و"دستور ١٩٨٣" وقد ظل العمل به فى ظل الإحتلال حتى صدور دستور ١٩٢٣. راجع: تاريخ الفكر المصرى الحديث: الخلفية التاريخية: الجزء الثانى. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣ ص ١٣٣.

٢- خلال فترة الإحتلال الإستعمارى الإنجليزى لمصر تولى منصب المندوب السامى البريطانى كل من:

١- اللورد كرومر (١٨٨٣-١٩٠٧)
٢- جورست (١٩٠٧-١٩١١)
٣- كتشنر (١٩١١-١٩١٦)
٤- رجالند ونجت (١٩١٦-١٩١٩)
٥- اللنبى (١٩١٩-١٩٢٥)
٦- چورچ لويد (١٩٢٥-١٩٢٩)
٧- برسى لورين (١٩٢٩-١٩٣٣)
٨- مايلز لامبسون (كيلرن) (١٩٣٤-١٩٤٦)
٩- رونالد كامبل (١٩٤٦-١٩٥٠)
١٠- رالف ستيفنسين (سفيراً) (١٩٥٠-١٩٥٢)

وقد حدث منذ السنوات الأولى للإحتلال مايلى:

١- إلغاء الجيش المصرى (سبتمبر ١٨٨٢) ومحاكمة كبار الضباط المصريين، وتجريد جميع الضباط الآخرين من رتبهم العسكرية وإقصائهم.. ثم شرع الإحتلال فى تكوين جيش صغير لم يزد عدد قواته عن ستة آلاف ثم ثلاثة آلاف. وبقيادة ضابط إنجليزى. ليكون خاضعاً للسياسة البريطانية. وفى يناير ١٨٨٣ أصدر الخديوى توفيق مرسوماً بتعيين إفلن وود Evelyn Wood سرداراً (قائداً عاماً) للجيش المصرى ورئيساً لأركان حربه[١].

٢- وفى يناير ١٨٨٣ صدر مرسوم آخر من الخديو بتعيين فالنتين بيكر Valentin Baker مفتشاً عاماً للبوليس. فصارت كل قوات البوليس فى القطر المصرى تحت سيطرته تماماً..

وهكذا سيطر الإنجليز على الجيش والبوليس فى يناير ١٨٨٣ ولم يمض على الإحتلال سوى أربعة أشهر[٢].

٣- إلغاء الرقابة الثنائية وتعيين مستشار مالى إنجليزى فى الحكومة هو أوكلاند كولفن Aukland Colvin (فبراير ١٨٨٣) وبعد إستقالته تم تعيين إدجار فنسنت Edger Vincent (نوفمبر ١٨٨٣-١٨٨٩) ثم الوين بالمر Elwen Palmer (أكتوبر ١٨٨٩)[٣].

٤- إلغاء مجلس النواب الذى كان صوت الأمة المصرية (مايو ١٨٨٣). وإنشاء مجلس شورى القوانين (من ٣٠ عضواً نصفهم بالتعيين والنصف الآخر بالإنتخاب) وسلطته فى إبداء الرأى فقط فيما يعرض عليه من مشروعات قوانين. وأيضاً إنشاء الجمعية العمومية (من ٤٦ عضواً والوزراء وأعضاء مجلس شورى القوانين). وتجتمع عند الضرورة لمناقشة المسائل الأمة التى ترتبط بالمصالح العامة. كذلك إنشاء مجالس المديريات (المحافظات)

١- تولى منصب القائد العام للجيش المصرى (السردار) كل من:
١- إفلن وود (١٨٨٣-١٨٨٥)
٢- جرنفل (١٨٨٥-١٨٩٢)
٣- كتشنر (١٨٩٢-١٨٩٩)
٤- ريجنلد ونجت (١٨٩٩-١٩١٩)
٥- لى ستاك (١٩١٩-١٩٢٤ حيث قتل فى نوفمبر).

٢- عبد الرحمن الرافعى: مصر والسودان فى أوائل عهد الإحتلال. الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة. الطبعة الثالثة ١٩٦٦. ص ١٤ و ٢١.

٣- المرجع السابق: ص٤٥.

كل مجلس من ٣-٨ أعضاء وسلطتها إستشارية فيما يخص مصالح المدريات[١]. فضلاً عن إلغاء دستور ١٨٨٢ الذى أصدرته وزارة البارودى.

٥- إنشاء المحاكم الأهلية (يونيو ١٨٨٣) وتطبيق قوانين المحاكم المختلطة. وصدرت القرارات بالتعينات الأولى لهذه المحاكم فى ديسمبر ١٨٨٣[٢].

٦- إستقالة وزارة شريف باشا الرابعة ١٨٨٤. على أثر طلب الحكومة البريطانية إخلاء السودان من الجيش المصرى بعد ثورة المهدى... ثم تكليف نوبار باشا بالوزارة للمرة الثانية (١٨٨٤-١٨٨٨) ثم وزارة مصطفى رياض باشا الثانية (١٨٨٨-١٨٩١). وبعد ذلك وزارة مصطفى فهمى باشا الأولى (١٨٩١-١٨٩٢) وهذه الوزارات كانت خاضعة لسلطة الإحتلال [٣].

٧- تعين المستشار القضائى الإنجليزى (فبراير ١٨٩١) حيث صدر مرسوم الخديو توفيق بتعيين چون سكوت John Scott بناء على طلب اللورد كرومر ورغماً عن رياض باشا رئيس الوزراء[٤].

٨- عمل الإحتلال منذ اليوم الأول على إضعاف الروح الوطنية للمصريين، وخاصة مع نفى زعماء ثورة عرابى، وإلغاء الجيش المصرى. كذلك تكريس التفرقة بين الأقباط والمسلمين، وإحداث فتنة طائفية بين أبناء الشعب الواحد وسياسة فرق تسد. وقد شهدت الفترة من ١٩٠٨ - ١٩١٢. أحداث هذا الشقاق بين مكونات الجماعة. وتصاعد مسألة الأغلبية والأقلية والتمثيل الطائفى. وفكرة الجامعة الإسلامية. وإزكاء حرب الصحافة بين الطرفين. وإستغلال الأحداث لتعميق هذا الإنشقاق مثل حادثة دنشوى ١٩٠٦ وإغتيال بطرس باشا غالى ١٩١٠[٥].

ولكن الحكمة المصرية فرضت كلمتها وكانت الحصيلة إيجابية لفكرة الوطنية المصرية وتصحيحاً لفكرة التدين... ووُضع مفهوم الأغلبية والأقلية فى الإطار السياسى الدستورى الصحيح.. وظهرت فى الإجتماعات التى عقدت فى هذه الفترة صياغات سياسية بالغة

١- المرجع السابق: ص ٤٧
٢- المرجع السابق ص ٦٦
٣- د. يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص ١٢٧
٤- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٢٠٢
٥- راجع تفاصيل السياسة البريطانية فى التفرقة بين الأقباط والمسلمين فى كتاب المستشار طارق البشرى: المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ص ١٠٣-١٢٤.

الإحكام تعبر عن مقومات الكيان المصرى[١] .. الى جانب ظهور الزعماء الوطنيين الجدد وتدعيم الحركة الوطنية المصرية بعد بعثها من جديد مثل: مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول. والشخصيات المصرية الوطنية الذى كان لها التأثير والمساهمة الفعّالة نحو وحدة الشعب الواحد فى الوطن الواحد. مثل الإمام محمد عبده، وأستاذ الجيل أحمد لطفى السيد، وعبد العزيز فهمى، **وبطرس غالى، وسينوت حنا، وويصا واصف، وفخرى عبد النور، ومكرم عبيد، وچورچ خياط**، وغيرهم من أبناء مصر.

الأقباط والإحتلال

كان الأقباط كمصريين، يرفضون التدخل الأجنبى. وبالتالى كان موقفهم من الإحتلال الإنجليزى هو الرفض وعدم القبول. وبالرغم أن الإنجليز حاولوا من البداية اللعب على وتر الأقباط الأقلية فى مواجهة الأغلبية الإسلامية ثم الأغلبية فى مواجهة الأقلية.. وبالرغم أنهم وضعوا بذار الشقاق وتكريس الفتنة وإذكاءها... إلا أنهم أدركوا فى ذات الوقت الحقيقة الغائبة عنهم، وهى أن الأقباط والمسلمين هم نسيج واحد لشعب واحد فى الوطن الواحد.

وقد إعترف اللورد كرومر بهذه الحقيقة فى كتابه "مصر الحديثة". فرغم حرصه على تجاهل الروابط الوطنية الجامعة للمصريين، لم يستطع أن ينكر الإندماج الكامل الذى لاحظه بين الأقباط والمسلمين حتى أنه كتب يقول بالنص: «أن الخلاف الوحيد بين القبطى والمسلم، أن الأول مصرى يتعبد فى كنيسة مسيحية، بينما الآخر مصرى يتعبد فى مسجد محمدى»[٢].. وهكذا نجد الواقع المصرى يضطره أن يعترف بالكيان الواحد الذى يربط قبط مصر ومسلميها وأن يعترف - رغم تصنيفاته الدينية الإجتماعية - بأن ما بين الأقباط والمسلمين من روابط يفوق بما لا يقاس ما بين مسيحى مصر ومسيحى أوروبا. فأكد على ذلك بقوله أن الأقباط لم يظهروا شعوراً بالمصادقة تجاه المصلحين الإنجليز (الإحتلال) وأن مبادئ هؤلاء المصلحين بدت أجنبية وبعيدة عن طبيعة القبطى... ومن ثم أدرك الإنجليز منذ بداية الإحتلال أن الأقباط بعيدين عن أن يكونوا أصدقاء لهم[٣].

ومن ناحية أخرى وجد الإنجليز أن الأقباط يشغلون وظائف كثيرة فى الدولة وأن لهم

١- د. وليم سليمان قلاده: مقال الأقباط من الذمية الى المواطنة. المرجع السابق ص ١٨٩

٢- طارق البشرى: المرجع السابق ص ٤١.

٣- نفس المرجع ص ٤١

أنشطة تعليمية كثيرة. فعمدوا إلى تعديل هذا الوضع - من خلف الحكومات المصرية التابعة لها - باستبعاد أغلب الأقباط من وظائفهم بالتدريج والإعتماد على الموظفين الإنجليز والسوريين واللبنانيين الى جانب الأغلبية المسلمة[1]... ولكن الأقباط لم يقفوا مكتوفى الأيدى، فإتجهوا للعمل فى ميادين التجارة والمشروعات الصناعية الصغيرة وأيضاً مجال الصحافة والأدب والفن[2].

أما من جهة التعليم والمدارس: فقد سعى الإحتلال الى حرم المدارس القبطية من الأوقاف التى كانت لها، والإعانات السنوية التى كانت تقدم لها. ولكن هذا لم يثن المدارس القبطية عن دورها التعليمى الرائد، حيث كانت المنهل الوحيد للمصريين جميعاً. بل وكانت تمنح التعليم بالمجان لمن يطلبه فى الوقت الذى جعل الإحتلال المدارس الحكومية باهظة المصاريف. إلى جانب دور الجمعيات القبطية فى إنشاء المدارس للبنين والبنات فى القاهرة وأغلب الأقاليم[3].

ورغم هذه المواقف من الإحتلال الإنجليزى تجاه الأقباط عامة إلا أننا نجد بعض الصور المشرفة للأقباط للمشاركة فى العمل الوطنى فنذكر:

١- أن قداسة البابا **كيرلس الخامس**. كان عضواً بمجلس شورى القوانين سنة ١٨٨٣. إذ صدر قرار بتعينه مع **عوض بك سعد الله**[4].

٢- شملت التعينات القضائية عند إنشاء المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ بعض القضاة الأقباط هم[5]:

- حنا نصر الله بك بمحكمة مصر الإبتدائية.
- برسوم حنين أفندى بمحكمة الإسكندرية.
- تادرس إبراهيم أفندى بمحكمة بنها.
- ميخائيل شاروبيم أفندى بمحكمة المنصورة.

١- سميرة بحر: المرجع السابق ص ٤٤ و ٤٥
٢- د. مصطفى الفقى: الأقباط فى السياسة المصرية. دار الشروق الطبعة الأولى ١٩٨٥ ص ٣١
٣- د. زاهر رياض: المرجع السابق ص ١٠٨ - ١١٠
٤- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ٥٧
٥- المرجع السابق ص ٦٧ و ٦٨

كما تم تعيين جبرائيل كحيل بك رئيساً للنيابة، ومسيحه لبيب أفندى وكيلاً للنيابة[1].

وفى التعينات القضائية لمحاكم الوجه القبلى سنة ١٨٨٩، تم تعيين قضاة من الأقباط هم:[2]

- يسى عبد الشهيد أفندى بمحكمة بنى سويف.
- مرقس غالى أفندى بمحكمة أسيوط.
- برسوم جريس أفندى بمحكمة قنا.

وقد جاء فى الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية أن[3].

- بطرس باشا غالى كان وكيلاً لوزارة الحقانية (١٨٨٢-١٨٩٢).
- مينا إبراهيم بك عين مستشاراً بمحكمة إستئناف مصر سنة ١٩٠٩.
- يوسف سليمان باشا عين مستشاراً بمحكمة إستئناف مصر سنة ١٩١٤
- مرقص حنا بك كان نقيباً للمحامين (١٩١٩-١٩٢٣).

٣- أدمج اللورد كتشنر مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى هيئة واحدة هى الجمعية التشريعية لتكون أكثر إعاقة للنظام الدستورى ويتكون من (الوزراء و٦٦ عضواً منتخباً و١٧ عضواً بالتعيين). وفى الجمعية التشريعية الأولى سنة ١٩١٣، كان الأعضاء الأقباط المعينون هم[4]:

- قلينى فهمى باشا
- مرقس سميكه باشا.
- سينوت حنا بك
- كامل صدقى بك المحامى.

٤- أختير بعض الشخصيات القبطية ليتولوا المسئولية الوزارية، عند تشكيل الوزارات المصرية. وهم[5]:

١- المرجع السابق ص ٦٨

٢- المرجع السابق ص ٧٥

٣- رمزى تادرس: المرجع السابق. الجزء الأول ص ١٨٢ و ٣٨٢.

٤- عبد الرحمن الرافعى: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية. مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الثالثة ١٩٦٢ ص ٣٨٢

٥- د. يونان لبيب رزق: المرجع السابق.

أولاً : رئيس وزراء

- بطرس باشا غالى (١٢نوفمبر ١٩٠٨ - ٢١ فبراير ١٩١٠).
- يوسف باشا وهبه (٢١ نوفمبر ١٩١٩ - ٢١ مايو ١٩٢٠).

ثانياً: الوزراء

- بطرس باشا غالى وزيراً للمالية (١٥ يناير ١٨٩٣ - ١٥ أبريل ١٨٩٤).
  وزيراً للخارجية (١٥ أبريل ١٨٩٤ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨).
  وزيراً للمعارف (١٣ نوفمبر ١٩٠٨ - ٢١ فبراير ١٩١٠).
- يوسف سابا باشا وزيراً للمالية (٢٣ فبراير ١٩١٠ - ٥ أبريل ١٩١٤).
- يوسف وهبه باشا وزيراً للمالية (٥ أبريل ١٩١٤-٢١ مايو ١٩٢٠)
- يوسف سليمان باشا وزيراً للزراعة (٢١ مايو ١٩٢٠ - ٢١ ديسمبر ١٩٢١).
  وزيراً للمالية (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٩ فبراير ١٩٢٣).
- واصف سميكة بك وزيراً للمواصلات (أول مارس ١٩٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢).
- فوزى جورجى المطيعى وزيراً للزراعة (١٥ مارس ١٩٢٣ - ٢٧ يناير ١٩٢٤).
- مرقس حنا بك وزيراً للأشغال العمومية (٢٨ يناير ١٩٢٤ - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤).
  وزيراً للمالية (٧ يونيو ١٩٢٦ - ٢١ أبريل ١٩٢٧).
  وزيراً للخارجية (٢٥ أبريل ١٩٢٧ - ١٦ مارس ١٩٢٨).
- واصف بطرس غالى أفندى وزيراً للخارجية (٢٨ يناير ١٩٢٤ - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤).
- نخله جورجى المطيعى بك وزيراً للمواصلات (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤- ١٣ مارس ١٩٢٥).
- توفيق دوس بك وزيراً للزراعة (١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونيو ١٩٢٦).

البابا كيرلس والإحتلال

لم تكن وطنية البابا كيرلس الخامس من فراغ ... ولم تكن مواقفه وأدواره الوطنية بلا هدف ... وإنما عن وعى وفهم عميق لموقع الكنيسة القبطية فى مصر والعالم المسيحى ... كان قداسته يدرك تماماً معنى الكنيسة الوطنية المصرية. من خلال الأحداث والمواقف والشخصيات فى التاريخ الطويل التى مضى عليها وهى تواجه التدخل الأجنبى ونفوذه،

وتلك المحاولات الفاشلة للهيمنة عليها فتفقد هويتها وشخصيتها المستقلة ... وكانت الصور العديدة، تنير عقله، وتُنمى فكره، وتكّون رؤيته، فتساعده على إتخاذ المواقف السليمة التى فيها يحفظ للكنيسة كرامتها، حريتها، إستقلالها، هيبتها، وأيضا وطنيتها.

◉ فكانت صورة البابا أثناسيوس الرسولى ٢٠ (٣٢٨-٣٧٣) الذى حُوكم فى مجمع صور ٣٣٥ على إتهامات سياسية وليست دينية[١].

◉ وصورة البابا ثيؤفيلس ٢٣ (٣٨٥-٤١٢) الذى وصفه أعداء الكنيسة بالفرعون الطاغية، نظرا لمواقفه الوطنية القوية[٢].

◉ وصورة الأقباط فى مواجهة الحكم البيزنطى المسيحى لمدة ١٩٠ عاماً بعد مجمع خلقدونية ٤٥١ ... وخاصة دور كيرس أو المقوقس[٣].

◉ وصورة الأقباط فى مواجهة الغزاة الأجانب المسيحيون فى حروب الصليبيين[٤].

◉ وصورة البابا بطرس الجاولى السابع ١٠٩ (١٨٠٩ - ١٨٥٢)

◉ وصورة البابا كيرلس الرابع ١١٠ (١٨٥٣-١٨٦١)

ومن ثم نجد لقداسة البابا كيرلس الخامس المواقف الكثيرة التى يواجه بها الإحتلال، ومحاولات الإنجليز للتدخل فى شئون الكنيسة وبسط نفوذهم عليها ... كان واعيا لتصرفاتهم وألعيبهم وأقنعتهم المزيفة. فنذكر مثلاً:

أولاً : كان المعتمد البريطانى أو المندوب السامى. وهو الحاكم الفعلى للبلاد. يحاول كسب ود البابا كيرلس، لمعرفتهم لمكانته ولدوره المؤثر ... كانوا حريصون على زيارته دائماً فى المقر البابوى بالأزبكية، وتقبل الهدايا منه. يقول الزعيم سعد زغلول فى مذكراته: «رأيت فى جرائد يوم ١٤ يناير (١٩١٧) أن ونجت (المندوب السامى البريطانى ١٩١٦ -

---

١- راجع كتابنا: الكنيسة تواجه الهراطقة الجزء الأول. عصر البابا أثناسيوس الرسولى. أسقفية الشباب ١٩٩٣.

٢- راجع كتابنا: الكنيسة تواجه الهراطقة. الجزء الثانى: عصر ما بعد نيقية. أسقفية الشباب تحت الطبع.

٣- كامل صالح نخله: البابا بنيامين الأول. مكتبة المحبة ١٩٤٦.

٤- د. عبده قاسم عبده: ماهية الحروب الصليبية. سلسلة عالم المعرفة (١٤٩). المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. الكويت ١٩٩٠.

١٩١٩) نائب الملك، زار بطريرك الأقباط، وقَبِل منه هدية صليب مرصع بالماس! ولم نسمع أنه زار شيخ الإسلام (شيخ الأزهر) الذى إستقبله فى المحطة، وزاره فى دار الحماية»[١].

ثانياً: من المواقف المشهورة للبابا كيرلس قصته مع اللورد كتشنر (المندوب السامى من ١٩١٠ - ١٩١٦) الذى ذهب الى قداسته بدون موعد سابق ظناً منه أنه بمركزه الخطير يستطيع أن يفتح الأبواب ويدخل كيفما يشاء. ولكن عند البابا كيرلس الخامس كان الموقف مختلفاً. يحكى الكاتب الكبير عباس محمود العقاد هذا الموقف ويقول:


لورد كتشنر

«كان كيرلس الخامس رجلاً ناسكاً متعبدا مؤمنا برسالته الدينية أشد الإيمان.

وكان - مع رعايته لفرائض الدين - لا ينسى فرائض الكرامة الدنيوية فى معاملاته لأصحاب السلطان، ولو كانوا من الملوك أو فى حكم الملوك.

خطر لعميد الإحتلال البريطانى - لورد كتشنر - أن يلقاه على غير موعد، فذهب الى الدار البطرقية و«أمر» الحجاب أن يبلغوا صاحب الغبطة أن فخامته موجود فى الدار.

وهرول الحاجب الملازم له وهو يلهث ويكاد يصيح: اللورد يا أبانا ... اللورد يا أبانا ...

فسأله فى أناة: مَن اللورد يا هذا؟ وعلم جلية الخبر فلم يزد على أن قال: إذهب يا ولد وقل لفخامته أن «البابا» لا يُقابل بغير ميعاد.

وطلب منه الملك فؤاد أن يبارك وزارته كما بارك سعدا فلم يجبه ولم يزد على أن قال: إن البركة لا تمنح باليمين لتسلب باليسار[٢].

رابعاً: كان البابا كيرلس الخامس يرفض وبكل شدة وحزم مسألة الحماية للكنيسة القبطية من قبل الأجانب، وخاصة الإنجليز الذين يحتلون البلاد. فقد رفض العرض الذى قدمه اللورد كرومر بوضع الكنيسة تحت الحماية البريطانية، وتقديم معونات مالية

١- سعد زغلول: مذكرات سعد زغلول. الجزء السادس. تحقيق د. عبد العظيم رمضان. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ص ١٧٦.

٢- جريدة الأخبار: ١٩٥٥/٩/٢٦ - يوميات الأخبار بقلم عباس محمود العقاد.

للمدارس القبطية[1].. وكذلك محاولات كتشنر أيضاً فى أن تقبل الكنيسة المصرية حماية كنيسة إنجلترا، وتنضم لها[2].... وقد قال قداسته منتهراً للمندوب السامى «يا ولدى إن الأقباط والمسلمين منذ أقدم العصور يعيشون جنباً الى جنب، ففى البيت الواحد يتعايشون معاً، وفى المصلحة الواحدة يجلسون إلى مكاتب مشتركة، وفى غرفة واحدة يأكلون من أرض طيبة واحدة، ويشربون من نيل واحد، ويتلاحمون فى كل ظروف الحياة، فى السراء معاً وفى الضراء معاً. ولن يستطيعوا أن يستغنوا بعضهم عن بعض، ولن نطلب حماية نحن الأقباط إلا من الله ومن عرش مصر»[3].

خامساً: يأتى موقف البابا كيرلس الخامس من الإرساليات الإنجليزية والأمريكية من منطلق الرفض الكامل للتدخل الأجنبى وللوصاية الغربية والتبشير المزيف.

فقصة الإرساليات الأجنبية فى مصر كانت مرتبطة بالإستعمار فى الشكل والمضمون، حيث تعمل على تأييد الدولة المغتصبة وتأكيد روح الخضوع للمستعمر والتبعية الدائمة له. وتقوم سياستهم على إشاعة شعور عام فى البلاد بالعجز عن إتمام أى عمل بنجاح فى أى مجال، دون الإعتماد على الأجانب الوافدين[4].

وقد نشطت الإرسالية الإنجليزية تحت راية الإحتلال بهدف إستخدام الكنيسة القبطية لتأكيد حضورهم الى مصر، فضلاً عن كونها تقدم خدمة لبلادهم بريطانيا وتحقيق رغبات حكوماتهم وخططهم السياسية.. ووجد تدخلهم من خلال الإجتماعات أو المدارس، مقاومة شديدة فى كل البلاد وبالذات من الكنيسة القبطية رئاسة وجمهوراً.. ولم يقف الحد عند المقاومة فقط، بل عمدت الكنيسة الوطنية الى بذل الجهود الجبارة لتحقيق الإحياء الذاتى والنهوض الداخلى[5].

ويُذكر أن المبشر يوحنا هوج قابل البابا كيرلس الخامس بحضور القنصل الأمريكى،

١- طارق البشرى: المرجع السابق ص ٣٧٦... وكان من رد فعل كرومر لهذا الموقف. هو الدور الذى قام به فى نفى البابا كيرلس أثناء أزمة المجلس الملى سنة ١٨٩٢ (ايريس المصرى: قصة الكنيسة القبطية. الكتاب الخامس. مكتبة المحبة ١٩٨٤. ص ٤٤.

٢- د. سليمان نسيم: الكنيسة القبطية ودورها القومى والحضارى. جمعية القديس مارمينا والبابا كيرلس السادس بمدينة شيكاجو بالولايات المتحدة الأمريكية. بيت مدارس الأحد ١٩٩٥. ص ١١٢.

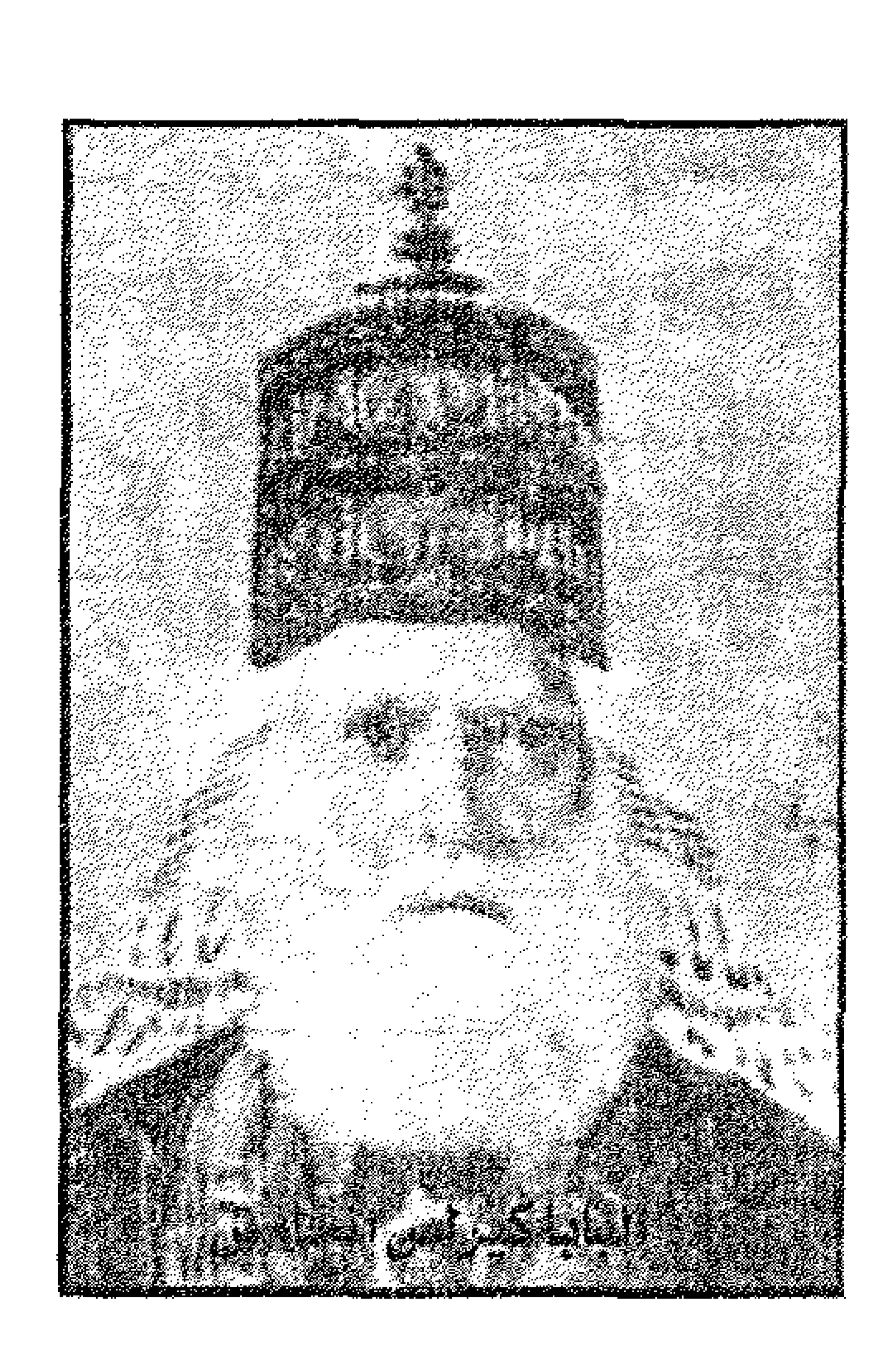
٣- القمص بولس باسيلى: الأقباط وطنية وتاريخ. الطبعة الأولى ١٩٨٧ ص ٩٢.

٤- د. وليم سليمان قلاده: الكنيسة المصرية تواجه الإستعمار والصهيونية. وزارة الثقافة دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧ ص ٢١ و ٢٢.

٥- المرجع السابق ص ٣٠ - ٣٣.

الذى حاول إقناع قداسته بالعدول عن مقاطعة الإرسالية قائلاً: «إن هؤلاء المرسلين الأمريكان لا يعلّمون الناس إلا الإنجيل الطاهر. وكان يُنتظر أن تكون غبطتكم شاكراً أفضالهم لأجل الخير الذى يفعلونه لأولاد الأقباط وغيرهم».. فأجابه البابا البطريرك اليقظ والساهر بقوله: «الإنجيل الطاهر! وهل الأمريكان وحدهم هم الذين عندهم الإنجيل؟ ولماذا لا يعلمونه لعبيدهم (الزنوج) إذا كان عندهم الإنجيل؟ لماذا يذهب الأخ إلى الحرب ضد أخيه؟ (كانت الحرب الأهلية الأمريكية على أشدها وقتئذ). إن الإنجيل عندنا قبلما تولد أمريكا فى الوجود..»[1].

سادساً: فى قصة الخلاف الذى كان قائماً بين البابا كيرلس الخامس والمجلس الملى، نجد الحس الوطنى الكبير لقداسته والذى إستمده من الشعب، حيث كانت هناك أطماع الكنيسة الأسقفية الإنجليزية ونشاطها التبشيرى بين الأقباط، وبالتالى شعور الشعب القبطى بأن هناك من كبار الأقباط من حاول فرنجة الكنيسة بصورة ما[2]، حتى ولو بدعوى الإصلاح.. ولذلك لم تكن المسألة خلافاً بين البابا والمجلس بقدر ما كانت قضية إستقلال الكنيسة المصرية والحرص على طابعها القومى الخاص كجزء من الدفاع المصرى ضد محاولات التذويب فى كيانات قومية أخرى[3].



١- المرجع السابق ص ٣٠ و ٣١
جرجس رفله: من طرائف البابا كيرلس الخامس ص ١٤.
٢- سمير مرقس: دراسة حول المجلس الملى. المرجع السابق ص ٣٠
٣- صلاح عيسى: حكايات من دفتر الوطن: (البطريرك فى المنفى). كتاب الأهالى (٣٩) الطبعة الثانية ١٩٩٢ ص ٢٠٨.

٧

١٩٠٧
الأقباط والأحزاب
وحكاية الحزب القبطى المزعوم

دخل المصريون فى هذا العام فى نمط جديد من الحياة الوطنية أو الحياة السياسية، والمشاركة فى العمل الوطنى بوجود "**الحياة الحزبية**" و"**العمل الحزبى**"... ويمكن القول بأكثر دقة: أن نمو الحركة الوطنية المصرية، عمل على حتمية وجود الحياة الحزبية فى مصر. وضرورة العمل الحزبى من خلال الأحزاب التى لها البرامج والأيدولوچيات والهياكل التنظيمية لهيئاتها السياسية، والجريدة التى تعبر عنها.

ويذكر أن هذه التجربة المصرية للحياة الحزبية قد إستمرت منذ عام ١٩٠٧ وحتى عام ١٩٥٣ عندما قامت ثورة يوليو بإلغاء الأحزاب... ثم عاد نظام التعدد الحزبى من جديد فى نوفمبر ١٩٧٦ وحتى الآن.

ففى هذا العام (١٩٠٧) كان ميلاد الأحزاب المصرية بتياراتها المختلفة فى العمل الوطنى!

١- الحزب الوطنى: بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد. وهو حزب الأغلبية الساحقة من الشعب. وقد أعلن الزعيم مصطفى كامل تأسيسه فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧.. وقد بنى التيار الغالب سياساته ومواقفه على العداء للإحتلال الإنجليزى، والسعى للتخلص منهم. والإرتباط بالدولة العثمانية صاحبة السلطة القانونية فى البلاد، إلى جانب الإتفاق مع خديو مصر[١]. وكانت جريدة «اللواء» هى صوت الحزب ولسان حاله.

٢- حزب الأمة: الذى شكله الأعيان والمثقفون من بينهم محمود باشا سليمان رئيس الحزب، وحسن باشا عبد الرازق، وعلى باشا شعراوى. وأحمد لطفى السيد، وأحمد فتحى

١- د. يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧-١٩٨٤. كتاب الهلال ٤٠٨ عام ١٩٨٤ ص ٢١.

زغلول، وقاسم أمين، وطلعت حرب.. وكانت سياسات هذا الحزب ومواقفه تقوم على الإستقلال التام وعدم تبعية الدولة العثمانية، وبأهمية القومية المصرية بتجريد الإنتماء الوطنى من أى روافد دينية أو الخلط بالمفاهيم الإسلامية.. وكانت صحيفة الحزب هى «الجريدة» وقد كتب فيها كل من دكتور طه حسين، ودكتور محمد حسين هيكل، وسلامة موسى، وغيرهم[1] وقد أعلن تأسيس هذا الحزب فى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧.

٣- الحزب الوطنى الحر: (تغير إسمه إلى حزب الأحرار بعد ذلك سنة ١٩٠٨) برئاسة محمد بك وحيد. وكان مناهضاً لتيار مصطفى كامل. بدعوته إلى مسالمة المحتلين المصلحين وأن المصلحة العمومية تقضى الإعتماد على الدولة المحتلة وقد أتخذ أعضاء هذا الحزب من جريدة «المقطم» الموالية للإنجليز، منبراً لهم. وقد تأسس هذا الحزب فى ١٥ يونيو ١٩٠٧[2].

٤- حزب الإصلاح: على المبادئ الدستورية برئاسة الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد. وأغلبية أعضاؤه من الباشاوات والبكاوات. وكان يجد تأييده وتدعيمه من الخديو. وهو يناهض الحزب الوطنى والزعيم مصطفى كامل بالتحديد. وقد أعلن عن تأسيسه فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧[3] وكانت صحيفته هى «المؤيد».

ثم توالت الأحزاب المصرية بعد ذلك مثل[4]:

١- الحزب الجمهورى ديسمبر ١٩٠٧

٢- حزب النبلاء سبتمبر ١٩٠٨

٣- الحزب المصرى سبتمبر ١٩٠٨ (الحزب القبطى).

٤- الحزب الإشتراكى المبارك مارس ١٩٠٩

٥- الحزب الدستورى فبراير ١٩١٠

ومع نهاية عام ١٩١٨، وثورة مارس ١٩١٩. يأتى حزب الوفد الذى كان يمثل تياراً شعبياً جارفاً فيه كافة القوى الإجتماعية والسياسية والدينية. بزعامة سعد زغلول ثم

١- المرجع السابق : ص ٤٢ - ٤٥

د. يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٧٧ ص٢٩

٢- د. يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية. مرجع سابق ص ٢١

٣- د. يونان لبيب رزق: الأحزاب المصرية مرجع سابق ص٣٠

٤- المرجع السابق: ص ٣٢ - ٤١

مصطفى النحاس. وقد شارك هذا الحزب فى العمل الوطنى وكانت الإسهامات الوطنية الواضحة منذ قيامه وحتى ثورة ٢٣ يوليو[١].

وقد إنتسب للوفد ونطق بلسانه عدد هائل من الصحف والمجلات نذكر منها الأخبار لأمين الرافعى، والبلاغ لعبد القادر حمزة، والجهاد لتوفيق دياب، والمصرى لمحمود أبو الفتح وغيرها[٢].

ونظراً للإنشقاق الذى حدث بين صفوف الوفد، قامت أحزاب أخرى مثل:

١- حزب الأحرار الدستوريون: ١٩٢٠ برئاسة عدلى يكن للإختلاف مع سعد زغلول ومن الأعضاء البارزين مدحت باشا يكن، ومحمد باشا محمود والدكتور حافظ عفيفى[٣].

٢- حزب الهيئة السعدية: ١٩٣٨ برئاسة الدكتور أحمد ماهر للإختلاف مع مصطفى النحاس ومن الأعضاء البارزين محمود فهمى النقراشى وإبراهيم عبد الهادى[٤].

٣- الكتلة الوفدية: ١٩٤٢ برئاسة مكرم عبيد للإختلاف مع مصطفى النحاس وأغلب الأعضاء من الذين فصلوا من حزب الوفد[٥].

ثم تأسس حزبين من رجال الملك فؤاد وإرتبطا بالقصر وبالوزارات الملكية (زيور وصدقى) وهما حزب الإتحاد سنة ١٩٢٥ وحزب الشعب سنة ١٩٣٠.

الأقباط والأحزاب

فى كل قصة الأحزاب المصرية من الإجتماعات التأسيسية والتشكيل والهيئة السياسية وصياغة البرامج الذى يعبر عن مبادئها وأفكارها والصحف التى تتكلم بلسانها وتعبر عن تيارها ومنهجها فى العمل الوطنى. والمشاركة الإيجابية فى كل قضايا الوطن والموقف تجاه الإحتلال الإنجليزى. وعند تولى المسئولية فى تشكيل الوزارات التى تحكم البلاد أو فى عضوية البرلمان المصرى (مجلس الشعب) بالإنتخابات... فى كل هذا من أبعاد ومجالات العمل الحزبى، نجد المشاركة الحقيقية للأقباط وبلا إفتعال، المشاركة الإيجابية الفعالة، المشاركة رغم كل الصعوبات وكل الظروف التى مرت على الحياة السياسية بمصر. ويمكن أن نعلل أبعاد مشاركة الأقباط فى العمل الحزبى والوطنى لثلاثة أسباب هى:

١- المرجع السابق: ص ٤٥
٢- المرجع السابق: ص ٥٣
٣- المرجع السابق: ص ٥٧
٤- المرجع السابق: ص ٦٠
٥- المرجع السابق: ص ٦٤

أولاً : وعى الأقباط للمشاركة والمساهمة فى قضايا الوطن وهمومه بدافع الإنتماء والإرتباط بالأرض والكيان المصرى والمسيرة التاريخية التى صنعوها وشكلوها وكتبوها عبر العصور.

ثانياً: حقيقة الشعب المصرى الواحد على أرض الواقع المصرية فى الحياة اليومية المشتركة بين كل أبناء هذه الجماعة الواحدة، وما تحمله هذه الحياة المشتركة من تراث وعادات وتقاليد ومبادئ ومفاهيم وقيم ونظم وقوانين وأعراف، تعبر كلها فى مضمونها عن الإنسان المصرى بصرف النظر عن إنتمائه الدينى. إلى جانب الهموم المشتركة، والقضايا الواحدة، والمصير الواحد، والرؤية المستقبلية الواحدة التى تحدد وتشكّل المسيرة الوطنية نحو مجتمع واحد ينتمى إلى أرض مصر ونيلها الخالد.

ثالثاً: أن زعماء مصر ومفكريها والذين تحملوا المسئوليات فى قيادة الشعب المصرى، كانوا يدركون تماماً أن الأقباط من نسيج هذا الشعب الواحد. وأن الأقباط هم مواطنون مصريون. لهم كافة الحقوق وعليهم كل الواجبات تجاه وطنهم الذى يعيشون فيه. وبالتالى حرص كل الزعماء على مشاركة الأقباط والتأكيد على دورهم المنوطين به.

لهذا نجد الأقباط يدخلون الأحزاب المصرية ويعملون فيها ومن خلالها، ويندمجون فى كل الأنشطة والمسئوليات التى بصددها..


مصطفى كامل

لذلك عندما فكر البعض فى تشكيل حزب قبطى، وجدوا المعارضة من الأقباط أنفسهم كما سنعرف ولم تنجح هذه المحاولة الطائفية المرفوضة.

الأقباط والحزب الوطنى (١٩٠٧)

إرتبط المصريون بالزعيم مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية واليقظة القومية بعد الإنكسار الذى حدث عام ١٨٨٢ بهزيمة أحمد عرابى وإحتلال الإنجليز مصر.. فهو الذى كان يؤكد فى كل خطبه الإنتماء والحب لمصر فى

مواجهة الإستعمار ومن أشهر كلماته: «بلادى، بلادى، لك حبى وفؤادى، لك حياتى ووجودى، لك دمى ونفسى، لك عقلى ولسانى، لك لبى وجنانى، فأنت الحياة، ولا حياة إلا بك يامصر[١]..» وقال أيضاً: «لو لم أكن مصرياً لوددت أن أكون مصريا»..

لذلك عندما أسس مصطفى كامل الحزب الوطنى فى أكتوبر عام ١٩٠٧ بعد خطبته المشهورة بالاسكندرية بمسرح زيزنيبا، وحضرها نحو سبعة آلاف من المصريين. أقبلت أعداد هائلة للإنضمام للحزب. فقد بلغ عدد الأعضاء الحاضرين فى أول إجتماع للجمعية العمومية فى ديسمبر ١٩٠٧ نحو ١٠١٩ عضواً، بينما بلغ عدد المعتذرين ٨٤٦ عضواً. أى أن عدد الأعضاء فى الحزب نحوألفى عضوٍ بالإضافة إلى غيرهم من الأعضاء غير العاملين[٢].

ومن هذه الجمعية العمومية إنبثقت اللجنة الإدارية من ٣٠ عضواً بخلاف الرئيس (مصطفى كامل)... كما كان للحزب لجاناً فرعية فى المدن الكبرى على مستوى القطر المصرى.. كانت ميداناً لنشاط أغلب المصريين[٣].

وقد أنضم الكثيرون من الأقباط إلى الحزب الوطنى. كما إنتخب من بين لجنة الثلاثين الإدارية الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب سابقاً[٤].

ولكن بسبب السياسة الإنجليزية فى إثارة الفتنة الطائفية بين الأقباط والمسلمين، وقيام حرب المقالات الصحفية بين الفريقين. إلى جانب الدعوة إلى قيام الجامعة الإسلامية داخل الحزب.. نجد أن كثيرين من الأقباط قدموا إستقالاتهم من عضوية الحزب وفى مقدمتهم ويصا واصف وذلك فى أغسطس ١٩٠٨ وبعد وفاة مصطفى كامل المفاجئة فى ١٠ فبراير ١٩٠٨[٥].. حيث لم ينجح خلفاؤه فى حفظ الوحدة بين الأقباط والمسليمن.

وللحقيقة التاريخية نرى أن مصطفى كامل كان يجد فى تآليف ووحدة الأقباط والمسليمين. هو نوع من الجبهة الوطنية داخل الحزب أمام المحاولات العديدة للتفرقة بين الأثنين. ولاشك أن إتجاه مصطفى كامل الذكى فى هذا التوحيد بين المسلمين والأقباط قد

١- من هذه الكلمات خرج النشيد الوطنى بلادى بلادى الذى كتبه ولحنه فنان الشعب سيد درويش. وكان لسان المصريين فى ثورة ١٩١٩. وأصبح الآن السلام الوطنى لجمهورية مصر العربية.

٢- د. يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية. المرجع السابق ص ٣١

٣- المرجع السابق: ص٣٢

٤- عبد الرحمن الرافعى: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية. مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الرابعة ١٩٦٢ ص ٢٦٧

٥- دكتورة سميرة بحر: المرجع السابق ص ٥١

هدأ الكثير من مخاوف أولئك الذين كانوا يخشون وقوع إنفجار تعصب دينى فى مصر[1]... وهذا ما حدث بالفعل بعد وفاته فى الفترة من ١٩٠٨ إلى ١٩١٢.

وفى كل خطبه كان مصطفى كامل يؤكد على هذه الحقيقة، أن المصريين جميعاً شعب واحد. فقد قال فى خطبته بالاسكندرية فى ٨ يونيو سنة ١٨٩٧: «إن المسلمين والأقباط شعب واحد، مرتبط بالوطنية والعادات والأخلاق وأسباب المعاش، ولا يمكن التفريق بينهما مدى الأبد[2].

وفى خطبته بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٠٠ بالإسكندرية قال: «كيف يستطيع رجل وطنى أن يدعو للشقاق والبغضاء. وهذه الدعوة مناقضة للوطنية الصحيحة، فالأقباط أخوة لنا فى الوطن تجمعنا بهم أشرف رابطة وقد عشنا معهم القرون الطوال على أتم وفاق وأكمل إتفاق»[3].

ومما هو جدير بالذكر أن الشهادة لموقف مصطفى كامل من الأقباط وعدم تعصبه كما إدعى عليه المناهضون له وخصومه السياسيون. أنها جاءت على لسان أحد كبار الأقباط هو مرقس باشا حنا الذى أختير وزيراً للأشغال وأنتخب نقيباً للمحامين. عندما ألقى كلمة تأبين فى وفاة الزعيم التى هزت كل المصريين فقال: «ليس الأبطال قائدى الجيوش، والقابضين على دفة الأساطيل، إنما الأبطال هم أولئك المتمسكون بالمبدأ القويم وأهدافه الدائبون على السير فى سبيله، حتى إرتفعوا إلى أوج الرقى والعلا. سار الفقيد فى سبيله هذا ثابت الجأش شديد المراس، لا يلوى على أحد، ولا يقف به أمر، حتى فاز كما نرى، وأراد أن تكون الوحدة الوطنية، وأرانا طريق الأخاء والحرية، وهدانا إلى السعادة الحقيقية، ورسم لنا طريق الوفاء والتآلف. هذا بناء مصطفى كامل، هذا عمل مصطفى كامل. وقد بدأنا نجنى ثمرة من الآن، لأن الإتحاد هو السلم الأول للوصول إلى الحرية والإستقلال»[4].

وعندما تولى الزعيم محمد فريد رئاسة الحزب الوطنى ومتابعة المسيرة الوطنية التى بدأها مصطفى كامل.. حاول بكل جهده أن يدعم مسألة الوفاق والوحدة بين المسلمين والأقباط، وخاصة أنه فى هذه الفترة إشتدت الأزمة جداً... فقال فى خطبة له بالاسكندرية

١- جاكوب لاندو: الحياة النيابية والأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢. ترجمة سامى الليثى. مكتبة مدبولى ص ١٢١

٢- فتحى رضوان: مصطفى كامل. دار المعارف سلسلة إقرأ (٣٩٠) ١٩٧٤ ص ٢٥٦

٣- أوراق مصطفى كامل: الخطب: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. إشراف وتحقيق دكتور يواقيم رزق مرقس الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤ ص٢٣٠

٤- فتحى رضوان: المرجع السابق ص ٢٥٨.

بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٠٨: «إنبذوا الشقاق والإختلاف الدينى، وكونوا جميعاً إخواناً. أبناء وطن واحد، أى كونوا مصريين قبل كل شئ»[١]. وقال فى خطبة أخرى فى أكتوبر من نفس العام: «إن إتحاد الخصوم علينا، يرشدنا إلى الواجب نحو بلادنا وهو أن نكون كالبنيان المرصرص يشد بعضه بعضاً»[٢].

محمد فريد

ويذكر لمحمد فريد محاولاته لحل الأزمة التى قامت بين الأقباط والمسلمين. فنذكر مقابلته لقداسة البابا كيرلس الخامس، بمساعدة أحد رجال الحزب الوطنى الأوفياء من الأقباط ويدعى سالم سيدهم تادرس الذى كتب له رسالة بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٠٨ بهذا الخصوص قائلاً: «أما البطريرك، وفى إمكان سعادتكم التأكد من وجوده فى مصر القديمة منذ شهر. أى من ثانى يوم قابلته ووعد باستقبال سعادتكم متى عاد لما كان ملماً به من المرض»[٣].

وعندما توفى محمد فريد فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ فى برلين بالمانيا ثم عودةجثمانه إلى مصر وتشييع جنازته فى ٩ يونيو ١٩٢٠. كان مرقس بك حنا وسليمان أنطون فى مقدمة المصريين الذين شاركوا فى توديع الزعيم. وفى حفلات التأبين أوفد قداسة البابا كيرلس الخامس وفداً قبطياً للمشاركة، وألقى القمص حنا أحد الأعضاء كلمة أشاد فيها بدور محمد فريد ووطنيته وحثه الأمة المصرية على التضامن فى سبيل العمل بإخلاص. وذكر أن غبطة البطريرك كان يود من صميم فؤاده الحضور بنفسه للإشتراك فى الإحتفال ولكن شيخوخته وضعف صحته منعتاه[٤]... كما القى مرقس بك حنا كلمة عبر فيها عن مدى

١- عبد الرحمن الرافعى: مصر. البعث الوطنى. مركز النيل للإعلام ١٩٧٩ ص١٠٨

٢- المرجع السابق : ص ١٠٩

٣- أوراق محمد فريد: المراسلات الجزء الأول تحقيق د. مصطفى النحاس جبر. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ ص ١١٤

٤- عبد الرحمن الرافعى: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية. مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثالثة ١٩٦٢ ص ٤٧٠

التفانى والإخلاص لمحمد فريد من أجل مصر وإستقلالها وأن المرض وبذل المال والفقر لم يثنه عن هدفه وجهاده فى سبيل إعلاء شأن وطنه[1].

الأقباط وحزب الأمة (١٩٠٧)

منذ البداية والأقباط يُشاركون فى هذا الجزء كأعضاء فيه. فعندما بدأ الأعضاء المؤسسون فى إصدار صحيفة بأسم "**الجريدة**" فى ٢٣ يونيو ١٩٠٦، كان باسيلى باشا تادرس من بين هؤلاء الأعضاء. وقد أختير أحمد لطفى السيد ليكون مديراً لها... وعندما عقدت الجمعية العمومية فى يوليو ١٩٠٦ لوضع نظاماً للشركة مالكة الصحيفة ثم إنتخاب مجلس إدارة مكون من ٢٥ عضواً كان من بينهم كل من بشرى حنا وباسيلى تادرس[2].

وعندما تحولت الشركة إلى حزب سياسى فى سنة ١٩٠٧ بأسم "**حزب الأمة**" كان معظم أعضاءه من طبقة الأعيان والمثقفين والمحامين والكتاب. حتى أطلق عليه «حزب الصفوة»... وقد شارك الأقباط فيه فنذكر منهم[3].

- باسيلى تادرس — من المؤسسين
- بشرى حنا — من المؤسسين
- ناشد بك حنا — عمدة أشروبة
- فخرى عبد النور — من الشخصيات القبطية المعروفة
- سنيوت بك حنا — من الشخصيات القبطية المعروفة
- الياس بشاى — من الشخصيات القبطية المعروفة
- أندراوس بشارة — من الشخصيات القبطية المعروفة
- حنا صالح سليم — من الشخصيات القبطية المعروفة
- عزيز حنا صالح — من الشخصيات القبطية المعروفة
- مقار عبد الشهيد — من الشخصيات القبطية المعروفة
- سلامة موسى — من المفكرين والمثقفين

١- المرجع السابق: ص ٤٧٣
٢- أحمد زكريا الشلّق: حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية. دار المعارف الطبعة الأولى ١٩٧٩ ص ٦١ و ٦٤
٣- المرجع السابق ص ٩٨ و ٩٩ و ١٠٧

ونظراً لإعتدال الحزب فى سياسته نجد دخول الكثيرين من الأقباط فى هذا الحزب، إلى جانب دوره فى الحفاظ على وحدة الشعب المصرى الواحد... وقد كتب أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد وهو أحد الأعمدة الرئيسية لهذا الحزب يقول فى مسألة الشعب الواحد وعدم التعصب «... ومن المشاهد أن الأقباط فى مصر يعيشون مع المسلمين مختلطين فى المصالح والمساكن، متكافئين فى المزارع والأعمال، متجاورين على مقاعد المدارس، متشاركين فى الوظائف والمرافق. ولم يسمع من زمان بعيد أن المسلمين الذين قد أمرهم الدين بحُسن المعاملة، هاج هائجهم على إخوانهم، أو أظهروا يوماً بما يقتضيه وجود التعصب الدينى فى النفوس من الحقد الذى يقدح زنده الإحتلال فى المصالح...»[١].

الأقباط وحزب الوفد

حزب الوفد هو وليد ثورة ١٩١٩. ومنذ فكرة تكوين وفداً مصرياً للحوار مع المندوب السامى البريطانى فى سنة ١٩١٨ وحتى إلغاء الأحزاب سنة ١٩٥٣. نجد المشاركة الوطنية للأقباط فى هذا الحزب ومسيرته فى العمل السياسى.. وسوف نرى ذلك بالتفصيل فى أحداث ثورة ١٩١٩ وما بعدها[٢].

حكاية حزب الأقباط

أخنوخ فانوس

فى إطار الشقاق الحادث بين الأقباط والمسلمين، منذ عام ١٩٠٨، ومع المغالاة للإتجاه الإسلامى داخل الحزب الوطنى تحت زعامة محمد فريد.. وبتشجيع من جورست المندوب السامى البريطانى.

ولمزيد من التفرقة بين أبناء الشعب الواحد، سعى أخنوخ فانوس المحامى (١٨٦٥ - ١٩١٨) الإنجليكانى المذهب إلى تشكيل حزب يجمع الأقباط العاملين فى الحقل السياسى مع بعض الأغنياء ذوى النفوذ والسلطة، وأطلق عليه أسم "**الحزب المصرى**". وأعلن فى جريدة مصر عن برنامجه الذى يحمل مضمونه مجموعة من التناقضات وتكريس الطائفية والإرتباط بالوجود الأجنبى. فكانت معالم البرنامج تتضمن مايلى[٣]:

١- أحمد لطفى السيد: قصة حياتى: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ص ٥٣.

٢- أنظر فصل ١٩١٩ ثورة الوحدة الوطنية.

٣- جاكوب لاندو: المرجع السابق ص ١٤٧ و ١٤٨

١- وحدة مصر والسودان.

٢- إستقلال مصر.

٣- إلغاء الإمتيازات القانونية.

٤- تحقيق الرخاء والتقدم للمواطنين فى وادى النيل.

٥- التوسع فى إعطاء الجنسية المصرية لتشمل المصريين والذين تمصروا.

٦- تبسيط القانون المدنى المصرى من حيث المعنى والمبدأ.

٧- تحقيق صداقة حقيقية بين مصر وبريطانيا.

٨- الإحتفاظ بالعلاقات الطيبة مع الأجانب، وضمان إمتيازاتهم وحقوقهم المشروعة قانوناً

٩- الفصل بين الدين والسياسة بقانون.

١٠- فرض ضريبة دخل على الأجانب.

١١- عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا، تحقق التسهيلات التجارية والحماية العسكرية البريطانية.

١٢- إنشاء مجلسين نيابيين بسلطات تشريعية نصف أحداهما يتكون بالإنتخاب من الأجانب الذين يقيمون فى مصر منذ خمس سنين على الأقل.

١٣- التعليم الإجبارى الأولى للجنسين

١٤- إعادة تنظيم القضاء بقانون واحد مدنى وجنائى.


ويصا واصف

إلا أن هذا الحزب الطائفى لم يجد قبولاً أو ترحيباً من الأقباط، بل رفضوه وقاوموه لما يحمله من عناصر التبعية والإنقسام والفرقة. وكان لكل من **«ويصا واصف»** و**«مرقس حنا»** الشخصيتين القبطيتين الوطنيتين الدور الرئيسى فى كشف هذا الحزب وأغراضه. وطالب الأقباط وكل الوطنيين بالتماسك والإنضمام إلى الأحزاب السياسية العامة. وعدم السعى إلى تشكيل حزب طائفى يعمل على إنقسام المصريين[١]...

١- مصطفى النحاس جبر: سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ - ١٩١٤ - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ص ١٠٢ و ١٠٣



وقد كان أغلب العناصر التى إتجهت إلى هذا الحزب، كانت من الذين إجتذبتهم مدارس التبشير الإستعمارى، بعد أن تركوا كنيستهم القبطية وإرتبطوا بالكنيسة الإنجلكانية[١].

ويقول الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق «رغم كل ذلك، ورغم كل ما قيل وكتب عن "الحزب المصرى" خلال الشهور التالية (بعد سبتمبر ١٩٠٨) لا يمكن الجزم أنه قد خرج إلى حيز الوجود، ناهيك عن الإستمرار، فلم نسمع عنه مقولة ولم نقرأ عن إسم عضو من أعضاء، بإستثناء «أخنوخ فانوس وتوفيق حنين» كما لم نعثر على أى نشاط سياسى مارسه. وكل هذا الذى يحدث أمر معقول ويتسق مع منطق التاريخ، فقد كان يجافى العقل أن يقبل مجموع الأقباط، وتحت أى ظروف، العودة إلى إسار الطائفية، وكانوا قد تحرروا منها كما تحرر منها المجتمع المصرى كله بعد ما أنجزته عملية بناء الدولة الحديثة خلال القرن السابق من تقويض الدعائم الطائفية لهذا المجتمع، سواء كانت طائفية دينية أو طائفية عرقية أو طائفية حرفية»[٢].

وهكذا نجد أن الأقباط بالحس الوطنى يرفضون فكرة وجود حزب سياسى خاص بهم ويمثلهم لأن هذا لا يكرس إلا الطائفية والتعصب. ولكن إنضمامهم إلى الأحزاب العامة وبالمشاركة مع المسلمين، كشعب واحد، فى الوطن الواحد ومن أجل المصير الواحد، يحقق كل أوليات العمل الوطنى ونمو البلاد والسعى لتحقيق حياة أفضل... ومما هو جدير بالذكر أن مواقف قداسة البابا شنوده الثالث التى يرفض فيها تأسيس حزب قبطى هو موقف ثابت للكنيسة لأنه يجافى الحقيقة التاريخية والوطنية التى يحياها الشعب المصرى[٣].



١- المرجع السابق ص ١٠٧

٢- د. يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية فى مصر، المرجع السابق ص ٦٧.

٣- راجع حوار الأستاذ رجب البنا مع قداسة البابا شنوده الثالث بهذا الخصوص فى ملاحق ووثائق الكتاب.

٨

١٩٠٨
بطــرس غــالى باشــا

فى العاشر من فبراير ١٩٠٨ توفى الزعيم مصطفى كامل، وفى اليوم التالى شيعه المصريون إلى مثواه الأخير.. وكان هذا اليوم، يوماً مشهوداً فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية، وشهادة لإنصهار الشعب المصرى الواحد فى بوتقة الشعور الواحد المتدفق الذى كان يَعتبره مصطفى كامل رأس مال الأمم المحاربة من أجل إستقلالها... فقد كتب المؤرخ عبد الرحمن الرافعي يعبر عن هذا الموقف الواحد لكل المصريين أقباطاً ومسلمين تجاه موت الزعيم فقال: «وملأ النبأ الفاجع جنبات وادى النيل.. لقد عم الحزن أرجاء مصر، فكان له فى كل نفس مناحة، وفى كل قلب مأتم... وإنبعث من القلوب المكلومة والأفئدة الحزينة لفقده، أرادت الأمة أن تشيعه إلى مقره الأخير، وأن تظهر وفاءها لباعث نهضتها الوطنية، وموقظها من رقدتها، وأدرك الناس كافة حتى الذين كانوا لا يؤمنون برسالة مصطفى كامل، أن بطلها وزعيمها الشاب جدير حقاً بتقدير الوطن، ولم يكن هذا الشعور مقصوراً على طبقة دون أخرى، بل تناول طبقات الأمة كافة، شمل المتعلمين وغير المتعلمين، وتناول الكبار والصغار، والرجال والنساء»[١]

أما قاسم أمين فقد عبر بقلمه عما حدث للمصريين يوم جنازة الزعيم قائلاً: «١١ فبراير سنة ١٩٠٨، يوم الإحتفال بجنازة مصطفى كامل، هو المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق. المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى. أما فى يوم الإحتفال بجنازة صاحب اللواء فقد ظهر ذلك الشعور ساطعاً فى قوة جماله، وإنفجرت فرقعة هائلة سمع دويها فى العاصمة، ووصل صدى دويها إلى جميع أنحاء القطر. هذا الإحساس الجديد، هذا المولود الجديد الذى خرج من أحشاء الأمة، من دمها وأعصابها، هو الأمل الذى يبتسم فى وجوهنا البائسة، هو الشعاع الذى تسيل حرارته إلى قلوبنا الجائعة الباردة هو المستقبل»[٢].

١- عبد الرحمن الرافعي: مصطفى كامل. المرجع السابق ص٢٧٢.

٢- فتحى رضوان: المرجع السابق ص٢٧٤.

وهكذا لم يعد ثمة مأتم، إنما هو سيل متدفق يحمل فى تلاصق أفراده وتلاحمهم صورة الأمة التى أصبحت شخصاً واحداً، ولذلك كتب سعد زغلول - الذى كان مناهضاً لمصطفى كامل - فى مذكراته يقول: «... وأصبحت الناس لا حديث لها إلا هذه الوفاة، وما أصاب الناس من الفزع الأكبر من هولها، وأكثر الناس من الإعجاب بها، ومن كان منهم لا يعبأ بالمتوفى حين حياته، إهتم لوفاته إهتماماً كبيراً. وعد التفاف الناس حوله، وبكاء الكثير منهم عليه، علامة على تنبه الشعور الوطنى ودليلاً على نمو الإحساس فى الناس، وذهبوا إلى أنه هو الذى أوجد هذا الشعور الشريف ونماه... وبالجملة فإنك لا تجلس فى مجلس، ولا تجتمع مع صاحب، ولا تأوى إلى بيت، ولا تطالع جريدة، ولا تسير فى الأسواق، ولا تركب الترام، إلا وتسمع أو تقرأ شيئاً عن مصطفى كامل»[1].

بهذه الصورة نرى الأمة المصرية كلها روح واحدة وشعور واحد مشترك وهذا فى حد ذاته تدعيماً للوطنية والإنتماء والحركة القومية فى إتجاهها الصحيح.

بطرس غالى رئيساً للوزراء

يُعتبر بطرس غالى باشا (١٨٤٦ - ١٩١٠) من الشخصيات المصرية والقبطية التى فرضت نفسها على التاريخ المصرى الحديث، وتاريخ الكنيسة القبطية أيضاً. وعنده يقف المؤرخون والكتاب ما بين مؤيد ومعارض لسياسته ودوره فى الأحداث، التى شارك فيها بحكم المناصب التى تولاها، وإسهاماته الكثيرة فى العمل الوطنى . فهو شخصية إتسمت بالنشاط والحيوية والكفاءة العالية، والمجهودات كثيرة فى مجالات العدل والصحافة والمالية والسياسة فضلاً عن وجوده على رأس وزارة الخارجية كوزير لها، وهى من الوزارات الحيوية والمؤثرة لأكثر من ١٣ سنة.

الخديو عباس حلمى الثانى

وقد شهد له الكثيرون، يأتى فى مقدمتهم الخديو عباس حلمى الثانى (١٨٩٢ - ١٩١٤) الذى سجل فى مذكراته قائلاً: «يمكننى أن أقول أن الرئيس الوحيد لمجلس النظار (مجلس الوزراء)، والذى عمل بدون توقف، وفى أثناء كل الوقت الذى كان فيه ناظراً (وزيراً)، ومن أجل خدمة بلاده،

١- سعد زغلول: مذكرات سعد زغلول. الجزء الأول تحقيق الدكتور عبد العظيم رمضان. مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ ص٣٨٥ و ٣٨٦.

وأمير البلاد، هو **بطرس باشا غالى.** وكان إخلاصه للقضية السياسية لا يعادله سوى ذكائه الحاد، وقدرته غير المحدودة فى جميع الميادين. وكان رجلاً عالمياً. ولم يرتكب سوى خطأ واحد فى حياته: وهو دنشواى[1]. وكان تفكيره المبتكر والخلاّق فى شئون الدولة يعادل آمانته الكبيرة. وكان قبطياً بالديانة، وكان مصرياً عميقاً، ودبلوماسياً متيقظاً. ولقد أخذته فى صحبتى فى أثناء زيارتى للسلطان عبد الحميد، وأدهشنى فى قصر هذا السلطان، الخليفة، بكفاءاته وقدراته على التكيف مع التقاليد التركية، حتى أنه من الممكن أن يقال: إنه من أبناء البلاد... والسلطان عبد الحميد، وهو على درجة كبيرة من الصعوبة، خضع لسحر هذا الذكاء المفرط،، ومنحه كل ما كان قد طلبه فى صالح الطائفة القبطية فى القدس. وأراد السلطان أن يمنحه ما يدل على علوّ تميزه، ولكن بطرس باشا غالى إقترح أن يعود مثل هذا الشرف إلى رئيس مجلس النظار، وهو مصطفى باشا فهمى، إذ أنه (بطرس غالى) لم يكن فى ذلك الوقت سوى ناظر للخارجية، ومنح السلطان الأوسمة لهما، الإثنين، وقال لى: «أتمنى لمصر أن يكون لها الكثير من الرجال من مستوى هذا الناظر، والبعض منهم للباب العالى...»[2].

بطرس باشا غالى

بعد إستقالة مصطفى باشا فهمى رئيس الوزراء قام الخديو عباس حلمى الثانى بإختيار بطرس غالى باشا وزير الخارجية ليكون رئيساً للوزراء، وكلفه بتشكيل الوزارة بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ بخطاب جاء فيه[3].

١- تولى بطرس باشا غالى رئاسة المحكمة التى شكلت فى ١٩٠٦/٥/٢٤ للنظر فى حادثة دنشواى وقضت بإعدام عدد من الفلاحين المصريين شنقاً. وكانت مهمة رئاسته للمحكمة نيابة عن وزير العدل إبراهيم فؤاد باشا الذى كان فى أجازة. وكان معه فى التشكيل فتحى زغلول شقيق سعد زغلول وكيل الوزارة.

٢- عباس حلمى الثانى: عهدى (مذكرات خديو مصر الأخير) ترجمة د. جلال يحيى. دار الشروق ١٩٩٣. ص٢٥٦.

٣- د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية. المرجع السابق ص١٥٢.

«سعادتلو بطرس غالى باشا حضرتلرى:

بناء على ما هو معلوم فيكم من الكفاءة والدراية، ووثوقنا بكم قد وجهنا لعهدتكم مسند رئاسة مجلس نظار حكومتنا، وعلى هذا نكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة.

وكونوا على يقين من تعضيدنا ومساعدتنا إياكم فى جلال الأعمال التى عهدنا بها إليكم، ونسأل الحق جلت قدرته أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد ورفاهية العباد، أنه المولى ونعم النصير».

عباس حلمى

وتم تشكيل الوزارة التاسعة من عداد الوزارات المصرية من:

١- بطرس غالى باشا رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية.

٢- سعد زغلول وزيراً للمعارف.

٣- محمد سعيد وزيراً للداخلية.

٤- حسين رشدى وزيراً للحقانية.

٥- إسماعيل سرى وزيراً للأشغال والبرية والحربية.

٦- أحمد حشمت وزيراً للمالية.

وقد كتب جورست المندوب السامى لوزير خارجيته عن إختيار بطرس غالى باشا قائلاً: «أرسل سمو الخديو يستدعينى، وطلب نصيحتى فيما يتعلق بإختيار خليفة رئيس الوزراء.. والمرشحان الوحيدان الممكنان هما حسين فخرى باشا وزير الأشغال العمومية وبطرس غالى وزير الخارجية.. **والأخير أفضل من كل ناحية**... ومازلت حتى الآن أفكر فى أن كونه مسيحياً قد يكون عقبة كئود أمام إختياره.. ولكن جناب الخديو لا يخشى أن يثور الإستياء بسبب ذلك. ويثق فى أن **تعيين بطرس كمصرى خالص سيلقى تأييداً أكثر مما يلقاه تعين فخرى الشركسى**.. ويمكننا قبول وجهة نظر الخديو بشأن هذه النقطة. لأن مركزه يجعله قادراً، أكثر من أى شخص آخر، على الإحساس بمشاعر إخوانه المسلمين.. وقد إستقر قرارنا على أن **بطرس باشا أفضل إختياراً، وهو أكثر الأعضاء قدرة فى النظارة القديمة**.. والخديو واثق من أنه لن تكون هناك معارضة فى هذا الشأن بين المسلمين.. ومن جهة أخرى فإن **إختيار بطرس باشا إختيار رائع، ولا محل لقلق حكومة** صاحب الجلالة ملك بريطانيا، بشأن قيام جناب الخديو، بتنفيذ سياستها بإخلاص فى هذا البلد»[1].

١- محسن محمد: ٥ أيام هزت مصر ١٩٨٤ ص٤٢.

أما الكاتب الكبير الدكتور محمد حسين هيكل فقد كتب فصلاً فى كتابه (تراجم مصرية وغربية) عن بطرس باشا غالى. أشاد فيه بشخصيته الوطنية وإسهاماته الكثيرة، وقام بتحليل رأى خصوم بطرس باشا فى الأحداث التى شارك فيها مثل إتفاقية السودان ١٨٩٩ وحادثة دنشواى ١٩٠٦ وقانون الصحافة ١٩٠٩. موضحاً الدور الذى قام به بصفته الوظيفية، كما أن قوة شخصيته وكفاءته الظاهرة، إلى جانب قبطيته، كانت سببا فى الهجوم عليه وصلت إلى حد إغتياله فى ١٩١٠ فقال: «... إنه الرجل السياسى الذى يعمل لتلافى الإصطدام بين إندفاعات الشعب وبين القوى الغالبة فى مصر... والذى يزن القوى ويفاضلها ويعمل للوصول إلى خير ما يمكن أن تصل إليه بلاده... كانت حياته كلها حياة وساطة سياسية ضرورية ومنتجة... ولم يكن بطرس باشا متعصباً لأبناء طائفته تعصب عداوة لأغلبية البلاد الدينية. ويؤيد ذلك أنه لما أنشأ الجمعية الخيرية القبطية فى سنة ١٨٨١ كان من بين الخطباء يوم إفتتاحها الأستاذ الشيخ محمد عبده والشيخ محمد النجار وعبد الله النديم وغيرهم. وأنه كان بعد ذلك عظيم الوفاء لكثيرين من أصدقائه المسلمين... وكان كثيراً ما يقض حاجات أفراد المسلمين من غير أن تكون له بهم كبير معرفة يصلهم صلة أبناء طائفته... وخير ما سمعناه عنه أنه كان يتوافى للأقباط جميعاً كما يتوافى لأفراد من المسلمين... وإليه يرجع الفضل فى فتح أبواب الوظائف العامة للأقباط أسوة بالمسلمين... هذه حياة بطرس غالى. والقارئ يرى كيف حياة سياسى عظيم ومحسن كبير ولئن كان قد أخطأ التقدير فى بعض مواقفه فهو لم يقصد يوماً إلى غير خدمة بلاده. ولذلك كانت آخر كلمة فاه بها حين إحتضاره **«يعلم الله أنى ما أردت غير الخير لبلادى»** وكانت كلمة حق»[١].

ومما هو جدير بالذكر أنه عندما كان بطرس غالى باشا على سرير الموت بالمستشفى، وقف شيخ الأزهر سليم بن أبى فرج البشرى - والذى كانت تربطه علاقة قوية به - إلى جواره وهو يقول: «قليل من المسلمين فعلوا لبلادهم مثل هذا المسيحى الطيب»[٢].

وقال عنه الأرشيدياكون حبيب جرجس فى يوم جنازته: «... كان رحمة عليه سيداً مهاباً وقوراً، سنداً مقداماً وزيراً خطيراً. وطنياً غيوراً. سياسياً نبيلاً. كبير الهمة. عالى الحكمة. واسع المدارك. ذا نفس أبية. ونية نقية. كان لمصر تاجاً، وللمشكلات سراجاً وهاجاً... كان جامعاً فى ذاته عدة رجال، ومشتملاً على المحاسن والمآثر والأفضال. ذات واحدة جمعت

١- د. محمد حسين هيكل: تراجم مصرية وغربية. دار المعاف الطبعة الثانية ١٩٨٠ ص١٠٥ - ١٢١.
٢- محسن محمد: المرجع السابق ص٤٦.

الذكاء المفرط والعقل الراجح والحكمة البالغة والسياسة العالية والنبل والفضل والعلم والحلم والقوة واللطف. والرئاسة والكياسة، وشرف النفس ورقة الجانب، والشجاعة والوداعة وعلو الهمة وكمال الفكر والروية وبد النظر وإصابة الحق وأصالة الرأى... إن تلك الضربات التى أصابتك وقضت على حياتك، أصابت كبد الوطن، وجرحت قلب الأمة المصرية، وستظل متوجعة بهذه الجراح، شاعرة بآلامها المرة. فقد خسرت بفقدك خسارة لا تعوض. وتلك الدماء الشريفة التى سالت من جسدك الكريم. قد صاغت لك إكليل مجد وتاج فخار، توجت به قبل مفارقتك لوطنك العزيز الذى تفانيت فى خدمته حتى الموت»[1].

الجامعة المصرية

فى قصة إنشاء الجامعة المصرية التى سُميت بعد ذلك بجامعة "فؤاد الأول" ثم جامعة "القاهرة"، نرى صورة مشرفة لوعى الشعب المصرى ورواد الفكر وزعماء السياسة فى ضرورة وجود الجامعة الأهلية المصرية، لكى يتعلم فيها المصريون، وتكون رمزاً لحرية الشعب وإستقلاله، وتأكيداً على أن التعليم هو حتمية وضرورة لنهضة الأمة وتقدمها، بما فيه من إعمال العقل وتنوير الفكر والتبصر للواقع والرؤية الواضحة له، مع إستشراف المستقبل نحو حياة أفضل.

ومنذ البداية كان للأقباط الريادة فى المساهمة والمشاركة الفعّالة الإيجابية فى تأسيس الجامعة ونموها عبر السنوات الأولى لها، وحتى إستقرار التعليم الجامعى فى مصر وإستمراره حتى الآن. وهذا ليس جديداً أو غريباً، فالأقباط منذ عهد البابا كيرلس الرابع ١١٠، والتعليم مسألة أساسية لخدمة الوطن والمواطنين جميعاً.



كان **جرجس زيدان** مؤسس دار الهلال هو أول من إقترح إنشاء كلية لتثقيف الشباب المصرى بدلاً من إرسالهم إلى أوروبا وطالب بتشكيل لجنة لجمع الأموال لها عن طريق الإكتتاب، وطالب أن تكون اللغة العربية أساس التدريس فيها[2]

١- يوسف منقريوس: تاريخ الأمة القبطية فى عشرين سنة ١٩١٢ ص٤٠٥
- سوف نُعد دراسة كاملة عن بطرس باشا غالى. لأنه من الشخصيات الهامة فى تاريخنا الحديث. نرجو من الرب الهنا المعونة فى القيام بها.

٢- د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى: الجامعة المصرية والمجتمع. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٨٣ ص١٠.

ثم تبنى الزعيم **مصطفى كامل** فكرة إنشاء الكلية أو الجامعة، وكتب العديد من المقالات فى جريدة اللواء، يُناشد فيها المصريين وخاصة الأغنياء منهم الإهتمام بقيام هذا المشروع الحيوى لأن الأمة فى أشد الحاجة إليه وحاول بكل جهده أن يكون هذا المشروع مشروعاً قومياً، يهتم به كل المصريين ويحققونه. ويذكر أنه عند عودة مصطفى كامل من أوروبا بعد حادثة دانشوى، وإستثارة الرأى العام ضد الإحتلال البريطانى، قام محمد فريد بتشكيل لجنة للإحتفال بالزعيم المنتصر. الذى إعتذر - فور علمه بذلك - عن قبول هذا الإحتفال، وطالب أن توجه الأموال التى جمعت للإحتفال وهديته إلى مشروع إنشاء الجامعة، حيث قال: «خير هدية أقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز وللأمة المصرية المحبوبة هى أن تقوم اللجنة التى شكلت بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصرى، لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء، وتهب الأمة الرجال الأشداء الذين يكثرون فى عداد خدمها المخلصين، ممن لا يخافون فى الحق لومة ولا عتاباً ويعملون لمداواة جروحها، وجمع أمرها وبث روح الوطنية العالية فى كافة أبنائها، لأن كل مليم يزيد على حاجة المصرى ولا ينفق فى سبيل التعليم هو ضائع سدى، والأمة محرومة منه بغير حق... هذه هى الهدية الوحيدة التى يليق بالمواطنين الصادقين إهداؤها لمصر والمصريين، هذه هى الهدية الفريدة التى تملأ الفؤاد فرحاً وإنشراحاً وفيها أرقى مظاهر الحياة»[١].

ثم تبنى المشروع وأيده الشيخ محمد عبده وأحمد المنشاوى باشا وأحمد لطفى السيد وقاسم أمين وسعد زغلول وغيرهم... وعقد إجتماع موسع فى بيت سعد زغلول فى أكتوبر ١٩٠٦ حضره ٢٤ من الشخصيات المصرية لمناقشة المشروع، وتم تكوين لجنة مؤقتة لمباشرة العمل من : سعد زغلول - قاسم أمين - حسن سعيد - محمد عثمان أباظة - محمد حسن جمجوم - حسين السيوفى - أخنوخ فانوس - زكريا نامق - محمود الشيشينى - ومصطفى كامل الغمراوى[٢].

وتوالى متابعة الإكتتاب وجمع الأموال والإتصال بالخديو لإختيار أحد أفراد الأسرة ليكون رئيساً لهذه اللجنة، فضلاً عن حملات الصحافة لصالح هذا المشروع.. ثم تكونت لجنة دائمة من خمسة عشر عضواً هم: قاسم أمين - محمد فريد - حسين السيوفى - حسن جمجوم - حفنى ناصف - مرقس حنا - مصطفى خليل - محمود الشيشينى - محمد بهجت - حسن سعيد - محمد حسيب - على فهمى.

١- فتحى رضوان: مصطفى كامل. المرجع السابق ص٢٠٢

٢- د. عبد المنعم الدسوقى: المرجع السابق ص١٣.

ثم إنتخب عشرة أعضاء جدد لزيادة عدد اللجنة العمومية وهم: محمد علوى - يوسف صديق - جبرائيل حداد - حبيب فرعون - سليمان البستانى - حسين رشدى - يعقوب أرتين - إبراهيم نجيب - لوزينا بك - مسيو ماسبيرو - وأحمد زكى[١]. وقد أسند الخديو عباس الرئاسة الفعلية إلى الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد فيمابعد).

وقد إجتمعت هذه اللجنة الدائمة ووضعت لائحة داخلية لتنظيم شئون الجامعة وبيان أهدافها والغرض منها هو «ترقية مدارك وأخلاق المصريين على إختلاف أديانهم، وذلك بنشر الآداب والعلوم».. ثم تم تشكيل أول مجلس إدارة للجامعة المصرية فى ٢٠ مايو ١٩٠٨ ويتكون من[٢].

١- الأمير أحمد فؤاد رئيساً.

٢- حسين رشدى باشا وكيلاً.

٣- إبراهيم نجيب باشا وكيلاً.

٤- أحمد زكى بك سكرتيراً.

٥- حسن سعيد بك أميناً للصندوق.

٦- يعقوب أرتين باشا عضواً.

٧- الدكتور علوى باشا عضواً.

٨- عبد الخالق ثروت باشا عضواً.

٩- مرقس حنا أفندى عضواً.

١٠- مسيو ماسبيرو عضواً.

١١- يوسف صديق بك عضواً

١٢- على أبو الفتوح بك عضواً.

١٣- على بهجت بك.

١٤ مسيو لوزينا

١٥- على ذو الفقار بك.

١- المرجع السابق: ص١٦.
٢- المرجع السابق: ص١٨.

وأفتتحت الجامعة المصرية رسمياً فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ فى حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين حضرها الخديو وكبار رجال الدولة والأعيان ورجال السلك الدبلوماسى والأجانب وشيخ الأزهر والمفتى وبعض رجال الدين[١].

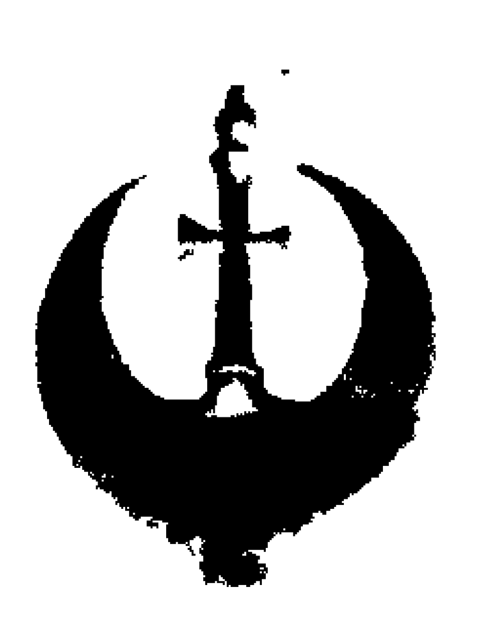
وفى مساء نفس اليوم بدأت الدراسة فى كلية الآداب بتدريس خمسة علوم فى التاريخ والآداب وكلف بتدريسها إثنان من المصريين هما: أحمد زكى وأحمد كمال وثلاثة من الأجانب هم جويدى Guidi وبوفيليه Pouphilet وميللر Miller.

وفى عام ١٩١١ أنشأت الجامعة قسم العلوم الإجتماعية والإقتصادية لدراسة علوم الإقتصاد السياسى والرى ونظام النيل...

وفى عام ١٩١٣ تم إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية. تطور فى عام ١٩١٨ إلى قسم لدراسة الحقوق وكان يقوم بالتدريس فيه **مرقس بك حنا** لمادة نظام السلطات العمومية، والدكتور **سامى جبره** لمقدمة القوانين[٢].

من ناحية أخرى حرصت الجامعة منذ البداية على إرسال الطلاب المصريين الأكفاء فى بعثات علمية إلى الجامعات الأوروبية. وكانت أول مجموعة تتكون من أحد عشر طالباً فى عام ١٩٠٨. وكان من بينهم **توفيق سيدهم** الذى ذهب إلى إنجلترا لدراسة العلوم الطبيعية[٣].

وإستمر العمل فى الجامعة المصرية حتى عام ١٩٢٥ عندما إستلمتها الحكومة المصرية، وخاصة وزارة المعارف لتبدأ معها صفحة فى إستقرار الجامعة ونموها.



١- المرجع السابق: ص٢٥.
راجع أيضاً، د. رؤوف عباس: تاريخ جامعة القاهرة. الكتاب ٧٣ من سلسلة تاريخ المصريين. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.

٢- المرجع السابق: ص٣٣.

٣- المرجع السابق: ص٣٩.

٩

١٩١١
المؤتمران : القبطى والإسلامى

فى أوائل عام ١٩١٠، كانت بعض الشخصيات القبطية وخاصة من أعيان أسيوط منهم: جورجى ويصا وبشرى حنا وتوفيق دوس وأخنوخ فانوس وعائلتى الخياط وويصا، يسعون لعقد مؤتمر للأقباط لمناقشة الوضع الراهن من سياسة التفرقة والتمييز التى تمارسها سلطة الإحتلال، وخاصة بعد نشر مقال للشيخ عبد العزيز جاويش ضد الأقباط بعنوان: الإسلام غريب فى بلاده، وضرورة تقديم المطالب القبطية فى هذا الشأن.. ونظراً لمواقف المعتمد البريطانى جورست الرافضة. سعى الأقباط بالإتصال بالصحافة البريطانية ومجلس العموم بلندن ومُراسله وزير الخارجية البريطانى، الذى أبدى الموافقة لعقد مثل هذا المؤتمر[1].. كما أن الخديو عباس حلمى الثانى كان يؤيد هذه الفكرة بهدف إحراج موقف جورست ولكى ينجح فى إسقاطه[2].

ولكن حدث إغتيال رئيس وزرا مصر بطرس باشا غالى بيد أحد شبان الحزب الوطنى، ويدعى إبراهيم الوردانى، فى ٢١ فبراير من نفس العام بإطلاق الرصاص عليه، لأسباب سياسية كما قال أثناء محاكمته[3]... وقد إستغلت سلطة الإحتلال هذا الحادث فى الوقيعة بين الأقباط والمسلمين بإعتبارها مسألة دينية طائفية[4]. وبالتالى توترت الأجواء وتصاعد الشقاق، إلى جانب الحزن العميق الذى خيم على كل الأوساط القبطية لفقد رجلها العظيم. ومن ثم تأجل عقد المؤتمر القبطى.

عقد المؤتمر القبطى

وفى أوائل مارس سنة ١٩١١، وبعد الإحتفال بالذكرى السنوية الأولى لبطرس باشا

١- طارق بشرى: المرجع السابق ص٦٥ و ٦٦.

٢- د. سميرة بحر: المرجع السابق ص٦٣.

٣- د. محمود متولى: مصر.. وقضايا الإغتيالات السياسية. كتاب الحرية السادس ١٩٨٥ ص ١٠١.

٤- إيريس المصرى: المرجع السابق ص٧٤.

غالى، أعاد الأقباط فى أسيوط الدعوة لعقد المؤتمر فى الفترة من ٦ - ٨ مارس.. ولكن جورست كان يعارض ويرفض عقد المؤتمر، نظراً لموقف الضغط والإتصالات الذى قام بها الأقباط فى لندن.. وقد سعى لدى حكومة محمد سعيد باشا الذى خلف بطرس غالى باشا فى رئاسة الوزراء لمنع هذا المؤتمر المنعقد فى أسيوط، بحجة الأمن وإثارة مشاعر المسلمين. وقد كتب سعد زغلول عن موقف جورست قائلاً فى مذكراته: «... وأعلم أن جورست متغيظ جداً من حركة الأقباط، ومتهيج ضدهم. وأن سعيد يعمل ذلك مشايعة لجورست من جهة، وإنتقاماً لنفسه من جهة أخرى. وقد سعى جهده فى منع إنعقاد المؤتمر بأسيوط، وهدد بأنه يمنعه بالقوة إن لم يمتنعوا طوعاً. ولكنى علمت أنه جاءته أوامر من نظارة الخارجية تدعوه لأن يترك الأقباط وشأنهم»[1].

قلينى فهمى

من ناحية أخرى سعت حكومة سعيد باشا والخديو (الذى غير موقفه لأسباب سياسية) بعد فشل كل محاولاتها إلى البابا كيرلس الخامس - الذى كان يرفض فكرة المؤتمر ويعارض إنعقاده ويؤيده فى ذلك قلينى فهمى باشا[2] - للضغط على الأقباط الداعين للمؤتمر لإلغائه، فقال غبطته: «إن الشعب الذى لم يسمع للحكومة وأعيانه المحتمون بالدول الأجنبية وأبوا سماع القناصل الجنرالية، أظن أنهم لا يعملون بنصيحتى الآن. ولكنى إحتراماً لأمر أفندينا المعظم أبذل جهدى فى منع الحركة»[3].

وبالفعل قام قداسة البابا بالإتصال بنيافة الأنبا مكاريوس مطران أسيوط (قداسة البابا مكاريوس الثالث فيمابعد)، لكى يحتوى هذا المؤتمر ويكون تحت رعايته. كما أصدر غبطته إعلاناً لجميع الآباء والأساقفة وأبناء الكنيسة بهذا الخصوص قال فيه[4]: «حضرات الآباء المطارنة الأساقفة وأبناء الشعب الأرثوذكسى. حيث أنه إتصل بنا أن أبناءنا الأعزاء شارعون فى عقد إجتماع كبير بمدينة أسيوط بالوجه القبلى من عموم نواب الطائفة، للمفاوضة فى أمورها المدنية. وأن المنشورات نشرت لهم بذلك. ونحن يسرنا ويفرحنا

١- سعد زغلول: مذكرات سعد زغلول. الجزء الرابع تحقيق الدكتور عبد العظيم رمضان. مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩١٠ ص٧٩.

٢- إيريس المصرى: المرجع السابق ص٧٦.

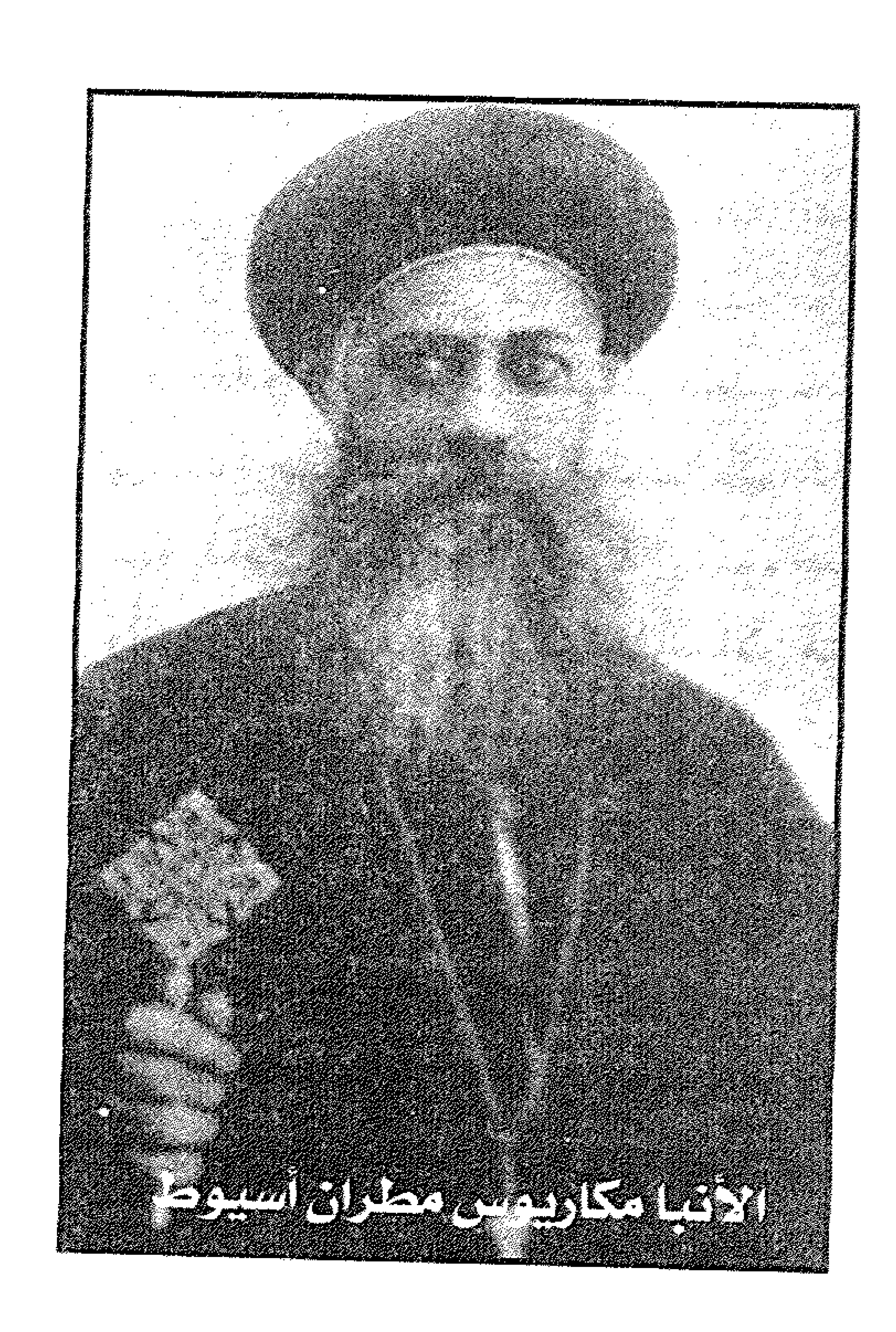
٣- يوسف منقريوس: المرجع السابق ص٤٢٥.

٤- المرجع السابق: ص٤٢٥

إجتماع كلمة أبنائنا المحترمين على ما فيه خير الجميع ودائماً ندعو لهم بالتوفيق والبركة. إلا أن جعل المفاوضة على مثل هذه الصورة، ودعوة الجم الغفير من أبناء الطائفة بالإجتماع، والمفاوضة فى مثل مدينة أسيوط، ربما يوجد إشغال البال ويسبب قلق الخواطر، لعدم تعود أهالى تلك الجهات عموماً علي مثل هذه الإجتماعات التى لا تخلو من أمور قد يحدثها بعض أصحاب قلة النظر فى العواقب، وشفقتنا الأبوية ومحبتنا الكبيرة نحو الجميع، تدعونا إلى النصيحة لأبنائنا الأعزاء. بأن ينظروا فى مصالح طائفتنا المحترمة بغير الطريق الشارعين فيه، أى حشد الجم الغفير فى مثل المدينة المذكورة، حتى لا تكون مساعيهم فى رقى الطائفة عرضة للتقول، ولا يحدث عنها ثوران النفوس والتهيج، وأن يستعملوا الحكمة، ويتخذوا الوسائل القويمة مع الروية والتأنى للوصول إلى مرغوبهم، ونسأله تعالى أن يساعدهم على ما يرضيه والبركة والنعمة تشمل جميعكم».

بطريرك الكرازة المرقسية
كيرلس الخامس

وبناء على ذلك قام نيافة الأنبا مكاريوس مطران أسيوط بالكتابة إلى قداسة البابا كيرلس الخامس، يطمئنه على الموقف من عقد المؤتمر، وأنه سيكون تحت رعايته وإشرافه، فضلاً عن ثقته فى أولاده الذى يعرفهم جيداً، وقد جاء تلغراف نيافته إلى غبطة البطريرك ما نصه[1]: «غبطة الأب الأقدس بطريرك الكرازة المرقسية.. مع الخضوع التام لنصيحة غبطتكم، والطاعة الكاملة لإتباعها، نحيط علم قداستكم أن التخوف من عقد المؤتمر القبطى بأسيوط لإحتمال حصول مشاغبات هو فى غير محله. وأنا على يقين تام أنه لا ينتج منه أقل ضرر خاص أو عام. وغرضه توثيق عرى المحبة بين جميع العناصر المصرية، بواسطة المحافظة


الأنبا مكاريوس مطران أسيوط

١- المرجع السابق: ص٤٢٦

على حقوق الطائفة القبطية. ولذلك لا أخشى من عقده بأسيوط مطلقاً، ونحن واثقون تمام الثقة بأن أفكار أولادنا هنا وسلامة نيتهم، لا ترمى إلا إلى خدمة مجموع الأمة المصرية بأكملها. وعليه حررنا هذا لقداستكم، بأمل حُسن إعتقادكم فى أولادنا، وقد أعلناه بالجرائد تطميناً لخواطر أبناء الجهات، وإيذاناً بإقرارنا على عقد المؤتمر فى دائرة كرسينا، مع العلم بأنى مُقيم بأسيوط ومطرانها من خمسة عشر عاماً. وعالم بجميع علاقات أولادى مع مواطنيهم. وعلى علمى هذا أبنى ثقتى المتقدمة بعدم التخوف من شئ مما أشرتم إليه وأرجو أن تكونوا مطمئنين على أولادكم».

مكاريوس
مطران أسيوط

وفى ضوء ذلك أفتتح المؤتمر صباح يوم الاثنين ٦ مارس ١٩١١ بحضور ١١٥٠ شخصاً نيابة عن جميع أقباط القطر المصرى. وبرأسة بشرى بك حنا. وقد ألقى نيافة الأنبا مكاريوس مطران أسيوط كلمة الإفتتاح جاء فيها:


بشرى حنا


حبيب دوس

«حضرة أبنائنا المباركين الأعزاء..

قد شرعتم فى عقد هذه الجمعية العمومية، غيرأن عدم وقوف البعض على ما أنتم عليه من الحكمة والتعقل والرزانة والإخلاص لمواطنيكم جميعاً، حملهم على أن يوجسوا خفية من إجتماع حضراتكم. لكن إختبارى الطويل مدة إقامتى خمس عشرة سنة بينكم، جعلتنى على ثقة تامة وأمان من حسن نواياكم. فأنا الآن مسرور لعود ثقة الحكومة بحسن مقاصدكم. ولذلك فأنا الآن أباركم باسم الرب وأطلب منكم أن تظهروا كل الحكمة فى مناقشتكم، بما يحفظ لكم أحسن العلائق مع بقية إخوانكم المصريين. وفى الوقت ذاته ما ينطبق على إحترام وحُسن رضا خديوينا المعظم أدامه الله، ورجال حكومته السنية. وأطلب من سيدنا القدير أن يكون معكم ويرشدكم فى كل حركاتكم وسكناتكم»[1].

١- توفيق حبيب: تذكار المؤتمر القبطى الأول. ١٩١١ ص١٠٨

ثم تحدث الأستاذ ميخائيل أفندى فانوس المحامى ونائب أقباط الفيوم عن أهمية توثيق عرى المحبة بين المسلمين والأقباط إعتماداً على الحياة اليومية المشتركة قائلاً:


ميخائيل فانوس

يتشارك الاثنان فى الزراعة والتجارة، وكل يأتمن الآخر، وكم من مسلم لا يأمن سره إلا عند القبطى، مفضلاً إياه عن أخيه. وكم من قبطى يسلم دائرته وزراعته إلى يد المسلم، دون أن يحاسبه أو يراقبه.


توفيق دوس

أذهبوا إلى أفراح الاثنين تجدوا أن المشير للقبطى وصاحب الرأى والتدبير هو أخوه المسلم، كما أنه كثيراً ما يكون النائب عن المسلم فى دفع المهر لأبنه هو أخوه القبطى. أنظروا فرح الاثنين إنما هو واحد والبشر يطفح من وجههما كأن الفرح لكليهما.

وفى المآتم إذهبوا تجدوا المسلمة تلطم وراء القبطى، والقبطية تنوح حزناً على المسلم.

إذهبوا فى الأعياد تجدوا الدور غاصة بالاثنين، كأنها أعياد للفريقين، لا لفريق واحد. فهل يمكن أن تميزوا هؤلاء وتقولوا عنهم عنصرين...

أيها السادة، نريد أن تمتنع الفتنة. نريد أن يتفاهم الكل معنا إننا مصريون قبل كل شئ. نريد أن نتصافى ونتحابب ونعرف أن هذه البلاد بلاد جميع المصريين، بها دفنت أجدادهم، وبها يدفنون وتدفن أولادهم. هذا أيها السادة غرض إجتماعنا ننشره على الملأ، ونقوله جهراً إننا نريد أن نكون أخواناً تجمعنا رابطة واحدة هى الجنسية والوطن[1].

ويؤكد أن مطالب الأقباط التى يريدون الحصول عليها، ليست إمتيازاً ولا هبة، بل هى من إيجاد السلام والمساواة بين الأقباط والأخوة المسلمين، وليعرف الجميع أن الجميع واحد فقال: «نريد بالمساواة أيها السادة أن نعيش معاً بسلام لأنه متى تقررت المساواة تبطل

١- المرجع السابق: ص١١٨ و١١٩ و١٢١.

حالاً كل حزازات الدين، عند الجهلاء أو المتعلمين، فتقوى روابط الوطنية. بعدها فلا يقال عاش المسلم أو عاش القبطى. بل ليعيش المصرى»[1].

ثم توالت خطب وكلمات كل من الدكتور أخنوخ أفندى فانوس، وتوفيق بك دوس المحامى، ومرقس أفندى حنا المحامى، وحبيب أفندى دوس المحامى، ومرقس أفندى فهمى.. وكلها كانت تدور حول المطالب القبطية الخمس وهى[2]:

١- مساواة جميع المصريين من إحترام يوم الراحة الدينى، وبالتالى المطالبة براحة الأقباط يوم الأحد.

٢- ضرورة المساواة فى الوظائف العامة بين كل المصريين، دون تمييز وإعتماداً على الكفاءة.

٣- تمثيل جميع العناصر المصرية فى جميع مجالسها النيابية تمثيلاً يضمن الموافقة على حقوقهم والمحافظة عليها.

٤- أن يكون للأقباط جميع حقوق التعليم الأهلى القائمة به، لأن مجالس المديريات تحصّل ضريبة ٥٪ من جميع المصريين لهذا الغرض.

٥- الإنفاق من الخزينة المصرية على جميع المرافق المصرية على السواء[3]، حيث العناية بمحاكم الأحوال الشخصية القبطية، والتعليم الدينى والأولى بين الأقباط.

ويذكر أنه فى كل الكلمات السابقة والتى تحدد المطالب القبطية، كان المتحدثون يؤكدون على ضرورة المساواة مع المسلمين، وحتمية الوحدة الوطنية لأن الكل مصريين يعيشون على أرض مصر، ولهم جميعاً نفس الحقوق والواجبات... وقد شهد بذلك الصحفى عبد القادر حمزه الذى حضر المؤتمر وسجل ملاحظاته وكتب فى صحيفة الأهالى قائلاً: «أعجبنى من خطباء المؤتمر أنهم ضربوا فى أقوالهم على نغمة إتحاد المسلمين والأقباط، أعجبنى على الأخص تصفيق السامعين لكل كلمة أو إشارة أريد بها وجوب هذا الإتحاد... ولاريب فى أن المسلمين أول المرحبين بهذه النغمة»[4].

من ناحية أخرى شارك الكثيرون من الصحفيين المسلمين فى هذا المؤتمر، وأرسلت

١- المرجع السابق: ص١٢٥.
٢- المرجع السابق: ص٤٢.
٣- المرجع السابق: ص٤٢.
٤- طارق البشرى: المرجع السابق: ص٧٥.

البرقيات والتلغرافات من الشخصيات الإسلامية البارزة التى تؤيد هذا المؤتمر، وتنشد تقوية الوحدة الوطنية، مثل محمد بك وحيد ومحمد بك الأزهرى صاحب جريدة الرائد العثمانى، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش شيخ الطريقة الدمرداشية. وكذلك من جامعة كمبريدج بإنجلترا ومن جمعية السيدات القبطيات بالقاهرة.

وفى يوم الأربعاء ٨مارس، تم إنتخاب أعضاء أول لجنة عمومية لأقباط مصر من سبعين عضواً يمثلون الأقباط فى كل المحافظات وهم[١]:

* **عن القاهرة**: خليل بك إبراهيم، اندراوس بشارة، وميخائيل بك شاروبيم، والخواجا واصف جريس، والياس عوض، وساويرس بك ميخائيل، وفهمى بك عريف، ومرقس أفندى حنا، ومرقس أفندى فهمى، ووهبه بك حلبى، وكامل بك عوض، ومقار باشا عبد الشهيد.
* **عن الأسكندرية**: الدكتور إبراهيم أفندى عبد السيد، وديمترى بك مقار الملاخ، وفرنسيس بك غبريال.
* **عن الجيزة**: سعد بك مكرم.
* **عن بنى سويف**: جرجس بك يوسف، ورزق الله بك حنا، وجرجس بك عبد الشهيد.
* **عن الفيوم**: ميخائيل أفندى فانوس، ونجيب أفندى عريان.
* **عن المنيا**: حبيب سوريال، وصاروفيم بك مينا عبيد، وحنا يعقوب، وناشد بك حنا.
* **عن أسيوط**: بشرى بك حنا، وجورجى بك ويصا، وجورجى بك خياط وسينورت بك حنا، والدكتور أخنوخ فانوس، وتوفيق بك دوس، وجندى بك ويصا، والدكتور حبيب خياط، وراغب بك حنا، وشاكر خياط، ونجيب ويصا، وسيدهم الياس، ويونان مقار الملاخ، وزكى ويصا، وفهمى ويصا، ولويس أخنوخ فانوس، ونصيف بك ويصا، والكسان أبسخيرون، وحبيب أفندى فهمى المحامى.
* **عن جرجا**: فخرى بك عبد النور، وعبد الملاك مقار الملاخ، وسليم بطرس، ورزق الله مشرقى، وأبادير أفندى ميخائيل المحامى، وساويرس بسطا، وتاوضروس بطرس.

١- توفيق حبيب: المرجع السابق. ص٢٢٧ - ٢٣٠

* **عن قنا:** يسى بك أندراوس، وبولس حنا ويصا بك عبيد، ومكرم عبيد، واسحق أبادير، وميخائيل بشارة.

* **عن أسوان:** منقريوس أفندى رزق.

* **عن الغربية:** عوض الله إسكندر، وشنوده بك يونان، وبسطا الزيادى.

* **عن المنوفية:** سليمان أفندى عوض، واسكندر أفندى بطرس إبراهيم.

* **عن الشرقية:** عبد المسيح بك موسى، ومرقس بك سوريال، وفرج أفندى غالى.

* **عن الدقهلية:** داود بك صليب سلامه، وكامل بك بطرس.

* **عن القليوبية:** برسوم بك حنا.

* **عن البحيرة:** عبد الملك أفندى يغدادى.

جورجي ويصا

كما تم إنتخاب جورجى بك ويصا رئيساً للجنة العمومية وكل من خليل بك إبراهيم، وأخنوخ أفندى فانوس نائبين، وأندراوس بشارة أميناً للصندوق، وتوفيق بك دوس سكرتيراً[1].

ثم عُقد إقتراع سرى لإختيار أعضاء اللجنة التنفيذية من إثنى عشر عضواً ففاز كل من:

بشرى بك حنا، وجورجى بك ويصا، وأخنوخ أفندى فانوس، وتوفيق بك دوس، وأندراوس بشارة، وخليل بك إبراهيم، والياس بك عوض، وميخائيل أفندى فانوس، وفخرى بك عبد النور، وعبد المسيح بك موسى، ومرقس أفندى فهمى، ومرقس أفندى حنا.


فخرى عبد النور

وعلى أثر ذلك فوضت اللجنة العمومية للجنة التنفيذية جميع حقوقها التى خولتها لها الجمعية العمومية.

ثم إنعقدت الجمعية التنفيذية وإنتخبت بالطريقة السرية

١- المرجع السابق: ص٢٣٤ و ٢٣٥.

حضرات بشرى بك حنا رئيساً، والياس بك عوض نائب رئيس، وتوفيق بك دوس سكرتيراً، وأندراوس بشارة أميناً للصندوق[1].

المؤتمر المصرى الإسلامى

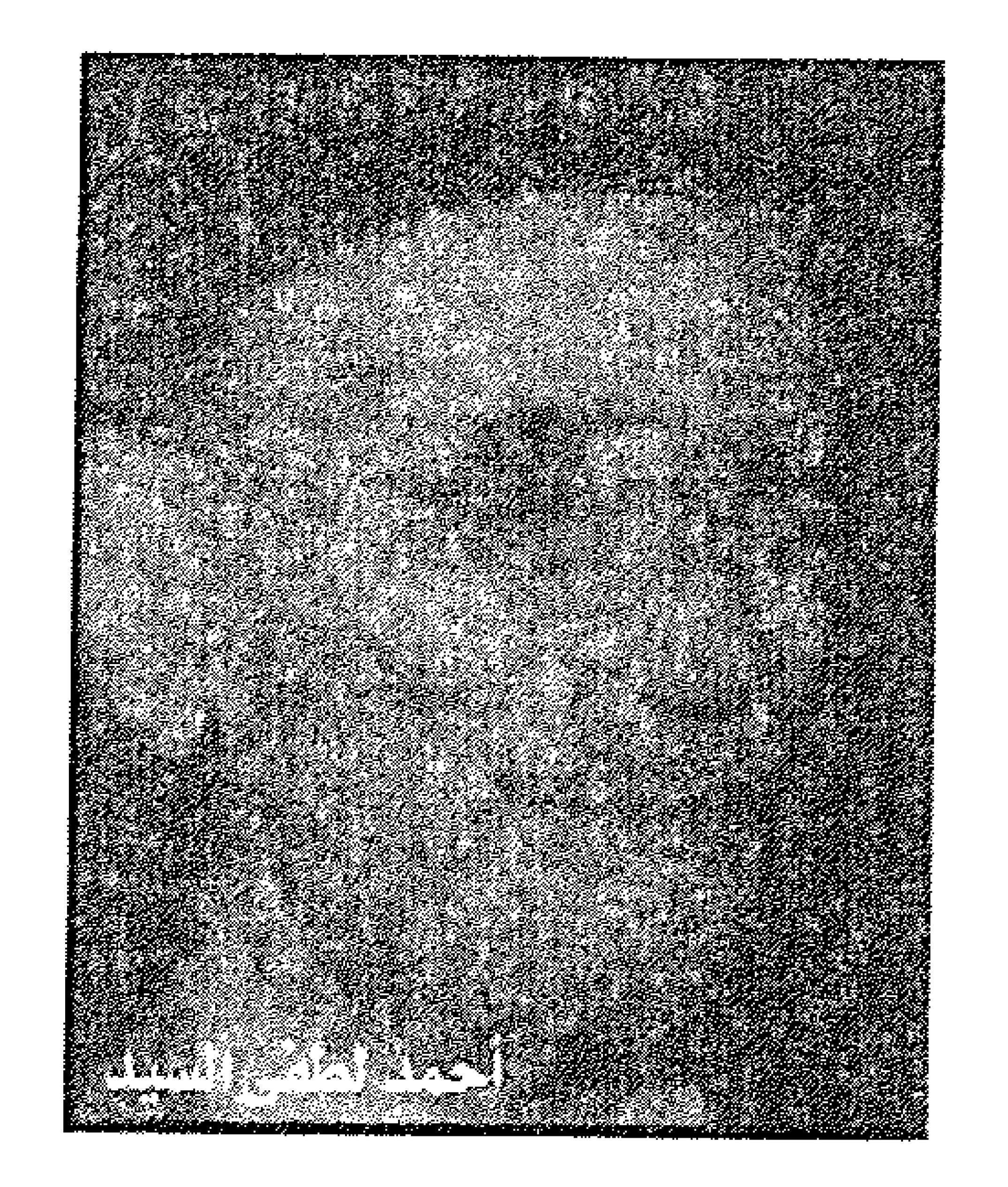
فى مواجهة المؤتمر القبطى دعا أحد أعيان الاسكندرية، هو محمد فهمى الناضورى، فى مقال له عن ضرورة عقد مؤتمر إسلامى للنظر فى المسألة القبطية. وكان ذلك قبل أن ينتهى المؤتمر القبطى من جلسات إنعقاده.. فضلاً عن الحملات الصحفية المناهضة له... وتشكلت لجنة للتحضير لهذا المؤتمر الذى أتخذ إسم "المؤتمر المصرى".. ويذكر أن المعتمد البريطانى جورست كان يرغب فى عقد هذا المؤتمر[2]، وبتشجيع من محمد سعيد رئيس مجلس الوزراء[3] وقد ذكر الزعيم محمد فريد ذلك فى مذكراته قائلاً: «فى أثناء حبسى، شُرع فى المؤتمر المصرى، الذى جمعه محمد سعيد باشا بناء على رغبة السيد الدون جورست، لمحاربة الأقباط، وبالتالى للتفريق بين الأقباط والمسلمين[4].


مصطفى رياض باشا

وعقد المؤتمر المصرى جلساته فى الفترة من ٤/٢٩ إلى ١٩١١/٥/٤ فى مصر الجديدة. وبرئاسة مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء الأسبق. والذى جاء إختياره موفقاً لصالح المواطنين المصريين، كما قال قلينى فهمى وأحمد شفيق فى مذكراته[5].. وبحضور ٢٥٠٠ عضواً من كافة الأقاليم المصرية. وقال رئيس المؤتمر فى كلمة الإفتتاح: «دعوناكم وكلكم من صفوة أهل المكانة وأصحاب المنافع، وذوى الرأيى والكتاب والمفكرين. وكلكم ممن يهمهم مصالح البلاد العليا، وكلكم ممن يُغار على رقيها وتوكيد روابط جامعتها. دعوناكم لنتشاور فى بعض المسائل العمومية الشاغلة للرأى العام فى الحالة الحاضرة.. من بين هذه المسائل مسألة ما كنا نود لها وجوداً وهى ما يسمونه بمطالب الأقباط، لأن حالة البلاد لا تسمح بتقسيم المصالح بين أبنائها تبعاً لإنقساماتهم الدينية... إنى وإن كنت لا

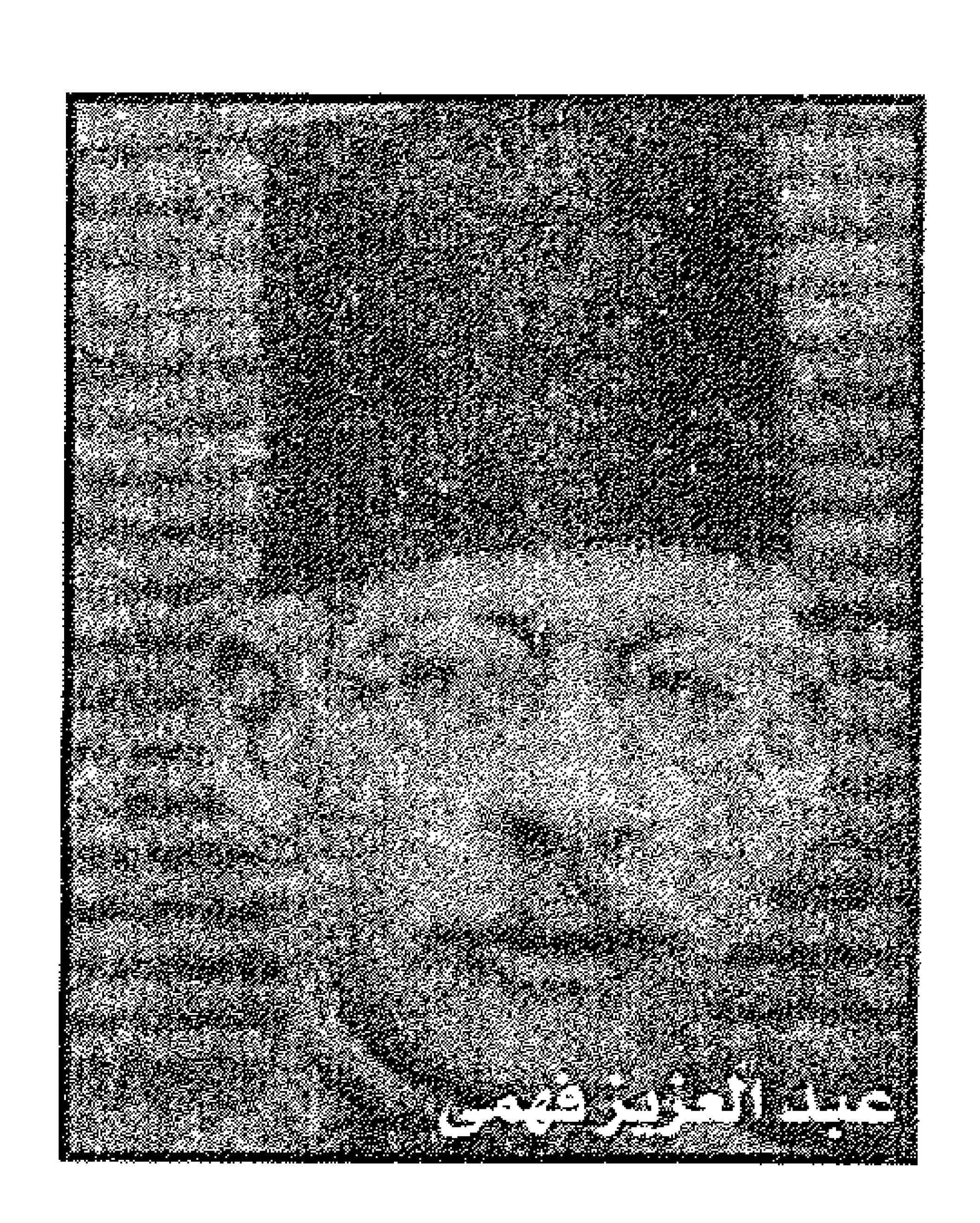
١- المرجع السابق: ص٢٣٥.
٢- جاك تاجر: المرجع السابق ص٢٥٢.
طارق البشرى: المرجع السابق ص٨٣ نقلاً عن مذكرات قلينى فهمى الجزء الأول: ص١١١.
٣- المرجع السابق: ص٨٣ و ٨٤.
٤- عبد الرحمن الرافعى: محمد فريد. المرجع السابق ص٢٩٣.
٥- المرجع السابق: ص٨٣ و٨٤

أشك فى أنكم ستحكمون فى مداولاتكم ورغباتكم روح العدل والميل إلى تأييد الروابط الوطنية بينكم، وبين سائر إخواننا وأبنائنا من أبناء الديانات الأخرى ولكن ذلك لا يمنعنى من أن أوصيكم بأن ترعوا فى مباحثكم وطلباتكم روح العدل والإنصاف، وروح التسامح والإنعطاف، الذى عرفت به ديانتنا السمحاء. والله أسأل أن يكلل أعمالنا بالنجاح والسلام»[١].


أحمد لطفى السيد

بعد ذلك قرأ كل من أحمد لطفى السيد، وأحمد عبد اللطيف وعبد العزيز فهمى، تقرير اللجنة التحضيرية الذى كان يهدف إلى النظر فى التوفيق بين العناصر المؤلفة للوحدة المصرية.

وقد تحدث كثيرون فى مطالب الأقباط الخمس، وأيضاً بعض الموضوعات والقضايا الإجتماعية والإقتصادية والأدبية التى تمس الواقع المصرى، وتعمل على رقى حالة التعليم، ونمو الثروة المصرية العمومية..


عبد العزيز فهمى

وجاءت قرارات المؤتمر المصرى مماثلة تماماً لقرارات المؤتمر القبطى، فيما عدا المطالبة بعطلة يوم الأحد، بإعتبار يوم الجمعة هو يوم العطلة الإسبوعية الرسمية لجميع المصريين.. وقد تلخصت على ما يلى[٢]:

١- أن الأمة المصرية كلها من عنصر واحد هم المصريون، بصرف النظر عن إعتقادهم الدينى.

٢- أن نواب الأقباط فى المجالس التشريعية قليلون.

٣- أن نظام التوظيف الحكومى مختل.

٤- أن جميع الحقوق والمرافق فى مصر، يجب أن تكون على الشيوع بين جميع المصريين على السواء، ولا إمتياز لواحد منهم على أحد بكونه مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً.

٥- أن الإنجليز هم الذين بدأوا سياسة التفرقة.

١- مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول: المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١ ص٣

٢- المرجع السابق: ص٢٣ و٣٢ و٣٧ و٤٨ و٦٣ و٦٥ و٦٦ و٨٠
راجع طارق البشرى: المرجع السابق ص٩٥ - ٩٦

ولاشك أن المستنيرين من أعضاء المؤتمر أمثال: لطفى السيد وعبد العزيز فهمى وعبد اللطيف المكباتى وحافظ رمضان وغيرهم، كان لهم إمكانية قيادة دفة المؤتمر إلى ما يؤكد حقيقة الوحدة الوطنية، وقيامها على التضامن والتسامح وهذا مما ساعد على عودة الوئام بين الأقباط والمسلمين ليكونوا جبهة مصرية واحدة فى مواجهة الإحتلال وتكون هى الإرهصات الأولى لثورة ١٩١٩ وما بعدها...

دستور كتشنر


اللورد كتشنر

فى يوليو ١٩١١ توفى السير الدون جورست، وعين بدلاً منه اللورد كتشنر معتمداً بريطانياً، الذى زادت نفوذه فى البلاد، فأصبح الإحتلال والحكومة ماضيان فى حربهما للحركة الوطنية المصرية، فالصحافة الوطنية مضطهدة، وخاصة فى إيقاف عدة صحف منها اللواء والعلم. إلى جانب منع عقد الإجتماعات، وإجراءات الإرهاب والقمع، والأحكام الصادرة فى القضايا السياسية، التى ألقت الفزع فى النفوس.. فضلاً عن إنتهاء سياسة الوفاق مع الخديو.

وأراد الإحتلال أن يعرقل تيار الحركة الوطنية، بوضع نظام شورى جديد يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، دون أن يكون له قواعد دستورية. وتمثل هذا فى دمج مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى هيئة واحدة هى "الجمعية التشريعية" وخولت لها إختصاصات الهيئتين السابقتين[1]. وقد صدر هذا القانون فى يوليو ١٩١٣ وإعتمده الخديو وأطلق عليه دستور ١٩١٣ أو "القانون النظامى"[2] كما يمكن تسميته بدستور كتشنر.

ومن ديباجة الدستور تبين أن المجلس النيابى الجديد، يعتبر ذا صفة إستشارية، وصفة توصية، وليس سلطة تشريعية بالمعنى الكامل. وذلك للمباعدة بين الأمة والدستور والحياة النيابية الحقيقية..

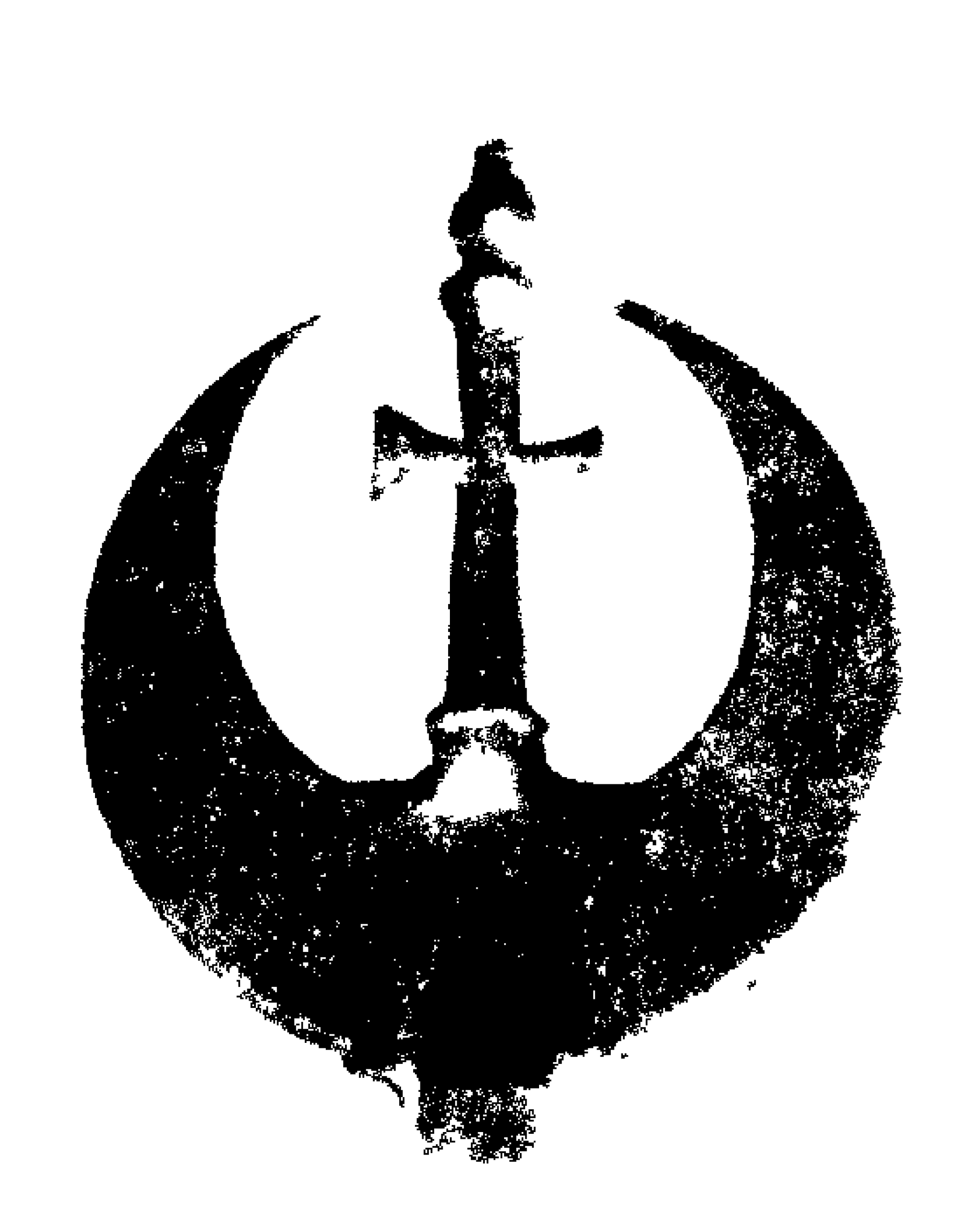
١- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ص٣٧٥.
٢- د. لويس عوض: المرجع السابق ص٢٠٣.

وقد جرت إنتخابات الجمعية التشريعية فى ديسمبر ١٩١٣، وكان عدد أعضائها المنتخبين هو ٦٦ عضواً و١٧ عضواً معيناً. يضاف إليهم الوزراء بحكم مناصبهم.

وكان الأقباط المعينون فى الجمعية التشريعية هم: **قلينى فهمى باشا - مرقس سميكه بك - سينوت حنا بك - كامل صدقى بك المحامى - ميشيل بك لطف الله.** (عن التجار).

وعين أحمد مظلوم باشا رئيساً للجمعية، وعدلى يكن باشا وكيلاً لها بالتعيين وسعد زغلول باشا وكيلاً بالإنتخاب[١].

وقد إفتتح الخديو عباس حلمى الثانى الدورة الأولى للجمعية التشريعية فى يناير ١٩١٤، وإنقضت فى يونيو من نفس العام.. وتأجل إنعقاد الدورة الثانية التى يحل موعدها فى نوفمبر بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى فى ٤ أغسطس ١٩١٤. ثم أعلنت إنجلترا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤، وإلغاء السيادة التركية على مصر. وفى اليوم التالى أعلنت الحكومة البريطانية عن خلع الخديو عباس الثانى - الذى كان يوجد فى إستانبول - وتولية الأمير حسين كامل سلطاناً على مصر. ولم يعترض على ذلك أحد إلا قيادات الحزب الوطنى ممثلة فى الزعيم محمد فريد[٢].



١- د. لويس عوض: المرجع السابق ص٢٠٨ و٢٠٩.
٢- المرجع السابق: ص٢١٣.

١٠

١٩١٩
ثورة الوحــدة الوطنية

وتوالت الأحداث ...


سير وينجت

- تعطيل الجمعية التشريعية التى كانت الهيئة النيابية الوحيدة فى هذا الوقت، وصدرت المراسيم بتأجيلها من وقت لآخر حتى صدر مرسوم التأجيل إلى أجل غير مسمى فى أكتوبر ١٩١٥ وظلت البلاد بلا هيئة نيابية أو دستور حتى عام ١٩٢٣.
- المحاولات التركية لدخول مصر بقواتها، ولكن القوات البريطانية التى زاد عددها فى مصر تصدت لها.
- تعين السير رجنلد ونجت Sir Reginald Wingate مندوباً سامياً لبريطانيا فى نوفمبر ١٩١٦.


السلطان حسين

- وفاة السلطان حسين كامل فى أكتوبر ١٩١٧، وإرتقاء السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر بتدخل بريطانى، حيث كتب سير ونجت اليه قائلاً: «... فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانى تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى، على أن يكون لورثتكم من بعدكم، حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالإتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانى وبين عظمتكم..»[١].
- إنتهاء الحرب العالمية الأولى بهزيمة المانيا وحلفائها.

وعقد الهدنة مع بريطانيا العظمى وحلفائها فى ٣١ أكتوبر ١٩١٨.. ثم إنعقاد مؤتمر الصلح فى باريس وإملاء الشروط على المانيا وحلفائها. ثم عقد المعاهدات مع النمسا

١- عبد الرحمن الرافعى: ثورة ١٩١٩: دار المعارف. الطبعة الرابعة ١٩٨٧. ص٦٠.

والمجر وبلغاريا وتركيا. ثم قيام الدول القومية الجديدة مثل فنلنده وبولندا ويوغوسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا. وأخيراً قيام عصبة الأمم (الأمم المتحدة فيما بعد) ومحكمة العدل الدولية ومكتب العمل الدولي[1].


الملك فؤاد

جيـــل ١٩١٩

من العجيب أن يخرج المصريون من أزمة الفتنة الطائفية بصورة جديدة، تعبر عن أصالة هذا الشعب الطيب. فقد وجد فى الإتحاد والإندماج الحياتى بين عنصريه ضرورة بل وحتمية فى مواجهة الإستعمار البريطانى، الذى أعلن الحماية على مصر.. تغيرت نفسية المصريين، وصار هناك وعى قومى وطنى صادق، يناهض الإحتلال وأساليبه القمعية، الذى لم يفرق بين قبطى ومسلم فى المعاملة. وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى، تبين مدى الظلم والقهر الذى مارسته السلطة الإنجليزية ضد المصريين جميعاً.. فقد نهبوا الجميع، وأخذوا الناس من قراهم وساقوهم للخدمة فى مؤخرة الجيش الريطانى. بل وسخروهم لخدمتهم.

لقد تلاحمت صفوف المصريين، وحدث التحول العميق فى حياتهم، وأخرجوا جيلاً جديداً، يحمل راية حب الوطن، ولواء الوطنية. هذا الجيل الذى ساهم فى ثورة ١٩١٩ وما بعدها وصنع مصر الحديثة بكل رجاله فى مواقعهم...

وبالرغم أن رجال هذا الجيل ليسوا كلهم فى عمر واحد، بل إن أعمارهم ليست متقاربة. إلا أنهم جميعاً كانوا فى سن العمل والجهد والكفاح، وتسربلوا بالروح الوطنية المصرية، والوعى القومى. وأدركوا مدى المسئولية التى وضعوا فيها تجاه وطنهم وبلادهم.. ومن هذا الجيل نذكر: سعد زغلول - عبد العزيز فهمى - على شعراوى - أحمد لطفى السيد - حمد الباسل - محمد على علوبه - عبد اللطيف المكباتى - حافظ عفيفى - فتح الله بركات - عثمان صبرى - أحمد شوقى - طه حسين - عباس محمود العقاد - توفيق الحكيم - إبراهيم ناجى - محمود تيمور - أحمد رامى - زكى مبارك - إبراهيم عبد القادر المازنى - طلعت حرب - د. على إبراهيم - د. نجيب محفوظ - د. إبراهيم فهمى المنياوى -

---

١- الدكتور عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة (١٨١٥-١٩٦٠). المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢.

د. جورجى صبحى - على عبد الرازق - سلامة موسى - محمد حسين هيكل - أحمد أمين- مصطفى عبد الرازق - مصطفى النحاس - عبد الرحمن فهمى - سيد درويش - محمد محمود خليل - واصف غالى - مكرم عبيد - ويصا واصف - چورچ خياط - نجيب إسكندر - سنيوت حنا - موقس حنا - صادق حنين - حبيب المصرى. والقمص مرقس سرجيوس. والقمص بولس غبريال... وغيرهم... من أبناء مصر.

أقباط فى الوفد المصرى

إتفق سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية المنتخب مع زميليه العضوين فيها، عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى، وبمساعدة من حسين رشدى باشا رئيس الوزراء، على الذهاب إلى المعتمد البريطانى السير ونجت للتصريح لهم بالسفر إلى لندن، لعرض المطالب المصرية على الحكومة الإنجليزية...

وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وفى الساعة الحادية عشر صباحاً إلتقى الزعماء الثلاثة مع المندوب السامى. ودار حديث حول موقف مصر بعد إنتهاء الحرب العالمية. والمطالبة بالإستقلال....

ولكن المعتمد البريطانى رفض التصريح لهم بالسفر، معتبراً المسألة المصرية، مشكلة داخلية بين الحكومة الإنجليزية وبعض رعاياها. فضلاً عن تساؤله عن الصفة التى يتحدث بها أولئك الثلاثة عن مصر وشعبها... كما رفض أيضاً السماح لحسين رشدى رئيس الوزراء، وعدلى يكن وكيل الجمعية التشريعية المعين، بالسفر إلى لندن أو إلى باريس، حيث مؤتمرات الصلح التى تعقد هناك[١].

ومن ثم إتفق الجميع على تشكيل هيئة تسمى "الوفد المصرى" ليكون له حق المطالبة بالإستقلال باسم المصريين جميعاً. على أن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة... وتألف الوفد فعلاً من سبعة أعضاء هم: سعد زغلول - على شعراوى - عبد العزيز فهمى - محمد محمود - أحمد لطفى السيد - عبد اللطيف المكباتى - محمد على علوبه.... وأقبل المصريون جميعاً عن طيب خاطر وحماس منقطع النظير فى التوقيع على صيغة التوكيل فى كل المحافظات والأقاليم، فكان تأييداً شعبياً جارفاً[٢].

١- د. حسين مؤنس: دراسات فى ثورة ١٩١٩. دار المعاف ١٩٧٦ ص٤٧ - ٤٩.

٢- عبد الرحمن الرافعى: ثورة ١٩١٩. دار المعارف. الطبعة الرابعة ١٩٨٧ - ص١١٨ و ١٢٣.

وحدث أن بعض كبار الأقباط من الأعيان والمثقفين والمفكرين، كانوا يجتمعون فى نادى رمسيس. ودار الحديث بينهم حول الوفد المصرى وعرائض التوكيلات التى توزع فى البلاد. ولاحظوا خلو القائمة من الأقباط، وأنه لابد من إستكمال هذا النقص. فإختاروا ثلاثة من بينهم هم: ويصا واصف - توفيق أندراوس - فخرى عبد النور.. لمقابلة سعد زغلول لإختيار عضو قبطى بالوفد المصرى..

ورحب سعد زغلول ترحيباً كبيراً، وأعرب عن إغتباطه بفكرة إنضمام عضو قبطى للوفد.. وقد قال الأستاذ **توفيق أندراوس** متحمساً: **«إن الوطنية ليست حكراً على المسلمين وحدهم»**.. فسر سعد وقام وقبّله على هذه الكلمة.. ثم عاد توفيق يؤكد له: **«أن العنصرين اللذين تتألف منهما الأمة - المسلمين والأقباط - يعملان بتفكير واحد، ورأى واحد، فيما يحقق مصلحتهما فى الحصول على الإستقلال»**[1].. وعليه تم إختيار **واصف بطرس غالى** - ثانى أبناء بطرس باشا غالى - نظراً لمكانته وعلمه وثقافته ومواقفه الوطنية..

وفى مرحلة تالية رأى الوفد أن يضم من الأقباط **سينوت حنا** عضو الجمعية التشريعية، **وچورج خياط** من أعيان أسيوط... ويُذكر أنه لما طلب من چورج خياط أن يحلف اليمين سأل سعد زغلول أولاً: **«ما هو مركز الأقباط، وما هو مصيرهم بعد إنضمام ممثليهم إلى الوفد»** أجابه سعد زغلول قائلاً: **«يسرنى أن أسمع هذا السؤال، إطمئن إن للأقباط ما لنا من حقوق، وعليهم ما علينا من الواجبات، على قدم المساواة»**[2].

وعندما فوجئ المعتمد البريطانى بدخول إثنين من الأقباط فى عضوية الوفد، أرسل البرقية رقم ١٩٥٣٤٧ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩١٨، يستهين فيها بالعضوين (سينوت حنا وچورج خياط) ويقلل من شأنهما وتأثيرهما فقال: «... وأما بالنسبة للقبطيين فإن خياط لا وزن له، وسينوت حنا لا مال له. وإن كان كلاهما من أسرتين كبيرتين من أسر الصعيد المصرى»[3].

ومما هو جدير بالذكر أن الوفد حرص على إنضمام الأقباط إليه أمثال: **مكرم عبيد**

١- فخرى عبد النور: مذكرات فخرى عبد النور ثورة ١٩١٩. تحقيق د. يونان لبيب رزق. وتقديم مصطفى أمين دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ص٤٦

٢- المرجع السابق: ص٤٧.

٣- مصطفى أمين: من واحد لعشرة. كتاب اليوم. الطبعة الثالثة ١٩٩٠ ص١٢٩.

- مرقس حنا - فخرى عبد النور - سلامه ميخائيل - صادق حنين - راغب إسكندر - يوسف سليمان - توفيق تادرس - وهيب دوس، وخاصة بعد قيام ثورة ١٩١٩، حيث تلاقت وتوثقت العلاقة بين الأقباط والمسلمين، وصار الإتحاد بينهما، هو الدستور الحى الخالد لمصر الوطن الحبيب.

ويطيب هنا أن نذكر مدى الإرتباط والمحبة والشعور الوطنى الذى كان يربط بين الزعيم سعد زغلول وكل من سينوت حنا ومكرم عبيد، اللذين يعتبران نموذجين للمصرى القبطى الذى ينتمى لبلده، ويؤمن بالقبطية الوطنية، ويسعى بكل كد وإخلاص وصدق، فى تحقيق المصلحة القومية المصرية. يكتب المؤرخ الكبير الدكتور حسين مؤنس عنهما قائلاً:

"سينوت حنا، رمز لجيل مجيد ..."


سينوت حنا

«كان سينوت إذ ذاك شاباً ذا مركز ممتاز، فقد كانت أسرته من أغنياء الصعيد. كانت لهم ضياع واسعة فى ناحية ببا بمديرية بنى سويف، وكان لهم مصرف خاص وأملاك أخرى فى مديرية الفيوم. وهو شقيق بشرى حنا الذى رأس المؤتمر القبطى سنة ١٩١١

ومنذ أن دخل سينوت الوفد وقف صامداً ثابتاً إلى جانب سعد، دون أن يبدو منه فى مرة من المرات أى تردد أو شك.

ولقد نفى وإضطهد وفقد الكثير من ماله، وظل - برغم ذلك - ثابتاً ثبات الصخرة، زاهداً فى كل جزاء حتى إنتهت أيام سعد..

وبعد سعد زغلول وقف سينوت إلى آخر حياته إلى جانب خليفته مصطفى النحاس، حتى لقد فداه بنفسه مرة، إذ تلقى بصدره حربة وجهها أحد جنود البوليس إلى ظهر النحاس، فى أثناء وزارة إسماعيل صدقى التى كانت إحدى التجارب التى لجأ إليها القصر والإنجليز، ليكسروا شوكة شعب مصر وليضيعوا على الشعب ذلك الكسب الضئيل الذى ناله من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢..

ومع عظيم قدره وتضحيته لم ينل سينوت شيئاً، لأنه لم ينظر إلى مقابل أو جزاء..

لقد أنفق من ماله على الحركة الوطنية ألوفاً كثيرة، ومع ذلك فكلما جاءت وزارة وفدية تراجع إلى الوراء وترك غيره يحظى بالمنصب الكبير..

وكان لا يهتم بالظهور قط، كان يعمل فى صمت ووقار دون أن يستهويه لقب أو منصب..

كان إيمانه بمصر وحقها صادقاً خالصاً عميقاً.

وبإخلاصه هذا ضرب للمصريين مثلاً عظيماً فى الوطنية.

حتى أخوه بشرى حنا إقتنع بما لم يكن يؤمن به، فدخل الوفد وصار من رجاله..

وكان سعد يحب سينوت حباً شديداً، فكان لا يمر يوم دون أن يراه، ولا يقطع برأى دون مشورته، ثقة منه فى صدقه وإخلاصه.

وبعد نفى سعد النفى الأول إلى مالطة، نجد سينوت حنا بارزاً بين الطبقة الثانية من الوفديين، الذين تولوا قيادة الثورة فى غياب سعد.

ويبدو أسمه فى النداء الذى وجهه قادة الأمة فى ٢٤ مارس ١٩١٩ إلى الشعب، ينصحونه بالتزام الهدوء بعد أن بلغت الثورة ذروة عنفها، وتساقط الشهداء بالمئات فى نواحى القطر كله..

هنا نجد إمضاءه إلى جانب ستة أقباط آخرين فى مقدمتهم الأنبا كيرلس بطريرك الأقباط..

من ذلك الحين لا نجد عملاً وطنياً فى الصراع مع الإحتلال إلا وسينوت حنا فى طليعة المشتركين فيه..

وعندما خرج سعد إلى منفاه فى سيشل مساء الخميس ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠ كان معه ثلاثة من المسلمين: فتح الله بركات وأخوه عاطف ومصطفى النحاس، وإثنان من الأقباط: سينوت حنا ومكرم عبيد..

ويقال إن سعداً عندما بارح داره فى الطريق إلى المنفى كان شديد التأثر بادى الهم..

وأنه عندما أقلعت به السفينة إلى منفاه فى جزيرة نائية فى المحيط الهندى، وضع يداً على كتف سينوت ويداً على كتف مصطفى النحاس وابتسم وقال: مع أبنائى لا أشعر بأننى منفى.. كان الله فى عون أبنائى الذين تركتهم فى مصر..

وفى سيشل كان سعد ينسى آلامه، عندما تمشى مع سينوت فى حديقة داره فى المنفى.

صورة رائعة من صور الإخاء فى وطننا الخالد..

سعد زغلول الذى لم يرزقه الله ولداً من صلبه، رزقه الله ولدين كانا أحب إليه من أبناء الصلب، هما سينوت حنا ثم مكرم عبيد..

وعلى هذه الصورة من الولاء والتضحية ظل سينوت حنا إلى وفاته: لم يطلب لنفسه يوماً شيئاً، ولا هو إستعظم تضحية فى سبيل وطنه..»[1].

وكتب أيضاً عن مكرم عبيد قائلاً:

"مكرم عبيد قصة نضال تنتظر من يكتبها..."



«كان عريقاً فى الجهاد فى سبيل مصر، برغم صغر سنه إذ ذاك أصله وعائلته من قنا، درس الحقوق فى إنجلترا، وبعد عودته عمل مدرساً فى مدرسة الحقوق..

وإنضم إلى صفوف المجاهدين منذ اللحظة الأولى، وإتصل بسعد فتكشفت مواهبه، ولمس فيه سعد الحماسة والفصاحة وحدة الذكاء والإخلاص، فاستدعاه وأصبح من أقرب تلاميذه إليه حتى سماه الناس "إبن سعد البار"، وأصبح هذا لقبه المشهور به طوال حياة سعد.

وعندما رأت السلطة البريطانية إتصاله الوثيق بسعد نقلته إلى وزارة الحقانية (العدل الآن)، ولم يلبث أن استقال من خدمة الحكومة ليتفرغ للجهاد..

كانت أسرته ذات ثراء، وكذلك كانت زوجته عايدة إبنة مرقس حنا باشا، فاتفقا معاً على الحركة الوطنية فى سخاء..

وفى فترة الخلاف بين سعد وعدلى كان مكرم عبيد حركة دائبة لا تسكن، كان يخطب فى المجتمعات ويدبج المقالات ويناقش فى دار نقابة المحامين.

كان قد قيد نفسه فى سجل المحامين ونذر وقته كله للدفاع عن المقبوض عليهم فى تهم سياسية. كان يتنقل من محكمة إلى محكمة، ويعود آخر النهار إلى بيت الأمة فيظل فيه إلى ساعة متأخرة من الليل..

يحكون أنه فى ذات ليلة لبس معطفه ليعود إلى بيته، كان الوقت بعد منتصف الليل، وكانت الثورة على أشدها، وجند الإنجليز يملأون الشوارع..

١- الدكتور حسين مؤنس: المرجع السابق: ص٢٢٣ - ٢٢٥

ونظر إليه سعد، فإذا مصطفى النحاس ينهض للخروج معه..

فقال سعد: سيقتلونكما قطعاً.. ابقيا هنا إلى الصباح..

فقال النحاس: أنا ومكرم شئ واحد.. نعيش معاً ونموت معاً..

وخرجا معاً، وإختفيا فى ظلام الليل..»

وبعد عودة مكرم عبيد من المنفى فى يوليو ١٩٢٣. وقف يخطب فى شباب شبرا ويقول لهم مهاجماً:

ما كان الإنجليز يسعون إليه - إذ ذاك - من الدس لمصر والتفريق بين أهلها:

«... بقيت لى كلمة أخيرة عن تلك الدسيسة المنكرة التى يقوم بها المستعمرون للتفريق بين المسلمين والأقباط..

يقولون: أقباط ومسلمون، كلا. بل قولوا لهم: هم مصريون ومصريون.. آباء وأمهات وبنون..

أو قولوا لهم: إخوة، لأنهم بدين مصر يؤمنون..

أو أشقاء، لأن أمهم مصر، وأباهم سعد زغلول..

أيقال هذا القول فى مصر، وعن مصر، التى علمت العالم- والشرق خاصة - معنى الإتحاد المقدس، حتى إن الهنود فى ممباساً كانوا يقولون لنا: إن مصر أستاذة الهند ومثلها الأعلى فى إتحاد طوائفها؟!

وإنى لأذكر أنه فى وقت خروج المنشقين من الوفد، دب الضعف فى نفسى وذهبت مع بعض أصدقائى وقلت للرئيس: إنه لا يصح أن تكون الأغلبية فى الوفد من الأقباط! فغضب الرئيس كل الغضب وقال: ماذا تقول؟ إنى لا أعرفك أنت ولا إخوانك كأقباط.. بل أنتم مصريون وكفى..

قولوا لهم: عبثاً تحاولون فصم وحدتنا، فقد جمعتنا دماء آبائنا التى تجرى فى عروقنا، ودماء أبنائنا التى جرت فى شوارعنا..

عبثاً يذكروننا بإنقسام مضى، فقد غسلناه بدموعنا..

عبثاً يقولون: هم أقباط ومسلمون فى وفدهم أو برلمانهم، فقد كنا - ولانزال - مصريون فى سجوننا...

عبثاً يفرقون بين آمالنا، فقد إتحدت آلامنا..

عبثاً.. كله عبث، فقد إكتشفنا سر الحياة: الإخلاص.

وما إتحادنا إلا إتحاد قلوبنا ونفوسنا ومشاعرنا..

ولن يفصلها فاصل بعد أن جمعها الواحد القهار..»[1].

ثورة ٩ مارس

حاول سعد زغلول وأعضاء الوفد المصرى مع المندوب السامى السير ونجت، ومع السلطة العسكرية الإنجليزية، من أجل التصريح للوفد للسفر إلى لندن، ولكنها قوبلت بالرفض...

ومن ثم أرسل سعد برقيات إحتجاج إلى المستر لويد چورج رئيس الوزراء البريطانى. كما أرسل نداءً إلى معتمدى الدول الأجنبية بتأليف الوفد ومقاصده من السفر، وموقف السلطة العسكرية البريطانية.. كما كتب إلى الرئيس الأمريكى ولسن يطالب بتحقيق مسعى الوفد للسفر إلى باريس وحضور مؤتمر الصلح، لعرض طلب مصر فى الإستقلال التام.

إزاء إجراءات التعسف البريطانية، وتفاقم الوضع وإستقالة حسين رشدى رئيس الوزراء تضامناً مع الوفد، أستدعت الحكومة البريطانية السير ونجت، لتدرس معه الموقف المتأزم فى مصر. فغادر القاهرة فى ٢١ يناير ١٩١٩..

وإشتدت الحركة مع الخطاب الذى ألقاه سعد زغلول فى دار جمعية الإقتصاد والتشريع فى ٧ فبراير بعد منعه من عقد إجتماع فى منزله. كما أرسل برقيات إحتجاج إلى المستر لويد، والرئيس ولسن والمسيو چورج كليمنصو رئيس مؤتمر الصلح، يطالب فيها بضرورة عرض قضية مصر على المؤتمر[2].

وفى السادس من مارس أنذرت السلطة العسكرية البريطانية رجال الوفد بالعقاب الشديد، إذا هم إستمروا فى نشاطهم. فقد دعاهم الميجر جنرال وطسن ووزع عليهم

١- المرجع السابق: ص٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٨-٢٥٠.

٢- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق: ص١٦٠-١٨١.

الإنذار، وتلاه عنه أحد مساعديه. وعندما أرادوا الكلام قال لهم عبارته المشهورة "لا مناقشة" وإنصرف[1].

وأمام إصرار الوفد على موقفه، قامت السلطة البريطانية فى الثامن من مارس بإعتقال سعد زغلول، وثلاثة من زملائه هم: حمد الباسل ومحمد محمود وإسماعيل صدقى، وقررت نفيهم فوراً إلى ماطه.

وفى اليوم التالى التاسع من مارس، بدأت الثورة التى التحم فيها كل المصريين أقباطاً ومسلمين، وكل قوى الشعب وفئاته. وكانت صورة رائعة من صور الوحدة الوطنية الواعية، واليقظة القومية التى تعبر عما فى صدور المصريين تجاه الإحتلال، وتفجرت فى نفس الوقت كوامن القوة فى الكيان المصرى، فى صور شتى، وفى كل ميدان. فكانت النهضة والتجديد فى طريق الحرية الجديد، الذى إنفتح فى هذا اليوم الخالد من تاريخ مصر.

وكان علم ثورة ١٩١٩ المؤلف من الهلال والصليب رمزاً للوحدة والتآخى والإتحاد بين الأقباط والمسلمين. ويُذكر أن السيدة صفية زغلول (أم المصريين) وحرم زعيم الأمة سعد زغلول، هى أول من فكر فى تصميم علم للثورة يعبر عن روح الشعب الواحد. وقد صنعت هذا العلم بيدها فى بيتها، وإشتركت فى صنعه معها عدد من السيدات بينهن زوجتا سينوت حنا ومرقس حنا. وكان العلم مصنوعاً من الحرير، ولم يلبث أن أصبح بعد ذلك العلم الوحيد الذى ترفعه كل المظاهرات فى الثورة[2]...

ويذكر الأستاذ مصطفى أمين أن السيدة صفية كانت مهتمة إهتماماً عجيباً بوحدة

١- دكتور حسين مؤنس: المرجع السابق ص٦٧.
٢- مصطفى أمين: المرجع السابق: ص١٢٩.

الهلال مع الصليب، وكانت تقول أن وصية سعد الوحيدة إليها يوم نفيه إلى مالطه، هى وجوب المحافظة على وحدة المسلمين والأقبــاط[1]...

كما أكد أيضاً أن محبة سعد زغلول وحرمه للأقباط، قد شهدها مع أخيه التوأم على أمين، وهما طفلان، إذ قد تربيا فى بيت الزعيم. فكتب يقول: «وكان الطفلان التوأمان يريان إتصالات سعد وصفيه بالأقباط. لم يشعرا يوماً فى البيت بروح التعصب. لم يسمعا قط كلمة قبطى ومسلم. كان سعد زغلول منع إستعمال هذه الكلمة فى البيت. كانت فى البيت خادمتان: إحداهما مسلمة وإسمها فاطمة والأخرى مسيحية إسمها مارى. وكانت صفية تهتم بأن تؤدى فاطمة فروض الصلاة، وتهتم فى الوقت نفسه بأن تذهب مارى إلى الكنيسة يوم الأحد. فإذا تلكأت مارى فى الذهاب تعجلها صفية وتطلب إليها أن تترك ما فى يدها من عمل. وكانت من أعز صديقات صفية، سيدة قبطية هى حرم سينوت حنا، وسيدة قبطية أخرى هى أستر فهمى ويصا، زوجة فهمى بك ويصا، وأخت الأستاذ لويس فانوس»[2].

أما أحداث ثورة مارس التى إستمرت حتى شهر أبريل ثم إلى شهر أغسطس وتجددت فى أكتوبر ونوفمبر وديسمبر. فكانت يومياتها كما يلى[3]:

٩ مــارس : بدأت الثورة باضراب طلبة مدرسة الحقوق، وبعض المدارس العليا.

١٠ مارس : إمتد الإضراب والمظاهرات حتى شملت الأزهر، وكل مدارس القاهرة وسقوط أول شهداء الثورة.

١١ مارس : إستمرار إضراب الطلبة وتعطل سير الترام وإضراب سائقى السيارات الأخرى. وتجدد المظاهرات التى كانت تطوف أنحاء القاهرة تهتف باسم مصر وتندد بالإحتلال وبدء إضراب المحامين.

١٢ مارس : تجدد المظاهرات وتعطل المواصلات، والجنود الإنجليز يطلقون الرصاص من البنادق والمدافع الرشاشة على المتظاهرين وسقوط الكثيرين من القتلى والجرحى. وقيام الإضراب والمظاهرات فى مدينة الإسكندرية.

١- المرجع السابق: ص١٢٩

٢- المرجع السابق: ص١٢٩

٣- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق: ص١٩٣-٢٦٢

دكتور حسين مؤنس: المرجع السابق ص٦٧.

مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بالأهرام ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ . ١٩٦٩، ص١٧٩-٢٤١.

١٣ مارس : إستمرار الإضرابات والمظاهرات وتعطل المواصلات والمصالح الحكومية، وإنذار من السلطة العسكرية البريطانية، وتجدد مظاهرات الإسكندرية.

١٥ مارس : إضراب عمال عنابر السكك الحديدية الذى يزيد عددهم عن أربعة آلاف عامل. إنشاء المحاكم العسكرية والحكم على مَن يقبض عليه فى المظاهرات بالحبس أو الجلد أو الغرامة. وقد كتب أطباء القصر العينى والطب الشرعى إحتجاجاً يستنكرون فيه الفظائع التى قام بها الجنود الإنجليز فى القتل والتنكيل وإصابات الجرحى. وقد وقع عليها خمسة وعشرون طبيباً.. وكان من بينهم الأطباء الأقباط وهم: **الدكتور إبراهيم فهمى المنياوى - الدكتور جورجى صبحى - الدكتور جرس جرجس الضبع - الدكتور نجيب مقار - الدكتور نجيب محفوظ - الدكتور عزيز إسكندر**[1].

١٦ مارس : كانت أول مظاهرة لسيدات مصر. فى الشوارع الرئيسية فى إتجاه "بيت الأمة" منزل سعد زغلول، وكن يهتفن بحياة الحرية والإستقلال وسقوط الحماية. وقد أعترض طريقهن الجنود الإنجليز. كما كتبن إحتجاجاً إلى المعتمد البريطانى يفيض بالصدق والعاطفة والقوة، وقدمته لممثلى الدول الأجنبية فى مصر. وقد وقعت عليه سيدات وآنسات كثيرات نذكر منهن:

حرم حسين رشدى - صفية زغلول - هدى شعراوى - حرم محمود سامى البارودى - حرم قاسم أمين - حرم أحمد لطفى السيد - حرم محمود رياض - حرم على مبارك... ...

وأيضاً حرم حنا بك مسيحة - حرم عزيز مشرقى - حرم الدكتور نجيب إسكندر - حرم إسكندر بك مسيحة - الآنسة جوليت صليب - مدام رافائيل بغدادى - حرم ويصا واصف - الآنسة مارى ميرهم - حرم صليب بك منقريوس - حرم ميخائيل لبيب.

وفى نفس هذا اليوم قطعت السكك الحديدة بين القاهرة والوجه القبلى والبحرى. وأيضاً

١- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ص٢٩٢.

أسلاك التليفونات والبرق.. وواجهت السلطة العسكرية القرى المصرية بكل عنف وشدة... كما صدرت أوامر بمنع الخروج ليلاً على كافة الأنحاء من القطر المصرى.

١٧ مارس : قامت المظاهرة الكبرى فى القاهرة، وأغلب مدن مصر: فى الاسكندرية وبورسعيد ودمنهور ورشيد وطنطا وبركة السبع وقلين ودسوق وسمنود وزفتى وكفر الشيخ والمحلة الكبرى وشبين الكوم ومنوف وتلا والمنصورة ودمياط وميت غمر والفيوم والوسطى وإطسا والمنيا وأسيوط وديروط ودير مواس وجرجا وقنا وأسوان.... وهذه المظاهرات لم يكن رتبها أحد. لأن كل المصريين خرجوا يستجيبون لنداء مصر من تلقاء أنفسهم. وكان الكل يلتقون فى الميادين والمدارس والمقاهى وأيضاً فى المساجد والكنائس. ونذكر هنا الخطب الوطنية التى كان يلقيها كل من **الشيخ محمود أبو العيون** أحد علماء الأزهر وأيضاً **القمص مرقس سرجيوس** سواء فى الكنائس أو المساجد.. وكم دهش الناس عندما رأوا **القمص سرجيوس** يعتلى منبر الأزهر ويلقى بخطبته المدوية التى قال فيها: «... إنه فى سبيل مصر ينسى أنه قبطى، لأن مصر لا تعرف قبطياً ولا مسلماً، وإنما هى تعرف أن الكل أبناؤها، وتطلب منهم جميعاً أن يقفوا دونها صفاً واحداً، ليحموا من العدو الإنجليزى المحتل لأراضيها»... وفى إحدى خطبه قال: «إهتفوا معى ليحيا الإنجليز فهم بظلمهم وإستبدادهم ووحشيتهم وبربريتهم، قد وحّدوا صفوفنا جميعاً. لا فرق بين مسيحيين ومسلمين، لكى نطالب معاً بالحرية والإستقلال». ويذكر أنه ظل يخطب ٥٩ يوماً متواصلاً فى الأزهر ومسجد أحمد بن طولون وغيره من المساجد وأيضاً فى الكنائس منادياً بالوحدة الوطنية ومطالباً بالإستقلال.

القمص مرقس سرجيوس

وإستمرت المظاهرات فى كل مكان لعدة أيام وسقط الآلاف من القتلى والجرحى، عدا الذين قبض عليهم ووضعوا فى السجون....

لقد إهتزت بريطانيا لهول الثورة المصرية الشاملة.



مظاهرات ثورة ١٩١٩

فى مواجهة الثورة

إزاء الموقف الثائر فى مصر، قررت الحكومة البريطانية عزل السيرونجت وتعين الجنرال اللبنى معتمداً بريطانياً ونائباً للملك، لعله بشهرته العسكرية وقدراته الحربية، يخمد هذه الثورة ويفرض السيطرة الإنجليزية على البلاد... ووصل اللبنى إلى مصر فى ٢٥ مارس ١٩١٩. وفى مساء نفس اليوم وأمام بعض الأعيان المصريين، وجهت الدعوة للحضور فى دار المعتمد البريطانى، قال الجنرال الحاكم الجديد[١]: «لقد عيننى جلالة الملك معتمداً له فى مصر، ورغبتى وواجبى أن أساعد على إقرار السلام والهدوء وإرضاء المصريين. أما نواياى فهى:

١- وضع حد للإضطرابات الراهنة.

٢- القيام بتحقيق دقيق لكل المسائل التى سببت غضب البلاد.

٣- إزالة أسباب الشكوى متى ثبت صدقها.

١- المارشال ويفل: اللبنى فى مصر. ترجمة على إبراهيم الأقطش ومصطفى كامل فوده مكتبة مدبولى ص٤٣.

ولكن هذه التصريحات لم تؤثر فى نفوس المصريين، وإزداد الغضب الشعبى غير عابئة بنائب الملك. وخاصة العنف والمذابح التى قام بها الجنود الإنجليز فى بعض القرى المصرية فى العزيزية والبدرشين ونزلة الشويك بالجيزة، والشبانات بالشرقية[1].

وفى نفس الوقت أصدر أعضاء الوفد وكبار الشخصيات المصرية نداءً إلى الشعب من أجل الهدوء والسكينة جاء فيه: «.... من أجل ذلك رأى الموقعون على هذا من أقدس الواجبات الوطنية، أن يناشدوا الشعب المصرى باسم مصلحة الوطن، أن يتجنب كل إعتداء، وأن لا يخرج أحد فى أعماله عن حدود القوانين، حتى لا يسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة...» وقد وقع على هذا النداء أربعة وخمسون شخصية من بينهم: شيخ الأزهر محمد أبو الفضل - مفتى الديار المصرية محمد بخيت - رئيس المحكمة الشرعية محمد ناجى - نقيب الأشراف عمر مكرم - رئيس الوزراء حسين رشدى باشا - رئيس الجمعية التشريعية أحمد مظلوم باشا - عدلى يكن باشا - عبد الخالق ثروت باشا - على شعراوى باشا - عبد العزيز فهمى بك - أحمد لطفى السيد بك - دكتور حافظ عفيفى بك - مصطفى النحاس بك - محمد علوبة بك - أحمد حلمى باشا...

ومن الأقباط: **البابا كيرلس الخامس - يوسف وهبه باشا - يوسف سابا باشا - نجيب بطرس غالى باشا - چورچ خياط بك - سينوت حنا بك - قلينى فهمى باشا**[2].

من ناحية أخرى إلتقى الچنرال اللبنى وأعضاء الوفد المصرى وهم: على شعراوى باشا - عبد العزيز فهمى بك - أحمد لطفى السيد بك - محمد على علوبه بك - مصطفى النحاس بك - **سينوت حنا بك** - محمود أبو النصر بك - **چورچ خياط بك** - الدكتور حافظ عفيفى بك - عبد الخالق مدكور باشا - حسين واصف باشا.. وقد عرف منهم أسباب هذه الثورة والإضطرابات التى حدثت، والتى أرجعوها إلى إستياء الأمة المصرية من عدم مساواتها فى المعاملة بالأمم الصغيرة، إلى جانب منع المصريين من عرض أمالهم فى الإستقلال والحرية أمام مؤتمر الصلح[3].

ولكن أمام إزدياد الغضب المصرى فى كل أرض مصر، وتجدد المظاهرات. أضطر

١- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: مذكرات عبد الرحمن فهمى. تحقيق دكتور يونان لبيب رزق جـ١. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨. ص٧٠ و ١٧٤ و ١٧٨ و ١٩٤

٢- المرجع السابق: ص١٦١ و ١٦٢

٣- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق: ص٢٨٠

الجنرال اللبنى أن يطلب من حكومته ضرورة الإفراج عن سعد زغلول وصحبه. بل والموافقة على سفر الوفد المصرى إلى باريس حيث مؤتمر الصلح.

وبالفعل صدر قرار الإفراج فى يوم ٧ أبريل ١٩١٩، وعمت مصر كلها الفرحة والبهجة، وقامت المظاهرات لتعبر عن هذا الإنتصار السياسى الكبير، وذلك أيام ٨ و ٩ و ١٠ أبريل، ولكن القوات البريطانية تصدت لمظاهرات المصريين، بغرض ألا يظن المصريون أنهم إنتصروا. وسقط من المسلمين والأقباط عشرات القتلى والجرحى، حيث لم يفرق الرصاص الإنجليزى بينهما، ونجد من الأقباط الشهداء كل من: **الدكتور رزق مينا - شاكر عبد الملاك - غالى بولس - فهيمة رياض** ... ...[1].

وألف حسين رشدى باشا وزارته الرابعة، وقام الموظفون المصريون بالإضراب وتوقف العمل فى الجهات الحكومية. ومع إشتداد الثورة والإصرار على الإضراب إستقالت الوزارة، ووجه الجنرال اللبنى إنذاراً للموظفين المضربين بالفصل والعقاب. فقرروا إنهاء إضرابهم فى ٢٥ أبريل

إستمرار الثورة

سافر الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، وكان من الأقباط الذين إشتركوا فى الوفد كل من: **واصف غالى - سينوت حنا - چورج خياط**... وهناك تلقى المصريون صدمة أليمة. حيث إعترف مؤتمر الصلح فى فرساى بالحماية الإنجليزية على مصر، وذلك ضمن شروط الصلح التى قبلتها ألمانيا. وكان بتأييد وإعتراف الرئيس الأمريكى ولسن[2].. كما قرر وزير المستعمرات البريطانى اللورد كيرزون تشكيل لجنة برئاسة اللورد ملنر للتحقيق فى أسباب الثورة ودراسة مطالب المصريين[3].

وقدم الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول إحتجاجاً إلى مؤتمر الصلح لإعترافه بالحماية البريطانية على مصر. بل ظل الوفد فى باريس زهاء عام كامل يطرق كل الأبواب الممكنة من أجل القضية المصرية.

وفى مصر تصاعدت ثورة المصريين، وعادت المظاهرات والإضطرابات إلى البلاد

١- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق: ص٣٨٤

٢- المرجع السابق: ص٣٣٣

٣- المرجع السابق: ص٣٤١

والأقاليم، وقامت موجات إحتجاج ضد لجنة ملنر، والمطالبة بمقاطعتها، حتى إستقالت وزارة محمد سعيد خوفاً من إشتداد الثورة، وخاصة مع إستمرار محاكمة الثوار الذين قبض عليهم منذ مارس وإصدار أحكام قاسية عليهم لتصفية الثورة.

إحتجاج الأقباط


يوسف وهبه

فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ كلف السلطان أحمد فؤاد - بالإتفاق مع اللبنى المعتمد البريطانى - **يوسف وهبه باشا** وزير المالية فى وزارة محمد سعيد برئاسة الوزارة الجديدة والتى جاءت بنفس تشكيلها السابق. بهدف التعاون مع لجنة ملنر والتباحث معها بالرغم من الرفض الشعبى لها والذى يقوده الوفد المصرى.

وقد قوبلت رئاسة يوسف وهبه باشا للوزارة بالسخط العام، خاصة أن جميع الشخصيات المصرية رفضت تأليف الوزارة [١]. وأغلب الظن أن الإنجليز قصدوا بتعين رئيس وزراء قبطى، أن يضربوا الحركة الوطنية فى وحدتها، ويفرقوا بين الأقباط والمسلمين، وبذلك يقضون على ماكسبه الشعب من ثورة سعد زغلول[٢]، وهذا الأمر يتم من خلال المأزق الذى وضع فيه المصريون. فلو سكتوا عن هذه الوزارة وتحقق جو من الهدوء أمكن إستقالة لجنة ملنر والعمل معها، ولو ثاروا عليها لقيل أن السبب يرجع إلى رئيسها القبطى الذى يرفضه المسلمون. وعلى الحالين فإن مظهر الوزارة يمكن أن يستغل فى أن الأقباط راغبين فى الإتصال باللجنة[٣].

ولكن كان للأقباط رأى وموقف آخر، أحبط كل المحاولات البريطانية لضرب الشعب المصرى... فيذكر أن **قداسة البابا كيرلس الخامس** سبق ونصح يوسف وهبه بعدم تأليف الوزارة، كما تقدم اليه وفد من الأقباط يطلب منه أن يرفض تأليفها، فرفض مقابلته[٤].

كما عقد إجتماع تاريخى بالكنيسة المرقسية الكبرى برئاسة **القمص باسيليوس**

١- مصطفى أمين: المرجع السابق: ص١٢٩
٢- المرجع السابق: ص١٣٠
٣- طارق البشرى: المرجع السابق: ص١٤٧.
٤- دكتور زاهر رياض: المرجع السابق ص١٥٩

إبراهيم وكيل البطريركية، وبحضور نحو ألفين من الأقباط يتقدمهم **سينوت حنا** للإحتجاج على قبول يوسف وهبه رئاسة الوزارة الجديدة. وتحدث فيه كثيرون منهم: **القمص مرقس سرجيوس - القمص سلامة منصور - توفيق حبيب - توفيق عزوز - فرج جرجس - لويس أخنوخ - كامل جرجس عبد الشهيد - حنا الياس.** وإتفق الحاضرون على إرسال برقية إلى يوسف وهبه تعبر عن رفضهم لقبوله رئاسة الوزارة وقد وقعها نيابة عن الحاضرين **القمص باسيليوس إبراهيم**[1].. وجاء نصها كما يلي: «حضرة صاحب المعالى يوسف وهبه باشا بمصر.. الطائفة القبطية المجتمع منها مايربو على الألفين فى الكنيسة الكبرى، تحتج بشدة على إشاعة قبولكم الوزارة، إذ هو قبول للحماية ولمناقشة لجنة ملنر، وهذا يخالف ما إجتمعت عليه الأمة المصرية، فى طلب الإستقلال التام ومقاطعة اللجنة، فنستحلفكم بالوطن المقدس، وبذكرى أجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائق»[2].

كما أصدر المجتمعون بيان إحتجاج بعنوان **"إلى الأمة المصرية"**. وقد وقعه كبار الأقباط، وعدد كبير من الآباء الكهنة، وجميع الحاضرين بالكنيسة المرقسية الكبرى. وهذا نصه: «علمنا أن صاحب المعالى يوسف وهبه باشا قد قبل فى الظروف القاسية العصيبة التى تجتازها الأمة، أن يقوم بتشكيل الوزارة، بعد البلاغ الرسمى الأخير، الذى تضمن تمسك الإنجليز بالحماية على مصر...

وحيث أنه لا يمكن تفسير هذا القول إلا بقبول الحماية، والعمل تحت لوائها ومعاونة لجنة اللورد ملنر فى تقرير مصير البلاد..

وحيث أنه يخشى أن يعتبر الإنجليز الذين يسنون جهدهم لتشويه حركتنا الوطنية ووحدتنا القومية، قبول الرجل لهذا المنصب بمثابة رضاء أقباط مصر، أو فريق منهم، عن وزارته، أو عن سياسة هذه الوزارة، أو أى سياسة لا ترمى إلى إنالة مصر إستقلالها التام.

وحيث أن وهبه باشا لم يمثل فى وقت من الأوقات أمانى الأقباط، ولم يشترك معهم فى شعورهم القومى أياً كان نوعه.

١- رياض سوريال: المرجع السابق ص١١٢.

٢- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: مذكرات عبد الرحمن فهمى. إشراف الدكتور يونان لبيب رزق. الجزء الثانى الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ص١٨٠

وحيث أنه فى الوقت الذى أجمعت فيه الأمة المصرية، وتوحدت كلمتها على المطالبة بجميع حقوقها، والسعى إليها يداً واحدة وقلباً واحداً.

وحيث أنه لا فرق بين مسلم وقبطى، بل المصريون كلهم شخص واحد، ولكن الأقباط يرون أنفسهم مضطرين إلى أن يتقدموا بصفتهم أقباط لإظهار شعورهم حيال هذا الحادث.

لذلك هم يعلنون براءتهم من كل رجل أو هيئة تقبل الحماية أو تساعد على تعضيدها، فلكل هذه الأسباب يعلن الموقعون على هذا، إشتراكهم مع سائر طبقات الأمة المصرية فى الإحتجاج على تشكيل الوزارة الجديدة»[1].

من ناحية أخرى أصدرت صحيفة "مصر" ملحقاً خاصاً ضمنته الخطب والرسائل والبيانات التى أصدرها الأقباط، إستنكاراً لموقف يوسف وهبه[2]. كما كتب **سينوت حنا** فى سلسلة مقالاته "**الوطنية ديننا والإستقلال حياتنا**" - بصفته قبطياً ونائباً عن الأقباط فى الجمعية التشريعية، وعضواً فى مجلس أسيوط الملى، وفى الوفد المصرى - حديثاً عاصفاً ليوسف وهبه، الذى يضر ببلده عامة، وبالقبط خاصة، بهدف عزله عن جماهير الأقباط، وإفساد أى إستغلال لموقفه ضد الوحدة الوطنية[3]... فكتب يقول «... هذا وإننى بصفتى قبطياً ونائباً عن الأقلية بالجمعية التشريعية وبمجلس أسيوط الملى وبالوفد المصرى أوجه كلامى بنوع خاص إلى الرئيس يوسف وهبه باشا وعقيدتى الراسخة أنى أنطق بلسان ثمانمائة ألف مواطن من الأقباط فباسم هؤلاء جميعاً أسأله:

هلا فطنت إلى أنك انما دخلت الوزارة من بادئ الأمر لقبطيتك فلا يحل لك اليوم أن تتولى الأحكام على قاعدة الحماية والأقباط الذين تنتسب إليهم يسابقون مواطنيهم فى العمل والتضحية فى سبيل الإستقلال التام.

هلا فطنت إلى ما قصدوه بتعيينك للرئاسة؟ بعد أن ثبت للملأ من هذا التضامن المتين أن الأمة المصرية أجمعت على طلب الاستقلال التام إجماعاً أدهش العالمين.

هلا فطنت إلى دقة المركز الذى ستضع نفسك فيه إذا ما فاضت فى شئون البلاد وأنت غير مؤيد لا من الأمة بنوع عام ولا من الأقباط بنوع خاص.

١- المرجع السابق: ص١٨١.

٢- د. سميرة بحر: المرجع السابق ص٩٤.

٣- طارق البشرى: المرجع السابق ص١٤٨.

الا فليعلم وهبه باشا أن بتبوئه الرئاسة قد فض من حوله الأمة عموماً والأقباط منها خصوصاً ويشهد العالم أن وهبه باشا ما كان فى وقت من الأوقات زعيماً للأقباط فى شؤونهم الإجتماعية والملية ويشهد ولا ممثلاً لرأيهم أو لرأى فريق منهم بقبوله الرئاسة اليوم مع علمه بإجماع الأقباط على طلب الإستقلال التام لبلادهم لا تقع مسئولية إلا عليه وحده »[1].

وبنفس الدافع كتب أيضاً ويصا واصف لينبه إلى الأهمية التاريخية للكسب الذى حققه المصريون بالثورة وحدتهم[2].

وفى يوم الجمعة ١٢ ديسمبر ١٩١٩، إجتمعت سيدات مصر بالكنيسة المرقسية الكبرى للإحتجاج على قيام وزارة يوسف وهبى باشا، وقدوم لجنة ملنر. وقد اشتركت فيه السيدات القبطيات والمسلمات، تعبيراً عن الوحدة والمصير المشترك الواحد. ثم أعلن بيان إحتجاجهن الذى جاء فى نهايته «إجتمعت السيدات المصريات المؤقعات على هذا زوجات وأخوات وبنات النواب والأعيان والموظفين والمحامين والأقباط والمهندسين والفلاحين، وغيرهم من ممثلى طبقات الأمة وعناصرها، فى يوم الجمعة ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ فى كنيسة الأقباط الكبرى بالقاهرة، وقررن تأييد مقاطعة هذه اللجنة الإستعمارية والإحتجاج على قدومها لمناوأة الأمة فى مطلبها الحق المشروع والإصرار على التمسك بإستقلال مصر التام.
فلتحى مصر وليحى الإستقلال التام»[3].

وقد وقعت عليه أكثر من ١٨٠ سيدة وآنسة فى مقدمتهم كل من: هدى شعراوى حرم على شعراوى باشا - شريفة رياض حرم محمود رياض باشا - نبوية موسى - خديجة على حرم على الكفراوى - حرم محمد بك على المحامى - حرم محمد بك نجيب - حرم الشيخ على غنيم - حرم إبراهيم حسن - حرم الشيخ يوسف غنيم - حرم شاكر حسن - عائشة فهمى - زينب محمد ابراهيم - درية الباجورى - أمينة القوصى... ... وغيرهم.

وأيضاً برلنته حرم ويصا واصف - إستر فهمى ويصا - وهيبه شاروبيم حرم نجيب إسكندر - بديعة شكرى بطرس - مقلده حرم الدكتور إبراهيم

١- جريدة مصر فى ٢٢ نوفمبر ١٩١٩.
٢- د. سميرة بحر: المرجع السابق: ص٩٥.
راجع نص المقال فى ملاحق ووثائق الكتاب.
٣- مذكرات عبد الرحمن فهمى: المرجع السابق: ص٢٤٣.

المنياوى - ملكه سعد - بلسم عبد الملك - حرم ميخائيل بك شاروبيم - سوخ ميخائيل - فتنه شنوده - رفقه توفيق - إستر منقباوى- مارى إبراهيم - عايدة جرجس - روزينا بولس - فايقه وهبه - ليزه مينا - أيدا لوقا - مارى بطرس - ليديا جرجس - روزينا إسحق - تريزه بشاره - اليس نسيم - تسامون لبيب - منيرة حبيب - زيزف بولس - شفيقه ناشد - عايدة جورجى - ملكه ميخائيل - فايزه ميخائيل - عزيزة أرمانيوس - روزه مرقس - أوجينى مسيحة - بديعة راغب - أديل برسوم - برلنته فهمى - بدور داود - ليزه جندى - مارى جندى - سوسنه أباديرـ مارى زكى- حكيمة حنا - منيرة صليب - بهجة جرجس - مارى ملك - مارى عبده - فكتوريا وهبه - وديعه حنا - فرحة شاء الله - صوفى مكرم- كوكب بولس - بهجه حنا - ملكه حنا - لولو إبراهيم - ساره ميخائيل - لولو جرجس - إسكندره ميخائيل - الست أم جرجس - الست عزيزة حنا - جميانة بولس - فريدة فريد كامل - مارى فريد كامل - حرم ميخائيل غبريال- حرم بولس أفندى جرجس - حرم القمص بولس - حرم برسوم غبريال - كريمة القمص غبريال بشاره - حرم نقولا إبراهيم - كريمة نقولا إبراهيم - حرم حماية حنا - دولت حماية - منيرة حماية - ماتلدا ميخائيل - عفيفة فهيم - ليزه جندى - مله سعد - عفيفه عبد الملك - فهيمة أندراوس - بلسم بنت القمص يوحنا - ذكيه القمص قلينى - أفراسينه سيداروس - عزيزة سيداروس - فريدة شنوده[١].

على الجانب الآخر، كانت السلطة العسكرية قد إعتقلت رئيس لجنة الوفد المركزية محمود سليمان باشا، ووكيلها إبراهيم باشا سعيد. وعليه تم إختيار **مرقس بك حنا** وكيلاً لهذه اللجنة. وهذا يعتبر رداً على تعين يوسف وهبه باشا رئيساً للوزارة المعادية للوفد[٢] وقد رحبت الصحف بهذا الإختيار وكانت هذه اللجنة قد تم تشكيلها فى أوائل أبريل ١٩١٩ للعمل داخل مصر بعد سفر الوفد المصرى إلى باريس. وكان من بين أعضائها **مرقس حنا - توفيق دوس - كامل بطرس - دكتور حبيب خياط - فهمى ويصا - صاروفيم عبيد[٣]..**

١- المرجع السابق: ص٢٤٤ و ٢٤٥.

٢- د. سميرة بحر: المرجع السابق: ص٨٧.

٣- المرجع السابق ص٨٦

ويُذكر أن السيدة صفية زغلول قد إستدعت عبد الرحمن فهمى بك سكرتير لجنة الوفد المركزية وقالت له: «إن قبول قبطى تأليف الوزارة مصيبة "فقال عبد الرحمن لها": إنه فكر فى ذلك وإنه سيقترح أن تنتخب لجنة الوفد المركزية مرقس حنا بك. وهو قبطى، رئيساً للجنة بالنيابة وبذلك نرد على الإنجليز بأن قبطياً يرأس وزارتنا وقبطياً يرأس حركتنا».. فقالت له: «هذا لا يكفى!»[1].

محاولة إغتيال

وإزاء هذا التوتر السائد بسبب قبول يوسف وهبه باشا تشكيل الوزارة المؤيدة للإنجليز والحماية ولجنة ملنر، قام شاب قبطى يدعى **عريان يوسف سعد** بإلقاء قنبلتين على سيارة رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا بشارع سليمان باشا (طلعت حرب حالياً) صباح يوم ١٥ ديسمبر ١٩١٩. وهو فى طريقه إلى وزارة المالية. ولكن لم يصب وهبه باشا بسوء. وقبض على هذا الشاب وهو يحاول إخراج مسدس من جيبه. وحوكم أمام محكمة عسكرية فى يوم واحد، إعترف خلالها بمحاولة الإغتيال. وصدر الحكم عليه بالأشغال الشاقة عشر سنوات. وقد أفرج عنه سنة ١٩٢٤ ضمن من شملهم العفو فى عهد وزارة سعد زغلول[2]..

وكتب عريان سعد قصة محاولته لإغتيال يوسف وهبه باشا مقال:(... ألف يوسف وهبه باشا الوزارة، مخالفاً قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية، وشعرنا أن تعيين قبطى رئيساً للوزارة هو لإيقاع الخلاف بين المسلمين والأقباط، وإثارة فتنة تقضى على وحدة الأمة فى ثورة ١٩١٩).

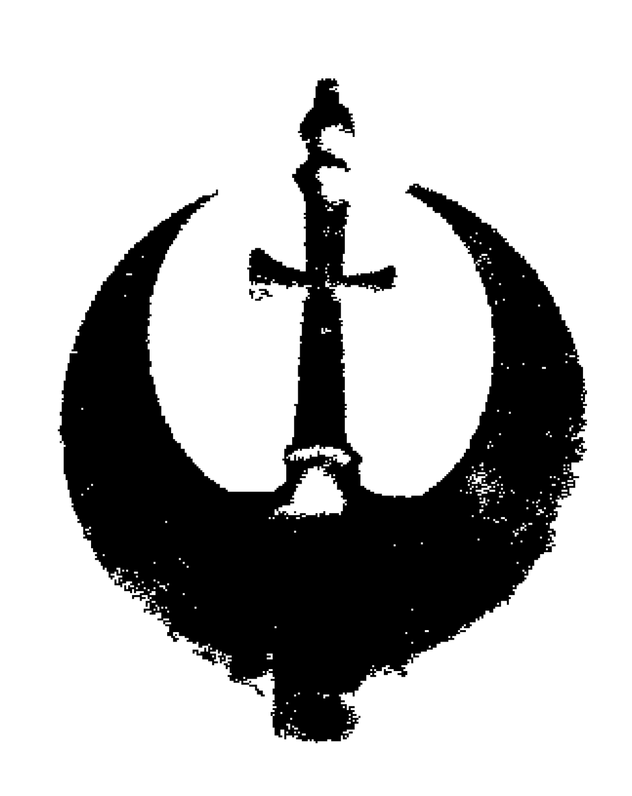
ثم إستطرد يقول: (وقبض علىّ فى الحال، ثم أخذونى إلى مكتب رئيس الوزراء، وكان مضطرباً، وجلس بجواره يحيى باشا إبراهيم وزير المعارف، ومحمود فخرى باشا محافظ القاهرة. وقال لى رئيس الوزراء: «ليه يا شاطر بتعمل كده!». قلت: «أنت خرجت على إجماع الأمة، لأن البطريرك طلب منك عدم تأليف الوزارة، وجاء لك وفد من الأقباط وطلب منك أن ترفض تأليف الوزارة، فرفضت مقابلته، وأرسلت لك برقيات من جميع الشعب ألا تؤلف الوزارة، وأنا أرسلت لك برقية باسم طلبة كلية الطب، ولكنك تحديت كل هؤلاء وألفت الوزارة!)[3].

١- مصطفى أمين: المرجع السابق ص١٣٠.
مذكرات عبد الرحمن فهمى: المرجع السابق: ص١٧٤.
٢- عبد الرحمن فهمى: المرجع السابق: ص٢٤٥.
٣- مصطفى أمين: الكتاب الممنوع: أسرار ثورة ١٩١٩. مطبوعات كتاب اليوم. الجزء الأول ص١٣١-١٣٤.

ويُذكر أيضا أن السيدة صفية زغلول عندما عرفت من عبد الرحمن فهمى محاولة الإغتيال التى قام بها عريان قالت: «إننى أريد أن أقبل هذا الشاب.. لا تدعوهم يقتلوه.. حاولوا أن تخطفوه» وبذلت محاولات لخطفه ولكنها فشلت[1].

من ناحية أخرى، وبعد إسبوع واحد فقط من محاولة إغتيال يوسف وهبه باشا. إستكمل الأقباط إستياءهم الشديد بإجتماع يوم ٢١ ديسمبر حضره نحو أربعة آلاف فى الكنيسة المرقسية الكبرى وتحت رعاية البابا كيرلس الخامس وبركته وبرئاسة القمص باسيليوس إبراهيم وكيل البطريركية وخمسة من زملائه الكهنة، جددوا فيه إحتجاجهم، وأرسلوا برقية إلى كل من يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء والجنرال اللبنى المعتمد البريطانى... وفى اليوم التالى ٢٢ ديسمبر إجتمع بالكنيسة وتحت رئاسة القمص باسيليوس نحو ألفين من السيدات للغرض نفسه، وأرسلن إحتجاجهن إلى رئيس الوزراء، والمعتمد البريطانى. وقد وقع على هذا الإحتجاج نيابة عن جميع السيدات كل من: **حرم حنا مسيحة - حرم عزيز مشرقى - حرم نجيب إسكندر - حرم روفائيل بغدادى - حرم صليب منقريوس - حرم ميخائيل لبيب - حرم ويصا واصف - الآنسة چولى صليب - الآنسة مارى ميرهم**[2].

وبهذا الموقف القبطى الوطنى رافضين تعاون يوسف وهبه مع الإنجليز تكمل الحركة الوطنية المصرية مسيرتها، وتواصل ثورة ١٩١٩ إنتصاراتها والسعى لتحقيق الغاية المنشودة لجميع المصريين الإستقلال التام للوطن الحبيب مصر.



١- مصطفى أمين: من واحد لعشرة. المرجع السابق ص١٣٠

٢- إيريس المصرى: المرجع السابق: ص٨٦.

١١

١٩٢١
عـــام مـــن المتاعـــب

دارت أحداث عام ١٩٢٠ كلها حول مسألة المفاوضات مع لجنة ملنر التى غادرت مصر دون أى نتيجة. بعد أن أقامت نحو ثلاثة أشهر، قاطعها المصريون، بناء على توجيهات من الوفد والحزب الوطنى.

وفى لندن إقتنع ملنر بأن الوسيلة الوحيدة للتفاهم مع شعب مصر هو الحوار مع الوفد.. وبعد عدة إتصالات تقدم ملنر بمشروع يتضمن الإعتراف بمصر سلطة مستقلة، تحت الضمان البريطانى (حماية)، وأن يكون لها قوة دفاع على أرضها.. ورفض سعد زغلول المشروع لعدم الإعتراف بإستقلال مصر التام[١].

ثم عاد ملنر وقدم مشروعاً ثانياً فيه ملحق يفصل السودان عن مصر، أثناء مفاوضاته مع عدلى يكن بموافقة الوفد.. وإختلفت الآراء حول قبول المشروع الثانى، الذى إعتبره سعد زغلول أساساً للمفاوضات مع الإنجليز.

وفى أكتوبر ١٩٢٠ سافر إلى لندن سعد زغلول وعدلى يكن المنتدب من الحكومة ومعهما عبد العزيز فهمى ومصطفى النحاس وعلى ماهر للتفاوض مع ملنر.. ولكن مع الإصرار الإنجليزى بقبول المشروع ككل ورفض الجانب المصرى. قطعت المفاوضات. وأعلن ملنر أن التفاوض لابد أن يكون مع الحكومة المصرية[٢]. وبدأ الوفد وسعد زغلول طريق العودة لمصر.

وفى هذا العام أيضاً إستقالت وزارة يوسف وهبه باشا (١٩ مايو) نتيجة لشعور الكراهية العام الذى كان يحيط بها، وأيضاً لسعى محمد توفيق نسيم ليكون بديلاً عن يوسف وهبه.

١- دكتور حسن مؤنس: المرجع السابق ص١٠٤.
٢- المرجع السابق: ص١٠٧.

إستهل عام ١٩٢١ بإستقالة اللورد ملنر من منصبه كوزير للمستعمرات، وخلفه ونستون تشرشل، الذى أعلن فى فبراير أن مصر جزء من الإمبراطورية البريطانية. كما أبلغت إنجلترا السلطان أحمد فؤاد أن المفاوضات ستكون بوفد رسمى يجرى تعيينه للوصول، الى إطار جديد، بدلاً من الحماية التى تعتبر غير مرضية ومقبولة[١].

وفى مارس ١٩٢١ سقطت وزارة نسيم، وألف عدلى يكن الوزارة التى سميت بوزارة الثقة. والتى وضعت فى برنامجها الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا. ومن ثم أرسل إلى سعد زغلول فى مارس لدعوة الوفد للإشتراك فى هذه المفاوضات..

سعد زعيم الأمة

فى الرابع من أبريل وصل سعد زغلول إلى مصر، بعد غيبة نحو سنتين، وإستقبل فى الإسكندرية والقاهرة، إستقبالاً شعبياً كبيراً. لقد خرجت مصر كلها فى مظاهرة حب صادقة لرجلها العائد. وهنا شعر سعد بأنه فى الحقيقة يمثل الأمة، وأن هذه الأمة لا تثق إلا فيه. لقد أصبح سعد زغلول فى يوم وليلة أقوى رجل فى مصر، أقوى من السلطان والحكومة والإنجليز، ومن أعضاء الوفد مجتمعين. كان إستقبال الشعب لزعيمه إستفتاء شعبياً حراً حصل به على الإجماع. تضاءل خصومه أمامه. العمالقة أصبحوا أقزاماً. أغلبية الوفد الساحقة، أصبحت أقلية مسحوقة، أصبح الشعب سلطاناً، أصبح صاحب الدولة، أصبح صاحب الفخامة. تهاوت عظمة السلطان. تهالك صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء، وأصيب صاحب الفخامة اللورد اللنبى نائب الملك بخيبة أمل، وراح يصرح بأنه نادم على أنه أشار فى يوم من الأيام على الحكومة البريطانية بالإفراج عن سعد زغلول[٢].

فى حفل مأدبة العشاء بالاسكندرية، تكلم **القمص يوحنا إلياس** الذى كان نائباً عن قداسة البابا كيرلس الخامس فى حضور هذا الحفل، وقال: «إن وقفتى هذه برهان على أن المصريين واحد، لهم سعد واحد».. ثم أضاف: «من ١٣٣٩ عاماً أعتاد أن يروا "ليلة القدر فى رمضان" ولكنها جاءت هذا العام من العجب فى شهر رجب» فضحك الناس وصفقوا إذ أن موعد وصول سعد زغلول باشا وافق ٢٥ رجب[٣].

وفى القاهرة يوم ٥ أبريل، وبعد وصول موكب سعد زغلول إلى مكان الإحتفال وأمام

١- عبد الرحمن الرافعى: فى أعتاب الثورة المصرية. الجزء الأول. مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الثانية ١٩٥٩. ص٨.
٢- مصطفى أمين: من واحد لعشرة. المرجع السابق ص٢٣١.
٣- مذكرات فخرى عبد النور: المرجع السابق ص١٠٦ و ١٠٧.

الألوف المحتشدة التى كانت تهتف بلسان واحد لسعد زغلول وللحرية والإستقلال.. ألقيت كلمات الترحيب بالزعيم من الشيخ محمد الخضرى والشيخ مصطفى القاياتى، وصاحب النيافة **الأنبا يوساب** مطران جرجا، نيابة عن قداسة البابا كيرلس الخامس[1].

وفى يوم ٧ أبريل حرص الزعيم سعد زغلول على زيارة قداسة البابا كيرلس الخامس فى مقر البطريركية، لأنه كان يعتقد فيه الصلاح والتقوى فضلاً عن مواقفه الوطنية المتعددة..

كان إستقبال قداسة البابا كيرلس الخامس لزعيم الأمة، إستقبالاً حافلاً، يعكس مدى المحبة الكبيرة التى فى قلب البابا لسعد زغلول، كما تكشف مدى الوعى الوطنى عند البابا فى تأييده لسعد زغلول، الذى وضع فيه المصريون جميعاً ثقتهم، من أجل الحرية والإستقلال.. يكتب فخرى عبد النور فى مذكراته عن الحوار بين البابا والزعيم فقال: **(كم كان المنظر مؤثراً حين عانقه البطريرك ودعا له وقال له: «أنت تعبت كثيراً» فقال سعد باشا: «سيُنسى هذا التعب بنجاح قضيتنا، وأطلب منك الدعاء»، فرد البطريرك قائلاً: «الله يساعدك ويقويك» فشكر له سعد باشا بقوله: «إن شاء الله ببركتك» فقال البطريرك «بركة الله تنجح وتفوز»..)**[2].

وغادر سعد زغلول البطريركية، بعد أن ودعه قداسة البابا كيرلس الخامس، والآباء الموجودون، وحيته الجماهير التى إصطفت على جنبات الطريق وهى تهتف وتدعو له. وكان من بينهم أساتذة وتلاميذ مدرسة الأقباط بالبطريركية.

وفى الإحتفالات التى أقيمت لزعيم الأمة سعد زغلول مثل: التجار - الأزهر - الهيئات النيابية - المحامون - المدارس - الجمعية الخيرية القبطية - جمعية ثمرة التوفيق... كان الأقباط مشاركون فى إلقاء كلمات الحب والوطنية لسعد ولمصر، نذكر منهم: **بشرى حنا - سينوت حنا - مرقس حنا - وهبى بك** - ومندوبون عن غبطة البطريرك.

عام من المتاعب

كان الإستقبال الشعبى الفائض لزعيم الأمة سعد زغلول وللإحتفالات التى أقيمت لتكريمه هنا وهناك، سبباً فى تصدع العلاقة بين سعد وعدلى يكن، مما عمل فى تصاعده على الإنقسام وتعقيد المسألة المصرية.

١- المرجع السابق: ص١١١.

٢- المرجع السابق: ص١١٢.







بدأت المعركة عندما رفضت حكومة عدلى إحتفالاً أقامه الموظفون لتكريم سعد، وإزاء إصرارهم، حولت الحكومة لجنة الإحتفال المكونة من تسعة موظفين. إلى المحاكمة التأديبية وهم: محمود فهمى النقراشى - فؤاد شرين - حسن أبو الفتوح - أحمد خشبه - **مكرم عبيد - نجيب إسكندر - صادق حنين - سلامة ميخائيل- زكى جبره.** وصدرت أحكام ما بين الفصل والخصم من المرتبات[١].

وعندما قامت المباحثات بين سعد وعدلى، أصر كل منهما على رئاسة الوفد المصرى للمفاوضات مع الإنجليز، سعد لكونه زعيم الأمة.. وعدلى لكونه رئيس الحكومة المصرية... وإزاء إصرار عدلى يكن على موقفه، وإعلانه أن وزارته ستنفرد بالمفاوضات بدون الوفد، بدأ سعد زغلول يهاجم عدلى يكن، مؤكداً أن وزارته لا تمثل الشعب، ولا تعبر عن إرادة الأمة، لأنها وزارة عينها السلطان أحمد فؤاد الذى يمثل سلطة الحماية، ولأن سياسة مصر الخارجية بيد إنجلترا الدولة الحامية وعليه لا يمكن لرئيس الوزراء أن يدعى أنه يدبر سياسة مصر الخارجية حتى يمكنه أن يرأس مأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة ومصيرها، وبعلاقتها مع الحكومة البريطانية، وذلك لأنه موظف من موظفى هذه الحكومة التى تقوم وتسقط بإشارة من المندوب السامى البريطانى. وبهذا تكون المفاوضات بين الحكومة الإنجليزية وبين الحكومة الإنجليزية أيضاً. أى بين الأصل وفرعه[٢].

ولكن عدلى يكن أصر على أن يتولى المفاوضات، برغم معارضة سعد زغلول، وبالرغم من المظاهرات التى إجتاحت البلاد تؤيد زعيمها، وبالرغم إنقسام الوفد نفسه بين مؤيد لسعد ومؤيد لعدلى[٣].

١- د. سميرة بحر: المرجع السابق ص١٠٠

٢- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ص١٠

٣- المؤيدون لسعد زغلول: مصطفى النحاس - واصف بطرس غالى - سينوت حنا - ويصا واصف - على ماهر - مرقس حنا - جورج خياط.

المؤيدون لعدلى يكن : حمد الباسل - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - أحمد لطفى السيد - محمد على علوبه - توفيق دوس - وهيب دوس - يوسف سليمان.

وتألف الوفد الرسمي برئاسة عدلي يكن، وحسين رشدى باشا نائباً، وعضوية إسماعيل صدقى ومحمد شفيق وأحمد طلعت ويوسف سليمان. إلى جانب مجموعة من المستشارين تتكون من خمسة وعشرين عضواً من بينهم **توفيق دوس بك وإلياس عوض بك**. وبالرغم من إشتراك الأقباط فى مواقف كثيرة إلا أن هذا الموقف لاشك كان يحسب على عدلي يكن، الذى كان يجب أن يستقيل، عندما شاهد بنفسه أنه لا يمثل الشعب المصرى[1].

وحدث أن تصاعد الغضب الشعبى ضد خصوم سعد زغلول، وضد عدلي يكن بل تحولت المظاهرات إلى إضطرابات بإطلاق النيران والإعتداء على بعض الأجانب، مما جعل ونستون تشرشل يعلن أن الإعتداء على الأجانب يجعل بريطانيا ملزمة بالبقاء فى مصر لحماية أرواحهم وأموالهم.

وبدأت المفاوضات بين عدلي يكن وكيرزون وزير خارجية بريطانيا، فى لندن، وإستغرقت شهوراً بلا جدوى، لإصرار بريطانيا على الإحتفاظ بمركزها فى مصر، وأن تظل جيوشها على أرض مصر، وتتولى السياسة الخارجية... وفشل عدلي يكن، وقرر قطع المفاوضات والعودة إلى مصر، لعله بذلك يكسب التأييد الشعبى، عندما يخرج المصريون لإستقباله كما حدث لسعد زغلول قبلاً..

ولكن المصريين لم يخرجوا من بيوتهم، ولم يستقبلوه رغم كل محاولات الحكومة ونداءاتها والزينات والأقواس التى أقامتها.. كانت القاهرة خالية تماماً من الناس، عندما مر موكب عدلي يكن، لقد تحولت مدينة القاهرة إلى مدينة للموتى، مدينة خلت فجأة من سكانها، الشوارع مهجورة، الحوانيت مغلقة، النوافذ مغلقة، لا عربة، ولا سيارة نقل، ولا سيارة خاصة، ولا عربة حانطور. كأن العاصمة المزدحمة هجرها أهلها فجأة. إنشقت الأرض وإبتلعتهم. صمت كالموت وسكون كالقبور.. حتى الشحاذون فى القاهرة أضربوا فى ذلك اليوم وإختفوا. لا نساء ولا رجال ولا أطفال.. وعندما سأل عدلي يكن: «أين سكان القاهرة؟» قال له ثروت باشا وزير الداخلية: «إن سعد زغلول أمرهم بإخلاء القاهرة يوم *وصول عدلى، فاستجابوا جميعاً للنداء*»[2].

وإذ أدرك عدلي يكن أن الشعب أقوى من السلطان، وأقوى من الحكومة، وأقوى من الإنجليز، شعر بالهزيمة الساحقة وإنكسر قلبه. وقدم إستقالته فى اليوم التالى مباشرة.

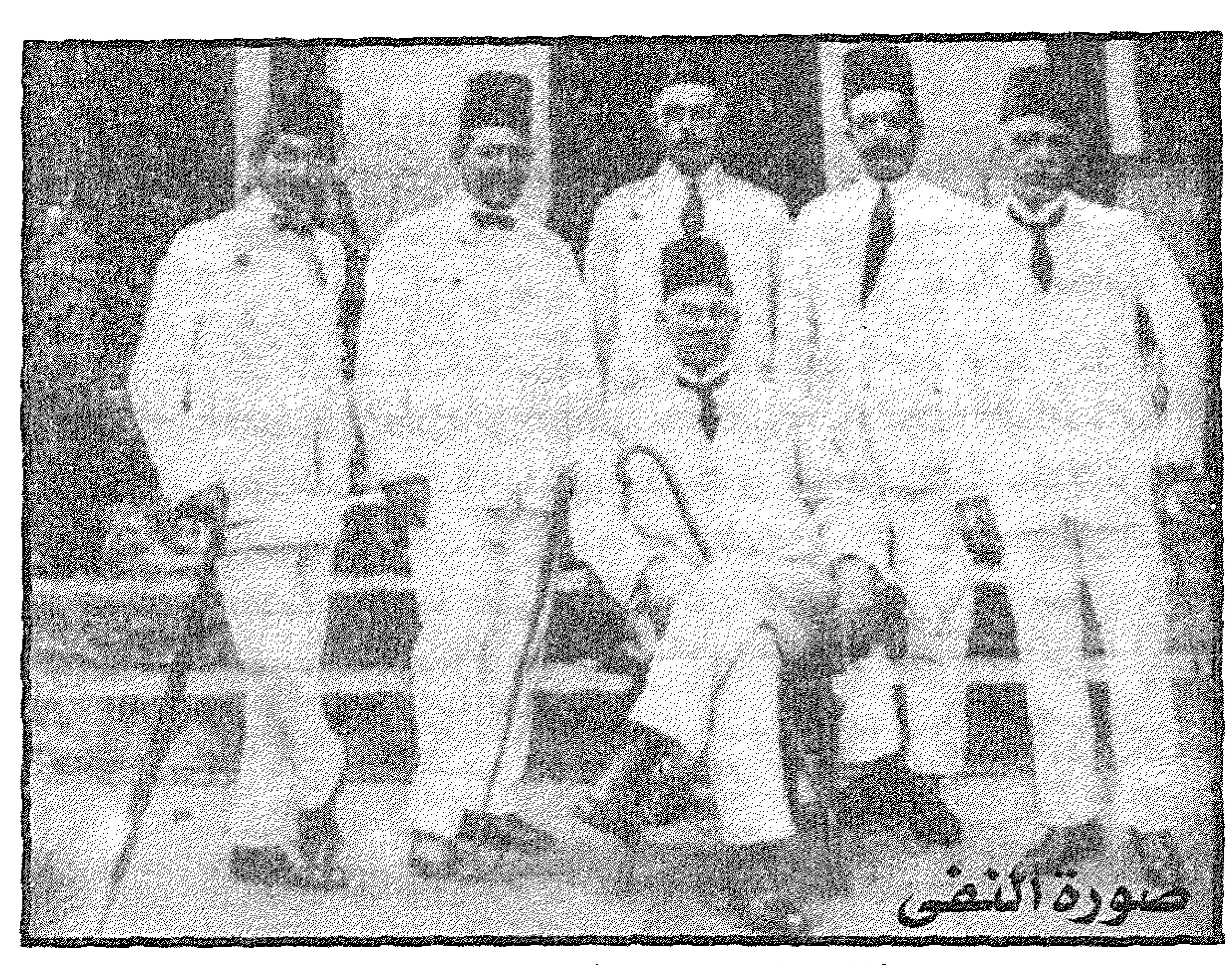
١- المرجع السابق: ص١٦.

٢- مصطفى أمين: المرجع السابق ص٢٣٣.

نفى سعد وصحبه

تصاعدت الأحداث سريعاً، عندما أرسلت السلطة العسكرية البريطانية إنذاراً إلى زعيم الأمة، تأمره بالتوقف عن إلقاء الخطب ونشر المقالات والبيانات المناهضة لها. ولكنه رفض الإنذار الإنجليزى، إعتماداً على توكيل الأمة المصرية له، للسعى فى الحصول على الإستقلال التام. ورد على المندوب السامى قائلاً: «إن للقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفراداً وجماعات، فإنا جميعنا مستعدون». كما أنذرت كلاً من: فتح الله بركات - عاطف بركات - مصطفى النحاس - جعفر فخرى - أمين عز العرب - **صادق حنين** - **مكرم عبيد** - **سينوت حنا**. بالتوجه إلى بلادهم للإقامة بها وعدم التدخل فى الشئون السياسية[1]. فأجابوا أيضاً بالرفض والإستمرار فى طريق إستقلال مصر.

ومن ثم قام الإنجليز بإعتقال سعد زغلول صباح يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢١، ومعه كل من: مصطفى النحاس - فتح الله بركات - عاطف بركات - **مكرم عبيد** - **سينوت حنا**. ثم نفيهم إلى جزر سيشيل فى المحيط الهندى شمال شرق جزيرة سيلان، التى نفى اليها قبلاً



سعد زغلول على يمينه مصطفى النحاس وسينوت حنا
وعلى يساره مكرم عبيد وفتح الله بركات وخلفة عاطف بركات

١- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق: ص٢٩ و ٣٠.

الزعيم أحمد عرابى.. ثم نقل سعد فى ١٨ أغسطس ١٩٢٢ إلى جبل طارق مراعاة لصحته[1].

وفى ضوء ذلك كان قادة مصر من الوفد يشكلون هيئة الوفد التى تتولى المسئولية بعد سعد زغلول فى المنفى، رغم محاولات السلطة البريطانية العسكرية فى القبض على كل الأعضاء فى كل هيئة يتم تكوينها. وكان من بينهم أسماء قبطية منها: **واصف بطرس غالى - ويصا واصف - چورج خياط - صادق حنين - مرقس حنا - سلامة ميخائيل - فخرى عبد النور - نجيب إسكندر - راغب إسكندر.**

واصف بطرس غالى

ويذكر أن كلاً من **واصف بطرس غالى وويصا واصف** كان لهما الدور الرائد فى جمع شمل الوفد، وتوجيه أول نداء للأمة، بعد نفى سعد زغلول. وهو فى نفس الوقت النداء الوحيد فى تاريخ الوفد الذى ظهر بتوقيع إثنين فقط من أعضائه وهذا نصه: «ننقل إلى البلاد فكرة الرئيس (سعد زغلول) نقلاً صادقاً، فنطلب إليها أن تواصل بلا إنقطاع جهودها النبيلة التى ترمى إلى تحقيق أمانيها. إن ظلماً كبيراً وقع، فعلينا أن نقابله بالصبر، وأن ندفعه بالشمم. لا تمكّنوا عدوكم من أسباب يبلغ بها أعماله ومشروعاته الأقليمية. فأكظموا أحقادكم فى أعماق قلوبكم، وإقبلوا بإبآء كل المظالم والآلام فى خدمة الوطن، إذ المظالم فى خدمة الوطن نعيم، والآلام شرف ليس فوقه شرف. لقد ضرب لنا سعد باشا مثلاً فتابعوا مثله، ولا تدعو شيئاً يحيد بكم عن طريقه المستقيم.. نفوا سعداً ولكن مبادئ سعد باقية، نفوا سعداً ولكن روحه تلهمنا وتؤيدنا وتقودنا. نفوا سعداً ولكن مصر باقية.

إننا مصممون على أن نواصل العمل. وأن نثابر فيه حتى نصل إلى غايتنا منه بعون الله، ولئن ضربنا الخصم تحت أيضاً، فليقومن غيرنا لأننا ندع علم مطالبنا يسقط من أيدينا.

أيها المصريون.. إن فى ميدان الضحايا والمجد لمتسع لِلجميع».

واصف بطرس غالى

ويصا واصف[2]

١- المرجع السابق ص٣٢.

٢- مذكرات فخرى عبد النور: المرجع السابق ص٣٣٥ و ٣٣٦.

ويذكر أيضاً أن السيدة **إستر فهمي ويصا** سكرتيرة اللجنة النسائية التي ترأسها أم المصريين صفية زغلول، كانت تقود عملية الإتصال بزوجات الوزراء وكبار الموظفين الإنجليز وتهديهم من أجل تحسين معاملة زعماء مصر المعتقلين. بل ذهبت لمقابلة اللورد اللبني نفسه لنفس الغرض..."[1].

وأيضاً قامت المرأة المصرية بالدور الأول في معركة مقاطعة البضائع الإنجليزية، وأقبل الشعب على المقاطعة إقبالاً رائعاً.. وكانت **صفية زغلول، وإستر فهمي ويصا، ومنيرة ثابت، ووجيدة ثابت، وشريفة رياض، وهدية بركات، وعطية أبو أصبع، وجميلة عطية وإحسان القوصي، وتماضر صبري،** يتولين إعداد قائمة كبيرة باسم كل محل إنجليزى أو شركة إنجليزية أو مطعم إنجليزى أو بنك إنجليزى من الإسكندرية إلى أسوان، وطبعت من هذه القائمة مئات الألوف من النسخ... وأفلست المحلات وأغلقت البنوك والشركات، ولم يتصور الإنجليز أبداً أن نساء مصر اللاتي يتولين هذه الحرب الخفية"[2].

لقد واجه الشعب المصرى بكل فئاته، أقباطاً ومسلمين الموقف بكل وطنية وشجاعة وقوة، ولم يعر إلتفاتاً لمسألة الإعتقال أو إطلاق الرصاص عليهم.. لقد غدت فيه روح التحدى والصمود من أجل الحرية والإستقلال.



١- د. سميرة بحر: المرجع السابق: ص١٠٨ و ١٠٩.

٢- مصطفى أمين: المرجع السابق ص٢٦٠.

١٢

١٩٢٣
الدستور وعودة سعد

ظلت مصر شهرين بدون وزارة بعد إستقالة عدلى يكن. وعندما عرضت الوزارة على عبد الخالق ثروت باشا، وضع شروطاً لقبول تأليفها من أهمها:

- أنه لا يقبل مشروع كيرزون.
- على الحكومة البريطانية إلغاء الحماية والإعتراف بإستقلال مصر.
- وضع دستور للبلاد وإنشاء نظام نيابى يتولى السلطة التشريعية.
- إعادة وزارة الخارجية التى ألغيت منذ إعلان الحماية، وإنشاء تمثيل سياسى وقنصلى مصرى فى الخارج.
- إلغاء وظائف المستشارين الإنجليز للوزارات، فيما عدا مستشارى المالية والحقانية، على أن لا يحضرا جلسات مجلس الوزراء.
- التفاوض مع الحكومة الإنجليزية، بعد تشكيل البرلمان المصرى الذى يعتمد هيئة التفاوض[١].

وكانت هذه الشروط وغيرها مقبولة وحسنة، بعد مراحل الغضب المصرى السابقة، وكل المحاولات من أجل الإستقلال. إلا أن الوفد أصدر بياناً رفض فيه هذه الشروط لأنها لم تتضمن "الجلاء التام" للإنجليز عن أرض مصر، وهذا هو جوهر الإستقلال المطلوب.. وقد وقع هذا البيان حمد الباسل، وعلى ماهر، وعلوى الجزار، ومراد الشريعى، وويصا واصف، وواصف بطرس غالى، ومرقس حنا، وجورج خياط[٢].

وفى ٣ فبراير ١٩٢٢ سافر اللورد اللنبى إلى لندن، لكى يعرض شروط عبد الخالق

١- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق: ص٤٠ و ٤١.

٢- المرجع السابق: ص٤٢.

ثروت على رئيس حكومته لويد چورج، ووزير خارجيته اللورد كيرزون. وبعد التباحث والتشاور، وافقت الحكومة البريطانية على هذه الشروط ومع إعلان يعرف بـ «تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢»..


لورد چورج لويد

وعاد اللنبى إلى مصر يوم صدور التصريح، الذى يتضمن إنهاء الحماية والإعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، مع التمسك بأربع تحفظات هى[١]:

١- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية.

٢- الدفاع عن مصر من كل إعتداء أو تدخل أجنبى.

٣- حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

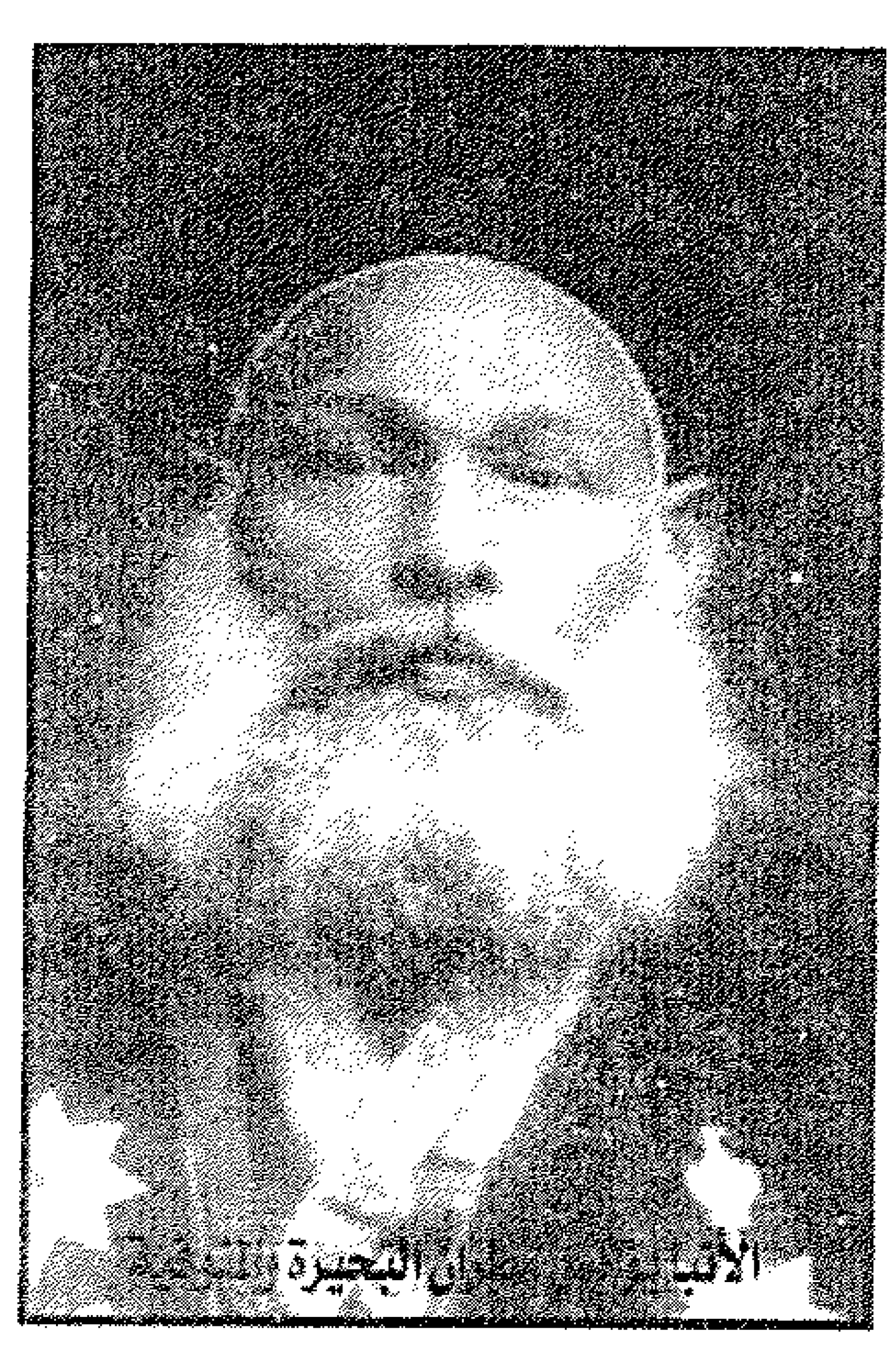
٤- السودان.


عبد الخالق ثروت

ولاشك أن هذه التحفظات كانت تعطى حق بقاء القوات البريطانية على أرض مصر. وقد رفضها الحزب الوطنى والوفد فى بيانين صدر عنهما.

وفى الأول من مارس ١٩٢٢، تألفت وزارة عبد الخالق ثروت باشا... وفى ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان أحمد فؤاد إستقلال مصر، والمناداة به ملكاً لمصر... وفى ١٣ أبريل ١٩٢٢ عين الملك فؤاد إبنه فاروق ولياً للعهد.

الدستور


الأنبا يؤانس مطران البحيرة والمنوفية

فى ٣ أبريل ١٩٢٢ شكلت حكومة عبد الخالق ثروت باشا لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الإنتخابات. وذلك من ٣٠ عضواً فسمت بـ «لجنة الثلاثين». وكانت برئاسة حسين رشدى باشا، وأحمد حشمت باشا نائباً للرئيس. وكان من الأقباط:

- **نيافة الأنبا يؤانس مطران البحيرة والمنوفية**

١- المرجع السابق: ص٤٣.

ووكيل الكرازة المرقسية (البابا يؤانس فيما بعد).

- **قلينى فهمى باشا.**
- **إلياس عوض.**
- **توفيق دوس**

وقد أتمت اللجنة مهمتها، ووضعت مشروع الدستور، بالرغم من مقاطعة الوفد والحزب الوطنى لها، اللذين كانا يطلبان بأن يضع الدستور جمعية وطنية، ينتخب أعضاؤها، لا لجنة تشكلها الحكومة فى ظل الأحكام العرفية[١]... ثم رفعته إلى عبد الخالق ثروت باشا فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢، للتصديق عليه بـ إصدار المرسوم الملكى الخاص به.. ثم قدمت إليه بعد أيام قليلة مشروع قانون الإنتخاب. ولكن إستقالته فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢، حالت دون صدور الدستور.

ومما هو جدير بالذكر أنه أثناء مناقشات لجنة الثلاثين ولجنتها الفرعية التى شكلها لوضع تقرير عن المبادى العامة التى يجب الأخذ بها فى مشروعى الدستور وقانون الإنتخاب.. أثير موضوع **«تمثيل الأقليات»** بعدد من النواب يناسب عددهم فى مصر. فوجد من يؤيده ويعارضه بشدة. وعندما أخذت الأصوات فى نهاية النقاش تقرر بالأغلبية عدم تمثيل الأقليات.

من ناحية أخرى عندما نشرت الجرائد خبر موافقة البعض على مسألة التمثيل النيابى للأقليات ومنهم: نيافة الأنبا يؤانس وتوفيق دوس وإلياس عوض، أسرع الأقباط إلى إستنكار ورفض هذا التمثيل للأقليات لما فيه من هدم للوحدة القومية، وعودة للتفريق بين الشعب الواحد.. وقد جاء هذا الإستنكار وهذا الرفض - رغم أن تمثيل الأقليات كان مطلباً فى مؤتمر أسيوط ١٩١١ - مؤكداً للوعى الوطنى والحس القومى لدى الأقباط.

فأصدر القمص باسيليوس إبراهيم وكيل عام البطريركية بياناً قال فيه: «أنه لا يوجد فى مصر الآن قبطى ومسلم، بل الجميع مصريون على السواء، وأن القول بأقلية وأكثرية ليس من شأنه إلا العمل على التفريق والإنقسام»[٢].

١- طارق البشرى: المرجع السابق ص١٦٥.

٢- د. زاهر رياض: المرجع السابق: ص١٦٧.

وأعلن **القمص بطرس عبد الملك** رئيس الكنيسة المرقسية الكبرى ورئيس المجلس الملى العام فى بيان له نشر بجريدة الأخبار أن تمثيل الأقليات هو من تطبيقات فرق تسد، ولعن من يوقظ الفتنة النائمة[1].

كما كتب كثيرون ينكرون مسألة الأقليات وتمثيلها مثل: **عزيز ميرهم - سلامة موسى - ميخائيل غالى - عوض الله إبراهيم - سلامة ميخائيل - فخرى عبد النور - قلينى فهمى - وديع صليب - نجيب إسكندر - كامل يوسف صالح - راغب إسكندر - ويصا واصف - مرقس حنا - چورج خياط - واصف غالى - وأنطون جرجس**[2].

كما عقدت إجتماعات كثيرة للأقباط فى كنيسة البطرسية والبحيرة والمحلة الكبرى والمنيا وأسيوط وجرجا وبورسعيد وسمالوط والبلينا وطنطا والزقازيق وبنها والفيوم وأيضاً أقباط نادى رمسيس. رفضت فيها تمثيل الأقليات.

أما على الجانب الإسلامى هناك من رفض هذه الموضوع بشدة وكتب مستنكراً نذكر منهم: د. طه حسين - عبد الحميد بدوى - عبد العزيز فهمى - إبراهيم الهلباوى - على ماهر - محمود أبو النصر - عبد الحميد مصطفى - أحمد طلعت[3]... كما نشرت بالجرائد مقالات لزعيم الأمة سعد زغلول التى فيها يدافع عن الوحدة القومية للمصريين ويرفض فكرة الأقليات أو التفرقة بين أبناء الشعب الواحد.

فى اليوم التالى لإستقالة عبد الخالق ثروت باشا كلف الملك رئيس الديوان الملكى محمد توفيق نسيم بتشكيل الوزارة الجديدة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢... وقد سعت هذه الحكومة إلى إدخال بعض التعديلات على الدستور التى تناسب الملك، وتلغى حق الأمة كمصدر للسلطات. كما تدخلت الحكومة البريطانية لحذف كل ما يتعلق بالسودان... وبعد نحو شهرين قدمت الحكومة إستقالتها فى ٥ فبراير ١٩٢٣ بدون أن تنظر فى مطالب المصريين فى الأفراج عن زعيم الأمة وصحبه، وخروج المعتقلين من السجن. بل وتلكأت فى إصدار الدستور حتى بعد التعديلات التى قامت بها[4].

١- جريدة الأخبار ١٥ و ١٧ مايو ١٩٢٢.

٢- د. سميرة بحر: المرجع السابق ص١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣.

٣- راجع تفاصيل المناقشات فى كتاب طارق الشرى: المرجع السابق: ص١٦٥ - ١٨٣.

٤- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق: ص٩١.

وبعد أربعين يوماً. عهد الملك فؤاد بتشكيل الوزارة إلى يحيى إبراهيم باشا فى ١٥ مارس ١٩٢٣.. حيث بدأت تعيد النظر فى نصوص مشروع الدستور وقانون الإنتخاب. ولكن كانت هناك معارضة شديدة لذلك، ومثلها عبد العزيز فهمى فى خطاباته التى أرسلها لرئيس الوزراء، من أجل إصدار الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين. التى كان هو عضواً فيها..

وبالفعل صدر الدستور يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ثم صدر قانون الإنتخاب فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣. وهو يعتبر أول قانون للإنتخاب يصدر فى عهد الدستور... وكانت هذه خطوة إيجابية فى طريق الحرية والإستقلال، والحياة الدستورية النيابية.

عودة زعيم الأمة

على أثر إصدار الدستور، وتحت ضغط الحركة الوطنية المصرية، رأت الحكومة البريطانية إن إستمرار نفى سعد زغلول سوف يؤدى إلى إستمرار الموقف المصرى الثائر... وبعد دراسة الأمر مع المندوب السامى اللورد اللنبى. صدر قرار الإفراج عن سعد زغلول فى ٣٠ مارس ١٩٢٣ وسافر من جبل طارق إلى فرنسا فى طريق العودة إلى مصر... كما أفرجت السلطات العسكرية فى أبريل على أعضاء الوفد السعدى وحسين القصبى وفخرى عبد النور ومحمود حلمى ومحمد نجيب الغرابلى وعبد المقصود متولى وصادق حنين وعبد القادر حمزه وأحمد وفيق وراغب إسكندر ... وفى مايو أفرجت أيضاً عن حمد الباسل ومرقس حنا وويصا واصف وبطرس غالى وعلوى الجزار ومراد الشريعى وجورج خياط... وفى يونيو أفرجت عن المنفيين فى سيشل وهم: فتح الله بركات ومصطفى النحاس وعاطف بركات ومكرم عبيد وسينوت حنا... كما أفرجت عن ٣٠٠ من المعتقلين السياسيين أبطال ثورة ١٩١٩. وقد تلقت الأمة المصرية كلها هذه القرارات بالفرح والإبتهاج، وإستقبلت أبطالها إستقبالاً حافلاً ورائعاً[١].

وفى مارسيليا بفرنسا، إستقبل المصريون المقيمون بفرنسا وإنجلترا وسويسرا سعد زغلول، يتقدمهم الدكتور حامد محمود ولويس أخنوخ فانوس. وأقاموا له حفلات التكريم تعبيراً عن محبتهم وفرحتهم بإطلاق سراحه وعودته إلى الوطن سالماً... ولأن صحة زعيم الأمة قد إعتلت كثيراً. آثر البقاء فى فرنسا طالباً الإستشفاء والراحة مما ألم به من أمراض.

١- المرجع السابق: ص١٢٠ و ١٢١.

وفى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣، عاد زعيم الأمة إلى مصر، وكانت عودته إلى أرض الوطن مظاهرة وطنية، لم تشهد البلاد مثيلاً لها، إلا يوم عودته بعد النفى إلى مالطه فى ٤ أبريل ١٩٢١.

يصف فخرى عبد النور فى مذكراته إستقبال الاسكندرية لسعد زغلول فيقول: «فى فجر هذا اليوم، خرجت الاسكندرية وعشرات الألوف ممن أمّها من المدريات المجاورة - على بكرة أبيها، مصريون وأجانب، تستقبل الزعيم البطل وكأنه أسطورة من أساطير التاريخ، فى مشهد رائع يعجز القلم عن وصفه. وتقلع السفن من الميناء إلى عرض البحر للإعراب عن إبتهاجها بعودته، تحف بها المئات من الزوارق الخاصة واللنشات التجارية وهى تقل حشوداً غفيرة من البشر، فكنت لا تسمع مع هدير الأمواج وتلاطمها إلا هدير الأصوات يتجاوز آفاق السماء لا تتميز منه إلا كلمة واحدة: سعد، سعد، سعد..! والرنين ورجع الصدى يتصادمان إلى أبعد مدى، فيثيرا فى النفوس رهبة وجلالاً.

حتى إذا ما رست الباخرة بجوار المرفأ، هجمت الجماهير من كل حدب على زعيمها. وكأنها لا تصدق أنه لايزال حياً، أو أنه كان فى الإمكان أن يعود إليها سالماً، بعد أن حكم عليه أعداؤها بالنفى والإبعاد مدى الحياة. وسعد واقف يحيّى هذه الجماهير بكلتا يديه، والدموع تنساب من عينيه. دموع الشكر والتقدير والعرفان»[١].

وفى اليوم التالى وصل بالقطار إلى مدينة القاهرة، التى إستقبلت زعيمها العائد إستقبالاً فائقاً.. وعن هذا الإستقبال وفرحة الشعب المصرى يكتب الأستاذ مصطفى أمين قائلاً: «خرج الشعب يرقص فى الشوارع. مواكب الجماهير تنشد الأناشيد. فرق الموسيقى تعزف الألحان الأعلام فوق البيوت. بيت الأمة مزين بألوف اللمبات الكهربائية. الأطفال يرتدون ملابس العيد النساء يزغردن. الأمة كأنها فى فرح كبير. وسعد هو العريس. زحفت الأقاليم إلى القاهرة. ليس فى فنادق القاهرة فراش خال. ليس فى القهاوى مقعد غير محجوز، إذا أطللت من نافذة وجدت الطرق كلها مفروشة بأجساد متلاصقة. ورؤوس متقاربة، ضاقت العاصمة الواسعة بالوافدين من الأقاليم. بعض الناس جاءوا فى القطار. وبعضهم فى السيارات. وأكثرهم زحفوا مشياً على الأقدام. نساء ورجالاً وأطفالاً. وشباباً. فقراء وأغنياء. محيت الألقاب. زالت الفروق. إنتهت الطبقات. الباشا يمشى بجوار الكناس. الشيخ يعانق القسيس. الخواجات يرقصون مع أولاد البلد. مصر كلها خرجت

١- مذكرات فخرى عبد النور: المرجع السابق: ص٤١٣ و ٤١٤.

تستقبل زعيمها بعد عودته من منفاه فى جزيرة سيشل وجبل طارق. صدرت الأوامر الى الجنود الإنجليز بأن يلزموا ثكناتهم. لم يظهر واحد منهم فى الطريق العام. بدت مصر لأول مرة وكأنها عادت إلى أصحابها. الفرحة فى كل وجه. البسمة على كل الشفاه. فى عيون المصريون وميض الإنتصار. كل واحد منهم يشعر بأن له نصيباً فى هذا النصر. هم الذين حطموا قيود زعيمهم. هم الذين كسروا أغلاله. هم الذين إنتزعوه من سجنه. هم الذين ذهبوا إلى المشانق وكأنهم يذهبون إلى حفلات زفافهم. هذه الأرض التى سيمر عليها الزعيم من محطة القاهرة إلى بيته كم فرشوها بجماجمهم. كم رشوها بدمائهم. كم زلزلت سماؤها بهتافهم. هنا كانت معاركهم. وفوق هذه الأرض سقط شهداؤهم. هنا تحدوا المدافع. وواجهوا الرصاص وإستقبلوا الموت وهم يهتفون بحياة زعيمهم. أن من حقهم أن يقيموا الأفراح والليالى الملاح. من حقهم أن يرقصوا بقدر ما شقوا، وأن يضحكوا بقدر ما بكوا، وأن يزغردوا بقدر ما نفثت قلوبهم من أنين! انهم يعلمون أن الصراع لم ينته. يعلمون أن بلادهم لاتزال محتلة. يعلمون أن إستقلالهم لم يكتمل. ولكنهم يعلمون أنهم كسبوا معركة كبرى عندما أرغموا أكبر إمبراطورية فى العالم على فتح سجونها ومنافيها وإطلاق سراح زعماء الثورة، بعد أن كانت تعلن وتؤكد أنهم سيموتون حيث هم فى منافيهم وسجونهم!

كان الشعب يشعر لأول مرة من سنوات طويلة بأنه يملك الشوارع التى يمشى عليها! يملك الألسنة التى تكلم بها. تمشى مواكبه فى الشوارع ولا يطاق عليها الرصاص. يهتف بحياة سعد فلا ترد عليه المدافع. لم يعد الهتاف بحياة سعد جريمة تستحق السجن. لم تعد الهتافات بحياة الإستقلال تخرس بطلقة من مدفع رشاش!

تفنن الشعب فى إستقبال سعد وتكريمه والإحتفال به يوم وصوله إلى القاهرة، الشعراء نظموا أروع قصائدهم، والمطربون ترنموا بأحلى أغانيهم، والكتاب سطروا أبلغ مقالاتهم. والفنانون رسموا أجمل لوحاتهم. والموسيقيون عزفوا أعذب ألحانهم. البيوت كانت توزع الشربات على المارين فى الشوارع. محل حسن الحاتى رفض أن يتقاضى ثمن ما يأكله الناس فى مطاعمه فى ذلك اليوم. دور السينما والمسارح فتحت أبوابها مجاناً للشعب. محلات حامد المواردى وكثير من المحلات الوطنية وزعت ألوفاً من أثواب الأقمشة على الفقراء. الشعب حاول أن يحمل سيارة سعد على كتفيه وتوسل سعد إليهم أن يتركوا السيارة تسير على عجلاتها »[1].

١- مصطفى أمين: المرجع السابق: ص٣٠١ و ٣٠٢.

١٣

١٩٢٤
وزارة الثـــورة

كان المصريون على موعد يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ لإجراء الإنتخابات وإختار نواب الشعب فى مجلس النواب الجديد، فى ظل دستور ١٩٢٣ وحكومة يحيى إبراهيم باشا الذى وعد بحرية الإنتخابات، لكى تخرج معبرة عن إرادة الشعب، وحقه فى الممارسة الدستورية.


يحيى ابراهيم

وفاز الوفد بنسبة ٩٠٪ من مقاعد المجلس البالغ عددها ٢١٤ مقعداً. وكان الفائزون من أبناء الشعب المجهولين، الذين إختارهم سعد زغلول فى الدوائر الإنتخابية... وقد سقط كبار الأعيان والباشوات، حتى رئيس الوزراء يحيى إبراهيم خسر أمام مرشح الوفد المجهول فى دائرته الإنتخابية بمنيا القمح.. وكان سقوطه شهادة له بنزاهته ومحافظته على حرية الإنتخابات، مما يذكر له بالخير فى تاريخ المجالس النيابية المصرية[1].

وقد عبر سعد زغلول عن هذه النتائج المذهلة بقوله: أنها الثورة الجديدة والتى أثبتت أنه كان على حق فى إيمانه بهذا الشعب، فالذين لم يخافوا من الإنجليز، لايمكن أن يخافوا من الباشوات. الفقراء الذين لم تستطع أن تشتريهم أغنى أمة فى العالم، عجزت عن شرائهم ثروات أصحاب الملايين[2].

كان الأقباط مشاركون فى هذه الإنتخابات مع الوفد وسعد زغلول الذى كان يقود تيار الحركة الوطنية، والعمل على وحدة الشعب الواحد.. فكان الوجود القبطى فى سائر اللجان الإنتخابية سواء كان مشرفين أو مرشحين فنذكر منهم: **بشرى حنا وناصف ويصا وسينوت حنا والقمص حنا غبريال** (أسيوط) **وجندى عبد الملك ود. رمزى**

١- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق: ص١٣٥.

٢- مصطفى أمين: المرجع السابق: ص٣١٢.

جرجس (الأزبكيـــة) **وويصا واصف** (المطرية بالمنصـــورة) **وراغب إسكندر** (أشمـون بالمنوفية) **ومكرم عبيد** (قنا).

أما خصوم الوفد - وخاصة حزب الأحرار الدستوريين- فكان لهم موقفاً مناهضاً للأقباط لتأييدهم الوفد، ولوجودهم بكل ثقلهم فيـه. فهاجموا كل المرشحين الأقباط وشككوا فى مدى إخلاصهم للحركة الوطنية... إلخ.

ولكن رجال الوفد من الأقباط كانوا يدافعون عن الحركة الوطنية المصرية التى لا تعرف القبطى من المسلم، وأنهم حريصون على وحدة الأمة..

أما الزعيم سعد زغلول فكان يشهد للأقباط ويقول: «إن النهضة الأخيرة إمتازت على سابقاتها، بأن أوجدت هذا الإتحاد المقدس بين الصليب والهلال. هذا الإتحاد الذى أرجو مصر جميعها أن لا تتهاون فيه فإنه فخار هذه النهضة وهو عمادها... هو الذى إضطرب له خصومنا إذا أسقط من أيديهم حجة كانوا يعتمدون عليها كلما أردنا تحرير رقابنا من النير الذى وضعوه فى أعناقنا. يقول خصومنا إننا حماة الأقلية فيكم، لأنكم قوم متعصبون فلابد من أن نبقى بينكم لحفظ العدل فيكم... هذه الحجة سقطت بإتحادكم، ولكنهم الآن ينتهزون فرصة الإنتخاب ليثبتوا الإنقسام فيكم. فأحذروا هذه الدسيسة، وإعلموا أنه ليس هناك أقباط ومسلمون، ليس هناك إلا مصريين فقط. ومن يسمونهم أقباط كانوا ولايزالون أنصار لهذه النهضة. وقد ضحوا كما ضحيتم، وعملوا كما عملتم، وبينهم أفاضل كثيرون يمكن الإعتماد عليهم. فأحسوا التراب فى وجوه أولئك الدساسين الذين يفرقون بين مصريين ومصريين. إن لا إمتياز لواحد على آخر إلا الإخلاص والكفاءة. فيهم أجسامنا وفيهم من هو أفضل من كثير منا، أقول هذا لأنى أقول الحق ويجب على كزعيمكم أن أقول الحق. لقد برهنوا فى مواطن كثيرة على إخلاص شديد وكفاءة... وأفتخر أنا الذى شرفتمونى بدعوتى زعيمكم بأن أعتمد على كثير منهم. فكلمتى ووصيتى فيكم أن تحافظوا على هذا الإتحاد المقدس، وأن تعرفوا أن خصومكم يتميزون غيظاً، كلما وجدوا هذا الإتحاد متيناً فيكم. ولولا وطنية فى الأقباط وإخلاص شديد لتقبلوا دعوة الأجنبى لحميتهم، وكانوا يفوزون بالجاه والمناصب بدل النفى والسجن والإعتقال، ولكنهم فضلوا أن يكونوا مصريين معذبين محرومين من المناصب والجاه والمصالح. يسامون الحيف ويذقون الموت والظلم على أن يكونوا محميين بأعدائهم أعدائكم. هذه المزية يجب علينا أن نحفظها وأن نبقيها دائماً فى صدورنا، وإنى أفتخر كما رأيتكم متساندين فحافظوا على إتحادكم»[١].

١- طارق البشرى: المرجع السابق: ص١٩٩.

ومن المعروف أن الزعيم سعد زغلول حرص كل الحرص على الذهاب إلى مقر البطريركية بعد عودته إلى أرض الوطن بعدة أيام، لكى يتقابل مع قداسة البابا كيرلس الخامس الذى كان يرتبط به إرتباطاً وثيقاً، ويطلب صلواته وبركته. فكم كان يوصى لجان الوفد عند تكوينها أن تذهب الى غبطة البطريرك، فتجد كل الترحاب والتأييد، وتتلقى بركته ودعواته لها بالتوفيق والنجاح[1]... ذهب سعد الى البطريركية يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٢٣، وهناك قال: «إن الإتحاد أساس نجاحنا وعماد مستقبلنا ولا فرق مطلقاً بين مصرى ومصرى، ويسرنى أن تكون مقاعد البرلمان مملوءة بالأكفاء سواء كانوا مسلمين أو أقباطاً»[2].

ولذلك نجح الأقباط الذين تم ترشيحهم من الوفد فى دوائرهم الإنتخابية. وبلغ عددهم ١٦ عضواً بنسبة ٨٪ تقريباً.

أما مجلس الشيوخ الذى إنتخب فى ٣٠ أبريل ١٩٢٤ فكان عدد أعضائة ١١٩ سنة ١٩٢٤. منهم ١٥ عضواً من الأقباط والمسيحيين عامة.

وزارة سعد زغلول

فى ضوء الفوز الساحق للوفد فى الإنتخابات، قدم يحيى إبراهيم باشا إستقالة وزارته إلى الملك فؤاء فى ١٧ يناير ١٩٢٤.. ثم عهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى سعد زغلول باشا بوصفه زعيم الأغلبية فى ٢٨ يناير ١٩٢٤.

وقد قدم سعد زغلول فى خطاب قبوله تأليف الوزارة للملك برنامج الوزارة وأسماء الذين إختارهم من الوزراء. وكان من بينهم وزيران قبطيان لأول مرة فى التشكيل الوزارى هما:

- **مرقس حنا بك لوزارة الأشغال العمومية.**
- **واصف بطرس غالى أفندى لوزارة الخارجية.**

فقال له الملك: «توجد غلطة فى الوزارة، إن الوزراء عشرة وفيهم وزيران قبطيان، مع أن التقاليد المتبعة أن يكون فى الوزارة قبطى واحد فى مقابل تسعة وزراء مسلمين..» فأجابه سعد زغلول قائلاً: «هذه ليست وزارة تقاليد، وإنما هى وزارة ثورة. وعندما كان الإنجليز يطلقون الرصاص على الشعب لم يلاحظوا نسبة واحد على عشرة بين الأقباط والمسلمين. وعندما نفونا إلى سيشيل لم يراعوا النسبة أيضاً فكنا أربعة مسلمين وإثنين أقباط.

١- زهران رياض: المرجع السابق: ص١٧٠.

٢- محمد على علويه: المرجع السابق: ص١٤٠

وعندما حكم الإنجليز على أعضاء الوفد بالإعدام، لم يراعوا النسبة كذلك فكانوا ثلاثة من المسلمين وأربعة من الأقباط فكيف نراعى نحن الآن هذه النسبة... فهزّ الملك فؤاد رأسه ووافق مضطراً، ثم عاد وقال: «إن فى الوزارة إثنين من الأفندية هما واصف غالى وزير الخارجية ومحمد نجيب الغرابلى وزير الحقانية، ولم تجر التقاليد على أن يصبح الأفندية وزراء. ولهذا فإننى أرى أن أنعم عليهما برتبة الباشوية ويصدر المرسوم بأسماء الوزارة جميعاً باشوات. فقال له سعد: «هذا تكريم عظيم. ولكننى أريد أن يصدر المرسوم وفيه أفندية يتولون الوزارة. وبعد أن يصدر المرسوم يمكن لجلالتكم أن تنعموا عليهما برتبة الباشوية... فوافق الملك ووقع مرسوم تشكيل الوزارة[١].

وإستقبلت الأمة المصرية وزارة سعد بالغبطة والإبتهاج وأسمتها «الوزارة الشعبية».

وقد قامت الوزارة بأعمال هامة يأتى فى مقدمتها الإفراج عن باقى المعتقلين الساسيين الذى بلغ عددهم ١٤٧ سجيناً من بينهم: **توفيق صليب وعازر غبريال**. ... من ناحية أخرى واجهت الحكومة المشاكل المتعددة المتمثلة فى مسألة السودان والمحادثات مع بريطانيا بشأن الجلاء التام عن الأراضى المصرية، الخلاف مع الملك، مظاهرات الأزهريين بإيعاز من السراى[٢].

ولكن الحادث الذى عصف بوزارة سعد هو مقتل السير لى ستال سردار (قائد) الجيش المصرى وحاكم السودان العام فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، بيد خمسة مصريين. وتقديم بريطانيا إنذارين لحكومته بإعتبارها مسئولة عن الحادث من وجهة نظرها.. وإزاء رفض سعد بعض المطالب فى الإنذارين. قدم إستقالته للملك فؤاد يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤[٣].

وقد كلف أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ، بتشكيل الوزارة الجديدة فى ٢٤ نوفمبر من تسعة وزراء منهم **نخله جورجى المطيعى بك** وزيراً للمواصلات. وعملت على التسليم الكامل للإنجليز وتحقيق كل مطالبهم التى رفضها سعد زغلول.. ثم إعتقلت السلطة العسكرية بعض النواب وكان من بينهم: **مكرم عبيد وراغب إسكندر**... كما صدرت التعليمات بجلاء الجيش المصرى من السودان.. وتأجل إنعقاد البرلمان ثم حل المجلس بعد ذلك فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤. وعادت الأمة إلى ميدان الصراع من جديد[٤].

١- مصطفى أمين: المرجع السابق ص.٣٢٠.

٢- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق: ص١٤٣ و ١٦٢ و ١٧٧ و ١٨٠

٣- المرجع السابق: ص١٨٣ - ١٩٣.

٤- المرجع السابق: ص٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢١٠

١٤

١٩٢٧
معاً فى أغسطس

فى غمرة الأحداث العاصفة بكل إنجازات الثورة والشعب ورجال الحركة الوطنية. جاء تأسيس حزب الإتحاد من المنفصلين عن الوفد فى يناير ١٩٢٥ على قاعدة الولاء للعرش، ومعبراً عن إرادة السراى وتحقيقاً لرغباتها!!.

أما حكومة أحمد زيور باشا فقد قررت إجراء الإنتخابات العامة يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ لإختيار ٢١٤ نائباً فى البرلمان، ولكن بعد أن عدلت معظم الدوائر الإنتخابية لكى يفوز مرشحى الحكومة أمام مرشحى الوفد!!.

وجاءت النتيجة بفوز الوفد بـ ١١٦ مقعداً، ولكن الحكومة أعلنت فى بيانها أن الأحزاب الأخرى نالت الأغلبية وعلى ذلك قررت الإستمرار فى الحكم. ثم عدلت فى التشكيل الوزارى لكى يلائم نتائج الإنتخابات بدخول وزراء من حزبى الأحرار الدستوريين والإتحاد وبعض المستقلين. وأختير فيها توفيق دوس وزيراً للزراعة.


أحمد زيور باشا

وعندما إنعقد مجلس النواب الجديد يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ فاز سعد زغلول برئاسة المجلس بـ ١٢٣ صوتاً بينما حصل عبد الخالق ثروت على ٨٥ صوتاً فقط. وهذا أسفر عن أغلبية وفدية فى المجلس وبذلك لا تحوز الوزارة ثقة المجلس الجديد.. فقدم رئيس الوزراء زيور إستقالته للملك، فلم يقبلها وجدد الثقة فيه. وكان البديل هو حل المجلس، وإجراء إنتخابات جديدة فى مايو ١٩٢٦!.. وهكذا كان عمر هذا المجلس النيابى تسع ساعات فقط، لأنه إنعقد فى الساعة الحادية عشر صباحاً، وتم حله فى الثامنة مساءً[1]..

١- المرجع السابق: ص٢٤١ - ٢٤٤

وهكذا تعطل الدستور بيد حكومة السراى!!. ويذكر أن عدد النواب الإقباط فى هذا المجلس كان ١٥ عضواً، أختير منهم **ويصا واصف** وكيلاً للمجلس مع على الشمس باشا!!.



وفى مايو ١٩٢٥ قدم اللورد اللنبى إستقالته من منصبه، وعينت الحكومة البريطانية اللورد چورچ لويد بدلاً منه، وجاء إلى مصر فى أكتوبر ١٩٢٥، وإستقبلته الحكومة إستقبالاً ملكياً!!.

وحدث فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، أن تحدى أعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ قرارات حل المجلسين وتلبية دعوة الأحزاب وعقدوا إجتماعهم فى فندق الكونتننتال بعد أن منعتهم الحكومة من دخول مبنى البرلمان، وأصدروا قراراتهم بحجب الثقة عن الوزراة والإحتجاج لمخالفة الدستور، وإستمرار دور إنعقادهم. ووقع عليه جميع أعضاء المجلسين البالغ عددهم ١٧١ من بينهم الأقباط النواب وهم: **بشرى حنا - د. نجيب إسكندر - ويصا واصف - غالى إبراهيم - شهدى بطرس - چورچ خياط - عزيز أنطون.**

أما أقباط مجلس الشيوخ فهم: نيافة الأنبا لوكاس مطران منفلوط - إبراهيم يوسف عطا الله - فهمى حنا ويصا - سوريال غبريال[1].

وفى ديسمبر ١٩٢٥ أصدرت حكومة زيور قانوناً جديداً للإنتخابات بهدف تضيق حق الإنتخابات وأيضاً رداً على إجتماع البرلمان المنحل وقراراته.. وكان لابد أن تكون هناك وقفة من الأحزاب والأمة كلها إزاء تصرفات هذه الوزارة.

ومن ثم قام سعد زغلول باشا بدعوة أعضاء الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين من أجل توحيد الصفوف لمواجهة حكومة زيور وإسقاطها فى الإنتخابات. وكونوا لجنة من الأحزاب الثلاثة لتنظيم وتنسيق الجهود المشاركة من ١٣ عضواً وهم:

- من حزب الوفد: فتح الله بركات - على الشمس - علوى الجزار - **ويصا واصف.**

- من الحزب الوطنى: حافظ رمضان - أحمد لطفى - عبد الحميد سعيد- محمد زكى على

١- المرجع السابق: ص٢٤١ - ٢٤٤

- أحمد وجدى.

- من حزب الأحرار الدستوريين: محم محمود - محمود عبد الرازق - حافظ عفيفى - أحمد عبد الغفار.

وفى ١٩ فبراير ١٩٢٦ عقد المؤتمر الوطنى حضره جميع أعضاء مجالس النواب والشيوخ السابقة وأيضاً الوزراء السابقون بل المرشحون الذين لم ينجحوا فى إنتخابات ١٩٢٥. فبلغ عدد الحاضرين ١٠٩٧ عضواً. ورأس المؤتمر سعد زغلول، وكان معه عدلى يكن وعبد الخالق ثروت. وقرروا جميعاً تأييد التحالف بين الأحزاب الثلاثة ودخول الإنتخابات على حسب قانون ١٩٢٤ وتأليف وزارة موثوق بها من الأمة.. ثم شكلوا لجنة للقيام ما يلزم لتنفيذ هذه القرارات ضمت كل من: عبد الخالق ثروت - فتح الله بركات - محمد محمود - **واصف بطرس غالى** - مصطفى النحاس - محمد على علوبه - **ويصا واصف** - على الشمس - حافظ عفيفى - أحمد عبد الغفار - حافظ رمضان - عبد الحميد سعيد - أحمد لطفى - محمد زكى على - وأحمد وجدى[1].

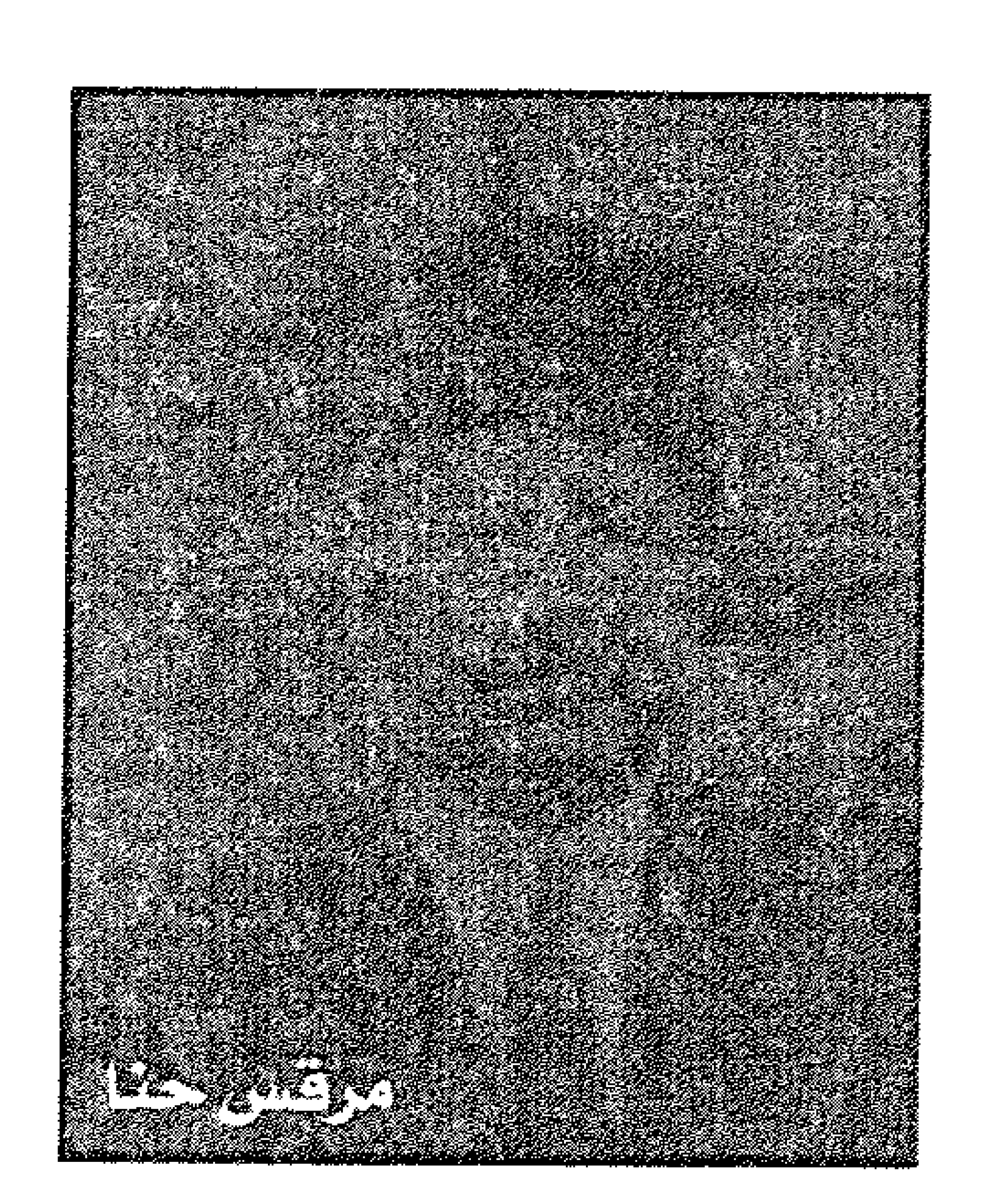
وهكذا نجد الحركة الوطنية تأخذ موقفاً إيجابياً من أجل مستقبل الأمة كلها نرى فيها مشاركة الأقباط مع المسلمين.

أذعنت حكومة أحمد زيور لقرارات المؤتمر الوطنى، وتحدد يوم ٢٢ مايو ١٩٢٦ لإجراء إنتخابات البرلمان.. وجاءت نتيجتها بفوز الأحزاب المتحالفة ١٩٩ مقعداً منها ١٦٥ للوفد و٢٩ للأحرار الدستوريين و٥ للوطنى بينما حصل حزب الإتحاد الذى تسنده الحكومة على ٥ مقاعد فقط وحصل المستقلون على ١٠ مقاعد... وكان عدد النواب الأقباط الناجحين ١٧ عضواً بنسبة ٩٪ تقريباً.

الوزارة الإئتلافية

وهكذا سقطت حكومة زيور باشا الذى قدم إستقالته للملك فى ٧ يونيو ١٩٢٦... وكان سعد زغلول باشا زعيم الأغلبية وعدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا المستقلين، قد إتفقوا على عدم تولى سعد باشا رئاسة الوزارة الجديدة لتفويت الفرصة على السراى التى تتربص بالحياة الدستورية وتريد أن تبطش بها من جديد، وأيضاً على الإنجليز لأن اللورد لويد المعتمد البريطانى كان يتربص بسعد ولا يريده فى أية وزارة...

١- المرجع السابق ص٢٥٦.



وعليه إتفقوا على تولية عدلى يكن مسئولية رئاسة الوزراء على أن يكون عبد الخالق ثروت وزيراً للخارجية.. ورحب الملك بإختيار عدلى يكن وكلفه بتشكيل الوزارة الإئتلافية من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين والمستقلين فى ٧ يونيو ١٩٢٦. وجاء فيها **مرقس حنا باشا** (الوفد) وزيراً للمالية[١].



وإجتمع البرلمان فى ١٠ يونيو ١٩٢٦، إنتخب سعد زغلول باشا رئيساً لمجلس النواب ومصطفى النحاس والأستاذ **ويصا واصف** وكيلين... وبدأ يمارس مسئولياته الوطنية. ولاشك أن عودة الحياة الدستورية وتشكيل مجلس النواب والشيوخ هو من أهم إنتصارات الأمة المصرية فى هذه السنة.

ولكن فى ١٩ أبريل ١٩٢٧ قدم عدلى يكن باشا إستقالته الغير متوقعة، والتى أحدثت دوياً فى وسط الأمة، وكم حاول سعد زغلول إقناعه بالعدول عن الإستقالة. ولكنه أصر على ذلك. وقبلها الملك.



ومن ثم طالب سعد زغلول رفيقه الآخر عبد الخالق ثروت باشا بضرورة تحمل المسئولية بلا تردد. فقبلها وعهد إليه الملك تشكيل وزارته الإئتلافية فى ٢٦ أبريل ١٩٢٧. والتى تولى فيها **مرقس حنا باشا** وزارة الخارجية.. وسارت هذه الوزارة على نفس سياسة الوزارة السابقة.

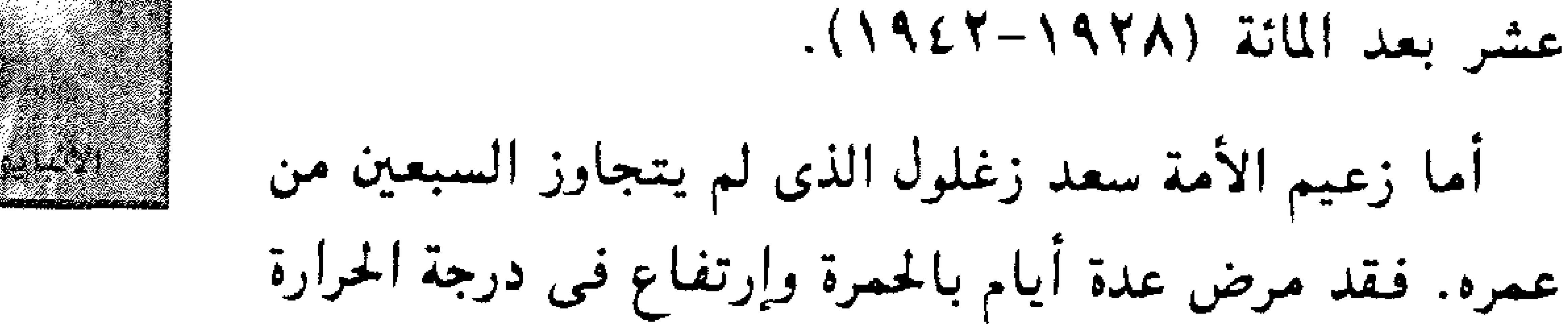
١- يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية. المرجع السابق ص .

معاً فى أغسطس ١٩٢٧

وجاء شهر أغسطس ١٩٢٧ لتفقد مصر الرجلين اللذين إرتبط بعضهما ببعض، وكانا حريصين على تأكيد مصريتهما ووطنيتهما من خلال صداقتهما معاً. وجاء الموت أيضاً ليربط بينهما فى شهر واحد وعام واحد، وهما البابا كيرلس الخامس، والزعيم سعد زغلول.

كان البابا كيرلس الخامس قد تقدم فى العمر حاملاً خمسة وتسعين عاماً على كتفه، ولكن هذه السنوات الطويلة لم تضعف غير جسمه. أما روحه فظلت شفافة كما ظل عقله متنبهاً، وظل قادراً متابعة ومشاركة ما يحدث فى مصر. فقداسته هو الذى تعاطف مع أحمد عرابى وتجاوب مع مصطفى كامل موقد جذوة الوطنية. وهو الذى شارك سعد زغلول وأيده فى طريق الثورة والإستقلال.. لقد كان قداسة البابا كيرلس الخامس صورة مشرقة ومضيئة بوطنيته ومواقفه العديدة من أجل بلاده التى أحبها، من أجل مصر الوطن الحبيب...

وهكذا وفى السابع من أغسطس وهو اليوم اليوم من صوم السيدة العذراء، التى أحبها البابا كيرلس، كما ظهرت له فى بداية حياته النسكية الرهبانية بدير البراموس.. إنتقل الأب الطوباوى إلى السماء، وإنطلقت روحه الطاهرة بسلام بعد أن جلس بطريركياً على كرسى كنيسة الإسكندرية ٥٢ عاماً و٩ أشهر و٦ أيام.. ودفن بمقبرة الآباء البطاركة، بالكنيسة المرقسية الكبرى بالأزبكية...


الأنبا يؤانس مطران البحيرة والمنوفية

وعلى أثر ذلك تولى نيافة الأنبا يؤانس مطران البحيرة والمنوفية ووكيل الكرازة المرقسية المسئولية الكنسية كقائمقام بطريرك بقرار من المجمع المقدس فى ١٠ أغسطس عام ١٩٢٧. وتبعه قراراً ملكياً من الملك فؤاد الأول بذلك... ثم قرروا إختياره للبطريركية فى ١٨ يوليو ١٩٢٨. فأصبح البابا يؤانس التاسع عشر البطريرك الثالث عشر بعد المائة (١٩٢٨-١٩٤٢).

أما زعيم الأمة سعد زغلول الذى لم يتجاوز السبعين من عمره. فقد مرض عدة أيام بالحمرة وإرتفاع فى درجة الحرارة أثناء إقامته فى ضيافة إبن أخته فتح الله بركات فى بلبيس.. وعلى أثر عودته إلى القاهرة تحسنت صحته قليلاً ولكن الحرارة عاودت الإرتفاع برغم محاولات الأطباء. وضعف النبض.. حتى فاضت روحه فى مساء يوم ٢٣ أغسطس...

وقد إرتجت الأمة المصرية لوفاة سعد زغلول، وعم الحزن أرجاء الوادى.. وشيعت جنازته ظهر الأربعاء ٢٤ أغسطس، ودفن بالإمام الشاعى... ثم نقل إلى الضريح الحالى الذى أعدله فى إحتفال مهيب يوم ١٩ يونيو ١٩٢٦... وهكذا رحل سعد زغلول بعد نضال وكفاح من أجل الحرية والإستقلال لبلاده التى أحبها مصر الوطن المقدس.. كما قدم صورة مشرقة ومضيئة للزعيم الوطنى. رجل كل المصريين الذى لا يعرف إلا المصريين معاً وليس أقباطاً ومسلمين. رجل الشعب الواحد فى الوطن الواحد «مصر»..

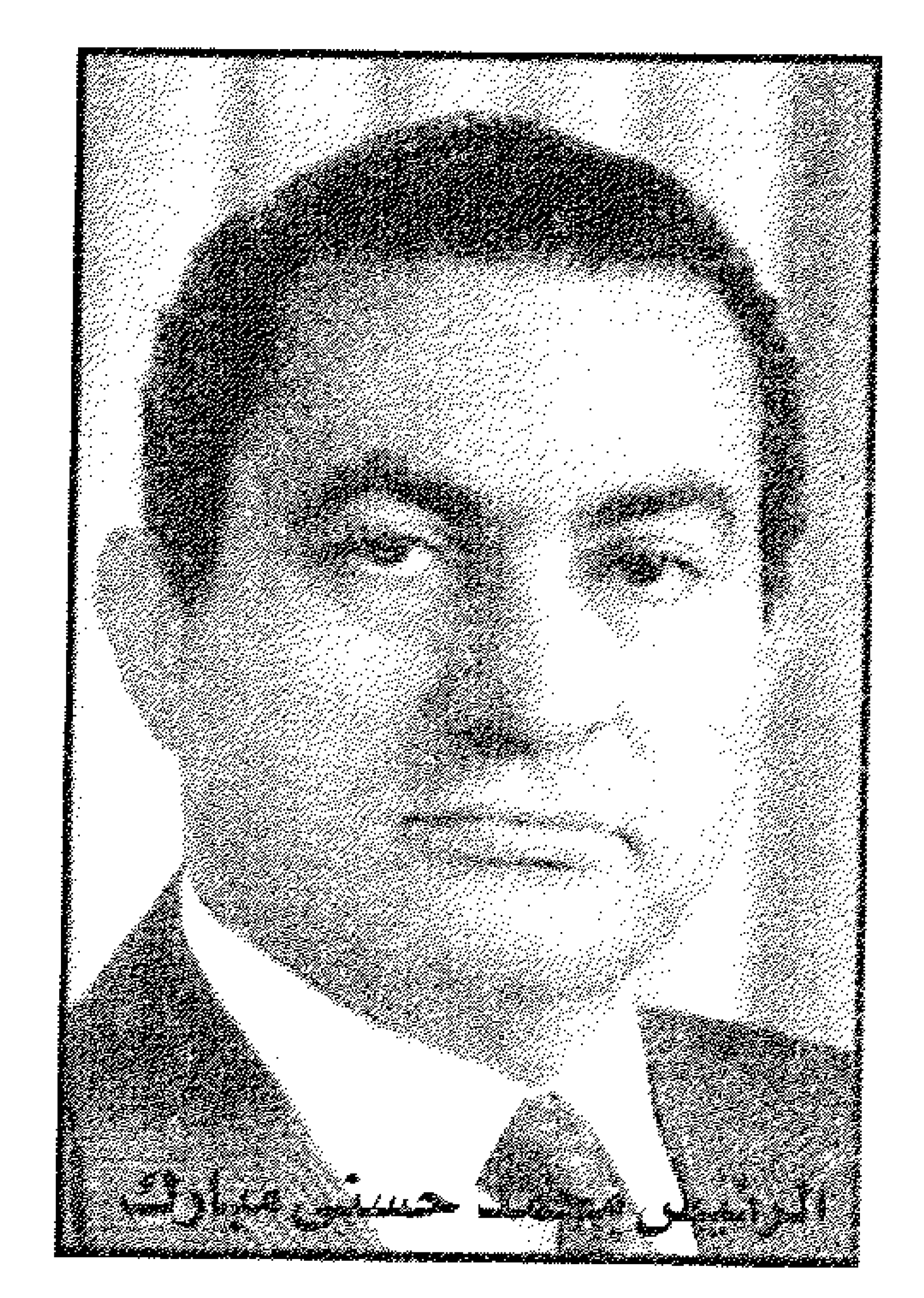
هكذا كانت مسيرة المشاركة الوطنية للأقباط خلال سنوات حبرية قداسته البابا كيرلس الخامس... وقد واصل الأقباط مشاركتهم الوطنية بنفس القوة الدافعة التى فيهم وهى المشاعر الوطنية والإنتماء والإرتباط ببلادهم، مع الوعى بالتاريخ القومى لواقع مصر للمصريين[1].



١- نطلب من الرب المعونة لكى نقدم بقية المشاركة الوطنية للأقباط فى الجزء الثانى من عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٥٢ ثم تتلوها كتب أخرى حتى أيامنا المعاصرة إن شاء الله.

الملاحق والوثائق

من خطاب الرئيس حسنى مبارك[١]



أكد الرئيس حسنى مبارك فى خطابه بمناسبة عيد العمال مايو ١٩٩٧. على حقيقة مواطنة الأقباط، وأنهم جزء أصيل من النسيج الوطنى لمصر فقال:

شكراً لله، أن تمكنت مصر من تطويق مؤامرة الإرهاب، وإنحصرت الظاهرة فى حجمها الحقيقى، مجرد جماعات مأجورة تعمل لصالح قوى خارجية لا تريد لمصر الإستقرار أو التقدم.

جربوا فى البداية - ودون أى نجاح - محاولة تصدير الفتنة الطائفية إلى الوطن يفخر بسماحته، ويعتز بوحدته الوطنية، والآن يعاودون المحاولة بعد إفلاس مشروعهم الإجرامى، لكن الشعب المصرى بكل أقباطه ومسلميه يدرك خسة الهدف ويعرف أبعاد المؤامرة.

إن أقباط مصر - أيها الأخوة والأخوات - هم جزء أصيل من نسيجها الوطنى، مواطنون شرفاء لهم مالنا وعليهم ما علينا، حقوقهم مصونة لأنها حقوق كل مصرى، شركاء أصلاً فى وطن يعتنق السماحة، تعلم منذ ثورة ١٩١٩، أن الدين لله والوطن للجميع.

إذا تكلمنا عن الوحدة الوطنية ما أحبش أخوض فى الموضوع ده لأنه موضوع مفتعل يطلع تصريح من هنا لغرض فى نفس صاحبه أو لإثارة فتنة وقد يرد عليه البعض لتصفية حسابات أو قد يكون مجرد مقالة لكنها فى النهاية تثير الرأى العام.. فأرجو من إخواننا الذين يقدمون مقالات للصحف أن يراعوا القيم والمبادئ المصرية ويعلموا تماماً أن مصر مسلم أو مسيحى كلهم يعمل تحت علم واحد هو العلم المصرى.

لا داعى لأن نتكلم فى هذا الموضوع لأنه مفتعل وطول عمرنا عايشين مع بعض ومش حانتغير ومش حانتفرق لأن الدستور دستور قوى يعامل المصرى لكم دينكم ولى دينى.

أما أنا لى إعتقادى وأنت عقيدتك بس كلنا مصريين خلاص كل واحد حر لأن من أيام سعد زغلول أن الدين لله والوطن للجميع هذا مبدأ ستظل عليه.

١- الأهرام فى ١٩٩٧/٥/١.

من حوار مع الرئيس حسني مبارك

هل تنوى الحكومة إتخاذ خطوات تشريعية لتعديل القوانين المتعلقة ببناء الكنائس لإزالة أسباب الشكاوى التى إستغلها البعض فى الخارج بإتهام الإدارة المصرية بسوء معاملة الأقباط.

الرئيس مبارك: أولاً نحن لا نعامل الأقباط معاملة بمثل هذه الإدعاءات والإفتراءات التى يتهموننا بها، هذا كله تشنيع، وعدم فهم.. والبابا شنوده يتكلم بصراحة ويرد عليهم، ثم إن.. هناك بعض أمور قد إستقرت منذ فترة طويلة مثل القيام ببعض الإصلاحات أو التعديلات فى الكنائس نحن نسمح بها. وبالنسبة لهذا الموضوع عموماً أريد تأكيد أن الأمور الخاصة بالنسبة لبناء كنيسة واضحة جداً، وهى ضرورية من أجل مراعاة ألا يصطدم بعض المتشنجين بعضهم بعضاً.. ولم يحدث أن ورد طلب بناء كنيسة، ولم نوافق عليه. هذا كله من أجل عملية «التأمين»، وليس من أجل السيطرة على الأقباط لقد أعطيت أذوناً ببناء كنائس جديدة أكثر من الأذون التى حصلوا عليها أيام السادات وعبد الناصر بكثير، ولم تحدث مشكلة لأننا نتفاهم. أنا فى الواقع لا أرى مشكلة بين المسلمين والأقباط فى مصر. وإذا كانت هناك مشكلة فهى بين متشددين من الطرفين، وأما الغالبية العظمى فالعلاقة بينها طيبة جداً.. أنا طول عمرى لى أصدقاء مسيحيون.. وأخر رئيس تدريب للقوات الجوية كان مسيحياً وفى منتهى الكفاءة.. أنا شخصياً لا أفاضل بين مسيحى ومسلم، المعيار عندى هو الكفاءة لأنه مصرى.. مسلماً كان أو مسيحياً، فالكل أبناء وطن واحد، لا فرق بين مسيحى ومسلم. والذى يزايد يكون صاحب غرض أو مطمع أو هوى!!



حوار صريح جداً مع

البابا شنوده الثالث

أجرى الحوار : رجب البنا(*)

قداسة البابا شنوده الثالث

إعلان صغير نشر فى الصحف منذ أيام.. أثار زوبعة كبيرة. فجر قضايا، ودارت حوله علامات إستفهام، وعلامات تعجب. لأنه جاء فى غير أوانه ومن مجهولين لانعرف هويتهم، ولا سمعنا من قبل بأسمائهم.

الإعلان صادر عن جهاز المدعى الاشتراكى بعرض أسماء خمسين شخصاً من الرجال والسيدات، كلهم - كما يبدو من أسمائهم - مسيحيون، تقدموا إلى لجنة الأحزاب بطلب تأسيس حزب جديد باسم «حزب السلام الإجتماعى وصيانة الوحدة الوطنية» ووفقاً للقانون فإن على جهاز المدعى الاشتراكى أن يعرض الأسماء ولكل من لديه إعتراض على اسم منها أن يتقدم إليه بإعتراضه ان كان قائماً على أسباب قانونية.

من هم هؤلاء؟ ومـاذا يريدون..؟ وأى حـزب هذا الذى يمكن أن يدعى أنه سيكون المسئول عن الوحدة الوطنية وهى قضية قومية تدخل فى مسئولية كل الأحزاب القائمة، وأيضاً هى مسئولية الدولة، بل ومسئولية كل مواطن - بصرف النظر عن الأحزاب - ثم.. لماذا قصروا تأسيس حزبهم هذا على المسيحيين وحدهم.. وقبل كل ذلك.. هل هم جادون حقيقة فى تأسيس حزب سياسى جديد، وهل هم مؤهلون لقيادة مثل هذا الحزب - بحكم الكفاءة، والخبرة، والتاريخ السياسى - أم هم مجموعة من المغامرين، لم تكلفهم «اللعبة» إلا بضعة أوراق وتوقيعات وأختام..؟

أسئلة كثيرة تصورت أن الرجل المناسب الذى أريد أن أسمع منه إجابات عليها هو قداسة البابا شنوده بنفسه.

لم يكن قداسة البابا مبتسماً كعادته. كان يومه مزدحماً بمقابلات مع وفود من الكنائس المصرية فى المهجر، لكنه أعطى لحديثنا أولوية.. فى مكتبه حيث الهدوء الكامل.. وفى ساعة مبكرة من الصباح دار الحوار.

** قلت : قداسة البابا:.. لقد أثار هذا الإعلان أقلام كثير من الكتاب، سارعت - كالعادة - بالتعليق عليه، بالسخرية حيناً، وبالنقد اللاذع حيناً آخر، وبعضهم تصور أن وراء المسألة أبعاداً خفية.. وبعضهم الآخر حملوا الكنيسة مسئولية التصدى والتحرك.. أولاً مارأيك فى فكرة هذا الحزب؟

** قال قداسة البابا بنبرات صوته الودودة الهادئة: صدقنى أنا مش مندهش.. لقد فوجئت بهذا الإعلان منشوراً فى الأهرام، وعلى الرغم من أنه لم يذكر أنه حزب مسيحى إلا أنه كان واضحاً من مجرد قراءة الأسماء

(*) الأهرام فى ١٩٨٩/٢/٢٣.

أن جميع الذين تقدموا بطلب تأسيسه من المسيحيين، ومن أسمائهم أيضاً أرجع أنهم «أرثوذكس» وبعضهم أشقاء وأقارب.. ألا ترى أسماء الأباء والعائلات مشتركة..؟ ولذلك قامت تكهنات كثيرة حول هوية مؤسسي هذا الحزب. ونحن لا نقبل تكوين حزب سياسى مسيحى حتى لو كان أسمه حزب السلام الإجتماعى وصيانة الوحدة الوطنية.. الوحدة الوطنية تأتى بالإندماج، ولا يمكن أن طرفاً واحداً يحمل معنى الوحدة.

** قلت : ولكن كل من قرأ الإعلان وكل من علق عليه تحدث عنه على أنه حزب مسيحى..؟ وأمسك قداسة البابا قصاصة الإعلان التى كانت على مكتبه وعاد يتأمل الأسماء من جديد ثم قال:

** أنا أعذرهم.. ففكرة هذا الحزب ليست منطقية، ولذلك من قبل أن يبدأ قامت تكهنات حول هويته. وأعتبره كل من قرأ عنه أنه حزب مسيحى، لأن كل أسماء مؤسسيه مسيحية.. على الرغم من أنه لايضم أحداً من الشخصيات القبطية العامة. ليست فيه أسماء الأقباط الذين يشتغلون بالعمل العام وأصبحوا معروفين فى الهيئات السياسية كوزراء سابقين، أو أعضاء فى مجلس الشعب أو مجلس الشورى، ولا أعضاء من الذين يعملون فى الهيئات المسيحية العامة كالمجلس الملى العام والمجالس الملية الفرعية، أو هيئة الأوقاف القبطية، أو حتى أعضاء فى مجالس أو لجان الكنائس.. ولاهم رؤساء أو أعضاء بارزون فى الجمعيات القبطية الخيرية الكبيرة، ولا من كبار الخدام داخل الكنيسة المعروفين فى المحيط القبطى.. ولا يوجد بين المؤسسين أسماء من مشاهير الأقباط فى العمل النقابى، أو الكتاب، أو أساتذة الجامعة، أو كبار رجال الأعمال.. أليس هذا شيئاً غريباً؟ هل يمكن أن يقوم حزب سياسى على أسماء لا يعرفها الناس إلا من هذا الإعلان فقط؟.

** قلت: يبقى إحتمال أن يكونوا مجموعة من الناس الطيبيين تصوروا بحسن نية أن هذا يخدم الدعوة إلى الوحدة الوطنية..؟ أطرق لحظة ثم أجابنى بهدوء

** فوجئت بما نشر عن هذا الحزب.. ولا نعرف شيئاً عن برنامجه السياسى وأهدافه إلا مايمكن أن يستنتج من أسمه!! «حزب السلام الإجتماعى وصيانة الوحدة الوطنية».. والوحدة الوطنية هدف الجميع، ولا تتأتى إطلاقاً بتكوين حزب يضم الأقباط وحدهم.. فالوحدة تتم بالإندماج والعمل المشترك، والوجود معاً فى كل الميادين، ولقد عشنا دائماً معاً.. فى البيت الواحد يعيش المسلمون والمسيحيون.. وفى الشارع، وفى الحي، وفى القرية.. المحل الواحد من الممكن أن تجد له صاحبين شريكين أحدهما مسلم والثانى مسيحى.. هكذا عشنا دائماً وهكذا نعيش الآن، وهكذا سنعيش دائماً إن شاء الله.. من أراد أن يعمق الوحدة الوطنية فعليه أن يعمل على تعميق هذه الروح، ونشر الحب والسماحة، والفهم المتبادل، وليس بوقوف مجموعة من الأقباط وحدهم بفكر منفرد، وماذا تستطيع هذه المجموعة وحدها أن تعمل من أجل الوحدة الوطنية..؟ إن طرفاً واحداً لا يحمل معنى الوحدة.. أليس كذلك؟

** قلت: قداسة البابا.. هذا يجرنا إلى سؤال حول موقف الكنيسة المصرية من المبدأ ذاته..؟ وبادرنى بالإجابة

** الكنيسة.. الكنيسة لاتوافق إطلاقاً على إنشاء حزب سياسى مسيحى، ولاتوجد سابقة لهذا الأمر فى تاريخ الأقباط.. الأقباط بإستمرار يعملون داخل الأحزاب العامة فى مصر متعاونين مع إخوتهم المسلمين فى العمل السياسى، كما حدث فى القديم وكما يحدث الآن.. ولا ننسى أن مسيحياً كان مرشحاً لعضوية مجلس الشعب على رأس قائمة التحالف الإسلامى ونجح.. ولا مصلحة للأقباط فى أن يكون لهم حزب سياسى خاص بهم، ولا يمكن عملياً أن يكون لمثل هذا الحزب نجاح فى أية إنتخابات، فالمسيحيون لا يحبون أن يعملوا منفردين، وهم دائماً جزء من نسيج المجتمع المصرى، وقيام حزب مسيحى يمكن أن ينتهى بنا إلى الفرقة وليس

إلى الوحدة الوطنية، وكأنهم يجعلون من الدين حاجزاً يحول دون إنضمام إخوتهم المسلمين إليهم، كما سيكون لحزبهم رد فعل مضاد لا يخدم الوحدة الوطنية ولا السلام الإجتماعي..

** وتسألنى عن موقف الكنيسة.. الكنيسة تهدف دائماً إلى الوحدة، وإلى تعميق مشاعر الود والتعاون وتذويب الفروق.. والأقباط والمسلمون يعملون دائماً معاً - جنباً إلى جنب - فى المجال السياسى، لأن لنا جميعاً أهدافاً وطنية واحدة يحرص المسيحى على تحقيقها، تماماً كما يحرص عليها مواطنه المسلم، وهنا تأتى أهمية الصف الواحد فى النضال الوطنى وفى العمل الداخلى.. كلنا واحد فى مواجهة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وفى الخدمة العامة وفى مواجهة العدو الخارجى.. فما هو تبرير وجود حزب مسيحى إذن؟ أمام المشكلة الإقتصادية.. هل يمكن أن يكون هناك خلاف بين مسلم ومسيحى على ضرورة التصدى لها..؟ الأقباط ليسوا عنصراً قائماً بذاته فى مصر.. هذا المعنى مهم جداً، ولذلك أقوله دائماً، وأكرره، لكى أضمن أن يصل إلى كل أذن ويتغلغل فى كل قلب.. الأقباط خيوط متداخلة فى هذا النسيج المصرى الواحد، يعملون مشتركين مع إخوتهم المسلمين فى كل مجال.. فلماذا إذن ينفصلون فى المجال السياسى؟

وسادت لحظة صمت. قطعها واحد من سكرتارية البابا يحمل ورقة صغيرة، يبدو أنها كانت اشعاراً بأن الوفود وصلت وفات موعدها.. ألقى عليها قداسة البابا شنوده نظرة سريعة، ثم قلبها أمامه والتفت إليّ.

** قلت: الآن جاء وقت سؤال عن - المبدأ: ماهو دور الكنيسة المصرية فى العمل السياسى..؟ وجاءت إجابته وهو يضغط على كل كلمة ليؤكدها:

** الكنيسة وطنية لا حزبية.. هذا أولاً.

الكنيسة يهمها سعادة هذا الوطن وتصلى من أجل العاملين فيه.. هذا ثانياً.

الكنيسة تترك كل مسيحى حراً فى إختيار الإتجاه السياسى الذى يسير فيه، ولذلك يوجد مسيحيون فى جميع الأحزاب السياسية.

الكنيسة تشجع المسيحيين على الإشتراك فى الحياة العامة وتحثهم على قيد أسمائهم فى جداول الإنتخاب والإدلاء بأصواتهم، وترجو أن يحرص كل مواطن مسلم ومسيحى على ذلك لأن هذا وطننا ولابد أن يكون لنا دور نقوم به..

الكنيسة يهمها أيضاً السلام العالمى

الكنيسة تصلى كل يوم من أجل السلام فى منطقتنا التى نعيش فيها، أعنى السلام فى الشرق الأوسط، وإعطاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وترحب بكل عمل يؤدى إلى إستقرار هذه المنطقة وسعادتها.. لذلك فرحنا جداً بالتأييد العالمى لحل مشكلة فلسطين والإتجاه إلى عقد المؤتمر الدولى للسلام.

الكنيسة تشارك بكل مشاعرها فى القضايا الوطنية العامة، وتؤيد الأهداف القومية.

الكنيسة تؤيد الرئيس مبارك وتصلى من أجل أن يحقق الله أهدافه ويكلل سعيه من أجل الوطن بالنجاح ونحن نبارك خطواته القومية فى مختلف المجالات..

الكنيسة ليست مع حزب وليست ضد حزب.

والتفت إليّ مبتسما : هل هذه إجابة واضحة..؟

نص الخط الهمايونى

(الصادر فى أوائل جمادى الآخر ١٢٧٢ - فبراير ١٨٥٦)

بعد الألقاب

لما كان من أفضل أفكارى الخيرية السلطانية تحصيل سعادة الأحوال لصنوف تبعتى الشاهانية التى هى وديعة البارى ليدى المؤيدة الملوكانية واستكمالها من كل جهة شوهدت ولله الحمد بكثرة وافرة أثمار هممى المخصوصة الشاهانية التى ظهرت فى هذا الباب منذ يوم جلوسى الهمايونى المقرون باليمن وقد أخذت معمورية ملكنا وثروة ملتنا فى الازدياد من وقت إلى وقت إلا أنه لما كانت عدالتى السلطانية تطلب تجديد وتأكيد النظامات الخيرية التى توقفت بوضعها وتأسيسها لحد الآن الإيصال الحالة الموافقة لشأن دولتنا العلية واللائقة للموقع العالى المهم الذى حازت عليه بحق فيما بين الشعوب المتدينة إلى درجة الكمال ولاسيما الآن حيث تضاعف بعناية الله تعالى تأكيد الحقوق السنية التى لدولتى العلية فى الخارج بحسب تأثير المساعى الجميلة من حمية عموم تبعتى الشاهانية وهمة ومعاونة نواب الدول المفخمة الخيرية التى هى معنا بإتفاق خاص باهر الإخلاص على ما يجعل هذا العصر مبدأ زمان مقرون بالخير لدولتنا العلية أصبح من اقتضاء إرادة مراحمى المعتادة الملكانية أن تترقى آنا فآنا فى الداخل أيضاً الأسباب والوسائل المستلزمية لتزايد قوة ومكنة سلطنتى السنية وتحصيل سعادة الأحوال الكاملة من كل وجه لجميع صنوف تبعتى الشاهانية المرتبطين مع بعضهم بالروابط القلبية الوطنية والمتساوين فى نظر معدلة شفقتى الملوكانية وبناء على ذلك قد صدرت إرادتى العادلة السلطانية بإجراء الخصومات الآتية وهى:

بما أن تلك التأمينات التى صار الوعد والإحسان بها من طرفى الأشراف السلطانى لأجل أمنية النفوس والأموال وحفظ الناموس فى حق جميع تبعتى الموجودين فى أى دين ومذهب كان استثناء بموجب خطى الهمايونى الذى تلى فى كل خانة وقد جرى الآن تأكيدها وتأييدها مع التنظيمات الخيرية يجب إتخاذ التدابير المؤثرة لأجل إخراجها بكمالها إلى الفعل أما الامتيازات والمعافيات الروحانية جميعاً التى أعطيت من طرف أجدادى العظام أو أحسن بها فى السنين الأخيرة إلى جماعة المسيحيين وباقى التبعية الغير المسلمة الموجودين فى ممالكى المحروسة الشاهانية فقد صار تقريباها وابقاؤها الآن أيضاً إنما يلزم أن تحصل المبادرة فقط إلى روية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعية الغير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم الحاضرة بظرف مهلة معينة وتحصل المذاكرة فى إصلاحاتها التى أوجبها الوقت وأثار التمدن المعارف المكتسبة فى مجالس مخصوصة تشكل فى البطركخانات بإراداتى واستحسانى الملوكى تحت نظارة بابنا العالى وتجبر على عرضها والإفادة عنها إلى بابنا العالى ويصير توفيق الرخصة والاقتدار الذين صار التكرم بإعطائهما من طرف حضرة ساكن الجنان السلطان أبى الفتح محمد خان الثانى ومن خلفائه العظام إلى البطاركة وأساقفة المسيحيين للحال والموقع الجديد الذى صار التأمين به لهم من نيات فتوتى السلطانية ومن بعد أن تصلح أصول إنتخاب البطاركة الجارى والحالة هذه يصير كذلك إجراء أصول نصبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقاً إلى أحكام براءة البطركية العلية بالصحة والتمام وحين نصب البطرك أو المطران والمرخص والابيسكوبوس والحاخام يقتضى أن يفوا الأصول التحليفية تطبيقاً إلى صورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالى ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين ثم يصير منع الجوائز والعائدات التى تعطى إلى الرهبان تحت أى صورة اسم كان بالكلية ويتخصص

عرضها معينة إلى البطاركة ورؤساء الجماعات وكذلك يتعين معاشات إلى باقى الرهبان وعلى وجه الحقانية بالنظر إلى أهمية رتبهم ومناصبهم بحسب القرار الذى يعطى بعد الآن وتحال إدارة المصالح المللية المختصة بحماية المسيحيين وباقى التبعية الغير المسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها بدون أن يحصل إيراث سكنته إلى أرزاق وأموال الرهبان منقولة كانت أو غير منقولة ولا ينبغى أن يقع موانع فى تعمير وترميم الأبنية المختصة بإجراء العبادات فى المداين والقصبات والقرى التى جميع أهاليها من مذهب واحد ولا فى باقى محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية لكن إذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عند ما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وإنشائها مرة إلى بابنا العالى لكى تقبل تلك الصورة المعروضة ويجرى اقتضاؤها على موجب تعلق إرادتى السنية الملكونية أو تتبين الاعتراضات التى ترد فى ذلك الباب بظرف مدة معينة إذا وجد فى محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعنى غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ماعد إجراء المصوصات المتعلقة بالعبادة فى ذلك الموضوع ظافراً وعلناً أما فى المدن ولاقصبات والقرى التى تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة علي تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها اتباعاً للأصول السابق ذكرها فى المحلة التى تسكنها على حدتها متى لزمها أبنية يقتضى إنشاؤها جديداً. يلزم أن تستدعى بطاركها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالى فتصدر رخصتنا عندما لا توجد فى ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التى توقع من طرف الحكومة في مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شئ وينبغى أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية ثم تمحى وتزال مؤيداً من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتمييزات التى تتضمن تدنى صنف عن صنف آخر من صنوف تبعة سلطنتى السنية بسبب المذاهب أو اللسان أو الجنسية ويمنع قانوناً استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يوجب الشين والعار أو يمس الناموس سواء كان بين أفراد الناس أو من طرف المأمورين ولما كانت قد جرت فرائض كل دين ومذهب يوجد فى ممالكى المحروسة بوجه الحرية أن لا يمنع أصلاً من تبعتى الشهانية على إجراء فرائض ديانته ولا يعاين من جراء ذلك جوراً ولا أذية ولا يجبر أحد على ترك ديانته ومذهبه أما إنتخاب ونصب مأمورى سلطنتى السنية وخدامها فهو منوط بنيتى وإرادتى الملوكانية وبما أن جميع تبعة دولتى العلية من أية ملّة كانوا سوف يقبلون فى خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخدمون فى المأموريات امتثالاً إلى النظامات المرعية الإجراء فى حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم والذين هم من تبعة سلطنتى السنية يقبلون جميعاً عندما يفُون الشرائط المقررة سواء كان من وجهة السن أو الامتحانات فى النظامات الموضوعة للمكاتب بدون فرق ولا تمييز فى مكاتب دولتى العلية العسكرية والملكية وعدا ذلك تكون كل جماعة مأذونة بعمل مكاتب ملية للمعارف والحرف والصنائع لكن تكون أصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة وانتخاب معلميها تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط منصوبة من طرفى الشاهانى أما بجميع الدعاوى التى تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقى التبعة الغير مسلمة أو بين التبعة المسيحية وبين باقى تابعى المذاهب المختلفة الغير مسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة والمجالس التى تعقد بين طرف هذه الدواوين لأجل إستماع الدعوى تكون علنية بمواجهة المدعى عليه والشهود الذين يقيمانهم ينبغى أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائماً واحدة فواحدة بيمين يجرونه حسب إعتقادهم ومذاهبهم أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبغى أن ترى شرعاً أو نظاماً بحضور الوالى وقاضى البلدة فى مجالس الايالات والألوية المختلطة أيضاً المحاكمات الواقعة فى هذه المحاكم والمجالس علناً وأما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الإرثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقى التبعة الغير المسلمة فتحال على أن ترى إذا أرادت أصحاب الدعوى بمعرفة البطرك أو الرؤساء والمجالس وينبغى تتميم أصول ونظامات المرافعات التى تجرى فى الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين

المجازاة والتجارة بأسرع ما يمكن ثم تضبط وتدون وتنشر وتعلن مترجمة بالألسن المختلفة المستعملة فى ممالكى المحروسة الشهانية وتحصل المباشرة فى طرف مدة قليلة لأن تتصلح بقدر الامكان كل السجون المخصوصة لحبس وتوقيف أصحاب مظنة السوء أو المستحقين التأديبات الجزائية مع إصلاح أصول الحسبية فى جميع المحلات لأجل توفيق الحقوق الإنسانية مع حقوق العدالة وتلغى وتبطل بكل حال أيضاً كل أنواع المجازاة الجسمانية بتمامها وكافة المعاملات التى تمثل الأذية والاضرار فى الحبوس ماعدا المعاملات الموافقة للنظامات الانضباطية الموضوعة من جانب سلطنتى السنية ومايحصل من التى تقع خلافاً لذلك وزجرها بكل منع الحركات شدة ويجرى تكدير المأمورين الذين يأمرون بها الأشخاص الذين يجرونها فعلاً وتأديبهم بمقتضى قانون الجزاء أيضاً وينبغى أن تنتظم أمور الضبطية فى دار سلطنتى السنية والايالات والبلاد والقرى بصورة أمنية صحيحة وقوية لمحافظة أموال جميع تبعتى الملوكانية أصحاب السكنية وأرواحهم وكما أن مساواة الزيركو توجب مساواة باقى التكاليف كذلك المساواة الحقوقية تستلزم المساواة فى الوظائف أيضاً فينبغى أن كون المسيحيون وباقى التبعة الغير المسلمة مجبورين أن ينقادوا إلى القرار المعطى أخيراً بحق أعطاء الحصة العسكرية مثل أهل الإسلام وتجرى فى هذا الخصوص أصول المعافية من الخدمة الفعلية إما بإعطاء البدل وإما بإعطاء دراهم نقدية وتعمل النظامات اللازمة بحق صورة استخدام التبعة عدا عن الإسلام فيما بين صنوف العسكرية وتنشر وتعلق فى أقرب وقت ممكن وأن يتوضع أمر إنتخاب الأعضاء الذين يوجدون فى مجالس الايالات والالوية من الإسلام والمسيحيين وغيرهم بصورة صحيحة وتحصل مطالعة استحصال الوسائل المؤثرة بأمر التشبث باصلاحات النظامات الكائنة بحق صورة تركيبل وتشكيل هذه المجالس لأجل حصول التأمين على ظهور الآراء المستقيمة فتعلم دولتى العلية نتيجة الآراء وما يعطى من الحكم ولاقرار على وجه الصحة وتناظر على ذلك وبما أن القوانين الكائنة بحق قضايا بيع الأملاك والتصرف فى العقارات متساوية بحق تبتى الملوكانية كافة فمن بعد أن تعمل الصور التنظيمية فيما بين سلطنتى السنية والدول الأجنبية تعطى المساعدة للأجانب أن يتصرفوا فى الأملاك أيضاً بحسب إتباع قوانين دولتى العلية وإمتثال نظامات الضابطة البلدية وإعطائهم أصل التكاليف التى تعطيها الأهالى الوطنيون أما الزيركو والتكاليف التى تطرح على جميع تبعة سلطنتى السنية فيما أنها تؤخذ بصورة واحدة غير منظورة فيها إلى الصنف والمذهب ينبغى أن تحصل المطالعة والمذاكرة بالتدابير السريعة لإصلاح سوء الاستمالات المتوقعة فى أخذ واستيفاء هذه التكاليف والأعشار خاصة وتجرى أصول أخذ الزيركو شيئاً فشيئاً على خط مستقيم وتؤخذ هذه الصور إذا كانت قابلة للأخذ عوض أصول الزام ايرادات دولتى العلية ومادامت الأصول الحالية جارية نبغى أن يمتنع مأمور دولتى العلية وأعضاء المجالس من التعهد بإحدى الالتزامات التى تجرى مزايدتها علناً أو أخذ حصة منها ويشدد فى المجازاة على ذلك ثم توضع وتتعين التكاليف المحلية أيضاً فى صورة لا توجب الخلل فى المحصولات ولا تمنع التجارة الداخلية مهما أمكن ويضم على المبالغ المناسبة التى يصير تعينها وتخصيصها لأجل الأمور النافعة الزيركو المخصوص الذى سوف يصير وضعه وتأسيسه فى الأيالات والسناجق التى تستفيد من الطرق والمسالك الذى يصير إنشاؤها وإحداثها براً وبحراً ولما كان قد عمل أخيراً نظام مخصوص بحق تنظيم وإدارة دفتر إيرادات ومصروفا سلطنتى السنية فى كل سنة ينبغى أن يحصل الاعتناء بإجراء أحكامه بتمامها وتحصل المباشرة بحسن تسوية المعاشات المخصوصة لكل من المأموريات تجلب مخصوصاً من طرف جلالة مقام وكالتى يوجدوا فى المجالس العالى عند التذكر فى المواد العائدة والراجعة لعموم تبعة سلطنتى السنية وهؤلاء المأمورين يتعينون لسنة واحدة وعندما يبتدئون فى مأمورياتهم يجرى تحليفهم وينبغى أن أعضاء المجلس العالى يفحصون ويفيدون فى إجتماعاتهم العادية والتى، فوق العادة عن آرائهم ومطالعاتهم بإستقامة ولا يحصل لهم تكدير أصلاً من جراء ذلك وتجرى أحكام القوانين الموضوعة فيما يخص الإفساد والإرتكاب والاعتساف توفيقاً إلى أصولها المشروعة بحق جميع تبعة سلطنتى السنية من أى صنف كانوا أو فى أية

مأمورية وجدوا ويصير تصحيح أصول سكة دولتى العلية وتعمل أشياء توجب الاعتبار لأمورها المالية كالباتكات وتعيين الرأس المال المقتضى إلى الخصوصات التى هى منبع الثروة المادية لممالكى المحروسة الشاهانية وتفتح الطرق والجداول المقتضية لأجل نقل محصولات ممالكى الشاهانية وتجرى التسهيلات بمنع الأسباب الحائلة دون توسيع أمر الزراعة والتجارة ويلتفت إلى إستفادة المعارف والعلوم والرأس المال لأجل ذلك من أوروبا وتوضع فى موقع الاجراء شيئاً فشيئاً مع النظر المدقق فى أسبابها فإنت إذن إليها الصدر الأعظم الممدوح الشيم المشار اليه أنت أعلن واشع فرمانى هذا الجليل العنوان الملوكانى حسب أصوله فى دار الساعدة وفى كل طرف من ممالكى الشاهانية وأبذل كل الهمة بإجراء مقتضيات الخصوصيات المشروحة على المبين واستحصال واستكمال الأسباب اللازمة والوسائل القوية لأن تكون أحكامه الجليلة منذ الآن مرعية الاجراء على الدوام.

الشروط العشرة لبناء الكنائس

التى أصدرها وكيل وزارة الداخلية فى فبراير ١٩٣٤

١- هل الأرض المرغوب بناء الكنيسة عليها هى من أرض الفضاء أو الزراعة، وهل هى مملوكة للطالب أم لا، مع بحث الملكية من أنها ثابتة ثبوتاً كافياً وترفق أيضاً مستندات الملكية.

٢- ما هى مقادير أبعاد النقطة المراد بناء الكنيسة عليها عن المساجد والأضرحة الموجودة بالناحية؟

٣- إذا كانت النقطة المذكورة من أرض الفضاء هل هى وسط أماكن المسلمين أو المسيحيين؟

٤- إذ كانت بين مساكن المسلمين فهل لا يوجد مانع من بنائها.

٥- هل يوجد للطائفة المذكورة كنيسة بهذه خلاف المطلوب بناؤها؟

٦- إن لم يكن بها كنائس فى مقدار المسافة بين البلد وبين أقرب كنيسة لهذه الطائفة بالبلدة المجاورة؟

٧- ما هو عدد أفراد الطائفة المذكورة الموجودين بهذه البلدة؟

٨- إذا تبين أن المكان المراد بناء كنيسة عليه قريب من جسور النيل والترع والمنافع العامة بمصلحة الرى فتؤخذ رأي تفتيش الرى وكذا إذا كانت قريبة من خطوط السكة الحديد ومبانيها فيؤخذ رأي المصلحة المختصة.

٩- يعمل محضر رسمى عن هذه التحريات ويبين فيه ما يجاور النقطة المراد إنشاء الكنيسة عليها من المحلات السارية عليها لائحة المحلات العمومية والمسافة بين تلك النقطة وكل محل من هذا القبيل ويبعث به إلى الوزارة.

١٠- يجب على الطالب أن يقدم مع طلبه رسماً عملياً بمقاس واحد فى الألف يوقع عليه من الرئيس الدينى العام للطائفة ومن المهندس الذى له خبرة عن الموقع المراد بناء الكنيسة به وعلى الجهة المنوطة بالتحريات أن تتحقق من صحتها وأن تؤشر عليها بذلك وتقدمها مع أوراق التحريات.

نص خطاب الرئيس عبد الناصر
فى حفل وضع حجر أساس
الكاتدرائية المرقسية الكبرى

أيها الأخوة



يسرنى أن أشترك معكم اليوم، فى إرساء حجر الأساس للكاتدرائية الجديدة. وحينما تقابلت أخيراً مع البابا فى منزلى، فاتحته فى بناء الكاتدرائية، وأن الحكومة مستعدة للمساهمة فى هذا الموضوع.. ولم يكن القصد من هذا فعلاً المساهمة المادية، فالمساهمة المادية أمرها سهل، وأمرها يسير، ولكنى كنت أقصد الناحية المعنوية.

إن هذه الثورة قامت أصلاً على المحبة، ولم تقم أبداً بأى حال من الأحوال على الكراهية والتعصب..

هذه الثورة قامت من أجل مصر، ومن أجل العرب جميعاً..

هذه الثورة قامت وهى تدعو للمساواة، ولتكافؤ الفرص، والمحبة والمساواة.. وتكافؤ الفرص من أول المبادى التى نادت بها الأديان السماوية، لأنها بالمحبة والمساواة، وتكافؤ الفرص تستطيع أن تبنى المجتمع الصحيح.. المجتمع السليم الذى نريده والذى نادت به الأديان..

ونادى الدين المسيحى ونادى الدين الإسلامى بالمحبة.. ونادى الدين المسيحى ونادى الدين الإسلامى بالمساواة وتكافؤ الفرص.. وبالعمل من أجل الفقراء والمساكين.. ومن أجل العاملين.. وإستنكرت الأديان الإستغلال بكل معانيه، والإستعباد بكل معانية.. وكلنا نعلم أن المسيح - عليه السلام- كان ضحية للإستعباد والذل إستعباد الإحتلال الرومانى، وذل الإحتلال الرومانى، وقد تحمل من العذاب ما لم يتحمله بشر.. كلنا نعلم هذا، ولكنه تحمل هذا فى سبيل رسالته السماوية، وفى سبيل نشر الدعوة، لأن هذا العذاب وهذا الألم جعلا منه المثل الأعلى فى كل بقاع العالم.. وبعد هذا خرج المسيحيون فى كل العالم يدعون للدين الإلهى ويتقبلون العذاب بصبر وإيمان.. وكان دائماً لسانهم يدعو - رغم العذاب- الى المحبة.. والى الأخاء..

أيها الأخوة

على مر العصور، وعلى مر الأيام.. وفى أيام الإسلام.. كان المسيحيون والمسلمون أخوة - دائماً، منذ عهد الرسول - عليه السلام - وقد أشار القرآن الى ذلك.. وإذن فالأخوة والمحبة بين المسلم والمسيحى قديمة من أيام محمد عليه الصلاة والسلام.. فإذا كنا ندعو الى تمكين هذه الأخوة وهذه المحبة فإنما نعمل بما أملاه الله علينا.. لم يدع الله أبداً الى التعصب.. ولكنه دعا الى المحبة.. وحينما دخل الإسلام فى مصر استمرت المحبة بين الأقباط وبين المسلمين، لم يتحول الأقباط عن دينهم قسراً، ولا عنفاً، لإن الإسلام لم يعترف بالقسر، ولم يعترف بالعنف، بل إعترف بأهل الكتاب وإعترف بالمسيحيين أخوة فى الدين وأخوة فى الله.

هذا هو مفهوم الثورة للديانة.. بالمحبة، بالأخاء، بالمساواة، وبتكافؤ الفرص، نستطيع أن نخلق الوطن القوى الذى لا يعرف للطائفية معنى، ولا يحس بالطائفية أبداً، بل يحس بالوطنية.. الوطنية التى يشعر بها الجندى فى ميدان القتال.

وكما قلت لكم فى أول الثورة، حينما كنا فى فلسطين فى سنة ٤٨، كان المسلم يسير جنباً الى جنب مع المسيحى، ولم تكن رصاصة الأعداء تفرق بين المسلم والمسيحى.. وحينما تعرضنا للعدوان فى سنة ٥٦.. وضربت بورسعيد هل فرقت قنابل الأعداء بين المسلم والمسيحى؟؟.. إننا جميعاً بالنسبة لهم أبناء مصر - أبناء مصر - لم يفرقوا بين مسلم ومسيحى..

على هذا الأساس سارت الثورة. وكنا نعتقد دائماً أن السبيل الوحيد لتأمين الوحدة الوطنية هى المساواة وتكافؤ الفرص.

فإن المواطنين جميعاً لا فرق بين مواطن ومواطن.. فى المدارس.. الدخول بالمجموع.. مش إبن فلان ولا إبن علان ولا مسلم ولا مسيحى، أبداً، فى الجامعة الدخول بالمجموع.. اللى يجيب المجموع بيدخل.. إن شاء الله يطلعوا تسعين فى المية منهم أولاد خفر ولا أولاد فلاحين أو أولاد عمال.. ده موضوع مش بتاعنا أبداً.. إحنا عندنا مساواة، مافيش فرق عندنا بين إبن الغفير ولا إبن الوزير.. ده متساوى مع ده.. مفيش تمييز بين مسلم ومسيحى.. اللى بيجيب النمر بيدخل.. بيدخلوا ١٠٪ مسيحيين ٥٠٪ مسيحيين مش موضوعنا أبداً.. بيدخلوا كلهم مسلمين مش موضوعنا أبداً.. بيدخلوا كلهم مسيحيين مش موضوعنا أبداً.. المهم اللى بيجيبوا أحسن نمر هم اللى بيدخلوا، كلهم مسيحيين مش موضوعنا ودى بنعتقد أنها شريعة العدل، وشريعة المساواة.

التعيينات فى الحكومة.. فى القضاء بالأقدمية.. اللى بيجيب نمرة أحسن بيروح القضاء - مانعرفش ده إبن مين، ولا ده إبن مين، ولا ده دينه أيه.. فى كل الوظائف نسير على هذا المنوال.. فى الترقى.. جميع الترقيات فى الدولة بالأقدمية لغاية الدرجة الأولى.. كل واحد بياخد دوره بالأقدمية.. مافيش فرصة للمتعصبين إنهم يتلاعبوا.. طبعاً سبيلنا وده سبيل الثورة. ودى الناحية المعنوية اللى أنا جيت أبينها لكم بمساهمة الحكومة وحضورى معكم النهاردة فى إرساء حجر الأساس.

إحنا - كحكومة وهيئة حاكمة - وأنا كرئيس جمهورية مسئول عن كل واحد فى هذا البلد، مهما كانت ديانته ومهما كان أصله أو حَسبه أو نَسبه. إحنا مسئولين عن الجميع، ومسئوليتنا دى إحنا مسئولين عنها قدام ربنا يوم الحساب.

طبعاً كلنا عايزين الكمال، والكمال لا يتحقق إلا بالنضال، والكفاح. معروف عندكم مثل هذا، فى نشأة المسيحية، وفى كفاح السيد المسيح، وفى الإسلام وفى كفاح سيدنا محمد. الكمال لم يتم حتى الآن. من آلاف السنين الإنسان يطالب بالكمال. ويطالب بالمثل العليا. ولكن المجتمع فيه الطيب وفيه الخبيث، فيه السليم وفيه غير السليم.

طبيعى هذه هى المثل والمبادئ اللى إحنا بننادى بيها.. ولكن لابد أن نجد أمامنا مشاكل وعقبات.

هذه المشاكل والعقابات من فئة المتعصبين، سواء كانوا مسيحيين أو كانوا مسلمين.. بيخلقوا مشاكل.. وكلنا بنعرف الخناقات اللى بتحصل فى بعض القرى. فى بعض الأماكن. بيطلع واحد متعصب مسلم يثير الناس، أو يطلع واحد متعصب مسيحى يثير الناس، وبنبص نلاقى الأخوان إبتدوا يعادوا بعض، ويخانقوا بعض.. ولكن الحمد الله هذه الحوادث حوادث قليلة جداً. ولكن نرجو أن لا ينعكس صدى هذه الحوادث

القليلة علينا ونأخذها كمثل عام.. أبداً إحنا علينا واجب أن إحنا ندعو المتعصبين الى الهداية سواء كانوا مسلمين أو كانوا مسيحيين. علينا واجب أزاى؟ إذا وجدنا المتعصبين مسلمين وشادين. المسيحيين ما يشدوش. وإذا وجدنا المسيحيين متعصبين وشادين.. المسلمين مايشدوش.. باعتبر دى قضية وطنية، وقضية بناء المجتمع.. العقلاء يستطيعوا إنهم يحلوا هذه المشاكل الصغيرة - أنا باتكلم فيها بصراحة - اللى بتظهر كل عدة أشهر من مكان ناء أو قرية صغيرة أو أى مكان من الأمكنة. طبعاً خَلق العالم وخَلق معاه التعصب والمتعصبين. وسينتهى العالم وحيفضل معاه حتى ينتهى التعصب والمتعصبين.

ده موضوع لن ينتهى أبداً. ولكن علينا إحنا أن العقلاء مننا يخففوا من غلواء المتعصب والمتعصبين.

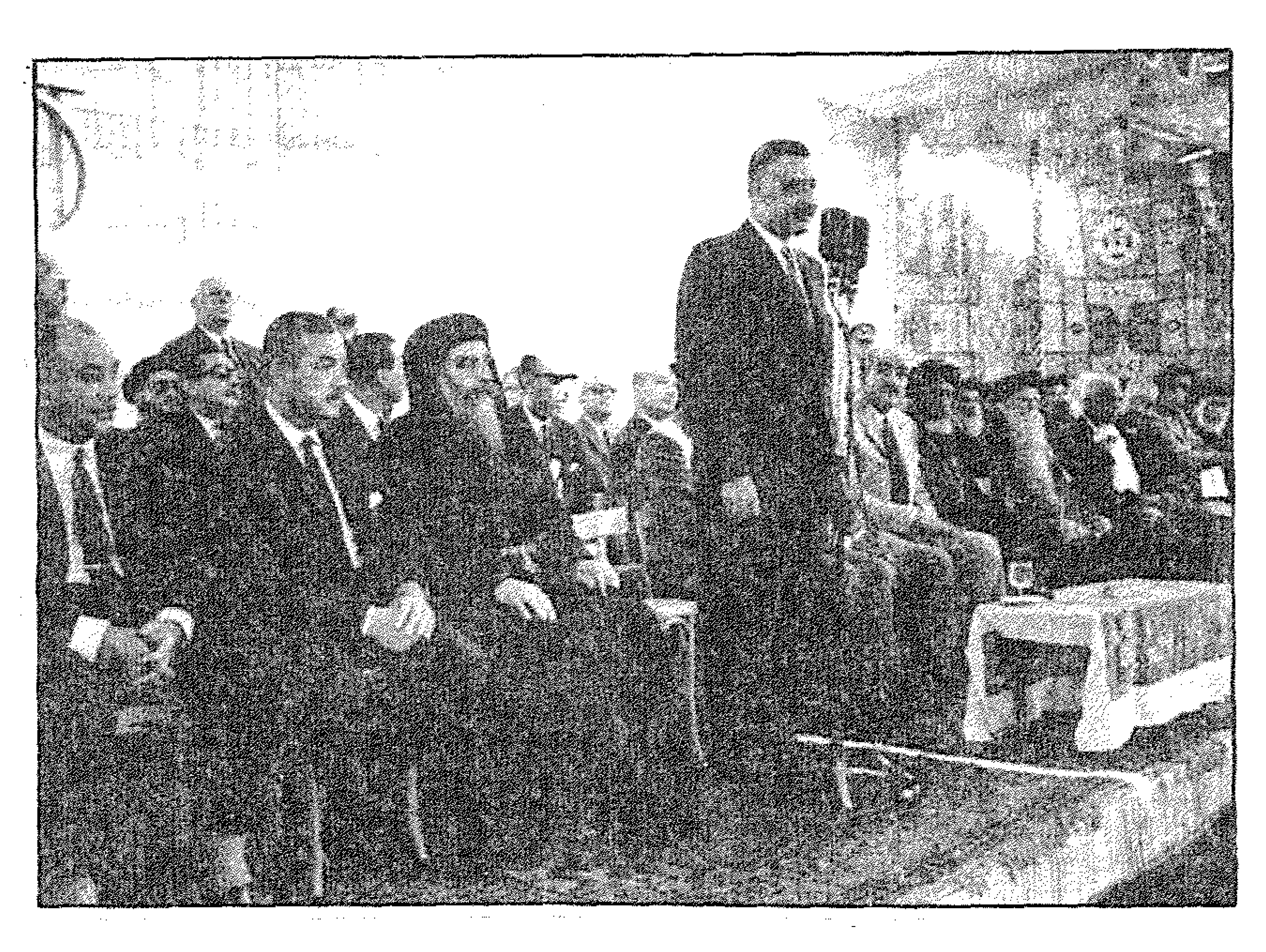
ويأقول لكم فيه متعصبين مسلمين، وفيه متعصبين مسيحيين. ولكن المتعصب المسلم لا يمثل إتجاه المسلمين أبداً، والمتعصب المسيحى لا يمثل إتجاه المسيحيين أبداً. كل دول شواذ.

ونحن نفخر. والحمد لله بأن بلدنا ليست فيها طائفية أو تعصب وإنقسام.

اللى بأتكلم عليه حوادث فردية صغيرة. ولكن زى ما باقول: إحنا عايزين الكمال، وعلشان كده أنا بأتكلم عليه بوضوح، وبأتكلم عليه بصراحة.

عايزين الكمال، وعايزين الوحدة الوطنية اللى بنيت بالدم سنة ١٩١٩ وقبل سنة ١٩١٩، تتدعم وتتقوى. وعايزين كل واحد فى بلدنا يثق بنفسه، ويثق أن البلد بلده، بلد المسلم وبلد المسيحى ١٠٠٪. كل واحد فينا، وكل واحد منا له الفرصة المتساوية المتكافئة. الدولة لا تنظر الى الدين، والمجتمع لا ينظر الى الدين، ولا ينظر الى الأب، ولا ينظر الى الأصل. ولكنه ينظر الى العمل والى الجهد، والى الإنتاج، والى الأخلاق. وبهذا نبنى فعلاً المجتمع الذى نادت به الأديان السماوية التى نص الميثاق على إحترامها.

أرجو الله أن يدعم المحبة بين ربوع هذا الوطن، وأن يدعم الأخاء، وأن يوفقكم جميعاً. والسلام عليكم ورحمة الله.



من حديث صحفى للرئيس جمال عبد الناصر

كتب الدكتور حسين مؤنس يقول:

معاً خرجنا من الظلمات إلى النور..

الدين لله والوطن للجميع

أغسطس ١٩٥٦..

أزمة القناة على أشدها..

مضت أسابيع قليلة على تأميم القناة. الغضب يغلى فى الغرب كله، ورياح الحرب والعدوان تهب من بعيد، ومن قريب أيضاً..

الأنظار كلها متجهة نحو زعيم مصر الباسل الذى إنتزع حق بلاده من بين فكى الأسد..

ونحن فى المؤتمر الصحفى الضخم الذى عقده بطل المعركة جمال عبد الناصر فى دار الأوبرا بالقاهرة..

نحو أربعمائة صحفى من شتى نواحى العالم، جاءوا ليسمعوا صوت الرجل الذى هز الدنيا..

وأخذت مكانى بين المترجمين فى سكرتارية المؤتمر، لأترجم عن نفر من الصحفيين أتوا من أمريكا اللاتينية، كانوا أربعة من المكسيك وكوبا وفنزويلا والأرجنتين..

وتبينت أنهم جميعاً يعرفون الإنجليزية، وأنهم يفضلون توجيه أسئلتهم بها، وهكذا أعفونى من العمل، وتركوا لى فرصة متابعة النقاش فى المؤتمر، وأنا على ثلاثة أمتار من عبد الناصر..

أذكر أن المؤتمر دام ما بين ثلاث ساعات وأربع.. معركة حامية.. جلس فيها ذلك البطل الشاب يجيب على وابل من الأسئلة فى ذكار وسرعة وحماسة وحضور ذهن، وبلاغة أيضاً..

وإنتهى المؤتمر، وإندفع الصحفيون نحو عبد الناصر ليصافحوه ويروه عن قرب..

وأبرقت مصابيح المصورين..

وإندفعت معهم، ومعى الصحفى الفنزويلى..

وإبتسم الرئيس لهذا الشاب الذى أراد أن يعانقه، فتشجع الشاب وقال:

- عندى سؤال ياسيدى الرئيس، ولكنى أخشى أن يكون خارجاً عن موضوع أزمة القنال..

- أسأل عما تريد..

- هل صحيح أنكم أمرتم ببناء كنيسة؟

فنظر إليه الرئيس ملياً ثم سأله فى ذكاء:

- هذا السؤال من عندك؟.. أقصد: لماذا تسأل؟..

- إنه ليس من عندى.. إنه ضمن الأسئلة التى طلبت منى جريدتى «لاناثيون = الأمة» أن أوجهها إلى سيادتكم.. (وقرأ من ورقة:) هل أمر الرئيس عبد الناصر ببناء كنيسة؟..

فابتسم الرئيس وقال:

- كنيسة واحدة؟.. لماذا واحدة فقط؟.. هذا بلد المصريين: مسلمين ومسيحيين، من مئات السنين، والدولة ليس لها أن تصرح أو لا تصرح ببناء مساجد أو كنائس.. من يُرِد أن يبنى مسجداً فليبن مسجداً، ومن يرد أن يبنى كنيسة فليبن كنيسة.. فالمسجد والكنيسة مصرية.. نحن نقول: الدين لله والوطن للجميع.. هذا أحد شعارتنا.. ألم تقرأ هذا الشعار؟..

- تقصدون أن سياستكم الدينية تقوم على المساواة بين المسلمين والمسيحيين؟

- ليست لنا سياسة «دينية».. سياستنا «مصرية»، وهذا يكفى.. وأعداؤنا الذين يهددون إعلان الحرب علينا إنما يهددوننا جميعاً: مسلمين ومسيحيين.. والعرب الذين طردهم الإسرائيليون من بلادهم مسلمون ومسيحيون.. هل يكفيك هذا الرد؟

وإنصرف الرئيس عن..

وأخذ الصحفى يكتب فى سرعة كل حرف قاله الرئيس..

وتقدم منه أحد موظفى الإستعلامات قائلاً إنه مستعد لإعطائه بيانات أكثر، فقال الشاب:

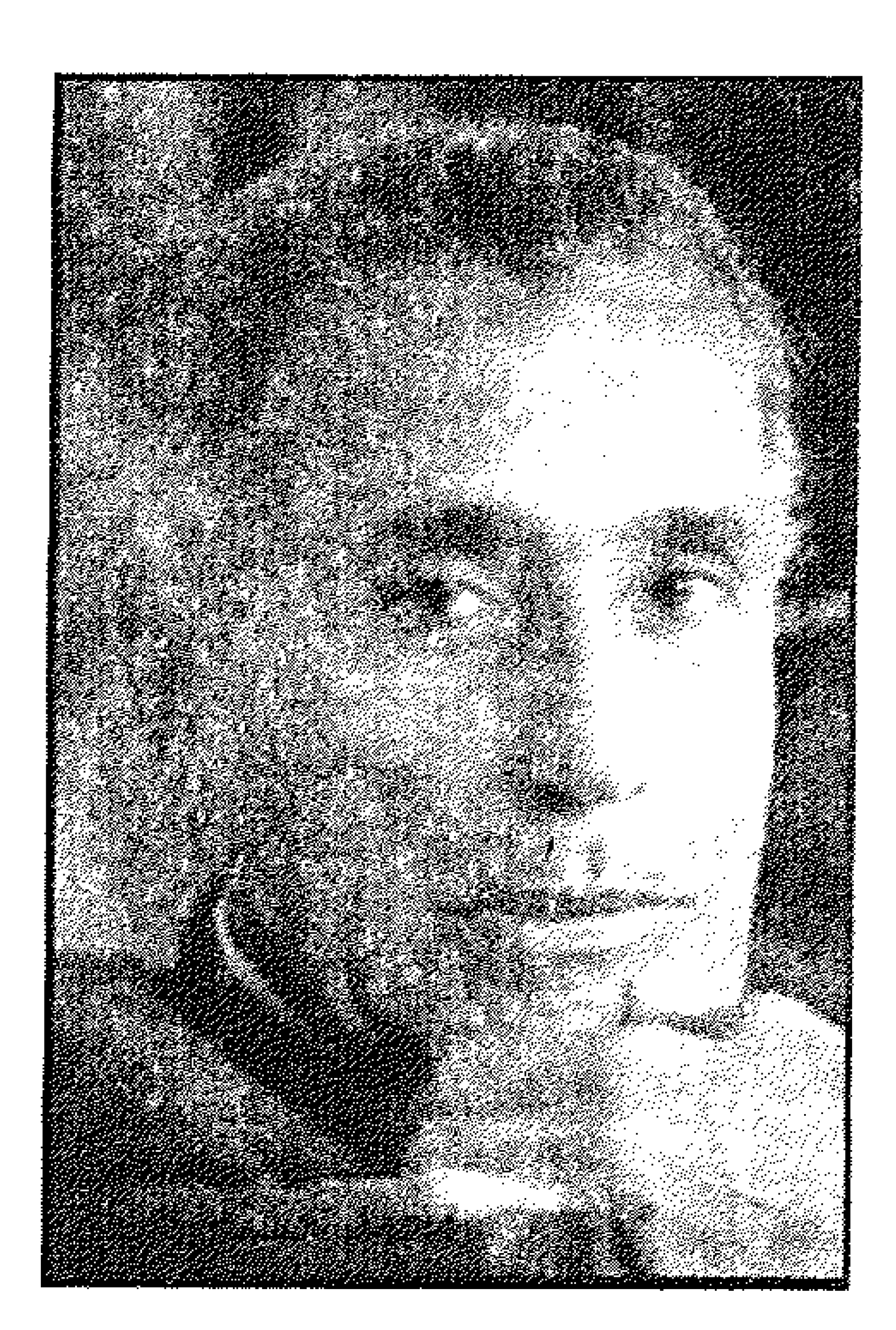
- شكراً.. هذا يكفى..[1].



١- المصدر: الدكتور حسين مؤنس: دراسات فى ثورة ١٩١٩.

أقباط مصر ليسوا أقلية

للكاتب الكبير الأستاذ
محمد حسنين هيكل



هذه الرسالة إلى رئيس تحرير جريدة الوفد لها قصة تستحق أن تروى في حد ذاتها، دون حاجة إلى تعليق من أحد!

مجمل وقائعها على النحو التالي:

١- مساء يوم الجمعة ١٥ أبريل، وأثناء عشاء أقيم حفاوة بالدكتور على الدين هلال فى مناسبة اختياره عميداً لكلية الإقتصاد والعولم السياسية لجامعة القاهرة، دار حوار حول مؤتمر دعى إليه فى القاهرة وموضوعه «حقوق الأقليات فى العالم العربى والشرق الأوسط». وهى قضية تستحق الدراسة فعلاً. لولا أن القائمين على تنظيم المؤتمر وضعوا «أقباط مصر» ضمن أقليات العالم العربى والشرق الأوسط، وهو أمر لفت نظر كثيرين وحول الموضوع من قضية تستحق الدراسة إلى مسألة تستوجب التوقف بالإهتمام، وما هو أكثر!

٢- وسئلت إذا كنت سأحضر المؤتمر وأشارك فى أعماله، وأجبت بالنفى. ورحت أبدى وجهة نظرى بالتفصيل. وتفضل الأستاذ جمال بدوى رئيس تحرير جريدة الوفد فطلب إلى أن أكتب فى جريدته، واقترحت عليه أن يكتب هو أو يستكتب من يشاء.

٣- وظهر يوم السبت ١٦ أبريل أتصل بى الأستاذ جمال بدوى معيداً إقتراحه ومصمماً عليه، وقائلاً إنه عرض الفكرة على الصديق الكبير الأستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الذى أيد الفكرة بحماسة وتمنى لو أصبحت قاعدة وكتبت كل أسبوع لجريدة الوفد.

وكان رأى رداً على الأستاذ جمال بدوى أننى مع عرفانى لبواعث هذه الدعوة إلا أننى لأسباب كثيرة لا أستطيع قبولها إلا فى إطار محدود، وبالتالى فإننى تقديراً له، واحتراماً للأخ الكبير الأستاذ فؤاد سراج الدين، وهو صديق قريب لأكثر من أربعين عاماً، سوف أكتب لجريدة الوفد برأى فى الموضوع، ولكنى سأجعل كتابتى على شكل رسالة موجهة إليه لكى يكون واضحاً وجلياً أنها مرة واحدة ولمناسبة اقتضتها، وهذا هو كل شئ.

وبدأ الأستاذ جمال بدوى يسألنى عن الموعد الذى يمكن أن يتسلم فيه ما أكتب وقد طلب أن يكون ذلك على عجل لأنه مسافر الى الصين ضمن الوفد الصحفى المرافق للرئيس حسنى مبارك وسألته عن موعد سفره فقال إن طائرة من شركة مصر للطيران سوف تحمل الصحفيين إلى الصين صباح الثلاثاء، وقلت: إذن سوف يكون عندك ما أكتب بعد ظهر يوم الأثنين. وهكذا كان.

(*) عن جريدة الأهرام الجمعة ٢٢ أبريل ١٩٩٤.

ووصل ما كتبت إلى الأستاذ جمال بدوى، وأتصل بى وصوته مفعم بالمودة والدفء، ثم راح يعرض لبعض التفاصيل الفنية: سوف ينشر ما كتبت يوم الخميس فى العدد الخاص من الوفد، وسوف يضع إشارة إليه فى عدد الأربعاء، وسوف يبعث إلى ببروفة ما كتبت بعد جمعه وتصحيحه إذا ما كانت لى ملاحظات.

٤- وصباح يوم الأربعاء صدرت جريدة الوفد وكان الركن الأعلى من جانبها الأسير. أبرز مكان فى الصفحة الأولى، يحمل الاشارة إلى ما كتبت وما سوف تنشره الجريدة «غداً». واتصلت صحف عربية كثيرة بمكتبى تطلب نشر ما كتبت فى نفس الوقت مع جريدة الوفد وكان الرد عليها جميعاً بعد الشكر على إهتمامها، هو أن «ما كتبته يخص جريدة الوفد، وكان أقصى ما وصلت إليه هو أن تنشر جريدة الأهرام ويكلى»، وهى الجريدة الأسبوعية التى تصدر عن الأهرام باللغة الإنجليزية، نصاً للرسالة.

٥- وصباح أمس - الخميس - صدرت جريدة الوفد وليس فيها ما أعلنت عنه فى اليوم السابق فى أبرز مكان فى صفحتها الأولى، ولم يقم أحد مسبقاً بإخطارى بالإمتناع عن نشر كلام لم أتطوع به من عندى، ولا قام أحد لاحقاً بالإعتذار لقراء قيل لهم بالأمس أن ينتظروا شيئاً يقرأوه فى الغد.

وكانت المفارقة أن «الأهرام ويكلى» نشرت بالإنجليزية نص الرسالة الموجهة منى إلى رئيس تحرير الوفد بالعربية، وهكذا غاب الأصل فى حين تبدى الظل. وكان ذلك وضعاً غريباً.

٦- لم أحاول أن أسأل: ماذا جرى؟ - ولكن بعض الأصدقاء تطوعوا بإبلاغى أن نشر إعلان مسبق عما كتبت استنفر جمعاً من بعض أعضاء الهيئة العليا وغيرهم - أبدوا عدم رضاهم إلى درجة الغضب عن «كيف يمكن أن تنشر جريدة الوفد شيئاً لكاتب صحفى كان صديقاً لجمال عبد الناصر».

ثم قيل لى أن الصديق الكبير الأستاذ فؤاد سراج الدين راح يدافع عن دعوة رئيس تحرير جريدة الوفد لى، وعن تأييده لهذه الدعوة، وكا بين ما قاله أن «الكاتب لم يتطوع بالكتابة لجريدتنا، وأنما نحن طلبنا منه أن يكتب وإستجاب، ثم أنه ليس فى حاجة إلى أن ينشر رأيه عندنا، فصحف الدنيا مفتوحة أمامه عندما يريد». ثم ورد فى كلامه ما هو أهم وأكبر..

قال الرجل: «نحن نقول للناس حزب ليبرالى يؤمن بتعدد الآراء.

ونحن نقول للناس أننا حزب ديمقراطى يتسع للحوار.

ونحن حزب يقول أنه ضد أى رقابة على النشر، فكيف نفرض رقابة على مثله؟ - وإذا كنا نقول ذلك ونحن حزب فى المعارضة، فما الذى يمكن أن ينتظره الناس منا إذا وصلنا يوماً إلى الحكم؟!».

ونحن ... ونحن ... ونحن ...

ثم كان تساؤله الحائر: «وإذا لم تنشر غداً، فماذا نقول للناس؟»!

وإنتهى الأمر بأن جريدة حزب الوفد لم تنشر. ولم تقل للناس أيضاحاً.

وكانت أمامنا قضية واحدة - أصبحت الآن قضيتين:

- قضية خطأ يمس مسألة حيوية فى حياتنا ومستقبلنا، وهى الوحدة الوطنية.

- وقضية أخرى لا أعرف ماذا أسميها؟

ثم يتحدث بعض الناس بعد ذلك عن التطرف، ويزعمون أن لديهم حلولاً لمواجهة الإرهاب!

أروى هذا كله.. ولا أضيف بعده كلمة واحدة، تاركاً للناس أن يقرأوا رسالة إلى رئيس تحرير جريدة الوفد، وتاركاً لهم الرأى فى ملابسات أحاطت بها!

عزيزى الأستاذ جمال بدوى...

انك تفضلت وسألتنى عندما التقينا آخر مرة عما إذا كنت سوف أشترك فى مؤتمر عن حقوق الأقليات فى الوطن العربى والشرق الأوسط يقام فى القاهرة أواسط الشهر القادم؟.. وأجبتك بالنفى.. وأبديت استغرابك لأنك رأيت إسمى مطبوعاً ضمن قائمة المشاركين فى هذا المؤتمر. وحين قلت لك إننى مثلك استغربت قراءة إسمى ضمن قائمة المشاركين مرفقة ببطاقة دعوة، كان تعليقك إن حالى أفضل من حالك، فأنا على الأقل تلقيت قائمة وتلقيت بطاقة، وأما أنت فقد إكتشفت إنك دون أن يبعث إليك أحد بقائمة أو ببطاقة!

ولقد اتفقنا بسرعة على أن زحام المؤتمرات فى القاهرة، واللقاءات والندوات - ظاهرة صحية، لكنها قد تكون أصح إذا ما جرى الإلتزام بأصول وقواعد جديرة بأن تراعى، وبينها المعرفة المسبقة بموضوع البحث - ماهو؟ - وبالداعين إليه - من هم؟ - وبالمستفيد النهائى من الجهد المبذول - ماذا يطلب؟

ان حلقات الفكر المنظم ليست فيض فيلسوف أو تجليات صوفى، وإنما هى جهد مركز مكثف لاستخلاص وإنتزاع آراء وإجتهادات تدخل أغلب الأحيان فى تشكيل مواقف وسياسات. ومن هنا فإن الشفافية إلى أقصى درجة تصبح من حق الناس إذا كان مطلوباً منهم أن يقولوا وأن يشرحوا.

وتذكر أننا حين عرضنا بسرعة لمؤتمر الأقليات فى الوطن العربى والشرق الأوسط. رابنا أمره ثم رجحنا حسن نية القائمين عليه، لكننا أتفقنا أيضاً على أن حسن النية قد يشفع للخطأ ولكن يبقى التصحيح واجباً!

ولقد استوقفك واستوقفنى أحد البنود التى فى جدول أعمال المؤتمر عن حقوق الأقليات فى الوطن العربى والشرق الأوسط وكان ترتيبه كما يلى:

١- أقليات العراق - «الأكراد مثلاً».

٢- أقليات المغرب العربى - «البربر مثلاً».

٣- أقليات عرب إسرائيل - «الدروز مثلاً».

٤- أقليات لبنان - «الأرمن مثلاً».

٥- أقليات السودان - «المسيحيون فى الجنوب مثلاً».

ثم جاء البند السادس فى هذا الجدول، فإذا فيه:

٦- أقباط مصر.

كان ذلك ما استوقفك واستوقفنى لأن أقباط مصر ليسوا أقلية ضمن أقليات العالم العربى والشرق الأوسط، لا بالمعنى العرقى مثل الأكراد فى العراق، والبربر فى المغرب العربى، ولا بالمعنى الطائفى مثل الدروز أو الأرمن فى إسرائيل أو لبنان، ولا بالمعنى الدينى وحده وذلك هو سر الخصوصية المصرية طوال التجربة الإنسانية فى هذا الوطن، كما أنه سر وحدة وتماسك الكتلة الحضارية للشعب المصرى. ولعل تماسك هذه الكتلة الحضارية هو القصد المقصود فى التعبير المأثور عن اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مطالع هذا القرن، وهو صاحب سياسة «فرق تسد» الذى لم يتمالك نفسه عند إنتهاء خدمته وسفره معزولاً - من أن يقول: «لم أجد فارقاً بين مسلم وقبطى فى مصر غير أن أحدهما يصلى فى مسجد والثانى يصلى فى كنيسة».

ثم يجئ بعضنا عند مداخل القرن الحادى والعشرين ليرسم خطأ فاصلاً نتراجع وراءه مائة عام... مئات الأعوام!

دعنى أيها الصديق الكريم - أطرح عليك هواجسى:

أولاً - لابد أعترف لك - وهذه نقطة أولية - أن بى قلقاً شديداً من كثرة المبالغ المرصودة لأغراض البحوث الإجتماعية والسياسية فى مصر، فهذه المبالغ تزيد سنوياً على مائة مليون دولار - معظمها تقدمه هيئات أجنبية - والمشكلة أننا لانعرف يقيناً من الممولون، فنحن نقرأ أسماء هيئات دولية، لكن الأسماء كما تعلمنا التجارب لا تدل بالضرورة على المسميات، ثم اننا لانعرف أين تبدأ المقاصد، ولانعرف أين تنتهى النتائج، وما نراه هو مجموعات فرق بحث تمسح البلاد بالطول والعرض والعمق، ثم تطالعنا أوراق لا تبدو مساوية للجهد، ثم تنزل أستار النسيان تدريجياً على كل شئ، البحث والباحثون والأوراق المكتوبة كأنه زر نور لمسه أصبع فاتقد ثم لمسه ثانية فانطفأ.

ولكى أكون منصفاً فلابد أن أضيف أن هناك بحوثاً تبدو أمامنا واضحة فى مبتدئها وخبرها - فى ظاهرها وباطنها - ومن ذلك مثلاً تلك الدراسة الممتازة عن استشراف المستقبل العربى والتى قام عليها مركز دراسات الوحدة العربية،وغيرها وغيرها - لكن مثل هذه الدراسات الواضحة ظاهراً وباطنا مجرد جزء محدود، فى حين أن غير المحدود هو الباقى.

وأثق أنه لا أنت ولا أنا، ضد الحقيقة نتقصاها وندرسها، لكنى لا أظنك ولا أظننى من أنصار العرى الكامل لمجتمعنا أمام عيون لا تعرف نحن يقينا ما الذى تبحث عنه وتفتش عليه.

ثانياً - ونعرف معاً أننا فى عصر أشتهر بوصف عصر المعلومات، وهو وصف صحيح، والصحيح أيضاً أن وسيلة الفعل السائدة فى أى عصر تؤثر على كل ما فيه - على الزراعة والصناعة والمواصلات والحرب.. إلى آخره - كذلك فعل مثلاً عصر البخار وعصر الكهرباء وعصر الالكترونيات. وليس صعباً أن نتصور تأثير عصر المعلومات فى الأمن - من الهجوم إلى الدفاع. وليس خافياً أن المعلومات أصبحت أهم أسلحة الاختراق، ومع التسليم بأننا فى عصر تستطيع وسائله أن ترى كل شئ، فلست واثقاً أنه من حقنا أن نترك من يشاء يفتح العقول والقلوب ويطل على ما فيها. ونحن نعلم بالطبع أن من يشاء يستطيع بوسائله أن يكتشف السطح وأن يلتقط مايريد من صور لتضاريسه ومشاهد الحركة على هذه التضاريس - لكن استكشاف العقول والقلوب لا يمكن أن يتم إلا برضانا - أى إذا أتحنا للآخرين فرصة الغوص فى داخلنا ومكنونات صدورنا.

ومن حقنا نحن أن نعرف كل شئ. وفى نفس الوقت فمن المؤكد أننا لا نستطيع - ولايجب - أن نحجب عن الآخرين كل شئ. ولكن القضية أن المعرفة المتاحة لابد أن يداخلها عنصر من الحساب، وإلا فإن الفارق بين المعرفة والاسباحةيتلاشى ويضيع، وفى ذلك خطر. وربما سمحت لنفسى أن أقول أننى أطلعت على دراسة قام بها مركز أبحاث إسرائيلى عن حزام الفقر المحيط بالقاهرة، وكان التركيز على معسكرات قوات الأمن المركزى وغيرها من القوات النظامية الواقعة داخل هذا الحزام!

ثالثاً - وقد أؤكد لك مرة أخرى أننى لست من أنصار نظرية المؤامرة فى تفسير الحوادث وتأويل شواهدها، وقد أكون من مدرسة ترى أن «التاريخ ليس مؤامرة، ولكن المؤامرة قد توجد فى التاريخ»، بمعنى أن حركة التاريخ تصنعها قوى إقتصادية وإجتماعية وعلمية وفكرية يؤدى تلاقيها وتصادمها وتفاعلها الطبيعى دور المحرك والدافع والموجه. لكننا نعرف من استقراء الماضى أن هناك مقاصد وخططاً تتمنى أحياناً

لو استطاعت أن تعترض الحركة الطبيعية حتى ضد قوانينها ، وهذا مفهوم، ولعله مشروع، فى صراعات الحياة.

وإذا تذكرنا، ويجب أن نتذكر دوماً، أن الحاضر هو نقطة يلتقى فيها الماضى بالمستقبل - إذن لأمكننا أن نتصور أن هذا البلد مستهدف لموقعه وموضعه - على حد تعبير جمال حمدان.

ونحن نرى كيف تجرى الحرب على هذا البلد، إقتصادية وسياسية ونفسية، وعسكرية عند اللزوم. كذلك نرى عملية حصره وحصاره بقصد تصفية دوره وحجب تأثيره فى واحدة من أهم مناطق العالم. وإذا كان ذلك صحيحاً، وأحسب أنه صحيح - إذن فإن قدراً من الحيطة واليقظة لازم وضرورى.

رابعاً - ولا أعتقد أنك تختلف معى، أو أننى أختلف معك، على حقيقة أن سلامة الكتلة الوطنية لهذا البلد هى أولى ضمانات أمنه وقوته.

بمعنى أنه قد يتأثر إقتصادنا فنعوض وقد تنحرف توجهاتنا السياسية فنصحح. وقد تختلط علينا الأفكار فنعود للصواب فى يوم من الأيام، لكنه إذا تأثرت الكتلة الوطنية لهذا البلد بخط أو حاجز أو شرخ - لا سمح الله - فإن العواقب فوق الطاقة.

وكان هذا الوطن قادراً باستمرار على سبك كتلته الوطنية، وبها واجه تاريخه وكل ما فعله به ذلك التاريخ، وأنت عالم به ذاكر له باستمرار، وأمامك وأمامى أسفار دونها واحد بعد واحد من مؤرخى مصر الكبار سجلوا خصوصية هذا الشعب الذى كان فريداً فى قبوله لمطلقين دينيين فى نفس الوقت بفضل عملية السبك المتقنة التى جادت بها عبقرية المكان - والتعبير أيضاً لجمال حمدان - أمامك كتابات إبن الحكم والمقريزى وإبن اياس لترى كيف إستطاع شيوخ الأزهر وبطاركة الكرازة المرقسية أن ينجزوا مهمتهم النبيلة فى الحفاظ على الكتلة الوطنية للشعب المصرى خلال قرون مزدحمة بالطامعين والغزاة، وبرغم هؤلاء الطامعين والغزاة جميعاً فإن المسيرة النبيلة قطعت المسافة من «عهد الذمة» إلى «عهد المواطنة» بنجاح عز مثيله فى أوطان أخرى.

وتذكر وأذكر دور أحمد عرابى فى مواجهة الغزو البريطانى ووراءه شيوخ الأزهر وبطاركة الكنيسة القبطية، ثم دور سعد زغلول فى تمتين كتلة تلك السبيكة الوطنية الصلبة فى مناخ الثورة السياسية ١٩١٩، ودور جمال عبد الناصر فى المحافظة عليها فى مناخ الثورة الإجتماعية ١٩٥٢.

مثل قوة المواقف تسندها الجيوش والثورات - كانت قوة الكلمات حين تختزل فى حروفها خلاصة حياة الأمم وفهمها لعبر الزمان.

وتذكر وأذكر كلمة مكرم عبيد «أننى مسلم وطناً قبطى ديناً» - حين سرت فى الداخل بعض النعرات هنا وهناك!

وتذكر وأذكر كلمة القس سرجيوس «فليمت كل قبطى فى هذا البلد ولكن لتحيا مصر» - حين شاء الإستعمار البريطانى أن يستبقى فى يده إدعاء المسئولية عن حماية الأقليات!

خامساً - وتدرك وأدرك أننا فى عصر تجرى فيه ممارسة السياسة بالإنطباع بديلاً عن السياسة بالاقتناع، كما يحدث فى علم التسويق، بمعنى أنه يجرى الترويج لسلعة قد لا تحتاجها الناس، ولكن الالحاح عليها يتكرر ويتكرر تطبيقاً لقاعدة فى فنون الإعلان تقول أن «نقطة الماء إذا نزلت، وبإستمرار، على نفس البقعة من كتلة الحجر فإنها قادرة فى يوم من الأيام أن تفلقها». وهكذا فإنه بالإلحاح والتكرار تصبح السلعة الكمالية ضرورية تكاد تستحيل الحياة بغيرها.

ومثل هذا يصنعه عصر الإتصالات فى الحياة السياسية والإجتماعية للأمم والشعوب.

خط وهمى فى البداية. ثم يزداد الإلحاح ويسقط الخط الوهمى على الأرض، ويشتد الضغط، وإذا الخط الذى وقع على الأرض يتحول إلى رسم، ثم إذا الرسم يتحول إلى شرخ يظهر فى البداية مثل شعرة، ثم يجرى تعميقه إلى فلق، وإلى كسر.

واليوم نبدأ بإدعاء، ويتحول الإدعاء إلى مقولة، وتتحول المقولة إلى قضية، وتتحول القضية إلى مشكلة، وتتحول المشكلة إلى نزاع.

ونكتشف أنه حتى الأوهام يمكن لها أن تكتسب قدرة التجسد، كما أن الظلال فى بعض الأحيان تتجسم. والخريطة السياسية للعالم الثالث أمامك وأمامى تغنينا عن التفاصيل لكى لا يكون من النماذج ما يوحى تعسفاً بالتشابه.

سادساً - وقد تسترجع وأسترجع ما سمعناه فى مرحلة علت فيها الأصوات بحديث النظام العالمى الجديد، الذى قيل بقدرته على أن يفرض على الآخرين أحكامه، وأن يحدد لنفسه وينتزع ويمارس اختصاصاته، وبينها إختصاص يبيح حق التدخل لحماية الأقليات. والتدخل يبدأ من إملاء الشروط السياسية إلى إستخدام القوة المسلحة.

ولقد وردت نصوص من هذا الإختصاص فى بيانات صادرة عن الأمم المتحدة، ولم تكن هذه النصوص صادرة عن خبراء المنظمة الدولية المكلفة بحماية القانون الدولى فى صورته الأكمل، وإنما كانت من صياغة خبراء واحدة أو إثنين من القوى الكبرى التى لا تبحث عن الأكمل فى هذا العالم ولا تأبه له، وإنما تبحث وتأبه لمصالحها ومطالبها الاستراتيجية، وتنقب عن ثقب إبرة تستطيع أن تنفذ منه إلى ما ترغب فيه وتقصده.

هذه هواجس أطرحها عليك

بعد تردد أريد أن أضيف نقطة أخرى فأقول لك إنه أدهشنى أن يشار إلى إفتتاحية لهذا المؤتمر عن حقوق الأقليات - بإسم الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة.


د. بطرس غالى

لعلى لا أخفى عليك أننى شخصياً سعدت لإنتخاب بطرس غالى أميناً عاماً للأمم المتحدة لعدة أسباب، أولها وأهمها أنه مصرى قبطى. أقر أمامك أننى فى البداية لم أكن متحمساً لترشيحه، وكان ميلى أقرب إلى واحد من منافسيه فى ذلك الوقت وهو الأمير صدر الدين أغا خان، عن إعتقاد أيامها بأنه الأكثر شباباً والأوفر خبرة بأعمال الأمم المتحدة، ثم عن تصور بأن المنظمة الدولية فى ظروف دولية متغيرة تحتاج إلى شخصية قادرة على الاستقلال قدر ما هو ممكن. شخصية يحتاجها المنصب ولا تحتاج هى إليه.

وربما لا أتجاوز إذا قلت لك أننى صارحت الدكتور بطرس غالى برأى مبكراً جداً، وكان قوله لى - ونحن زملاء لثمانية عشر عاماً فى الأهرام - أنه لم يكن يفكر فى الترشيح ولا خطر على باله، ولكن حدث أنه كان يحضر إجتماعاً وزارياً أفريقياً فى زائير خصص لإختيار خمسة مرشحين للمنصب عن أفريقيا حتى تعرض أسماؤهم على مجلس الأمن فيختار منهم واحداً يقدم أسمه للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد تم إختيار الأسماء الخمسة فعلاً، ثم فوجئ بطرس غالى - طبق روايته - بأن الرئيس موبوتو رئيس زائير يشير إليه من طرف المائدة يستدعيه، فلما وصل إليه همس موبوتو فى أذنه: «بطرس... ألا تفكر فى إضافة أسمك للقائمة؟».

ولم يملك بطرس غالى غير أن يطلب فرصة للرجوع إلى القاهرة يستأذن فيما عرض عليه.

وأتذكر أننى بعد أن سمعت تلك التفاصيل من بطرس غالى قلت له: «ألا ينبغى لك أن تتشاور مع صدر الدين أغا خان؟». وقال بطرس غالى: «فعلت. أتصلت به تليفونياً سألته هل أنت مرشح؟ ورد على بأنه لن يرشح نفسه، وإنما هو على إستعداد لقبول الترشيح فى حالة أن تطلبه الدول الأعضاء فى مجلس الأمن».

وقتها، وقد وجدت أن صدر الدين أغا خان لن يحصل على ما يريد إذا كان ينتظر وصوله إليه على طبق فضة - إنتقلت بحماستى إلى ترشيح بطرس غالى، وبعض هذه الحماسة كما قلت كان راجعاً إلى أنه مصرى قبطى.

وبينى وبينك أقول أن بعض الدوافع إلى تلك الحماسة ظن ساورنى بأن الرجل، فى إطار مجمل السياسات التى إعتمدت فى مصر منذ زيارة القدس سنة ١٩٧٧ - كان يستحق أن يكون وزيراً للخارجية المصرية. وكان شعورى مجموعة حساسيات كنت أستطيع تفهم بواعثها، وإن أدركت فى نفس الوقت قسوتها على الرجل. وحين واتته الظروف وفاز بمنصب الأمين العام للأمم المتحدة فقد أحسست أن فى ذلك تعويضاً عادلاً للإنسان والمواطن فيه، بصرف النظر عن خلاف مع توجهاته السياسية والفكرية، وهو خلاف لم يكن سراً عليه طوال ثمانية عشر عاماً طالت اليها زمالتنا فى الأهرام.

وأشعر من بعيد أن بطرس غالى يتصور أن فى مصر معارضة لسياسته، أو ما يقال عن سياسته فى البوسنة وفى غيرها، وأن الداعى الرئيسى لهذه المعارضة أنه قبطى، بل قد قال بنفسه شيئاً من ذلك وكرره فى حديث تليفزيونى مع صديقنا اللامع مفيد فوزى، وكان بطرس غالى فى ذلك على خطأ. فقبطيته موضع فخار لكل وطنى مصرى. ثم إن نقد سياسته فى البوسنة وغيرها لم يقتصر على مصر، بل لعل نقد هذه السياسة كان أعلى وأقسى فى غير مصر، وبالتحديد فى كثير من بلدان أوروبا، وحتى أمريكا ذاتها. ولعلى أضيف أنه فى تقديرى مظلوم فيما وجه إليه. ينسى الناس أن الأمين العام للأمم المتحدة سيد مطاع هو مجلس الأمن، كما أن مجلس الأمن له بدوره قائد لا يعصى حتى هذه اللحظة على الأقل هو الولايات المتحدة الأمريكية.

يضاف إلى ذلك أن العصر لم يعد هو العصر الذى يقف فيه رجل مثل داج همر شولد الأمين العام للأمم المتحدة وقت أزمة السويس ١٩٥٦ يقدم إستقالته قائلاً لمجلس الأمن وجهاً لوجه «أنه لا يستطيع أن يقبل على ضميره أن يكون أميناً عاماً للأمم المتحدة فى وقت تخالف فيه إثنتان من الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن - نصوص وروح ميثاق الأمم المتحدة».

ولست أعرف ما الذى دعا بطرس غالى إلى أن يسمح لإسمه بالتداول فى معرض مؤتمر لحقوق الأقليات فى الوطن العربى والشرق الأوسط ولعل دافعه كان أن هذا المؤتمر متصل بإعلان من الأمم المتحدة عن حقوق الأقليات فى هذه المنطقة.

لكن السؤال: هل كان بطرس غالى يعرف أن أقباط مصر جرى تصنيفهم أقلية ضمن هذه الأقليات؟

أكاد أقطع بأنه لم يعرف شيئاً عن التفاصيل، وإنما إقتصرت معرفته على الخطوط العامة وحدها.

ثم أقول لك فى النهاية أننى لست العالم العربى والشرق الأوسط ولكن أقباط مصر خارج هذا الإطار.

أقباط مصر ومسلموها - شأنهم شأن كل البشر فى هذا العالم الثالث - مثقلون مرهقون بمشاكل لا أول ولا آخر. وهم - شأنهم شأن غيرهم من البشر - يبحثون عن حلول لهذه المشاكل، لكن بحثهم فى شئونهم وشئون مصر يجئ فى إطار حق المواطنة، وليس فى إطار حماية الأقلية.

وإلا كنا كمن يلعب الكرة، بقنبلة.

خطاب للأستاذ ويصا واصف

نشرت جريدة الجورنال دى كير المقال التالى الذى ورد اليها من الأستاذ ويصا واصف.

سيدى الرئيس

هذه أول مرة قام فيها الشعب المصرى قومة رجل واحد فى وجه قوة هائلة يطالبها بحريته وإستقلاله المغتصبين وهذه أول مرة لم يجرأ فيها الساسة الذين تشرفوا بالرياسة عليها بالرغم من ارادتها التى أجمعت عليها. على أن الذى قلقت له نفوسنا هو وجودكم فى كل وزارة. ولئن كانت لكم سياسة خاصة فلم لا تعلنونها ؟

لقد صحت عزيمتنا على محاربة كلمتى قبطى ومسلم وأنى فى مقدمة المقاتلين وماضى خير شاهد على إخلاصى ولقد أفلحنا فى ذلك أيما فلاح. لذلك يؤلمنى أن أرانى مضطراً لمخاطبتكم كقبطى أولاً ثم كمصرى. كقبطى أقول لحضرتكم: إن أخلص خلصائكم أذكر منهم طبيبكم الخصوصى الذى ينزل منكم منزلة الإبن أبدى لى أسفه الشديد لعدم تمكنه من التوقيع على إحتجاجنا الذى لابد أن تكونوا قد قرأتموه.

لم يكن حزنى ليمنعنى الفرح لرؤية نسائنا وأبنائنا وبناتنا تبكين حزناً لنبأ تأليف وزارتكم. أردت وأصدقاء لى من الأقباط أن نفضى إليكم بما أضطربت له عواطفنا فجانبتمونا. لا يبرح عن ذهن حضرتكم أنكم بصفتكم قبطياً أشتركتم فى وزارات الحكومة الأستبدادية السابقة فإذا كنتم تنون حكمنا على غير إرادتنا فبمن وعلى ما تعولون فى ذلك.

ليس من الحكمة أن تتحدى أمة كاملة استخفت بالحياة.

وكمصرى أقول لحضرتكم ما يجمع عليه جميع مواطنى من قبط ومسلمين: «لن تحكموا بغير البنادق الإنتليزية» ولنا من بوادر أعمال وزاتكم ما أكد لنا ذلك، تعطيل الصحف وإعتقال الشيوخ والوطنيين وإشهاركم سيف النفى على رؤوسنا.

فكونوا على ثقة أن هذا لم يكن لينال منا. وإنى ذاكر لمولاى الوزير أن هذا الشعب المصرى المصرى لأنه أبدى فى مصريته وشخصيته أعلق قلباً بأنانية من كل شعب وأنه لم يتراجع أمام ديوكلسيان وأعتنق المسيحية برغم الإضطهادات الفظيعة التى أنزلها به الرومانيون. ولما هالت الكنيسة الضاحيا وحاولت عبثاً الإعلان بأن قدام الشعب على التضحية ليس فيه ما يرضى الله. لم يكن جواب الشعب المصرى على هذا الإعلان إلا أن جعل تاريخه يوم استشهد منه مئة ألف فى سبيل أمانيه.

ومنذ إنتصرت تلك الأمانى وامتلكنا زمام حريتنا كنا نحن يا مولاى الوزير أول من طبعوا المسيحية بطابع شخصيتهم وأن الذين يريدون السيطرة علينا يعلمون ذلك علم اليقين ويعلمون أكثر منا أن مدرسة الإسكندرية وكبار آباء الكنيسة من اثناسيوس وأكليمندس هم الذين وضعوا التعاليم الأولية للمسيحية على ما هى عليه الآن.

فلئن ذكرت لحضرتكم ذلك فلأنه درس سام ينطق به تاريخنا القومى. درس يشدد عزائمنا وتعونا للطمأنينة على مستقبلنا وهو الجواب الوحيد على ما نهدد به.

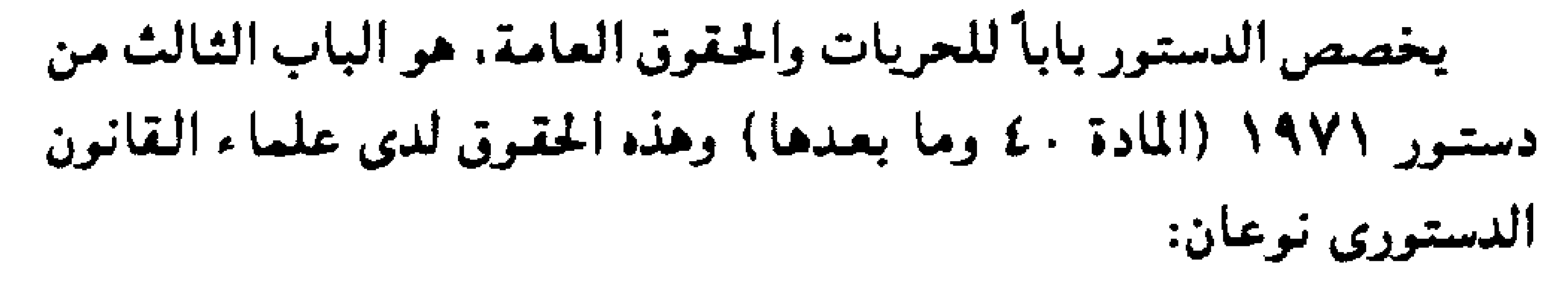
لم يبق لى سوى كلمة أقولها. إنا نجتاز موقفاً تاريخياً واقعة تبعته على كل منا. قد تحملت مسؤوليته أمام السلالات ....

ان مسيحى مصر يشهدون العالم المتمدين إنكم لم تمثلوا قط أمانيهم القومية. فعليكم وحدكم مسئولية أعمالكم وانهم ينتظرون حكمه آمين.

دستور ١٩٧١ ألغى الخط الهمايونى

الدكتور وليم سليمان قلادة





يخصص الدستور باباً للحريات والحقوق العامة، هو الباب الثالث من دستور ١٩٧١ (المادة ٤٠ وما بعدها) وهذه الحقوق لدى علماء القانون الدستورى نوعان:

الحقوق المطلقة التى تكون نصوص الدستور بشأنها قابلة للتطبيق فوراً، ولا تستلزم أن يتدخل المشرع ليبين كيفية إعمالها، ومن باب أولى ليس له أن يضع قيداً عليها. وذلك لأنها تقرر مركزاً قانونياً يتحتم إحترامه بالنسبة للمشرع والأفراد على السواء.

ويستطيع الأفراد أن يحتجوا بما جاء بها دون أن ينتظروا تدخل المشرع ليضع أسس تطبيقها. وفى نفس الوقت فإن المشرع نفسه يلزم بإحترام ما جاء بها - وإذا أصدر من القوانين ما يخالفها كانت هذه القوانين غير دستورية.

أما النوع الآخر فإن الدستور يجعل للمشرع سلطة تنظيمية دون أن ينتقص منها بل تقتصر وظيفته على إيضاح نطاقها وتنظيم كيفية ممارستها.

ومن أهم الحقوق التى ينص عليها الدستور حرية العقيدة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

ويخصص دستور ١٩٢٣ نصاً خاصاً لكل من هذين الحقين، ويقيم بينهما تفرقة فى الطبيعة، فبينما ينص فى المادة ١٢ منه على أن حرية الأعتقاد مطلقة - ينص فى المادة التالية: «تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية فى الديار المصرية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب».

وقد أدمج كل من دستورى ١٩٥٦ و ١٩٦٤ هذين النصين فى مادة واحدة، مع الإحتفاظ بطبيعة حرية الإعتقاد كحق مطلق، وتقييد ممارسة الشعائر الدينية بالعادات المرعية إذ تنص كل من المادة ٤٣ من دستور ١٩٥٦ والمادة ٣٤ من دستور ١٩٦٤ على أن حرية الإعتقاد مطلقة، وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية، على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافى الآداب.

والمقصود بالعادات المرعية هو الخط الهمايونى الصادر من الدولة العثمانية عام ١٨٥٥ ثم صدر كتاب وزارة الداخلية المؤرخ ١٩ ديسمبر ١٩٣٣ متضمناً شروطاً عشرة للتصريح ببناء الكنائس.

ومما يذكر أن كتاب الوزارة صدر خلال فترة الإنقلاب الدستورى الذى قام به الملك وإسماعيل صدقى، وبدء بإلغاء دستور ١٩٢٣ وإحلال دستور عام ١٩٣٠ محله. وهو دستور يتضمن مزيداً من حرمان الشعب من حقوقه. ومارست الحكومة خلال هذه الفترة أنواعاً بشعة من إهدار إنسانية المصريين.

وقد أصدرت محكمة النقض والإبرام برئاسة القاضى العظيم عبد العزيز فهمى، حكماً فى ٥ ديسمبر ١٩٣٢ وصفت فيه ما كان يحدث وقتذاك بأنه إجرام فى إجرام.

والذى يطلع على هذه الشروط يخلص إلى أن المقصود منها فى حقيقة الأمر هو وضع العراقيل أمام بناء الكنائس حتى يصبح ذلك أمراً مستحيلاً، أى أن القرار الصادر من الداخلية يواصل منهج دستور ١٩٣٠ فى حرمان الشعب من حقوقه.

بل تكشف النظرة الفاحصة أن بعض بنود هذا القرار تنطلق من مفهوم يتناقض مع العلاقات الحميمة التى تجمع تقليدياً مكونات الجماعة - المسلمين والأقباط معاً.

فثمة فى هذه الشروط خشية من إقتراب هذه المكونات من بعضها البعض، فالقرار يطلب الإجابة عن الأسئلة الثلاثة الآتية:

أ- ما هى مقادير أبعاد النقطة المراد بناء الكنيسة عليها من المساجد والأضرحة الموجودة بالناحية؟

ب- إذا كانت النقطة المذكورة من أرض الفضاء فهل هى وسط أماكن المسلمين أو المسيحيين؟

ج- إذا كانت بين مساكن المسلمين، فهل لا يوجد مانع من بنائها؟

واضح أن هذه الشروط لا تعبر عن الواقع المصرى، فمصر لا تعرف الإنفصال الجغرافى بين مساكن مكوناتها من المسلمين والأقباط بل يكاد الفاحص يستشعر تحريضاً من القرار بإثارة التناقضات بين هذه المكونات، ليعترض البعض على بناء أماكن العبادة التى يريدها البعض الآخر. وهذه هى السياسة التقليدية التى تتبعها حكومات الأقلية لتشغل الشعب بنزاعات داخلية كى لا يقف موحداً للدفاع عن حقوقه الدستورية التى تهدرها هذه الحكومات.

عدد الكنائس والواقع:

ولكن الأيام أثبتت أن الإرادة الشعبية تتخذ موقفاً ثابتاً يتناقض مع مضمون الخط الهمايونى وأهداف هذا القرار فقد جاء فى تقرير لجنة تقصى الحقائق التى شكلها مجلس الشعب عام ١٩٧٢ أن اللجنة طلبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عدد الكنائس القائمة فى مصر فتبين أن عددها يبلغ ١٤٤٢ كنيسة. ولكن البيانات التى جاءت لجنة من وزارة الداخلية أوضحت أن عدد الكنائس المسجلة لديها يبلغ خمسمائة كنيسة منها ٢٨٦ قبطية. وذكرت اللجنة أن كثيراً من هذه الكنائس لا يعدو أن يكون غرفة أو ساحة صغيرة بغير أجراس أو قباب.

واضح من هذه الأرقام أن الواقع المعيش يسمح بوجود كنائس يبلغ عددها أكثر من ثلاثة أضعاف ما تسمح به القرارات الرسمية. ولقد استخلصت وقتذاك أن معنى هذه الأرقام يكشف عن أنه جرت العادة والعرف فى كل قرية أن يعيش الفلاحون المصريون معاً بلا تعقيدات رسمية ولا يخطر قط فى تصور فلاح مصرى - مسلم أو قبطى، أن هذه الغرفة أو الساحة تحتاج كى يصلى فيها القوم إلى استصدار فرمان من الباب العالى فى الأستانة أو إجراءات معقدة تصل إلى حد استصدار قرار وزارى ثم مرسوم ملكى أو جمهورى. فهذا هو النمط الثابت للحياة المصرية فى صورتها التقليدية. وقلت إن تطبيق الخط الهمايونى فى الواقع المصرى يقدم - من خلال هذه الأرقام، لدارسى القانون الدستورى - مثلاً للقانون الذى يسقط بسبب قلة التطبيق (الأهرام ٤ ديسمبر ١٩٧٢ وكتاب المسيحية والإسلام فى مصر ودراسات أخرى الطبعة الثانية ١٩٩٣، ص ٢٦١ وما بعدها).

إن هذا القرار بشروطه العشرة وبالخط الهمايونى الذى يقف وراءه يأتيان على نقيض مسار الحياة الشعبية

المصرية فى صورتها التقليدية - إن أهالى المدن والقرى فى مصر يعرفون مساجد ساهم فى إنشائها الأقباط وكنائس ساهم فى إنشائها المسلمون. ولكن يبدو أن القرار فى الفترة التاريخية التى صدر خلالها كان يهدف إلى قطع الطريق على هذه الحياة الوئامية بين مكونات الأمة. وقد ألغى دستور ١٩٣٠ بعد ذلك فى عام ١٩٣٤، ولكن ظلت مخلفاته تنخر فى الكيان المصرى كدودة خبيثة لعشرات من السنين. ويبدو أننا نرصد هنا واحداً من الأسباب التى إستطاعت أن تفرز آثارها الرديئة حين عرضت أزمة شديدة للحياة فى مصر - بدءاً من السبعينيات.

أحكام قضائية بارزة:

ولقد جهد قضاء مجلس الدولة فى أن يضيق من مجال تطبيق العادات المرعية فى مصر، وأن يعلى الإرادة الشعبية فى ممارسة الحريات العامة فقد أصدرت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة حكماً فى ٢٦ فبراير ١٩٥١ بأن إقامة الشعائر الدينية لكل الطوائف قد كفلها الدستور فى حدود القوانين والعادات المرعية. وألغت قرار لوزارة الداخلية برفض الترخيص بإنشاء كنيسة على أساس قلة عدد أفراد الطائفة. وقالت المحكمة فى حكمها إنه ليس فى التعليمات نص يضع حداً أدنى لعدد الأفراد الذين يحق لهم إقامة كنيسة.

وفى حكم آخر بجلسة ١٦ ديسمبر ١٩٥٢ قضت بأن حرية الإجتماع للقيام بشعائر الدين تدخل ضمن الحريات التى يحميها الدستور مادام أنها لا تخل بالنظام العام ولا تنافى الآداب.. والحكومة لم تزعم شيئاً من ذلك ومن ثم يكون الأمر بتعطيل الإجتماع الدينى قد وقع باطلاً مما يتعين معه القضاء بإلغاء الأمر المطعون فيه فيما تضمنه من منع الإجتماعات الدينية وقالت المحكمة إن تحويل الملك الخاص إلى كنيسة عامة أمر قد أقره الدستور ذلك أن مادته الثالثة عشرة تنص على أن تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية فى الديار المصرية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا يتنافى مع الآداب.

وأضافت أن اشتراط الترخيص فى إنشاء دور العبادة على نحو ما جاء فى الخط الهمايونى الصادر فى سنة ١٨٥٥ لا يجوز أن يتخذ ذريعة لإقامة عقبات لا مبرر لها دون إنشاء هذه الدور مما لا يتفق مع حرية إقامة الشعائر الدينية، إذ أن الترخيص المنصوص عليه فى هذا الخط الهمايونى لم يقصد به عرقلة إقامة الشعائر الدينية بل أريد به أن يراعى فى إنشاء دور العبادة الشروط اللازمة التى تكفل أن تكون هذه الدور قائمة فى بيئة محترمة تتفق مع وقار الشعائر الدينية وطهارتها. وفى هذه الحدود المعقولة ينبغى أن يقوم نظام الترخيص.

إندماج المسلمين والمسيحيين:

وفى ٣٠ مايو ١٩٦٤ أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمها بإلغاء القرار الصادر بمنع بناء كنيسة فى الأرض المخصصة لها فى مدينة بورسعيد. وقالت المحكمة: أن ما ساقته الوزارة تبريراً للقرار المطعون فيه من خشية الفتنة لإحتمال حدوث إحتكاك بين المسلمين والأقباط قول غير سديد، ذلك أنه ليست هناك أحياء خاصة بالأقباط وأخرى خاصة بالمسلمين، بل إنهم جميعاً يعيشون جنباً إلى جنب وتوجد كنائس فى أحياء غالبية سكانها العظمى من المسلمين، كما أن هذه الكنائس مقامة فى وسط أمكنة آهلة بالسكان وبالقرب من المدارس والمؤسسات العامة، والمنشآت الخاصة. بل وبعضها مقام بجوار الجوامع - ومع ذلك لم تقع الفتنة أو حصل من إجراء هذا أى إخلال بالنظام أو الأمن. وهذا راجع إلى سماحة الدين الإسلامى والتفهم الواعى لحرية العقيدة التى حرصت بلادنا على تقريرها وإعلانها في كل مناسبة.

وطبقاً لقضاء المحكمة الدستورية العليا، تقيم النصوص الدستورية فى مجموعها ذلك البنيان الذى يعكس ما أرتأته الإرادة الشعبية.. ولا يجوز بالتالى أن تفسر النصوص المقصودة منها.. أو بإعتبارها قيما

مثالية منفصلة عن محيطها الإجتماعي.. وإنما يتعين دوماً أن تحمل مقاصدها بمراعاة أن الدستور وثيقة تقدمية لا ترتد مفاهيمها إلى حقبة ماضية وأنما تمثل القواعد التى يقوم عليها التى صاغتها الإرادة الشعبية إنطلاقاً إلى تغيير لا يعيد التطور عن افاقه الرحبة..

وأضافت أنه فى هذا الإطار وإلتزاماً بأبعاده فإن خضوع الدولة للقانون محدداً على ضوء مفهوم ديمقراطى مؤداه ألا تخل بالحقوق التى يعتبر التسليم بها فى الدول الديمقراطية مفترضاً أولياً لقيام الدولة القانونية وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة (القضية رقم ٢٢ لسنة قضائية دستورية - جلسة ٤ يناير ١٩٩٢).

وهكذا جاء دستور ١٩٧١ ليعبر بصفة حاسمة فى هذا المجال عن إرادة الشعب المصرى وعن واقع الحياة المصرية التقليدية، وليضمن نصوصه ما أنتهى إليه القضاء الإدارى: فعلى خلاف الدساتير السابقة إعتبر الدستور القائم أن ممارسة الشعائر الدينية هي حق من نفس طبيعة حرية العقيدة - أى أنها حق مطلق قابل للتطبيق فوراً. فنص فى المادة ٤٦ منه على أن «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية» دون إشارة إلى العادات المرعية.

ثم أن هذا النص لم يكتف بإسقاط العادات المرعية، بل إنه أيضاً لم يجد ثمة داع لاشتراط عدم الإخلال بالنظام العام والآداب - على إعتبار أن مكان العبادة لا يتصور أن يترتب على إنشائه مثل هذا الإخلال.

وقد سجلت لجنة تقصى الحقائق المشار إليها الطبيعة الدستورية الجديدة لحرية ممارسة الشعائر الدينية فى الدستور القائم، ففى تقريرها الذى عرضته على مجلس الشعب فى جلسة ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ أوضحت اللجنة التناقض الذى يحدث بين إجراءات الإدارة من ناحية وبين إحترام حرية ممارسة الشعائر الدينية من ناحية أخرى، وهو المبدأ الذى كفله الدستور فى مادته السادسة والأربعين والذى جاء نصه مطلقاً وهو يجرى كالآتى: تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية. وهو نص يغاير فى صيغته ما كانت تنص عليه الدساتير السابقة من حماية حرية القيام بشعائر للأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية فى مصر ووافق مجلس الشعب على تقرير اللجنة.

وهكذا يقف الكيان المصرى كله في مواجهة هذه القيود غير الحضارية. تقف الإرادة الشعبية التى تتجلى أثناء الحياة اليومية المعيشة حين لا تتعرض للإرهاب، والأحكام القضائية التى تعبر عن هذه الإرادة وتتصدى للنظم التى تأتى على النقيض منها، ثم يتبنى الدستور هذا كله وتعتمده السلطة التشريعية - ليؤكد الكيان المصرى فى مجموعه الإرادة الأصلية الباتة للجماعة في أن تحيا حريتها - على أساس المواطنة، موحدة، بلا تفرقة أو تمييز فيما بين مكوناتها.

لقد أعلن المشير أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة فى أكاديمية ناصر العسكرية العليا أن حرب أكتوبر أبرزت الوحدة الوطنية فى مصر بصورة كاملة متكاملة لا شرخ فيها ولا عيب (الأهرام ١٠ يناير ١٩٧٤). وأثناء جلسات الاستماع فى مجلس الشعب لمناقشة تعمير مدن القناة وسيناء. بعد العبور عام ١٩٧٣، طالب الشيخ صالح محمود من بورسعيد بأن يبنى عند مدخل القناة مسجد وكنيسة تعبيراً عن تسامح الأديان وتلاحم الأمة فى الكفاح والنضال (الأهرام والأخبار ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣)

وهكذا تكشف لحظات الكفاح والإنتصار عن جوهر المصريين الحقيقى، وتفصح عن إرادتهم الشعبية الباته للعيش معاً فى وئام ووحدة وإحترام متبادل وتعاطف حميم.

بهذا وحده يمكن لمصر أن تقدم نفسها نموذجاً يتفق مع طبيعة شعبها وتاريخه فى وسط عالم يموج بصراع الحضارات والأديان والمذاهب.

المراجع

١ - أبو سيف يوسف : الأقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٢ - أ. ب. كلوت بك : لمحة عامة عن مصر، الجزء الأول، ترجمة محمد مسعود، دار الموقف العربى، الطبعة الثانية ١٩٨١.

٣ - د. أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية، دار المعارف، الطبعة الأولى. ١٩٧٩.

٤ - د. أحمد زكريا الشلق : تاريخ مصر الحديثة ١٩٨٣.

٥ - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية، دار المعارف.

٦ - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى، مطبعة الناشر ١٩٦٧.

٧ - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : مذكرات أحمد عرابى، دار الهلال ١٩٨٩.

٨ - أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.

٩ - أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.

١٠- أحمد لطفى السيد : قصة حياتى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

١١- أرثر أدوارد جولد شميت : الحزب الوطنى المصرى. ترجمة فؤاد دواره، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣.

١٢- أسامة الباز، وآخرين : مصر فى القرن ٢١ الآمال والحديات، مركز الأهرام لترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٦

١٣- السيد ياسين (تقديم) ومجموعة مؤلفين : مصر للمصريين. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨١.

١٤- د. أنتونى سوريال عبد السيد : الكنيسة القبطية وكنيسة أثيوبيا: أسقفية الدراسات العليا اللاهوتية والثقافة القبطية والبحث العلمى، ١٩٨٥.

١٥- أمير نصر : تاريخ العلاقات بين مصر وأثيوبيا. دراسة غير منشورة، ١٩٨٣.

١٦- أمير نصر : الكنيسة تواجه الهراطقة. الجزء الأول، عصر البابا أثناسيوس الرسولى، أسقفية الشباب، ١٩٩٣.

١٧- أمير نصر : الكنيسة تواجه الهراطقة، الجزء الثانى، عصر مابعد نيقية، أسقفية الشباب (تحت الطبع)

١٨- أمير نصر : قراءة فى حياة أبونا مينا البراموسى المتوحد، مكتب النسر للطباعة، ١٩٩٦.

١٩- أنور عبد الملك : نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣.

٢٠- إيريس حبيب المصرى : قصة الكنيسة القبطية، الجزء الرابع، كنيسة مار جرجس إسبورتنج ١٩٧٥.

٢١- إيريس حبيب المصرى : قصة الكنيسة القبطية، الجزء الخامس، مكتبة المحبة ١٩٨٤.

٢٢- إيسوذورس : الخريدة النفيسة فى تاريخ الكنيسة، الجزء الثانى الطبعة الثانية ١٩٦٤.

٢٣- د. بطرس غالى (تقديم) ثلاثة مؤلفين : الشعب الواحد الوطن الواحد. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٢

٢٤- بولس باسيلى (القمص) : الأقباط وطنية وتاريخ، الطبعة الأولى ١٩٨٣.

٢٥- بيشوى عبد المسيح (القمص) : شهيد دمياط القديس سيدهم بشاى ١٩٨٧.

٢٦- بيشوى عبد المسيح (القمص) : مخطوطات وميامر القديس سيدهم بشاى ومعجزاته ١٩٩٧.

٢٧- توفيق اسكاروس : نوابغ الأقباط ومشاهيرهم فى القرن التاسع عشر، الجزء الأول ١٩١٠.

٢٨- توفيق حبيب : تذكار المؤتمر القبطى الأول، ١٩١١.

٢٩- چاك تاجر : أقباط مسلمون، ١٩٥١.

٣٠- چاكوب لاندو : الحياة النيابية والأحزاب فى مصر.

٣١- جرجس رفله : من طرائف البابا كيرلس الخامس.

٣٢- جرجس فيلوثاؤس عوض : تاريخ المجلس الملى العام، المطابع الأميرية الأهلية ١٩٢٠.

٣٣- د. جلال يحيى ود. خالد نعيم : الوفد المصرى ١٩٨٤.

٣٤- د. جلال يحيى : عهدى مذكرات عباس حلمى الثانى. دار الشروق ١٩٩٢.

٣٥- جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة، الدار القومية للطباعة والنشر.

٣٦- جمعية مار مينا العجائبى بالإسكندرية : قاموس التراجم القبطية، دار الثقافة. الطبعة الأولى ١٩٩٥.

٣٧- د. حسن عثمان : تاريخ مصر الحديثة.

٣٨- حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢.

٣٩- د. حسين مؤنس : دراسات فى ثورة ١٩١٩، دار المعارف ١٩٧٦.

٤٠- رشدى أمين الطوخى : مصر والأقباط فى مائة عام، جمعية التوفيق القبطية ١٩٩٦.

٤١- د. رفعت السعيد : ماذا جرى لمصر، مسلمين وأقباط ١٩٩١.

٤٢- د. رفعت السعيد : مصر مسلمين وأقباط ١٩٩٣.

٤٣- رمزى تادرس : الأقباط فى القرن العشرين، الجزء الأول ١٩١١.

٤٤- رمزى تادرس : الأقباط فى القرن العشرين، الجزء الثالث ١٩١١.

٤٥- د. رمزى ميخائيل : الوحدة الوطنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

٤٦- د. رمزى ميخائيل : الوفد والوحدة الوطنية فى ثورة ١٩١٩، دار البستانى، ١٩٩٦.

٤٧- رياض سوريال : المجتمع القبطى فى مصر فى القرن التاسع عشر، مكتبة المحبة ١٩٨٤.

٤٨- د. زاهر رياض : المسيحيون والقومية المصرية، دار الثقافة ١٩٧٩.

٤٩- زخارياس الأنطونى (القص) : البابا كيرلس الرابع أبو الإصلاح، ١٩٩٤.

٥٠- د. سعيد إسماعيل على : دور الأزهر فى السياسة المصرية، دار الهلال ١٩٨٦.

٥١- د. سليمان نسيم : الأقباط والتعليم، أسقفية الدراسات العليا اللاهوتية والثقافة القبطية والبحث العلمى.

٥٢- د. سليمان نسيم : الكنيسة القبطية ودورها القومى والحضارى، جمعية مارمينا والبابا كيرلس السادس بشيكاجو الولايات المتحدة الأمريكية، بيت مدارس الأحد، ١٩٩٥.

٥٣- سمير مرقس : وضعية الخط الهمايونى دراسة غير منشورة.

٥٤- سمير مرقس : الخط الهمايونى وبناء الكنائس، المركز القبطى للدراسات الإجتماعية، ١٩٩١.

٥٥- سمير مرقس : المجلس الملى. ماضيه، حاضره، مستقبله، دراسة نُشرت بمجلة مدارس الأحد، العددان ١ و ٢ - ١٩٨٤

٥٦- سمير مرقس : قصة بناء الكنائس. دراسة نشرت لمجلة اليسار، مارس ١٩٩٨.

٥٧- د. سميرة بحر : الأقباط فى الحياة السياسية المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩.

٥٨- د. سيدة إسماعيل كاشف : مصر فى عصر الولاة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨.

٥٩- د. سيدة إسماعيل كاشف : مصر الإسلامية وأهل الذمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

٦٠- د. شفيق غبريال : محمد على الكبير، دار الهلال ١٩٨٦.

٦١- د. شوقى الجمل (مشرف) : أوراق مصطفى كامل : الخطب، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

٦٢- صلاح عيسى : حكايات من دفتر الوطن، كتاب الأهالى، الطبعة الثانية ١٩٩٢.

٦٣- صموئيل تاوضروس السريانى (القمص) : تاريخ باباوات الكرسى الاسكندرى، الطبعة الأولى ١٩٧٧.

٦٤- طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الإستعمار، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧.

٦٥- طارق البشرى : المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية،، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.

٦٦- د. عاصم الدسوقى (مشرف) مجموعة مؤلفين : محمد على علوبة. ذكريات إجتماعية وسياسية، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦٧- عباس محمود العقاد : سعد زغلول، دار الشروق.

٦٨- د. عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢.

٦٩- عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسية المصرية. دار المعارف ١٩٧١.

٧٠- عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الأول، مطبعة الأنوار المحمدية ١٩٨٦.

٧١- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الثانى، مطبعة الأنوار المحمدية ١٩٨٦.

٧٢- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الثالث، مطبعة الأنوار المحمدية ١٩٨٦.

٧٣- عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الرابع، مطبعة الأنوار المحمدية ١٩٨٦.

٧٤- عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على. مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٥١.

٧٥- عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل. الجزء الأول، دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٩٨٢.
٧٦- عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل. الجزء الثاني، دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٩٨٢.
٧٧- عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى. الدار القومية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة ١٩٦٦.
٧٨- عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩. دار المعارف، الطبعة الرابعة ١٩٨٧.
٧٩- عبد الرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة المصرية. الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩.
٨٠- عبد الرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة المصرية. الجزء الثانى، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٨٩.
٨١- عبد الرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة المصرية. الجزء الثالث، دار المعارف، ١٩٨٩.
٨٢- عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الرابعة ١٩٦٢.
٨٣- عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثالثة ١٩٦٢.
٨٤- عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية الجزء الأول، دار المعارف الطبعة الخامسة ١٩٨١.
٨٥- عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية الجزء الانى : دار المعارف الطبعة الرابعة ١٩٨١.
٨٦- عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان فى أوائل عصر الإحتلال، الدار القومية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة ١٩٦٦.
٨٧- عبد الرحمن الرافعي : الزعيم الثائر أحمد عرابى. دار مطابع الشعب الطبعة الثالثة ١٩٦٨.
٨٨- عبد العزيز على : الثائر الصامت، دار المعارف، ١٩٧٨.
٨٩- د. عبد العظيم رمضان (محقق) : مذكرات سعد زغلول. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول ١٩٨٧.
٩٠- د. عبد العظيم رمضان (محقق) : مذكرات سعد زغلول. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثانى ١٩٨٨.
٩١- د. عبد العظيم رمضان (محقق) : مذكرات سعد زغلول. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثالث ١٩٩٠.
٩٢- د. عبد العظيم رمضان (محقق) : مذكرات سعد زغلول. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الرابع ١٩٩١.
٩٣- د. عبد العظيم رمضان (محقق) : مذكرات سعد زغلول. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الخامس ١٩٩٢.
٩٤- د. عبد العظيم رمضان (محقق) : مذكرات سعد زغلول. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء السادس ١٩٩٣.
٩٥- د. عبد العظيم رمضان (محقق) : مذكرات سعد زغلول. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء السابع ١٩٩٦.

٩٦- د. عبد العظيم رمضان (محقق) : مذكرات سعد زغلول. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثامن ١٩٩٦.

٩٧- د. عبد المنعم الدسوقى : الجامعة المصرية الأهلية ١٩٠٨-١٩٤٠. مركز الدراسات السياسية والإستراتيچية بالأهرام. ١٩٨٣.

٩٨- د. عبد المنعم الدسوقى : الثورة العرابية فى ضوء الوثائق المصرية. مركز الدراسات السياسية والإستراتيچية بالأهرام ١٩٨٢.

٩٩- د. عبده قاسم عبده : ماهية الحروب الصليبية، كتاب عالم المعرفة - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ١٩٩٠.

١٠٠- د. على الحديدى : عبد الله النديم. خطيب الوطنية، الهيئة المصرية العامة لكتاب ١٩٨٧.

١٠١- فتحى رضوان : مصطفى كامل. دار المعارف ١٩٧٤.

١٠٢- فتحى رضوان : الحز الوطنى المصرى ١٩٨٤.

١٠٣- فرج فوده وآخرين : الطائفية إلى أين؟ دار التضامن ١٩٨٧.

١٠٤- كامل صالح نخله : سلسلة تاريخ الباباوات بطريركية الكرسى الإسكندرى. الحلقة الخامسة دير السيدة العذراء السريان. الطبعة الأولى ١٩٥٤.

١٠٥- كامل صالح نخله : البابا بنيامين الأول، مكتبة المحبة ١٩٤٦.

١٠٦- لمعى المطيعى : موسوعة هذا الرجل من مصر : دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٩٧.

١٠٧- لمعى المطيعى : هؤلاء الرجال من الأقباط. مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٩.

١٠٨- د. لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث. من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل مكتبة مدبولى الطبعة الرابعة ١٩٨٧.

١٠٩- د. لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث، من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، البحث الأول الخلفية التاريخية. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣.

١١٠- مادلين تادرس : الأقباط بين الأصولية والتحديث ١٩٩٢.

١١١- محسن محمد : أصول الحكم، دار المعارف ١٩٨٠.

١١٢- محسن محمد : أفندينا يبع مصر، ١٩٨٢.

١١٣- محسن محمد : سنة من عمر مصر، دار المعارف ١٩٨٢.

١١٤- محسن محمد : ٥ أيام هزت مصر، دار المعارف ١٩٨٤.

١١٥- محمد إبراهيم المرشدى : عروبة مصر وأقباطها، دار الشرق الأوسط للنشر ١٩٩٣.

١١٦- محمد أمين حسونه : كفاح شعب من عمر مكرم إلى جمال عبد الناصر. المجلد الأول، ١٩٥٥.

١١٧- محمد التابعى : مصر ما قبل الثورة. دار المعارف ١٩٧٨.

١١٨- د. محمد أنيس : وثائق ثورة ١٩١٩. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨.

١١٩- محمد حرب : مذكرات عبد الحميد الثانى، دار الهلال، ١٩٨٥.

١٢٠- محمد حسين هيكل : مذكرات السياسة المصرية. الجزء الأول دار المعارف ١٩٧٣.
١٢١- محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وغربية، دار المعارف ١٩٨٠.
١٢٢- محمد حسنين هيكل (تقديم) : ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٩.
١٢٣- د. محمد جمال الدين : دنشواى، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤.
١٢٤- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور الطبعة الثانية ١٩٧٣.
١٢٥- محمد سيد محمد : هيكل والسياسة الأسبوعية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.
١٢٦- محمد فريد أبو حديد : السيد مكرم : دار الهلال، ١٩٩٧.
١٢٧- محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية. مكتبة الآداب ١٩٩٧.
١٢٨- محمد عمارة : الإمام محمد عبده، دار الشروق، الطبعة الثانية ١٩٨٨.
١٢٩- محمد عمارة : رفاعة الطهطاوى، دار الشروق. الطبعة الثانية ١٩٨٨.
١٣٠- محمد متولى : مصر وقضايا الإغتيالات السياسية، الجزء الأول. دار الحرية. الطبعة الأولى ١٩٨٥.
١٣١- مشرفة محمد أحمد : عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسية المصرية، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩.
١٣٢- مصطفى الفقى : الأقباط فى السياسية المصرية، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٨٥.
١٣٣- مصطفى أمين : واحد لعشرة، كتاب اليوم، ١٩٩٠.
١٣٤- مصطفى أمين : الكتاب الممنوع أسرار ثورة ١٩١٩، الجزء الأول، كتاب اليوم ١٩٩١.
١٣٥- مصطفى أمين : الكتاب الممنوع أسرار ثورة ١٩١٩، الجزء الثانى، كتاب اليوم ١٩٩٢
١٣٦- مصطفى النحاس جبر : سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية، ١٩٧٥.
١٣٧- مصطفى النحاس جبر (محقق) : أوراق محمد فريد، المراسلات، الجزء الأول. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦.
١٣٨- منسى يوحنا (القس): تاريخ الكنيسة القبطية، مكتبة المحبة الطبعة الثانية.
١٣٩- منى مكرم عبيد : مكرم عبيد كلمات ومواقف.الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠.
١٤٠- ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث. الجزء الرابع، ١٩٠٠.
١٤١- نبيل عبد الفتاح (رئيس التحرير) : تقرير الحالة الدينية فى مصر ١٩٩٥. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦.
١٤٢- د. وليم سليمان قلادة : المسيحية والإسلام فى مصر ودراسات أخرى. سينا للنشر ١٩٩٣
١٤٣- د. وليم سليمان قلادة : نشأة مبدأ المواطنة فى مصر. المركز القبطى للدراسات الإجتماعية الطبعة الثالثة ١٩٩٥.
١٤٤- د. وليم سليمان قلادة : مدرسة حب الوطن. أسقفية الشباب. الطبعة الثانية ١٩٩٧.

١٤٥- د. وليم سليمان قلادة : الكنيسة المصرية تواجه الإستعمار. وزارة الثقافة، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧.

١٤٦- د. وليم سليمان قلادة : دستور ١٩٧١ الغى الخط الهمايونى، مقال بجريدة الأهالى بتاريخ ١٩٩٦/٤/١٠.

١٤٧- ويفل : اللنبى فى مصر. مكتبة مدبولى.

١٤٨- يؤانس أسقف الغربية (الأنبا) : أوراق تحضيرية تحت عنوان "لمحات من تاريخ الكنيسة القبطية، الأم الفتية والتيارات العصرية".

١٤٩- د. يواقيم رزق مرقس (مشرف) : أوراق مصطفى كامل : المراسلات، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢.

١٥٠- د. يواقيم رزق مرقس (مشرف) : أوراق مصطفى كامل : المقالات، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨.

١٥١- د. يواقيم رزق مرقس (مشرف) : أوراق محمد فريد : مذكراتى بعد الهجرة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨.

١٥٢- يوسف منقريوس : تاريخ الأمة القبطية فى عشرين سنة ١٩١٢.

١٥٣- د. يونان لبيب رزق (محقق) : رقيب على أحداث مصر، ميخائيل شاروبيم، دار المعارف ١٩٩٢.

١٥٤- د. يونان لبيب رزق (محقق) : مذكرات عبد الرحمن فهمى : الجزء الأول، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨.

١٥٥- د. يونان لبيب رزق (محقق) : مذكرات عبد الرحمن فهمى : الجزء الثانى، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨.

١٥٦- د. يونان لبيب رزق (محقق) : مذكرات عبد الرحمن فهمى : الجزء الثالث، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

١٥٧- د. يونان لبيب رزق (محقق) : مذكرات فخرى عبد النور، دار الشروق ١٩٩٢.

١٥٨- د. يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ١٩٧٥.

١٥٩- د. يونان لبيب رزق : الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧-١٩٨٤ - دار الهلال ١٩٨٤.

١٦٠- د. يونان لبيب رزق : قصة البرلمان المصرى : دار الهلال ١٩٩١.

١٦١- د. يونان لبيب رزق : ديوان الحياة المعاصرة، الجزء الأول، الأهرام ١٩٩٥.

١٦٢- د. يونان لبيب رزق : ديوان الحياة المعاصرة، الجزء الثانى، الأهرام ١٩٩٦.

١٦٣- بدون مؤلف أو مُعد : مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول، المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١.

١٦٤- إلى جانب الدوريات (الصحف والمجلات).

إصدارات المركز القبطى للدراسات الإجتماعية

أ - سلسلة أوراق دراسية (كتيبات) :

١- ملاحظات على وثيقة مؤتمر السكان.	نيافة الأنبا سرابيون.
٢- مقومات الكيان المصرى.	د. وليم سليمان قلادة.
٣- التنمية الشعبية التفاعلية.	أ. سمير مرقس - أ. نبيل مرقس.
٤- مشاركة الشباب القبطى فى الحياة السياسية بين المحددات العامة والصعوبات الخاصة.	أ. سمير مرقس.
٥- فلسفة تعليم الكبار عند باولو فريرى.	أ. أمير نصر.
٦- المعلوماتيات والتنمية.	د. السيد نصر الدين السيد.
٧- ممارسات البحث العلمى الإجتماعى بين منهجية الحوار ومنهجية القسر.	أ. نبيل مرقس.
٨- تسلط المجتمع الإستهلاكى.	أ. سمح فوزى.
٩- المرأة فى المسيحية: نظرة أولية.	د. فـفيان فؤاد.

ب- سلسلة الكنيسة والمجتمع (كتب) :

١- المسيحية والعدالة الإجتماعية.	قداسة البابا شنوده الثالث.
٢- الكنيسة وقضايا معاصرة.	نيافة الأنبا سرابيون.

جـ- سلسلة المواطنة (كتب) :

١- المواطنـة.	د. إسماعيل صبرى عبد الله. د. وليم سليمان قلادة. د. محمد سليم العوا.
٢- المشاركة الوطنية فى العصر الحديث الجزء الأول، عهد البابا كيرلس الخامس.	أمير نصر.

د- سلسلة أوراق دراسية (كتيبات):

١- مدرسة الفنون بقرية الحرانية.	م. رؤوف فرج صليب.
٢- تجربة المشاركة الشعبية بحى عين الصيرة بالقاهرة.	د. أحمد عبد الله. د. عماد صيام.
٣- تجربة التعليم غير الرسمى فى إطار التنمية المتواصلة. قرية شرموخ بالمنيا/ منطقة المقطم	د. ليلى كامل.

٤- وصايا على مبارك الباهرة فى وصف مصر والقاهرة. (قراءة فى فكر على مبارك التنموى) — أ. كامل زهيرى. أ. مجدى عبد الرحمن.

هـ- سلسلة الحلقات النقاشية :

١- نظرة مصرية على تاريخنا الحضارى. — د. إسماعيل صبرى عبد الله.

٢- نشأة المواطنة فى مصر. — د. وليم سليمان قلادة.

٣- المواطنة نظرة إسلامية. — د. محمد سليم العوا.

٤- إتجاهات الحركة النسائية المصرية بين التنمية الإقتصادية والتغير الثقافى.

و- سلسلة الأقباط عبر العصور :

١- الأقباط فى العصر القبطى .. مصر فى ظل المسيحية. — د. رأفت عبد الحميد.

٢- الأقباط فى العصر المملوكى. الوضع الإجتماعى للأقباط فى عصر سلاطين المماليك — د. قاسم عبده قاسم.

٣- الأقباط فى العصر العثمانى. — د. محمد عفيفى.

ز- سلسلة المحاضرات الدورية :

١- المجتمعات الهامشية / العشوائية. — د. ثروت اسحق.

٢- التنمية خبرات عملية. — نيافة الأنبا باخوميوس.

ح - سلسلة تصميم إستمارات وبحوث :

١- إستمارة تخطيط وكتابة المشروعات التنموية.

٢- إستمارة تقويم المشروعات الصغيرة.

٣- إستمارة تقويم أداء النشاط التنموى.

ط- سلسلة المهارات التنموية :

١- وضع الأهداف فى الخدمة التنموية.

٢- مؤشرات تقويم العملية التنموية.

٣- المتابعة الإدارية لمشروع التنموى.

ك - الملفات الدورية :

أولاً : الملفات الدراسية : (ملف يجمع أهم ما كتب فى موضوع ما ويصلح للدراسة دون التقيد بالزمن)

١- الوعى بمشكلة البطالة.

٢- أبعاد مشكلة الأمية.

٣- مدخل إلى فهم التنمية.

٤- أوضاع المرأة فى مصر.

٥- ظاهرة أطفال الشوارع.

٦- التراث العربى المسيحى.

٧- الإبتكار .. مدخل الشباب إلى المستقبل.

ثانياً : الملفات الوثائقية : (ملف يجمع أهم ما ينشر حول حدث أو شخص خلال فترة زمنية)

١- أحاديث البابا شنوده فى ربع قرن إلى الصحافة.

٢- الأقباط وإنتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٠م.

٣- أزمة الخليج وأثارها الإقتصادية على المجتمع المصرى.

٤- كتابات الكاتب الإسلامى أ. فهمى هويدى والتى تناولت:
قداسة البابا والأقباط من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩١م.

٥- مقالات نيافة الأنبا سرابيون عن:
العمل الإجتماعى ، التنمية ، خدمة الفقراء ، البطالة.

٦- الخط الهمايونى وبناء الكنائس.

٧- أحداث امبابة سبتمبر ١٩٩١م.

٨- أحداث ديروط.

٩- حادثة المقطم.

١٠- كتابات ومقالات الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل
فى الفترة من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٤.

١١- حول مؤتمر الأقليات.

١٢- كتابات الدكتور مصطفى الفقى.

١٣- حادثة الزلزال ١٩٩٢.

١٤- أحداث طما.

١٥- حادثة دير المحرق.

١٦- مؤتمر السكان والتنمية.

١٧- مؤتمر المرأة فى بكين.

١٨- الهجوم على الكنيسة ١٩٩٤ ، ١٩٩٥م.

١٩- إنتخابات المجلس الملى.

٢٠- الأقباط وإنتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥م.

٢١- الحوار اللاهوتى بين الكنيسة الأرثوذكسية والكنائس الأرثوذكسية الشرقية.

٢٢- الصحافة المصرية ومؤتمر بكين.

٢٣- قضية ختان البنات.

٢٤- حادثة كفر دميان.

٢٥- أحداث العنف الطائفى فى عام ١٩٩٦.

٢٦- تصريح أ. مصطفى مشهور حول الأقباط.

٢٧- حملة الكونجرس حول أوضاع الأقباط فى مصر.

٢٨- الإستنساخ .. نظرة مسيحية.

٢٩- أطفال بلا أحلام.

ثالثاً : ملفات المتابعة : (ملف يرسل كل شهر لمسئولى البرامج حول أهم ما نُشر ويخص البرنامج خلال شهر)

١- تلوث البيئة.

٢- حقوق الإنسان.

٣- الصندوق.

٤- الرعاية الصحية.

٥- البطالة / التدريب المهنى.

٦- التنمية الريفية.

٧- مشروعات صغيرة وتنمية.

٨- التعليم ورعاية الحرفيين.

٩- الحياة الأفضل.

١٠- خدمة معوقين.

اللقـــاءات

(أ) الحلقات النقاشية :

(١) تم تنظيم حلقة نقاشية حول : "المواطنة".

شارك فيها : د. إسماعيل صبرى عبد الله
د. وليم سليمان قلادة
د. محمد سليم العوا

(٢) "التعددية".

(٣) تقويم الإنتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٥.

(٤) إتجاهات الحركة النسائية المصرية بين التنمية الإقتصادية والتغير الثقافى.

* نقد لإتجاهات الحركة النسائية المصرية. — د. عماد صيام.

* الثقافة والتنمية
تأثير الأنماط الثقاية على حياة المرأة . — د. هدى الصدة.

* تقويم لتجاوب تنموية فى حقل المرأة :
١) تجربة لجان الزكاة
٢) تجربة برنامج المرأة بأسقفية الخدمات. — د. فاطمة خفاجى. أ. فريدة النقاش. د. هبة رؤوف.

* المرأة والفقر. — د. ليلى كامل.

(٥) ظاهرتا عمالة الأطفال وأطفال الشوارع.. بين التشريع والحماية. — د. عادل عازر. د. أحمد عبد الله. د. عماد صيام. د. منى صادق.

(ب) المحاضرات الدورية :

(١) حول المجتمعات العشوائية.	د. ثروت إسحق.
(٢) خبرات عملية فى التنمية.	نيافة الأنبا باخوميوس.
(٣) مدخل إلى فلسفة باولو فريرى فى تعليم الكبار.	مجموعة من الباحثين.

(جـ) سلسلة محاضرات الأقباط عبر العصور :

(١) الأقباط فى العصر القبطى.	د. رأفت عبد الحميد.
(٢) الأقباط فى العصر المملوكى.	د. قاسم عبده قاسم.
(٣) الأقباط فى العصر العثمانى.	د. محمد عفيفى.
(٤) الأقباط فى مصر الحديثة.	نخبة من المؤرخين.

(د) سلسلة محاضرات : تجارب تنموية مصرية رائدة :

(١) تجربة قرية الحرانية.	د. م. رؤوف فرج صليب.
(٢) تجربة المشاركة الشعبية فى عين الصيرة.	د. أحمد عبد الله / د. عماد صيام.
(٣) تجربة التعليم غير الرسمى فى إطار التنمية غير المتواصلة.	د. ليلى كامل.
(٤) وصايا على مبارك الباهرة فى وصف مصر والقاهرة.	أ. كامل زهيرى أ. مجدى عبد الرحمن.

(هـ) سلسلة الندوات المسكونية :

(١) الحوار اللاهوتى بين الكنيسة الأرثوذكسية والكنائس الأرثوذكسية الشرقية.	نيافة الأنبا بيشوى نيافة الأنبا سرابيون القمص تادرس يعقوب ملطى
(٢) رؤية مسيحية لقضية البيئة.	
(٣) التراث المسيحى العربى.	

(و) اللقاءات الفكرية : (بالإشتراك مع مجموعة التنمية الثقافية بأسقفية الشباب)

(١) المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية	أ. طارق البشرى.
(٢) النظام العالمى الجديد وأثره على الواقع المصرى	د. أنور عبد الملك.
(٣) نحو تكوين عقل واع	أ. السيد ياسين.
(٤) العقل فى الإسلام	د. محمد عمارة.
(٥) العقل فى فكر مدرسة الإسكندرية	د. وليم سليمان قلادة.
(٦) قراءة ثقافة لأزمة العقل المعاصر	أ. سامى خشبة.
(٧) ماذا يحدث فى العالم اليوم	أ. محمد سيد أحمد.
(٨) الشباب وأزمة التطرف	أ. حسين أحمد أمين
(٩) الإسلام السياسى فى مصر	أ. هالة مصطفى.
(١٠) المجتمع المصرى رؤية مستقبلية	د. جلال أمين.
(١١) النظام العالمى رؤية مستقبلية	د. عبد المنعم سيد.
(١٢) أثر الكتابة التاريخية على الشباب	د. أحمد عبد الله.
(١٣) رؤية المستقبل فى ضوء التاريخ	أ. نبيل عبد الفتاح.
(١٤) قراءة التاريخ ... لماذا وكيف ؟	أ. أحمد الجمال.
(١٥) مصر ... الشخصية والنهر	أ. كامل الزهيرى.
(١٦) الشخصية القبطية فى الدراما التليفزيونية	أ. أسامة أنور عكاشة.
(١٧) ملامح ثقافة المستقبل والتكوين المطلوب للشباب	د. نبيل على.
(١٨) الشباب بين التكيف والإبتكار	د. هدى زكريا.
(١٩) الشباب بين الإحباط والمبادرة	أ. جمال الغيطانى.
(٢٠) قراءة إقتصادية	أ. محمود المراغى.
(٢١) قراءة إجتماعية لواقع الشباب	د. على فهمى.
(٢٢) أثر الثقافة القبطية على الدراما التليفزيونية : تجربة مسلسل "خالتى صفية والدير"	المخرج إسماعيل عبد الحفيظ السيناريست يسر السيوى الممثل سيد عبد الكريم

(٢٣) أثر الثقافة القبطية على الأدب المصرى المعاصر — ادوارد الخراط.

(٢٤) ظاهرة العنف فى صعيد مصر ...
الواقع والمستقبل — أ. ضياء رشوان.

(٢٥) المتغيرات الإقتصادية فى مصر. — الآثار والسبل التعامل معها — د. محمود عبد الفضيل.

(٢٦) المتغيرات السياسية فى مصر. — الآثار والسبل التعامل معها — د. أحمد عبد الله.

(٢٧) المتغيرات العلمية وسبل فهمها — د. أحمد شوقى.

(٢٨) المتغيرات الثقافية فى عالم اليوم. — د. محمد السيد سليم.

المركز القبطى للدراسات الإجتماعية

الهدف العام للمركز:

"رفع الوعى العام لأعضاء الأسقفية / الكنيسة وذلك بتحليل الواقع المصرى المعاصر فى شتى ظواهره وجوانبه وبحث العراقيل التى تعترض نموه وإكتشاف الحلول الممكنة ومعرفة الوسائل العلمية التى تحققها وذلك من خلال الدراسات العلمية والمنهجية واللقاءات الفكرية المتنوعة التى يشارك فيها كبار الكتاب والمفكرين والمتخصصين والمطبوعات".

محاور إهتمام المركز:

١ - دراسة أوضاع الواقع المصرى المعاصر ثقافياً وإجتماعياً وإقتصادياً وعلمياً لأجل تنمية حضارية شاملة.

٢ - حصر وتحديد عوامل التخلف فى الواقع والعمل على تجاوزها.

٣ - خلق المناخ الفكرى والثقافى الذى من شأنه رفع الوعى العام والإهتمام بما يدور من حولنا بهدف الإسهام فى عملية التطور الحضارى المصرى والقبطى وتعميق الأحساس بالمسئولية الحضارية.

٤ - إبراز المقومات الحضارية للأقباط ومساهمتهم الفاعلة فى بناء المجتمع عبر التاريخ.

٥ - محاولة إستشراف المستقبل وذلك بالاهتمام بالدراسات المستقبلية.

الهيكل العام للمركز:

يتكون المركز من :-

١ - وحدات متخصصة. (وحدة المواطنة - وحدة القضايا المجتمعية المعاصرة - وحدة الدراسات المسكونية).

٢ - وحدات معاونة. (وحدة المتابعة والتوثيق - وحدة النشر - وحدة الاتصال الثقافى - المكتبة).

العنوان : ص.ب. ٩١ ٤٠١٩ مدينة نصر

ت : ٢٦٠٣٤٩٥ - ٢٦٢٣٣٧٥ - ٢٦٢٩٣١٢ فاكس : ٢٦٠٥٩٩٩

محتويات

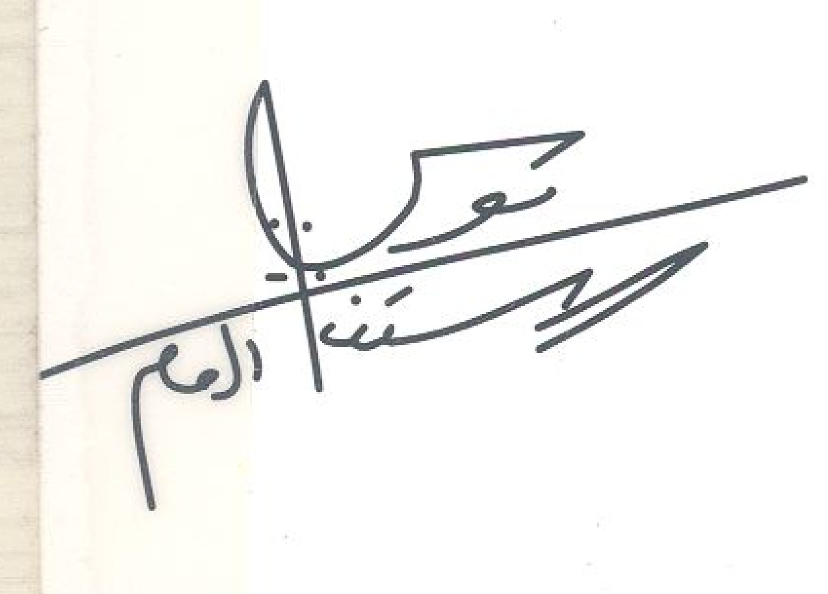
هذا الكتاب

هذه دراسة هامة، يجب أن يقرأها كل الشباب المصرى عموما، والقبطى خصوصاً، ليتعرف الجميع على مدى التلاحم الذى عشناه جميعاً، فى كفاحنا الوطنى ضد الإحتلال الإنجليزى. وكيف أن الأقباط كانوا على الدوام فى منتهى الإيجابية فى القيام بدورهم الوطنى، داخل الجماعة المصرية.

ولما حاول الإحتلال تطبيق سياسة «فرق تسد» رفض الأقباط أن يصيروا أداة فى يد الإستعمار، وكافحوا مع إخوتهم ضد الإحتلال حتى رحل عن أرض مصر.

وفى ثورة ١٩١٩ كانت قمة الوحدة الوطنية، حين خرج الجميع أقباطاً ومسلمين، رجالاً ونساءً، فاتحين صدورهم لرصاص الإنجليز، وإستمر الكفاح الوطنى، وسمعنا مع أبطال النضال الوطنى من المسلمين، أسماء سينوت حنا، ومكرم عبيد، ومرقس حنا، وفخرى عبد النور، وتوفيق دوس، وسلامة ميخائيل، وراغب إسكندر، ووهيب دوس، وغيرهم.

صفحات مشرقة، أثق أن القارئ سيستمتع بها، ويستفيد منها.





بطريركية الأقباط الأرثوذكس - أسقفية الخدمات العامة والإجتماعية - أسقفية الشباب